

٢١٧٤

ع.د

الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، تأليف علاء الدين

الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ. كتب سنة ١١٩٤ هـ.

ج ٢ (١٥٣ ق) ٢٩ س ١٥٢١٥٠ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ دقيق، طبع عدة طبعات

آخرها سنة ١٣٠٩ هـ.

فهرس الفهارس ٢٥٧:١ كشف الظنون ١٨٢٣:١

إ. المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ. المؤلف يد تاريخ النسخ ج. شرح تنوير الأبصار

١ / ١٣٥٧

١٤٠٨ / ١٠ / ١٣٣

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



*Kingdom of Saudi Arabia*

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... : الرقم :

عمادة شؤون المكتبات

~~1~~  
~~1~~  
2  
0  
7  
9

121  
122  
123



يُرَى ظَاهِرُ النَّاسِ فِي حُسْنِ صَوْرَةٍ هـ وَلِي كَيْدٍ مُلْقٍ عَلَى آلَةِ السَّبَكِ  
وَلِي ظَاهِرٌ يَنْكِي الْعَدُوَّ وَبَاطِنٌ هـ مُلِيمٌ أَنْ يَدْرِي حَقِيقَةَ يَبِكْ هـ  
الْعِلْمُ صَيْدٌ وَالْكِتَابَةُ قَيْدٌ قَيْدُ صَوْدِكُ بِالْجَمَالِ الْوَائِقَةِ  
وَمِنْ أَحْكَامِهِ أَنْ تَصِيدَ غَزَالَهُ وَتَرْكُزَ بَيْنَ أَخْلِيقِهِ طَائِفَةٍ

مكتبة جامعة الملك سعود	قسم المطبوعات
الرقم:	٦٧٢٣ / ٥٧٤٣ / ١٨٨٨
العنوان:	الدور المختار في شرح تزيين الأربعة
المؤلف:	عبد المولى الخطيب
تاريخ النسخ:	١٩٤٠ هـ
اسم الناشر:	(١٥٢) هـ
عدد الأوراق:	
ملاحظات:	



بسم الله

النصف الثاني من الدر المختار  
شرح تنوير الأبصار  
محمد بن علاء الدين  
عفا الله عنه

نظمت عن يد الملك الوهاب  
محمد بن علاء الدين  
عفا الله عنه



كتاب لبيع فضة كل مكان بار خیار لشرط  
١ ٤

بار خیار لشرط بار خیار لعيب بار لبيع لفساد  
٥ ٦ ٨

فصل في بار الاقالة بار المراجعة  
١٢ ١٣ ١٣

فصل في بار عقار فصل في بار كسوة  
١٤ ١٥ ١٦

بار الحقوق بار الاستحقاق بار السلام  
١٧ ١٨ ١٩

بار المتققات بار باطل لشرط لفساد بار لشرط  
٢١ ٢٢ ٢٣

كتاب الكفارة بار لشرط كتاب الخوالة  
٢٤ ٢٥ ٢٦

كتاب لقضاء فصل في بار التحكيم  
٢٩ ٣٠ ٣٤

كتاب لقاضي مسائل شرعية كتاب كسوة  
٣٥ ٣٦ ٣٧

بار في نقل شهادته بار الاختلاف بار كسوة على كسوة  
٣٩ ٤١ ٤٢

بار كسوة عن كسوة كتاب كسوة بار كسوة  
٤٣ ٤٤ ٤٥

فصل في عقود كسوة بار كسوة بار كسوة  
٤٥ ٤٦ ٤٧

كتاب كسوة بار الخلف فصل في عقود كسوة  
٤٨ ٥١ ٥٢

بار كسوة بار كسوة بار كسوة  
٥٣ ٥٤ ٥٥

بار كسوة فصل في عقود كسوة كتاب كسوة  
٥٨ ٥٩ ٦٠

فصل في عقود كسوة كتاب كسوة بار كسوة  
٦١ ٦٢ ٦٣

كتاب كسوة كتاب كسوة كتاب كسوة  
٦٥ ٦٦ ٦٩



باب الرجوع عليه فوهب له مثل كتاب البشارة  
٧٠ ٧١ ٧٢

بادشاه محمود در کرج چاره  
 و غایب بودن در قافیه  
 ۷۶

بادشاه چاره کفله  
 ۷۷

بادشاه ابرو جبر  
 ۷۸

باب فروع الحياة مسائل كتاب الحکائب

ما يجوز للمكاتب ان يفعل  
باركنا بك بعد المشرق  
ما دون المكاتب

كتاب القواعد  
فصل في جعل  
كتاب الأقسام

كتاب المحجبات  
فصل في بيان كفاية  
كتاب المأذون

کتاب الغصب ۱۷ فصل فی عیب الغصب کتاب الکشف ۹۲

بار طبع شفعه بار باشت خیر بار با یبطلها  
 ۹۳ ۹۴ ۹۴

كتاب القسمه      كتاب المزارعه      كتاب المساقاه

كتاب الحظ والمباحة ١٠٣      كتاب المضي ١٠١      كتاب المذابح ١٠٠

فم في اللبس ل وصف في كنه ل باب الاستبصار وغيره

فَصْفَحْ بِجِلْ كِتَابِ اَحْيَاءِ الْمَوَاتِ فَصْفَحْ بِجِلْ

كتاب الأشربة 114  
 كتاب الخصب 115  
 كتاب الحمن 116

باب الحروف في الموضع  
 باب الحروف في الموضع  
 باب الحروف في الموضع

فصل في أصول  
كتاب الجنائيات  
فصل في أصول

باب في بيان ما هو في  
باب في بيان ما هو في  
باب في بيان ما هو في

باب الكريات ما تلي ١٤٤ ١٤٧ ١٤٨  
 ١٢٦

[illegible]

في المصحف  
١٥١

عبدالله بن محمد بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله

مجلس  
الشيخ  
محمد جوهر الخا  
صاحب  
البنوي  
١٢٢٨



لا خرفق بينهما وذكر ذلك لا يحرمها مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهبهم او قول الامام الحنفية لنقض ولا  
تنكح وهو الوطى ومنه اذا قضى خلاف مذهب غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر اعضاءه  
عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه المديون اذا حبس لا يكون حبسه حرا  
عليه وقال القاسم بن معن حجر حكم به ثم رفع لآخر نقضه وقال لا ينقضه فلو حكم الثاني نفذ ولم ينقض  
القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع حكم يري خلافا نقضه عند الثاني وعن  
الامام لا اختلاف في النار ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الاب لابنه او جده ثم رفع لآخر اعضاءه عند  
الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رآه ابطاله لانه  
محايستشعة الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه رجل اعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم  
قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع حكم اخر نقضه وجعله لبيت المال عند أبي يوسف وهو صحيح  
لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولي لمن اعتق ولا يلزم مولى المولاة لا مستحق بالعقد وهو قائم  
بهما فاستويا كالزوجة فاعتنم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله سبحانه اعلم بالصواب  
**كتاب البيوع** لما فرغ من حقوق الله تعالى في العبادات والعقوبات  
شرع في حقوق العباد المعاملات ومن كتبه الوقف ازالة الملك كن لالي مالك وهذا اليه فكانا كسيط  
ومركب وجمع كونه باعنا كل من البيع والمبيع والتميز انواعا اربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقابضة  
صرف سلم بيع مطلق ومراجعة تولية وضيعة مساومة **هو لغة** مقابلة شيء بشي ما لا بدليل  
وشروطه بثمن بخس وهو من الاضداد ويستعمل متعديا وبين للتاكيد او باللام يقال بعثك الشيء بعثك  
فهي زيادة قاله بن القطاع وباعه عليه القاضي اي بالرضا وشرعا **مبادلة شيء مرغوب فيه بمثل حرج**  
غير المرغوب كتراب وميتة ودم **علي وجه مفيد** **مخصوص** اي بايجاب او نفاط فخرج التبرع من الجانبين  
والهبة بشرط العوض وخرج بمفيد ما لا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة  
احد الشريكين حصصة داره بحصة الاخر صير فيه ولا اجارة السكك بالسكنى اشباه **ويكون بقول**  
**وفعل ما القول فالاجاب والقبول** وهما ركنا بشرطه اهلية المتعاقدين ومحلها المال وحكمه ثبوت  
الملك وحكمته نظام بقا المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوتها بالكتاب السنة  
والاجماع والقياس **فالاجاب هو ما يذكر اوله من كلام احد العاقلين** فالقبول ما يذكر ثانيا من الكلام  
سواء كان بعث او اشتريت **الدال على التراضي** قيد به اقتدا بالاية وببيان البيع الشرعي ولزالم يلزم  
بيع المكروه وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم الرضا حكمه مع هذا ويرد على التعريفين ما في الاجماع  
لوحرجا معا صح البيع لكن في القهستان لو كانا معا لم ينعقد كما قاله في السلام وعلى الاول ما في الاشباه  
تكرار الاجاب مبطل الاول الا في عتق وطلاق على مال وسيجي في الصلح وفي المنظور المحبسية  
وكل عقد بعد عقد جردا فابطل الثاني لانه سدى  
فالصلح بعد الصلح اصح باطلا كذا النكاح ما عدا امسا يلا



اذا المراد صلاح في المحقق منها اذا زيادة التوثيق

ولا اجارها

ولا جارتها غيرهم ولو وقفنا انتهى لمخصا وفي معنى المفتي للمصمعي باللولو لوجبه عارة في ارض بيعه  
فان بنا او شجار اجاز وان كرنا او كرى انهار وخوهم لم يكن ذلك مبال ولا معنى حال لم يحرك انتهى  
قلت ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنا ولذا جعلوه الا ان فراغا كالوظايف انتهى  
وسنذكره في بيع الوفاق **وينقذ ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاضي والوصي والاب من طفايه**  
**وشرايه منه** فانه لو فوضه فحقه جعلت عبارة كعبارتين وبتمامه في الدرر **واذا اوجب واحد قبل الآخر**  
بإيعاكان او مشتركا في المجلس لان خيار القبول مقيد به **كل المبيع بكل الثمن او ترك** لئلا نلزم تقريق الصفقة  
**الا اذا** اعدا العادى ايجاب والقبول او رخصا الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالايجاب المكيل وموزون والا  
وان رضى الاخر لعدم جواز البيع بالخصصة ابتداء كما حرره الوالى او بين **من كل** كقوله بعته ما كل واحد  
بماية وان لم يكر لفظ بعته عند ابى يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشربلاية عن البرهان **والم يقبل**  
**بطل الاعجاب ان رجع الموجب** قبل القبول **واقام احدها** وان لم يذهب **عن مجلسه** على الراجح **هراون**  
الكامل فانه كالمس خيار الخفية وكذا ساير التليكات فتح **واذا اوجب الزم البيع** بلا خيار الا العيب  
او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا احوال ثلاث قبل قبولها وبعده وبعد  
احدها واطلاق المتبايعين في الاول مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه  
**وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وثمن ووصف ثمن** مكسري او دمشق غير مبال اليه لا يشترط ذلك  
في **مشار اليه** لينفك لهالة بالاشارة مالم يكن ربويا قبول بحسنه او سلا اتفاقا او رسا لم سلم ولو مكلا  
او موزونا خلافا كما سيجي **فسرع** لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج خيره وبسيخي  
الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقص فتح **وصح ثمن حال** وهو الاصل **وموجب للمعلم** لئلا  
يفضي الى النزاع ولو باع موصلا صرف لشهره بقي ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم  
ولو في قدره فلدعي الاخر البيئة فيهما المشتري ولو في خضيه فالقول والبيئة للمشتري وبطل الاجل بموت المدين  
**فسرع** باع محال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا لا كثير من رخصا وصار موصلا منه له الثمن من مبيع  
فقال اعط كل شهر ماية فليس بتاجيل بل انزبه عليه الف ثمن جعله ربه بمجودا ان اخل بنجمل الباقي فالام كما شرط  
ملتقط وهي كثيرة قلت ولما كثر وقوعه ما لوشي بقطع رايه فكسدت بضره جديدة يجب بيعتها  
يوم البيع من الداهب لا غير اذا لا يمكن الحكم بالحكم بمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة للحد  
لانها مالم يغلب عشاها جيد هاورد ربا سوا اجماعا ما غالب عشته وفيه اختلاف كما سيجي في فضل القرض فتنبيه  
وبه اجاب عدي افندي وهذا **اذ ابيع** بثمن دين فلو بعين فسد فتح **او بخلاف جنسه** ولم يحكمها **قادر** فانه  
من ربا النسا كما سيجي في بابه **والاجل سنة او من وقت التسليم** ولو فيه خيار فسد فخطوط الخيار عند خانيه  
**والمشتري** بثمن موصلا في السنة منكدة **اجل سنة ثانية** هذا تسليم البايع السلعة عن المشتري **سنة الاول**  
المنكدة تحصيل لا فائدة التاجيل فلموعية اول مبيع البايع من التسليم لاتفاق الا ان التقصيره **والثمن** المسمى  
قدرة لا وصفه **ينصرف مطلقا الى غالب عقد البلد** بلد العقد مجمع فتاوي لانه المتعارف **وان اختلف النقود**





عالية كذ هب في ربيع في فساد العقد مع الاستواني رواجها الا اذا بين في المجلس والجمالية صح بيع الصمام  
هو في عرف المتقدمين اسم الحنطة وديقها كذا ورجا فامثلت لبيع مع كراف الحجازية اذا كان بخلافه  
ولم يكن راس مال شرطية موافقة كما ينبغي او كان محسنة وهو دون نصف صاع اذا لا رايه كالمجي  
ومن المجازفة البيع باننا وجر لا يعرف قدره قبلتها والمشتري الخيار فيها من هذا اذا لم يحتمل الانا نقصان  
والجحر التفت فان احتملها لم يحتمل بيعه قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا الطشت جاز سراج وصح  
في ماسي صاع في بيع صبرة كل صاع كذا مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه ويسمى خيار التشف  
وصح في اللان كملت في المجلس لروا المفسد قبل تفرقه او كمي حيلة ففراها بلا خيار لو عند العقد وبه لوجه  
في المجلس او بعده عندها وبه يفتى فان رضي هل يلزم البيع بالرضي البائع الظاهر نعم زهر **وقد في كل في بيع ثلثة**  
بفتح فتشيد قطع الغنم وثوب كل شاه اذ راع لف ونشر لكان وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححه  
على الاصح ولو رضى انفق التعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج **وكذا الحكم في كل معد ومتفاوت** كابل وعبيد وبطن  
وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كصوغ او ان يدافع ولو سمي عدد الغنم والذراع او حيلة الثمن صح اتفاقا والاضابط  
كلية كل ان الا افراد ان لم تعلم نهايتها فان لم تود للجمالية فلا استغراق كمين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس  
فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقراء الا فان تفاوتت الا افراد الغنم لم يصح في شيء عنده والاصح في واحد  
عنده كالصبرة وصحاحه فيها في الكل بحر وفي النهر عن العيون والشربلية عن البرهان والقريستان عن المحط  
وغیره ويقولها بفتى يسيرا **وان باع صبرة على انها مائة ففيسر مائة درهم** وفي اقل واكثر اخذ المشتري الاقل  
**محضته** ان شكا او فسح لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تبعيضه ضرر وما زاد البائع لوقع  
العقد على قدر معين **وان باع المذروع مثله على انه مائة ذراع مثلاً اخذ المشتري الاقل بكل الثمن** او ترك الا اذا  
قبض المبيع او شاهده فلا خيار له لان اتفاقه وزهر **واخذ الاكره بلا خيار للبائع** لان العرض وصف  
لتعييه بالتبعيض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده قوله **وان**  
**قال في بيع المذروع كل ذراع بدراهم اخذ الاقل محضته** لصيرورته اصلا بافرا دة بذكر الثمن او ترك  
لتفريق الصفقة **وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدراهم اوفسح** لدفع ضرر التزام الزايد **وقد في بيع عشرة**  
**اذرع من مائة ذراع من دار او حمام وصحاحه** وان لم يسم حيلتها على الصحيح لان ان التبايد هالاً يفسد  
بيع عشرة **اسم** من مائة سهم اتفاقا لبيع السهم لا الذراع بقولنا راضيا على تعيين الا ذراع في مكان  
لم ارج ويغني انقلابه صح في المجلس ولو بعد فيبيع بالتعاطي من شرطه **شترى عددا من قيمتي ثياب او غنم او حمار**  
**على انه كذا فنقص او زاد فسد الجمالية** ولو اشتري ارضا على ان فيها كذا انخلا شتر فاذا واحدة فيها  
لا تفسد فسد بحر كالباع عد الامن الثياب او غنما او شترى واحدا بغير عينه فسد ولو بعينه جاز  
البيع خائنه ولو بين ثمن كل من القيمة بان قال كل ثوب منه كذا ونقص ثوب صح البيع بقدره لعدم الجمالية  
**وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا فسد الجمالية** المزبد ولو رد الزايد او عزاه هل يحل له الباقي خلاف  
اشترى ثوبا تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت كراس لم يحل له الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع

منه

منه نهر على انه عشرة اذرع كل ذراع بدراهم اخذ عشرة في عشرة وزيادة نصف بالاجزاء لا ترفع  
واخذ عشرة في تسعة ونصف خيار لتفرق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول عشرة ونصف خيار  
وفي الثاني تسعة ونصف به وهو اعدل الا قول المحر وافرعه المص وغيره قلت لكن صح في القريستان  
وغیره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى **فصل** فيما يدخل في البيع تبعاعها  
لا يدخل الاصل ان ما يلزم هذا الفصل مبنية على اعدنين احداهما ما افاده بقوله **كل ما كان في الدار من البناء**  
يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الثانية بقوله **او متصلا به** تبعاعها **ادخل في بيعها**  
يعني كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا بقرار وهو ما وضع لانه يفضل به البشري دخل تبعاعا وما لا فلا وما لم يكن  
من القسمين فان من حقوقه وموافقه دخل بذكرها والا لا في **ادخل البناء والمغايخ المتصلة** اغلاط الضمة  
وكيلون ولو من فضة لا تغفل لعدم اتصاله **والسلم المتصل والسر والدرج المتصل** والرجي لو اخطأ  
والبكرة لا الدلو والحبال لم يقل بغيرها في بيعها اي الدار وكذا يستأجرها كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل  
في بيع الحمام القدور والقصاص وفي حمار كاهه ان شره من المزاريعين واهل القرى لا الوهم المحيين ويدخل  
قلادته عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاثنان لا رضيعا والاولاه يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية يابي  
كسوة مثلها يعطيهما هذه او غيرها لا حليها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتماه في الصير فيه **ويقل**  
**الشجر في بيع الارض** بلا ذكر قيد في المسئلتين فبالذكر اولى **مخرقة كانت** او لا صغيرة او كبيرة الا اليابسة الا  
على شرف القلع فتح اذا كانت موضوعة في كالبنا **القرار** فلو فيها صغار تقلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل وان من  
وجه الارض لا بالشرط وتماه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كمدخل الوتايد المنصوبة في الارض  
وكذا الاعدة المدفونة في الارض التي عليها اعصاب الكرم المسماة بارض الحليلير كاي الكرم وفي النهر كادخل  
تبعاعا ليقابله شيء من الثمن كونه كالوصف وذكره المص في باب الاستحقاق قبيل السلم **ولا يدخل الزرع في بيع**  
**الارض بالتسمية** الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح مجمع **ولا الثمر في بيع الشجر** وبن الشرط  
عبره هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد ان لافرق وان هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمر اتباعا لقوله عليه  
الصلاة والسلام **الثمر للبايع** الا ان يشترط المبتاع **ويومر البائع** بقطع الزرع والثمر **وسلم المبيع**  
الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينفذ الثمن لم يورمه خائنه وان لم يظهر صلاحه لان  
ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فلا غنا للواو في **يدخل الرجل** وعليه **يسر حيث يجبر الوارث**  
**على قطع البسر هو المختار** من الرواية ولو ايجابية وما في الخصولين باع ارضه وبن الزرع فهو للبائع باجر مثلها  
محمول على هذا ارضي المشتري نهر **ومن باع ثمرة باسرة** اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا **صلحها الا**  
**صح في الاصح** ولو بين بعضه اذ ون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه السرخسي وافق الحلواني الجواز  
لوطاخر كشر ببيع ويقطعها المشتري في حال جبر عليه وان شرط تركها على الاشجار فسد البيع  
كشر القطع على البائع حاوي وقيل قابله محمد لا يفسد اذا انتهت الثمرة للتعارف فكان شرط ايقضيه  
العقد وبه يفتى بحر عن الاسرار لكن في القريستان عن المضمرات انه على قولها الفتوى فتنبه قيد شرط



الشرك لانه لو شرها مطلقا وتركها باذن البايع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بمنازاة  
في ذاتها وان بعد ما تناهت لم تصدق بشيء وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطالب  
الزيادة لبقا الاذن ولو استاجر الارض لتترك الزرع فسدت لغيره لانه لم يطلب الزيادة مطلقا الاخر فساد  
الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حرره في شرحه والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة عليا ان اجرا  
من الفجر وان يشتري اصول الرطبة كالبادجان والشجار البطيخ والخيار ليكون له اذن الشجرة  
وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك  
ببقي الثمن وفي الشجار الموجود ويحل البايع ما يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في اذن تكون  
ما ذواتي الترتيب تسمى خصوصا ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد **صح استثنائه منه** الا الوصية بالخدمة يصح  
ايرادها دون استثنائها اشباه ثم فرع على هذه القاعدة بقوله **فصح استثنائه** فقيصر من صبرة وشاة معينة  
من قطع وارطال معلومة من بيع **شجرة** لصحة ايراد العقد عليها ولو التزم على رويس الشجر على الظاهر  
كصحة بيع برمي سبله بغير سبل البر لا احتمال الربا **واقلا وارزوم** سمي في قشره **واجوز** وهو زوسق  
في قشره **الاول** وهو الاعلى وعلى البايع اخراجه الا اذا باع عافيه وهله خيار روية الوجه نعم فتح وانما  
بطل بيع ما في ثمره قطن وقشر من ثمره وحب ولبس لانه معدوم عرفا **واجرة كيل وعد وزن وذرع**  
**على باع** لانه من تمام التسليم **واجرة وزن ثمن ونقد** وقطع ثمره خارج طعام من سفينة **على مشتري** الا  
اذا قبض البايع الثمن ثم جازيره بعيب الزيادة **فصح** ظهر بعد نقد الصراف ان الدرهم زئوف  
رد الاجرة وان وجد البعض فنقدته نزع اجارة البزارية واما الدال فان باع العين بنفسه باذن  
ربها فاجرة على البايع وان سعي بينهما وبيع المالك بنفسه يعتبر عرفا وتماه في شرح الوهبانية **يسلم**  
**الثمن** **اولا في بيع سلعة** **بدين** **ودراهم** **حالة** ان احضر البايع السلعة **وفي بيع سلعة** **بمثله** او ثمن بمثله  
معامل يمكن اصرها دينا كالم وثن موثر في التسليم يكون بالتخلف على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حيل  
وشرط في الاجناس شرطان **الاول** ان يقول خليت بينك وبين المبيع فلو لم يقبله او كان بعيدا لم يصرف ايضا والثاني  
عنه غافلون فانهم يشترون قربة ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا  
الهبة والصدقة خائنه وتماه فيما علقناه على الملتقى **وجد** اي البايع الثمن **زئوف** **واليس** **استداد**  
**السلعة** **وجسرها** به استقوا حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كما لو وجدها رصا صا او توفقه او حقا  
د كما لم يرض منه **قبض** **بذل** **درهم** **الحياض** التي كانت له على زيد **زئوف** على ظن انها حياض **فصح** بانها زئوف  
**يرد** **ها** **ويستد** **الحياض** ان كانت **قائمة** **والا فلا** **يرد** ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف  
يرد مثل الزئوف ويرجع بالحياض كما لو كانت رصا صا او توفقه **اشترى ثيابا قبضه ومات مطلقا** **انقد**  
**الثمن** **فالبايع** **اسوة للغير** وقال الشافعي هو احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البايع احق باتفاقا  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات المشتري مفلسا فوجد البايع متاعا به **فصح** فهو اسوة  
للغير ما شرح مجمع العيني **فصح** باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه المالك لرب الارض جازمه

وبعكسه الا اذا كان البذر من المالك فحينئذ ان يجوز خائنه باع شجرا او كراشا او ايدخل الثمر في عمار  
الشجر الى الادراك فلو لم يشتري اعارته خير البايع ان شاء ابطال البيع او قطع الثمر جامع الفصولين  
قال **النهر** ولا فرق بين المشتري والبايع **باب خيار الشرط** وجه تقديمه  
مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الفلاحة المنيوب لها وخيار تعيين  
وعين ونقد وكيفية واستحقاق وتغير فاعلى وكشف حال وخيانة ومراجعة وتولية وفوات وصف  
مرغوب فيه وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد الفضولي وظهور المبيع مستاجر او موهبا  
اشباه من احكام الفسخ قال وينسخ باقالة وتحالف فبلغت تسعة عشر سببا واعلم باذكره المصنف  
من مارس الكتاب **صح شرطه للمتايعين** معا **واحد** **واو** **ووصيا** **وغيره** **لوبيد** **العقد** **لا قبله** **ناترا** **خائنه**  
**في مبيع** **كله** **او بعضه** **كثلاثة** **او ربعة** **ولو فاسدا** **ولو اختلفا** **في اشتراطه** **فالقول** **لنا فيه** **على المذهب**  
**ثلاثة ايام** **او اقل** **وفسد** **عند اطلاق** **او تاخير** **لا اكثر** **ففسد** **فكل** **فسخه** **خلاف** **لما** **عنه** **بجواز**  
**اجاز** **من له** **الخيار** **في الثلاثة** **فينقلب** **صحيحا** **على الظاهر** **وصح شرطه** **ايضا** **في لازم** **تحقق** **الفسخ** **كمن** **عنه** **وطالب**  
**واجازة** **وقسمه** **وصلى** **عن مال** **ولو يغير** **عنه** **وكتابه** **وخلع** **ورهن** **وعتق** **على مال** **لشرط** **لوجه** **وراهي** **ون**  
**وغو** **ككفالة** **وصولة** **وابر** **وتسليم** **شفعة** **بعد** **الطلبين** **ووقف** **عند** **الثاني** **اشباه** **واقالة** **ببزازه** **في ثمنه**  
**لا في نكاح** **وطلاق** **ومهر** **ونذر** **وصرف** **وكم** **واقار** **الاقرار** **بعقد** **قبلاه** **اشباه** **وكالة** **وصية** **نهر** **في تسعة** **وقد**  
**كنت** **غيرت** **مانظرة** **في الزهر** **فقلت** **يباني** **خيار** **الشرط** **في الاجارة** **والبيع** **والاير** **او الكفالة** **والرهن** **والعتق** **وترك** **الشفعة** **والصلح** **والخلع** **كذا** **والقسمة** **والوقف** **والحوالة** **الاقالة** **لا الصرف** **والاقرار** **والوكالة** **ولا النكاح** **والطلاق** **والسلم** **نذر** **وايمان** **فهذا** **يعتزم**  
**فان** **اشترى** **شخص** **يا على** **انه** **اي** **المشتري** **ان لم ينقد** **ثمنه** **في ثلاثة ايام** **فلا بيع** **صح** **استحسانا** **خلاف** **الفرق**  
**فلو** **لم ينقد** **في الثلاثة** **فسد** **فنفذ** **عقده** **بعد** **ها** **لوفيه** **فليحفظ** **وان** **اشترى** **كذلك** **في اربعة ايام** **لا يصح**  
**خلا** **فالمحرر** **فان** **نفذ** **في الثلاثة** **جاز** **اتفاقا** **لان** **خيار** **النقد** **لحق** **بمختيار** **الشرط** **فلو** **ترك** **التفريق** **كان** **اولا** **والاخر**  
**مبيع** **عن** **ملك** **البايع** **مع** **خياره** **فقط** **اتفاقا** **فهذا** **على** **المشتري** **بقبضه** **اي** **بذله** **ليوم** **المثل** **اذ** **قبضه** **باذن**  
**البايع** **يوم** **قبضه** **كالقبض** **على** **سوم** **الشرا** **فانه** **بعد** **بيان** **الثمن** **مضمون** **بالقيمة** **بالغة** **ما** **بلغت** **نهر** **لشرط**  
**المشتري** **عدم** **الضمان** **ببزازه** **ولو** **في** **يد** **الوكيل** **ضمنه** **من** **ماله** **بلا** **رجوع** **الا** **بمعه** **بالسوم** **خائنه** **واما** **على**  
**سوم** **النظر** **فقيصر** **مضمون** **مطلقا** **على** **سوم** **الرهن** **بالاقل** **من** **قيمه** **ومن** **الديا** **وعلى** **سوم** **القرض** **توض**  
**مساومه** **به** **وعلى** **سوم** **النكاح** **لانه** **بقيته** **بانه** **ومخرج** **عن** **ملك** **اي** **البايع** **مع** **خيار** **المشتري** **فقط**  
**فيه** **لك** **في** **يد** **التمن** **كعيبه** **فيها** **يعيب** **لا** **يرتفع** **كقطع** **يد** **فليزمه** **قيمه** **في** **المسئلة** **الاولى** **والبايع** **فسخ**  
**البيع** **واخذ** **نقصان** **القيمة** **لا** **المثل** **لشبهة** **الربا** **احدا** **دي** **وثمنه** **في** **الثانية** **ولو** **يرتفع** **كمن** **فان**  
**زال** **في** **الدية** **فهو** **على** **خياره** **والا** **لزمه** **العقد** **لتعذر** **الرد** **ابن** **كالم** **ولا** **ملك** **المشتري** **خلا** **لها**







ان للتبري لا يفسد وان الرغبة فسد ببيع ولو شرط حبلا ان الشرط من المشتري فسد وان البائع  
جاز لان حبلا عيب فذكره للبرائة منه حتى لو كان في بلد يبيعون في شراها لا لاد فسد خاينه ولو  
شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط لا اوصاف ان كل وصف لا يضر فيه فاشترطه  
جايز لا ما فيه عيب الا ما عيب فيه وفي الخاتمة في فصل الشروط المفصلة متى عاب ما يعرف بالعيب  
انتفى الغرر **باب خيار الرؤية** من اضافة المسبب الى السبب وما قبل من اضافة  
الشيء الى شرطه غير ظاهر لما يجب ان له الرد قبل الرؤية هو ثبت في اربعة مواضع الشرع الاعيان والاعمال  
والقسمه والصلح عن دعوى المال على شيء بعينه لان كلامها معاوضة فليس في ديون القود وقود  
لا تنسخ بالفسخ خيار الرؤية ففتح صحيح البيع والشراء المبراه والاشارة اليه اي المبيع او المالك  
شرط لجواز فلو لم يشترط ذلك لم يجز اجماعا ففتح ونحو في حاشية اخبره الاصح لجواز له ان يشتري  
ان يبره اذا اراد اجماله البائع لبيت المشتري فلا يبره اذا اراد الا اذا اعاده الى البائع اشباه  
وان رضي بالقول قبله اي قبل ان يبره لان خياره معلق بالرؤية بالنص ولا وجود للعقل قبل الشرط  
ولو فسخ قبل الرؤية صح فسخه في الاصح لم يرد البع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه  
وثبت له خيار الرؤية مطلقا غير موقت بمدة هو الاصح عنائه الاطلاق النص عالم بوجود مبطاله  
وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها درر فله الاخذ بالشفعة ثم رد  
الاول بالرؤية درر من خيار الشرط فيلحفظ ويشترط الفسخ علم البائع بالفسخ خوف الغرر  
ولا خيار لبائع ما لم يبره في الاصح وكفر رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صريح ورفق  
وجه دابة تركب وكفها ايضا في الاصح ورؤية ظاهر ثوب مطوي وقال زفر لا بد  
من نشر كله وهو المتعارك في اكثر المعتمرات قاله المصود اخذ درر وقال زفر لا بد من رؤية  
2 اخذ البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف فرمان لا بهان ومثله الكرم  
والبيتان وكفي حشاة لم ونظر جميع جسد شاة فنيه للدر والنسل مع ضربها ظهري ووضع  
بقرة حلب وناقاة لانه المقصود جوهره وكفي وق مطعوم وشتم مشعوم لا خارج دار ومكنا  
على المفتي به كما مر ورؤية دهن في زجاج لوجود الخليل وكفي رؤية وكيل قبض وكيل شرا لا  
رؤية رسول المشتري وبيانه في الدرر وصح عقد الاعمي ولو لغيره وهو كالصير الا في انتمى  
مسألة مذكورة في الاشياء وسقط خياره بحسب مبيع ونحوه فقه فمما يعرف بذلك ووصف  
عقار ونحوه وكذا كل ما لا يعرف بحسب وشتم وذوق حدادي او ينظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك  
فلا خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كشم الاعمي وكذا رؤية البصير وجه البصيرة ونحوها  
قبل شرايه ولو بعد ثبت له خيارها اي بالمذكورات لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم فثبت خياره  
في جميع عم على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل او ميعيب او ملك بعضه عنده  
ولو قبل الرؤية ولو اذن الاكار ان يبرعها قبل الرؤية فزعمها بطل لان فعله باعده كفعله عيني ولو شري

ناجحة

فناجحة مسك فاخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهري  
رأي احد ثوبين فاشترى اهما ثم رأى الاخر فله رد هو ان شالاه الاخر وحده لتفريق الصفقة ولو  
اشترى ما رأى حال كونه قاصدا لشرايه عند رؤيته فلو رآه لا قصد شرا ثم شرا فله الخيارات  
ظهير به ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التامل المفيد بخلاف المص وقوة مدركه فلو ان عليه عالما بانه  
مركبه السابق وقت الشراء فلو لم يعلم به خبير لعدم الرضا درر فلا خيار له الا اذا تغير فخير له ثابا  
وقع البائع ببعضه انتم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار وكذا لو كانا ملغوفين ومنهما متفاوت لانه  
من يكون الاردي بالاكثري ولو لم يكن لكل واحد من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن عالم مختلف استويا  
في الاوصاف ونحو القول للبائع بعينه اذا اختلف في التفسير هذا هو المدة قريبة وان بعينه فالقول للمشتري  
عملا بالظاهر وفي الظهير به الشهر فافوقه بعينه وفي الفسخ الشر في مثل الدابة والمملوك قليل فان القول  
للمشتري بعينه لو اختلف في اصل الرؤية لانه يتذكر الرؤية وكذا لو انكر البائع كون المرد ومبيعا في بيع  
بات اوفيه خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري  
ينفرد بالفسخ في الاول لا الاخير اشترى عدلا من متاع ولم يبره وباع وليس نهري منه ثوبا بعد القبض  
او وهب وسلم رده بخيار عيب لا خيار رؤية او شرط الاصل ان رد البعض بموجب تفريق الصفقة  
وهو بعد التمام جايز لا قبله فخير الشرط والرؤية يمنعان تمامه وخيار العيب يمنعه قبل القبض  
لا بعده وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا لخيار شرط وصححه قاضي خان وغيره  
**فروع** شري شيئا لم يبره ليس للبائع مطالبة للثمن قبل الرؤية ولو تباعا عينا بعين فلمها  
الخيار محتمل شري جارية بعين والف فتقايضا ثم رد باع لجارية العبد بخيار رؤية لم يبطل  
البيع في الجارية بحصة الف ظهير به لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعة ولا يكون  
للمشتري خيار رؤية فالحيلة ان يقر ثوب لاسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر يستحق  
الثوب المقر فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو اجمعه  
شري شيئين باحد هاعيب ان قبضهما له رد الميعب والا لا ما مر **باب**  
**خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله من وجد عيبه  
ما ينقص الثمن ولو يبيع جوهرا عند التجار المراد به ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة قاله المص  
اخذه بكل الثمن او رده ما لم يتعين امساكه كحلايين فاحرما او احدهما وفي المحيط وصي او وكيل  
او عبد ما دون شري شيئا بالف وقيمه ثلاثة الاف لم يرد بعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية اشياه  
لا ضرر يتيقن وموكل ومولي وفي الشهر ويبيع الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة كفا ووجد  
به عيبا ولو تباع بالكنز اجنبي لا يرجع وهذه احدى ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة  
في البنزاريه وذكرنا في شرحنا الملتقى مع الفقيه انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن كما باق الا اذا ابيع  
من المشتري الى البائع في البلدة ولم يخف عنه فانه ليس بعيب واختلف في الثوب والاصح انه عيب



وليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الاياق ابن ملك فتنبه **والبول في الغاشي والقوة**  
الا اذا سرق شيئا لاكل من المولى او سيرا كفس وفسين ولو سرق عند المشتري ايضا فقطع رجع ربح  
الثن لقطعه بالسرقين جميعا ولو رضى البائع باخذه يرجع بثلاثة ارباع ثمنه عيني **وكذا المختل من سرق**  
اي مع التمييز وقدره نحو سبب او ان ياكل ويلبس وحره ونعامه في جحره فلولم ياكل ولم يلبس وحره  
لم يكن عيبا ابن ملك **وليس** لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبر سوء اختيار وادباط  
عيب اخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند بايعه ثم مشتريه كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد  
السبب وعند الاختلاف لا يكونه عيبا حاد ثا كعبد حم عند بايعه ثم عند المشتريه ان من نوعه لم  
مرد ولا لا عيني بولي ووجهه ببول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل البائع ان يسترد النقصان  
لر وال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي فتح **والجنون** هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح به  
علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ درر **وعلى المختل**  
الاتحاد سببه بخلاف ما روي قيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري  
في الاصح والافلار الا في ثلاث زنا جاربه والتولم من الزنا والولادة فتح قلت لكن في النزاهة الولادة  
ليست بعيب الان توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في الزنا وفيه الجدل عيب في نبات آدم لا في  
الهبام والجذام والبرص والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عجوب وكذا الادوية  
انتفاع الانثيين والعينين والخصم عيب واذا اشترى على انه خصي فوجهه فلا خيار له **وجوه**  
نمن الغم **والد فرقت** الا بطل وانفق الانف بنزاهة **والزنا والتولد منه** كلا عيب فيها لافيه ولو امرد  
في الاصح خلاصه **الان يفسد الاولان** فيه بحيث يمنع القرب من المولى **او يكون الزنا عاده** له بان يتكرر الزنا  
من مرتين او الواطاة بها عيب مطلقا وله ان يجاننا لانه دليل ابنة وان باجر لاقية وفيها شر محاررا  
تعلمه للم ان طواع فعيب والا او اعا التخت بلبس صوت وتكر مشي فان كثر رد لان قل بنزاهة  
**والكفر بافسامه** وكذا الرفض والاعتزال بحج عيب **فيها** ولو المشتري ذميا سراج **وعدم الجيف** ليست  
سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح  
ملتقى ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني **والاستحاضة والسعال الفم** لا المعتاد **والدين** الذي  
يطالب به في الحال لا المول لعقده فانه ليس بعيب كانه نقله مكس عن الزخيرة لكن عم الكمال وعلاه بنقصان  
ولا يه وميراثه **والشعر والما في العين** وكذا **الكمض** فيها فهو عيب معراج كسبل وخصوص وكثرة دم  
**والثاول** بمثابة كزنبور بنشر صغير صلب مستدير على صور شتى جمعة ثاليل فاموس وقيد بالكثره  
بعض شراج الهداية **وكذا الكمي عيب لو عن داء والا لا** وقطع الاصبع عيب والا اصبعان عيبان  
والاصابع مع الكمي عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقط الان يعمل اليمن ايضا **الكم**  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه والشيب وشرب الخمر جوارح فارتان عيبا وعدم ختانها لو كبر  
مولدين وعدم نهق حمار وقلة اكل دواب ونكاح وكذب ونميمة وترك صلاة لكن في القنية شرها

في العبد لا يوجب الرد وفيه الوظن ان الراعي مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرعون فيها وفي  
المنظومة المحببة والحال عيب لو على النقص او الشفة لاخذ والعيوب كثيرة بمرانا الله منها **حدت**  
**عيب اخر عند المشتري** بغير فعل البائع فلوليه بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الارش  
واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو يبرهن البائع على حدونه والمشتري على قدمه فالقول  
للبيع والبيعة للمشتري ولا يرد جبر اماله حمل ومونة الا في بلد العقد **محرر** **بنقصانه** الا فيما استثنى  
ومنه ما لو شره تولية او خاطة لطفله زلعي او وصى به البائع جوهره **وله الرد برضي البائع** الا لما ع  
عيب او زيادة كان **اشترى ثوبا فقطعه** فاطلع على عيب قد رجع به اي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع  
**فان قبله البائع** كذلك له ذلك لانه اسقط حقه ولو اشترى بغير فخره **فقد ابعده** فاسد لا يرجع  
لافساد ماليته **لو ارجع** **لوان** المشتري الثوب كله او بعضه او وجهه بعد القطع لموازرده  
مقطوعا لا عيبا كما افاده بقوله **فلو قطعه** المشتري **وخاطة** او صبغة باي صبغ كان عيني **او**  
**لت السوق** بسم او خبز الدقيق او غرس او نبي ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا امتناع الرد  
بسبب الزيادة لحق الشرح لم حصول الراعي لو تراضيا على الرد لا يقضي القاضي به درر **وبن حال** **فان**  
**رجع لوانه** اي الممتنع رده في هذه الصورة **بعد روية** **العيب** قبل الرضى به صرحا او دلالة **او**  
**مات العبد** المراد هلاك المبيع عند المشتري **او اعتقه** او دبر واستولد او وقف قبل علمه بعيبه  
**او كان المبيع طعنا فاكله او بعضه** او اطعمه عبده او مديرة او ام ولده او لبس الثوب حتى  
تحرق فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندها وعليه الفتوى بخبر عنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان  
ما اكل وعليه الفتوى اختيارا ومهتاني ولو كان في وعائس فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا  
ابن كمال وابن ملك قلت فعلى ما في الاختيار والقهرستاني يتزعم القياس فتنبه **ولو اعتقه على مال او كانه**  
**او قتله** او باق او اطعمه طفله او امراته او مكاتبه او ضيفه مجتبي بعد خلاعه على عيب كذا ذكره المصنف  
تبعا للعيني في الرز كن ذكر في الجمع في الجمع قبل الروية واقدم شرحه حتى العيني فيفيد البعدي بالاولوية  
فتنبه لا يرجع بشي لا امتناع الرد بفعاله والا اصل ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخرجه عيبا  
والا يرجع اختيارا وفيه الفتوى على قوله ما في الاكل واقره المهستاني **شرى ثوبا بيضا وبطنه** يجوز وشرها  
**فكسره** فوجد فاسدا **ينفع به** ولو علم للدواب **فله** ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه **نقصانه** الا  
اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده **وان لم يتنفع به** اصلا فله كل الثمن لبطان البيع  
ولو وجد اكثر فاسدا جاز بحصته عندها نه في المجتبي لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر بايعه بوقوع فارة  
فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه يقتض باع ما **اشترى** **وقد اشترى** الثاني عليه **بعيب رده على بايعه**  
**لورد** عليه **بقضا** لانه نسخ ما لم يحدث به عيب اخر عنده ويرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلوليه  
رده مطلقا في غير العقار كالد بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه على العيب فلوليه  
فلارد مطلقا محر وهذا في غير النقدين لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع **ولو رده بضره** بلا



قضا الاوان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقاله ادي عيبا موجب الفسخ او حطامه بعد قبضه المبيع المحسوس  
المشتري على دفع الثمن البايع بالبرهان المشتري لاثبات العيب **ويحلف بايعه** على نفيه ويرفع الثمن ان  
لم يكن شهودا وان ادعى غيبة شهوده دفع الثمن ان حلف بايعه ولو قال احضروني الى ثلاثة ايام اجله  
ولو قال لا بينة لي لحلفه ثم اتى بها تقبل خلافا لما فتح ولزم الباع بكتو له اي البايع عن الحلف ادي المشتري  
**ابا فاقوه** وخوذه مما يشترط لردده وجود العيب عندها الباع وسرقه وجنون **لحلف بايعه** اذا انكر قيامه للحال  
**حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده فان برهن حلف بايعه** عندها بالله ما ابق وما سرق وما جنى قط  
وفي الكبير بالله ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال لا خلافا فيه صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع خفي كباقي  
وعلم حكمه وظاهر كهور ومهم واصعب زائدة او ناقصة فيقضي الرد بلا يمين للتيقن به اذ لم يبرع  
الرضا به وما لا يعرفه الا اطبا ككبد فيلحق قول عدل ولا ثباته عند بايعه عدلين وما لا يعرفه الا النساء  
كرتق فيلحق قول الواحدة ثم يحلف البايع عيني قلت وفي خاص ما لا ينظره الرجال والنساء ففي شرح قاضي  
خان شري جارية وادعى انها حنتي حلف البايع **استحق بعض المبيع** فان كان استحقاقه **فصل القبض**  
للكل خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القيمة لا في غيره لان تبعض القيمة عيب لا يمتثل  
كما سيجي وان شري شيئين فقبض احدهما دون الآخر **حكم ما قبل قبضها** فلو استحق او  
تعيب احدهما خير وهو اي خيار العيب بعد روية العيب **على التراضي** على المعقد وما في الحياوي غريب  
**محرر فلو خاص ثم ترك ثم عاد وخاص فله الرد** ما لم يوجد مبطلة كدليل الرضى فتح وفي خلاصة لو لم يجد  
البايع حتى هلك رجع بالنقصان **واللبس والركوب والمداواة** له وبه عيني **رضي العيب**  
الذي يد اويه فقط حالم بنقصه وكذا كل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه  
العرض على البيع الا الدراهم اذ او جد هانزه فافرضها على البيع فليس برضا كعرض ثوب  
على خياط لينظر ايكفيه ام لا او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البايع اتبعه فقال نعم  
لزمه ولو قال لا لا لان نعم عرض على البيع ولا تقر ملكه بنزايه لا يكون رضا **الركوب للرد** على  
البايع او شري العلف لها **واللسي والحال ان المشتري لا بد له منه** اي الركوب بحجر او صعوبة وهما  
هو قيد للآخرين او الثلاثة استظهر من البرجندي الثاني واعتمده المصنف بعد الدرر والبحر  
والشمي وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبها لم اجتك وقال المشتري بل اردها فالقول للمشتري  
بحر وفي الفتح وجد بها عيبا في السفر فحملها فهو عذر **اختلاف بعد التقاض في عدد المبيع** او احدى ام  
متعدد ليعتبر في الثمن على تقدير الرد وفي عدد **المقبوض فالقول للمشتري** لانه قابض والقول  
للقابض مطلقا قدرا او صفة او تعيينا فلو جال برده بخيار شرط او روية فقال البايع ليس هو  
المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو جال برده بخيار عيب فالقول للبايع كما لو اختلفا في طول  
المبيع وعرضه فتح اشترى عبد بن اي شيئين ينتفع باحدهما وصد صفقة واحدة وقبض  
احدهما ووجد به او بالارض عيبا لم يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردوها ولو قبضها مرد

المعيب

المعيب بحصته سالما وصد لجواز التفرق بعد التمام كالمقبوض كليا او جزئيا او جزئيا وخفى ونحوه  
كروحي ثوب الف احداهما الاخر بحيث لا يعادله وانه وجد بعضه عيبا فادله رد كله او اخذه بعيبه  
لانه كشي واحد ولو في وعاءين على الاظهر عيبه وهو الاصح برهان اشترى جارية فوطيها او قبلها او  
سرا بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا ولو نبيا خلافا للشافعي واحمد ولنا انه استوفى ما ما  
وهو حرزوها ولو الوالي زوجها ان ثلثا ردها وان ثلثا لم يرد **رجع بالنقصان** لا امتناع الرد وفي المنظر  
المجيبه لو شرط بكارتها فبانت ثلثا لم يرد هابل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب وفي الحياوي  
والمفتقن الثبوتية ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فيرد هالعدم المشتري وطا اذا قبلها البايع  
لان الامتناع لحقه فاذا رضى الى الامتناع ويؤيد الرد بالعيب القديم بعد نزول العيب الحادث  
لعود المنوع بزوال المانع درر فيرد المبيع مع النقصان على الراسح من شرط عيب بمشري البايع  
**الغايب** واثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد  
**على بايعه** لان القضا على الغايب بلا خصم ينفذ على الاظهر درر قتل العبد المقبوض او قطع بسبب  
كان عند البايع كقتل او رد المقتطوع او امسكه ورجع بنصف ثمنه مجمع واخذ منها اي  
من المقتطوع والمقتول ولو تداولته الايدي فقطع عند الاخير او قتل رجع الباعة بعضهم على  
بعض وان علموا بذكر كونه كما استحقاق لا كالعيب خلافا لهما وصح البيع بشرط البراءة من عيب  
وان لم يسم خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجبولة لا تصح عنده وتصح عند عدم افضاياه الى  
المنازعة **ويذكر في المصنف** في رد العيب قبل القبض لا يرد بعيب وخصه محمد ومالك  
بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند الثاني وقصد عند الثالث نهرا من كل اد  
فرو على المرض وقيل على **الباطل** واعتمده المصنف لاختياره لجوهرة لانه المعروف في العادة وما سواه  
في العرف مرض ولو ابراه من كل غايلة فهو السرقه والابق والزنا اشترى عبدا فقال من ساومه اياه  
اشتره فلا عيب به فلم ينفق بغيره المبيع فوجر مشتره به عيبا فله رد **على بايعه** بشرطه ولا  
يمنعه من الرد عليه **قراره السابق** بعدم العيب لانه مجاز عن الترويج ولو عيبه اي العيب فقال لا عيب به  
اولا شلل لا يرد له لاحاطة العلم به الان لا يحدث مثله كلا اصعب به زائدة ثم وجدها فله رد التيقن  
بكنهه قال **الاخر** عيب هذا **القبض** من فاشترى واع من اخر فوجر المشتري الثاني **بقا لا يرد**  
**عاسبق من اقرار البايع** الاول ما لم يبرهن انه ابق عنده لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع الثاني  
الموجود منه السكوت اشترى جارية قالها لبي فارضعت صبيا له ثم وجد بها عيبا كان له ان يردوها  
لانه استخدام بخلاف الشاة المصراة فلا يرد هالعدم البايع او صاع ثم رجع بالنقصان على المختار شرع  
مجمع وحررناه في معلقته على المنار كما لو اخطأ في الميسر في الاستخدام بعد العلم بالعيب  
ليس برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو لا اختيار في البرزايه الصحيح انه رضا في  
المره الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغير انه فرة ليس برضا الا على كره من الفتح **فصل المشتري**



ليس به المبيع اصبح زائدا او نحو مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجد به ذلك كان له الرد بلا يمن له  
باع عبدا وقال للمشتري بريت اليك من كل عيب به الا الباقي فوجده باقيا له الرد ولو قال الباقي لانه  
في الاول لم يصف الباقي للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باقيا له في الثانية اضافة اليه فكان  
اخبارا بانه الباقى فيكون راضيا به قبل الشرا حثانية وفيها لو بزم من كل حق له قبله دخل العيب لا  
الرد كالمشتري لعمد او امة قال اعتق البائع للعبد او دبر او استولد الامة او هو حرا اصل وانما البائع خلف  
للمشتري عن الاثبات فان حلف قضى على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لا قراره بذلك ولا يبيع  
بالعيب ان علم به لان المبطل الرجوع انزلته عن ملكه الى غيره بانثاياه او اقراره ولم يوجد حتى لو  
قاله باعه وهو ملك فلان وصرفه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لان الزلته باقراره كانه وهبه  
وجدا للمشتري لغني محضه بدرا او غير محضه لو الباع من الامام او امة من محرق المفقيد  
محضه غير لازم عيبا لا يرد عليه لان الامين لا ينتصب خصما بل ينصب له الامام خصما فيرد على  
منسوب الامام ولا يخلفه لان قاعدة الحلف التكلول ولا يصح تكوله واقراره فاذا رد عليه المعيب  
بعد ثبوته ببيع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى الجاهل لان الغرم بالغنم ويرد  
المشتري بمشرو عيبا او اراد الرد به فاصطفا على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا يرد  
عليه جاز ويجعل حطامن الثمن وعلى العكس وهو ان يصطفا على ان يدفع المشتري الدراهم الى  
البائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعي عيبا فضا له على  
مال ثم بزم او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادعي ولو زال بمعالجة المشتري لا قنيه رضي الوكيل  
بالعيب لزوم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي به يساوي الثمن المسمى والاساوه لا يلزم الموكل  
فروع لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام والافى مسئلتين الاولى الاسير لو  
شرى شيئا ثم ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناس في  
الحمايات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو حال البائع  
بالثمن ثم رد المعيب بقضاه لم يتطال نحو الالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاه من غير المشتري وكان  
لم يجر قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي البرازية شرعي عيبا فسخ له رجلا عيبه فاطلع على عيب  
ورده لم يضمن لانه ضمان العبد وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرقة او الحرق  
او العري فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شرعى ثم كرم ولا يمكن قطا في الغلبة الزاير ان بعد  
القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع ببناء الزاير فله الفسخ لتفريق الصفقة عليه

**باب البيع الفاسد** المراد بالفاسد المنوع مجازا عن فساد المبيع الباطل والمكروه وقد ذكر  
فيه بعض الصحيح تبعا وكل ما اوردت خلافا في ركن البيع فهو مبطل واما وثبه في غيره فمفسد بطل بيع  
ما ليس بالمال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع في خروج الشراب ونحوه كالدم المسفوق على طبعه لا يباع  
فجاز بيع كبده وطحال والبيئة سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين الماتة التي ماتت صفاتها او خفت  
منه او كان كالباحش غير الماتة

ونحوه **والمراد بالبيع به** اي جعله مضافا الى الباع عليه لان ركن البيع مباداة المال بالمال ولم يوجد **والمعروف**  
**كبيع حق التعلل** اي علو غفلا لانه معدوم ومنه بيع ما اصله غائب كجوز في الوعد معدوم كورده  
ويامين وورق وفضاد وحمزة ما كالتعامل بالناس وبه افتى بعض مشايخنا عللا بالاستحسان وهذا  
اذ انبى ولم يعلم وجوده فان علم جاز ولخيار الروية ويكفي روية البعض عندها وعليه الفتوى شرح  
مجمع **والمضامين** ما في ظهور الباطن **المنى والملاقح** جمع مطلق ما في البطن من الجنين والنتاج بكسر النون  
حبل الحبل اي نتاج النواجذ لانه اودى **وسبع امة** تبين انه ذكر الضمير لتذكير الخبر **وعليه** بخلاف  
البراهيم والاصل ان الذكرا لا يثنى من بني ادم جنسان حكما فيبطل وفي ساير الحيوانات جنس واحد فيجوز  
لغوات الوصف **ومترك التسمية** عند الولد من كافر يثنيه وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنسب **وبيع الكراب**  
**وكري الا انما** لانه ليس بمال متقوم بخلاف بئنا وشجر فصيح اذ الم يشترط تركها ولو الجوه **وما في حكمه** اي حكم ما ليس  
بمال **كالمال والورث والمكاتب والمدر المطلق** فان بيع هو لا باطلا ي بقاءه فملكوا بالقبض لا ابتداء فبيعهم من  
انفسهم وبيع من ضم اليهم درر وقول ابن الكمال بيع هو لا باطل موقوف ضعفه في البحران اخرج اشراط  
رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه قلت الا وجه توقفه على قضا  
اخر امضا او رد اعني ونزول في التوفيق وفي السراج ولهؤلاء اكرهم وبيع بعض كره وبطل بيع مال غير مملوك  
اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال فيحفظ كره **وخبر ميتة** ماتت حقا انما بطل الحق ونحوه فانها  
مال عند الذمي كخبر خنزيره وهذا ان بيعت بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل  
وان بيعت بعين كخر بطل في الحر وفسد في العرض بملكه بالقبض قيمته ابن كمال **وبطل بيع من ضم الي حرو ذكية**  
**صحت الي ميتة ماتت حقا** انما بقيد به لتكون كالحرو وان سمي كل اي فصل الثمن خلافا لهما ومبني الخلاف  
ان الصفقة لا تتعد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لهما وظاهر النهاية يقين  
انه فاسد **بخلاف بيع من ضم اليه مبرور ونحوه او من غيره وملكه** **ممن اليه** غير المسجد العام فانه كالحرو  
العام بالمعجزة الخراب فليدر بر شياه من قاعدة اذ اجتمع الحرام والحلال **ولو حكومها** في الاصح خلافا لما افتى به  
الملا ابو السعود فيصح بخصته في الثمن وعبد المملوك لانها مال في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد  
والمقابر لم يصب عيبا **بطل بيع صبي لا يعقل** **وجنون** شيا وبول ورجع ادعي لم يطل عليه تراب فلو مغلوا  
به جاز كسرقين وبيع واكتفى في البحر بخر دخله بتراب **وشعر انسان** كرامة الادعي ولو كافر ذكره المص  
وعينه في بحث شعر الجنين **وبيع ما ليس في ملكه** لبطلان بيع المعدوم وماله خسر العدم لا بطل في السلم فانه  
صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند انسان ورخص في السلم وبطل بيع صبي  
**الثنى** في الاقدام الركن وهو المال والبيع لا يطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذ قبضه فلا ضمان له ولو  
المبيع عنده لانه امانة وصح في القنية ضمانه قبل وعليه الفتوى وفيها بيع الحرى اياه وابنه قبل باطل وقيل  
فاسد وفي وصاياها بيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنفيع المضطر  
وشراؤه فاسد **وفسد بيع ما سكت** اي وقع السكوت فيه عن الثمن كبيع بقمير **وفسد بيع عرض** هو

لا بد ان يكون  
شرا بغير رد  
ومنه في  
فاسد في  
لا يباع  
ولا يوصف  
هو ما شرع  
باص  
منه في  
لا يباع  
ولا يوصف  
هو ما شرع  
باص  
منه في



المتاع القيم ابن كمال **وغيره** فيفسد في العرض لا الخ كالمزاد ففسد بغيره اي العرض ام البور والكتاب  
والمدبر حتى لو تقابل اصل المشتري للعرض لما لم يزم مال في الجملة وفسد ببيع سكر لم يفسد بالعرض  
والا فباطل لعدم الملك صدر الشريعة او صيد ثم التقي مكان لا يوجب منه الاحكام للعرض عن التسليم واذا  
بدونها صح وله خيار الروية الا اذا دخل بنفسه ولم يسد من حاله فلو سده ملكه ولم يجر اجارة بركة  
ليصا ومنها السمك بحر وبيع طير في الهواء **البيع** بعد ارساله من يده اما قبله صيده اصلا فباطل لعدم  
الملك وان كان بطير **وبيع** كالحمام **وبيع** وقيل لا ورجحه في النهي **بيع** الحمار والدين وجرم في البحر بطلانه  
كالساج وامة الاحكام الفاسدة بالشرط بخلافه ووصية وليس في **بيع** وجرم البرجندي ببطلانه ولو  
في صيد في البحر ووصف على **البيع** وجوز الثاني وماك وفي السراج لم يسلم الصوف واللين بعد العقد ينقلب  
صحة او كذا كما اتصا له خلق جلد حيوان ونوى ثم وبيع بطيخ لما لم يزم معدوم فواو انا صح اربع الكراث  
وشجر المصنفا واوراق التوت بافصاها للتعامل في الفقه باع اوراق توت لم تقطع قبله سنة جاز  
ويستثنى لانه يشبه موضع قطعه عرفا **وجوز** معين في **بيع** اما غير المعين فلا ينقلب صحها  
لو **البيع** من ثوب بغير التعيين فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحها ولو لم يفسد القطع  
من جاز الانتفاع بالمانع **وشره القاض** بقا وثون الصايد **والقاضي** بغير معجبة القواص والبيع فيها  
باطل للفرز بحر ونهر وان كان الكمال قال الموقد نظره من لا خسر وفي سكر الفاسد فبطلته في المختصر  
وعجب ان يراى به الباطل لانه مما ليس في ملكه كالمزاد **البيع** في بيع الرطب على التخل بثمر مقطوع مثل  
كيله تقدير اشروح مجمع ومثله العنب بالزبيب عنائه للنهي وشبهة الرابا قال المص فلو لم يكن  
رطبا جاز لا اختلاف الجنس **والملامة** للسلعة **والنايعة** اي نبيذ هال المشتري والقاضي عليها  
وهي من بيع الجاهلية فمنع عنها كالمزاد لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بحر  
**وبيع** ثوب من ثوبين او عشرين عشرين لجهالة المبيع فلو قبضها او هلكا ما ضمن نصف قيمة كل  
اذا الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مرس فقيمة الاول تعذر زده والقول للضامن وهذا اذا  
لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذ ايها ما شاها جاز **المزاد** اي الكلا وجاتها اما بطلان بيعها  
فلعدم الملك لمحدث الناس شركا في الما والكلا والنار واما بطلان اجارته فلانها على استهلاك  
عين ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان انبته بسق وتربية ملكه جاز بغيره عيني وقيل لا قال ابيع  
القصيل والرطبة على ثلاثة اوجه ان ليقطعه او ليرسله انته فأكمله جاز وان لم يتركه لم يجر حيلته  
ان يستاجر الارض لضرب فساطه او ليقاف دوابه او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وقامه في وقف  
الاشباه وبيع دود القراي البرسم وبيعه اي برزبه وهو برز القليل الذي فيه الدود **والخ** الخ  
وهو دود العسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن مكر وخلاصة وغيرهما وجوز  
ابو الليث بيع العلق وبه يفتي لاجه محتملي **خلاف** غيرهما من الهواء فلا يجوز اتفاقا كحيات وحب  
وما في بحر كسرطان الاسماك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع بدو مع

ابن كمال  
كثيرا

حل الانتفاع محتملي واعتمده المص ويصح في اختلفت فاسد انما تحوز الشركة في التراد كان البين منها  
والعمل منها وهو بينهما النصف الا انما تافد وقع بغير القرا وبقرة او دجا بالآخر بالعلق مناصفة فالخارج  
كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف واجرم من العامل عيني لم يمسها ومثله دفع البيض كما لا يخفى  
**والبيع** ولو لطلاله او ليتيم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشهاد تحريف **البيع** بغيره اي الباقي  
عنده لم يثبت بجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد بغيره وان اشهد لا  
لانه قبض امانة فلا ينبغي عن قبض الضمان لانه اقوي عنائه والاذا باق من الغاصب فباعه المالك  
منه فانه يصير لعدم لزوم التسليم ذخيرة **ولو باعه** ثم عاد وسلمه **بيع** على القول بفساده ورجحه الكمال  
وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وغيره جاز وبه يفتي الطنج وغيره بحر  
وابن كمال **البيع** ولو في **وعا** ولو امة على الاظهر لانه جاز ادمي والرق مختص بالحي والاحياء في اللين فلا يحل له  
**وشره** لغيره بخسائه عنه فيسقط بغيره ابن كمال وان جاز الانتفاع به لغيره لانه جاز حتى لو لم يوجد بلائمن  
جاز الشر للضرورة وكره البيع فلا يطيب منه ويفسد الماعلى الصحيح خلافا لمثله في المشتق اما  
المجوز فظاهر عنائه وعن ابو يونس يكره الخبز لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخبز ذكره القاسم  
ولعل هذا في زمانهم وما في زماننا فلاحاجة اليه كما لا يخفى **وجوز** قبضه قبل البيع ولو بالعرض ولو بالغير فباطل  
ولو بفساده هاهنا اعتمادا على ما سبق قاله الوالي فيلحفظ **البيع** اي الذي يباع بالاجل انسان وخنزير وحية  
**ويشترط** له ان يبيع **البيع** ولو جلد ما كوله على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا بحر  
وفي الجمع وتجنس بيع الدهن المتجنس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الودك **فما يشترط** في **البيع** حياة منها  
كعصيا وصورها كما في الطهارة **وفسد** **البيع** او بغيره او بغيره من الذي اشتره ولو كذا كوارثه  
بالاقل من قدر الثمن الاول صورته باع شرا بغيره ولم يقبض الثمن ثم شرا بخسائه لم يجر وان رخص السعر  
لما خلافا للشافعي **وشرا** من لا يجوز **شرا** له كالكبنة وابيه **كشرا** بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا لما في  
في غير غيره ومكانه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون المبيع بحاله فان اختلف جنس الثمن او عيب  
المبيع جاز **بطلان** **البيع** بالشره بائنا بعد النقد والدرهم والدنانير من جنس واحد في ثمان مائة منها **وان** في  
قضاء دين وقفوة وكرامه وعصارية ابتداء وشرا وبقا وامتناع مراحه ويزاد كرامة وشركات وقبض متلفا  
وارش جنبايات كما بسطه المص معز باللعاديه وفي خلاصة كل عوض ملك يعقد بنفسه بطلان قبضه لم يجر  
التصرف فيه قبل قبضه **وبيع** **البيع** في **البيع** كان باع عشرة ولم يقبضها ثم شرا مع شيء اخر عشرة فسد في الاول  
وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طاري ولكان الاجتهاد **وبيع** زيت على ابنه  
**بظنه** **ويطرح** عنه **بظنه** كذا **بطلان** مقتضى العقد طرح مقدار زنه كما افاد وبطلان **البيع** **بظنه**  
**وزن** **الظرف** فانه يجوز كالمعروف قدر زنه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره **والقول** **المشتري** يمينه  
لانه قابض او منكر **بيع** **الظرف** وفي الشرا لانه عن ثمانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية  
وليس لهم قال الاحام تقاسم **بدر** بولم يفسد كذا **البيع** يمينه







في الكافي فان مات احدهما او المهر والمستقرض او الرهن فاسد عيني وزيل بعد الفسخ **فالمشترى ونحوه احق به**  
من سائر الغر بال قبل تجديده فله حق حبسه حتى يأخذ ماله **فياخذ المشتري من ثمنه ما يشاء** **فالمشترى**  
**لو عاينه بناعلي تعين المالك في البيع الفاسد وهو الاصح** **فانما طالب البايع ما ربح في الثمن لا على الرواية**  
المقابلة للاصح **بأن على الاصح ايضا ان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاده سعد**  
**لا يطيب للمشتري ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه بائنه ليعتلق العقد بعينه فتملك الحبث في البيع**  
**فيتصدق به كاطاب من حال ادعاه على اخر فصدقه على ذلك ففقد اي اوقافه لم تظهر غيره تصادقها**  
انه لم يكن عليه شيء لان بدل المشتري محلو كملك فاسد والحبث لفساد الملك انما يقع فلا يتعين الا فيما لا يتعين  
وانما الحبث لعدم الملك كالفصل في بيعها كما بسطه خسر ووابن الكمال وقال الكمال لو تغير الكذب في دعواه  
الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل با مان واخذ مال حربي بلاء رضاه واخره  
البناء ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد  
عقده ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر الاشياء المحرمة تتعدد مع العلم بها الا في حق  
الوارث وقدره في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وحقيقته ثمة **بني او غرس فيما اشتراه فاسدا**  
شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية **لزمه قيمته او امتنع**  
الفسخ وقال ابن قاضي اوريد المبيع ورجحه الكمال وتعقبه في النهر خصوصها بتسليط البايع وكذا كل زيادة  
متصلة غير متولدة كصنعة وخياطة وطحن حنطة ولبس سويق وغزل قطن وجارية علفت منه فلو غفل  
كول او متولدة كسمن فله الفسخ ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين  
لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او بافة سماويه اخذه البايع مع الارش ولو بفعل البايع صار  
مسترد ولو بفعل اجنبي خير البايع **وكره** **يجمع الصحة البيع عند الاذان الاول** **الاذا ابتاعا بعثمان فلا**  
**باس به لتعديل النهر بالاحلال بالبيع فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لا جمعة عليه ذكره المصنف وكره الحبث**  
بفتحين ويسكن ان يزيد ولا يريد التثاوير بوجهه بما ليس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره ثم النهي محمول  
عليها **اذا كانت السلعة بلغت قيمتها ما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخداع عن عاينه والبيع على سبيل غير ولو**  
**ذميا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيدا بل الزيادة التفسير** **وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر**  
**والا لا يكره لانه بيع من يزيد وقد باع عليه الصلاة والسلام قبحا وحلما بيع من يزيد وتلقى لطلب بمعنى المجلوب**  
او الجالب وهذا **اذا كان بين رجلين او بين رجلين او بين رجلين او بين رجلين** **فالمشترى**  
**اما اذا اشتريا فلا يكره وكره بيعه في العتق والاداء وهذا في حالة القسط والعقود والالا لانعدام الضرر قبل الحاضر**  
المالك والباذي المشتري والاصح كما في المحتجب انهما السمار والبايع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس  
يرزق بعضهم بعضا ولذا عدي باللام لا بين لا يكره بيع من يزيد لانه يبيع الدلالة ولا يفرق بين النقي  
مبالغة في المنع لعلنه عليه السلام من فرق بين والد وولد واخ واخيه وراه ابن حنبل وغيره عني  
وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة بين صغير غير بالغ وذو ذم محرم عنه ايجز من

من جهة الرهن الرضاع كاي تم عواخ رضاعا فانه **الاذا كان التفريق باعتاق وتوابعه ولو على مال او**  
بيع عن طرف بعينه او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرايع او متعدد اولو الاخر لطفيل او مكا  
فلا باس به او تعدد محارمه فله بيع ماسوي واحد غير القرب والابوين والمحقق بها فصح **او يحق مستحق وجهه**  
مستحقا او كره **احد على الحماية وبيعه بالدين** **او بائنه ليعتلق العقد بعينه فتملك الحبث في البيع**  
عن الغير لا في الضرر بالغير **فالمشترى** **فلا باس به خلافا لاجد فالمشتري احد عشر وقاية**  
**التفريق ببيع وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية يكره بشر الامن حرز ابن ملك وبشر**  
**في الميراث والقبض جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحر وغيره لرفع الاثم فجمع**  
وفيه ويبيع شر كافر مسلما او مصفيا مع الاجبار على اخراج ما عن ملكه ويحكي في المسترققات **ففسد**  
**في الفضولي** **مناسسته ظاهرة وذكره في الكنتز بعد الاحتقاق لانه من صورته من يشتغل بما لا يعنيه**  
فالقائل بان يامر بالمعروف انت فضولي غشيت عليه الكفر فصح واصطلاحا من يتصرف في حق غيره بمنزلة  
الحسن **غير ان شرعي فصل خرج به نحو وكرو وصي كالحرف ص منه فملكه كان كبيع ونزوح واستاظا**  
كطلاق واعتاق **وله مجيز اي لهذا التصرف من يقدر على اجازته حال وقوه انعقد وقوله او ما لم يجز**  
حال العقد لا ينعقد اصلا بياضه صريحا فلا يملك قبل اجازته وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا يجز  
حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا لم يبلغ فاجاز بنفسه لم تجز لانه وقت العقد لا يجز له فبطل ما لم يقل  
او وقعه فيصير انشالا اجازته كما بسطه العبادي **وقف بيع مال الغير** **لو الغير** **فالفاعا فلا مفر صغيرا**  
او مجنونا لم ينعقد اصلا كما في الزواهر غير بالحاوي وهذا ان باعه على انه **لا يملك** **مالا باعه على انه لنفسه**  
او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لملكه الملك او باع عرضا من غاصب عرض اخر لملكه به فالبيع باطل  
والمحصل ان البيع موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه **الاذا كان**  
**المشتري صيبا او مجنونا عليه فيتوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي لغيره فلو اضاف به بان قال بيع هذا**  
**العبد فلان توقف بنزريه وغيره قيد ببيعه لملكه لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن الراي**  
كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرق البيع الا بالاب كما في عياره الاشباه بيع  
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدايه واذا اشترط الخيار فيه لملكه فلفق واذا باع  
عرضا من غاصب عرض اخر لملكه به فتح لكن ضعف المص لاولي الخ الفقه افرع المذهب لتصحهم بان البيع  
الغاصب موقوف وان البيع اذا تحقق فلم يسخق اجازته على الظاهر مع ان البايع باع لنفسه لملكه الذي هو  
المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي النهر ويبيع الغا الشرط فقط قلت وحاصله كما قال ايضا  
ان بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشباه لابن المهر وزدت مستلحقين من  
لحاوي وهما بيع الفضولي مال صغير ومجنون لا ينعقد اصلا **وقف بيع العبد والصبي المجنون** **على اجازة الولي**  
**والولي وكذا المعقود وفي العادة وغيره لا ينعقد اقرار العبد ولا عقوده وحقيقته في كره وقف بيع ماله**  
**من فاسد عقلا غير رشيد على اجازة القاضي وبيع الموهون والمساجر والارض في زراعة الغير على اجازة**











بغير امره وان لم ياخذ الارش وقد اخذه في الهداية وغيرها اتفاقا فتح **ووطي البكر** كتكرس بشره ووطيه  
لصبره ورة الاوصاف مقصوده بالاتلاف ولذا قال ولم ينقصها الوطي **اشترى بالفدية** و**اشترى**  
ما به بلا بيان **خبر المشتري** فان تلف البسيع بتعيب او تعيب فعلم بالاجل **لزمه كل الثمن حال اوله**  
**حكم التولية** في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار للفتوي الرجوع بفضل ما بين الحال والموجع ومعه في  
رجلا شيئا اي باعه تولية **بما قام عليه او بما اشترى به** ولم يعلم المشتري بكم قام عليه **فصل البيع**  
لجهاالة الثمن **وان احكم للمزح** وخبر المشتري بين اخذه وتركه **لو علم في محله** والابطال واعلم انه  
**لا رد عين فاحش** هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا في الغية  
ثم رقم وقال **ويقتى بالرد** رفق بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يقتى ثم رقم وقال **ان غره** اي غر  
المشتري البايع او بالعكس او غره الدال قاله الرد **والا لا** وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال **وتصرف في**  
**بعض المبيع** قبل علمه بالقبض **غير مانع منه** فيرد مثل ما تلقه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى ملخصا بقى  
لو كان قميلا لم اره قلت وبالاخير حرم الاطعام علا الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره  
وفي كفاية الاشياء عن بيعه لثانيه من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها هذه  
وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودعة واجارة فلو هلك ثم استحقا رجوع على الدافع  
بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا  
عبدي او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حر او ابن الغير رجوعا عليه للغرور ان كان الاب حرا والابعد العتق  
ان اضافة اليه وامر بما يعتقه ومنه لو بى المشتري او استولى ثم استحقا رجوع على البايع بقيمة البناء  
والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى فان عبد ارثني الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما  
لوزوجه امرأة على نهاره ثم استحق رجوع على المخبر بقيمة الولد المستحق ويسجد اخر الدعوى فسر  
هل ينقل الرد بالتغير الى الوارث استظهر المص لا التصريح بان الحقوق المحررة لا تورث قلت  
وفي حاشية الاشياء لابن المصوبه افتى شيخنا العلامة على المقدسي مفتي مصر قلت وقد قرنته في  
خيار الشرط مع ما ذكر المص في شرح منظومته الفقهاء ما يخالفه وحال الى انه يورث خيار  
العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وابده بما في تحت القول في الملك من  
الاشياء قبيل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير معروضا لخلاف الوصي فتأمل وقد مرنا  
عن ثمانية انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر فتدبر **فصل في التصرف في المبيع والثمن**  
قبل القبض **والزيادة والحط فيما وناجيل الديون** **مبيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه** من باعه له  
الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا او على شط نهر ونحوه كان لمنقول فلا يصح اتفاقا ككفاية  
واجارة **لا يبيع منقول** قبل قبضه ولو من باعه كما سجد **خلاف عقده** وتدبيره **وهبة والتصدق به** **والا**  
ورجعه واعارته **من غير ايعه** فانه صحيح على قول محمد وهو الاصح والاصل ان كل عوض ملك بعقد ينسخ  
بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يجازي عيني والمنقول **لو وهبه من البايع قبل قبضه**

فقبل

قبله البايع **ينتقض البيع ولو باعه قبايه** **لا يصح** هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز  
عن الاقالة بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهره قلت وفي المواهب وفسد مع المنقول قبل  
قبضه انتهى وثني الصيغة يحتملها فقتنه **اشترى بملك لا بشرط الكيل** **حرم** اي كرم نحو بايعه **ولا**  
**حتى كيل** وقد مر حوا بساده وبانه لا يقال لاكله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال  
لكونه اكل ملكه **ومنه للموزون** **ود** بشرط الوزن والعدد لا احتمال الزيادة وهي البايع بخلافه مجاز  
مجازفة لان الكيل للمشتري وقيد بقوله **غير البايع** **والا** **ليس** **لجواز** التصرف فيه ما بعد القبض قبل الوزن  
كبيع النعاطي فانه لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار يباع بالقبض بعد الوزن  
قنيه وعليه الفتوي خلاصه **ولو كيل من البايع بحضرة** اي المشتري **بعد البيع** لا قبله اصلا او  
بعد بعينه فلو كيل بحضرة رجل فشراه فباعه قبل كيله لم يحزن وان اكله الثاني لعدم كيل الاول ملكه  
قابضا فتح **ولو كان الكيل والموزون** **مناجرا** **للتصرف فيه قبل كيله** **وزنه** **لجواز** قبل القبض قبل الكيل  
اولي **لا يحرم المذرع** قبل ذرعه **وان اشترى بشرة الا اذا** **افرد لكل ذراع** **ثلاثة** **في حرمه** ما ذكر  
**كموزون** والاصل ما مر من ان الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا  
واشترى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن ح فيه وصف **جواز التصرف في الثمن**  
بهبة او بيع او غيرها لو عينا او مائرا اليه ولود ينافي التصرف فيه تملكه ممن عليه الدين ولو يعوض  
ولا يجزى من غيره ابن ملك **قبل قبضه** **سواء تعين بالتعيين** **لكيل** **ولا** **لا** **كنفود** **فلو باع** **البلاد** **راهم**  
او بكره جاز اخذ بدلها شيئا اخر **وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه** **لمر** **واجرة** **وضمان** **متلف**  
وبدل خلع وعنف بمال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها  
عيني **سوي صرف** **وسلم** **فلا** **يجوز** اخذ خلافا جنسه لفوات شرطه **وصح الزيادة فيه** ولو من غير جنسه  
في المجلس او بعده من المشتري او وارثه خلاصه ونقذا ابن الملك او من اجنبي ان كان في غير صرف **وقيل**  
**البايع** في المجلس فلو بعده بطلت خلاصه وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر **وكان المبيع قايما** فلا يصح بعده  
هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شره ثم زاده فزاد في الخلاصة وكو نه خلافا لمقابلة في حق المشتري  
حقيقة فلو باع قبل القبض او دبرا وكاتب او ماتت الشاة فزاد لم يحزن لفوات محل البيع بخلاف ما لو  
اجرا ورهن او جعل كهدية او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع **وصح لهط منه** ولو  
بعد هلاكه المبيع وقبض الثمن **والزيادة والحط بالعقد باصل العقد** بالاستناد فبطل حط الكل واثر  
الاتفاق في تولية ومراجعة وشفعة واستحقاق وهلاك وجبس مبيع وفساد صرفي لكن انما يظهر  
في الشفعة الحط فقط **وصح الزيادة في المبيع** **ولزم** البايع دفعه بالان في غير سلم زيلعي **وقيل** **المشتري** **والحق**  
ايضا **بالعقد** **فلم** **حكمت** **الزيادة قبل قبضه** **سقط** **حضرته** **من الثمن** **وكذا** **لو** **زاد** **في الثمن** **عرضا** **ملك** **قبل** **تسليمه**  
انفسخ العقد بقدره قنيه **ولا يشترط** **لزيادة** **هنا** **قيام المبيع** **فتصح** **بعد** **هلاكه** **مخلافه** **في الثمن** **كالم**  
**ويصح** **لحط** **من المبيع** **ان** **كان** **المبيع** **دينا** **وان** **عينا** **لا** **يصح** **لانه** **اسقاط** **والعين** **لا** **يصح** **مخلاف**







ذلك السلام حتى ان بعض القوي قد خربت بهذا الخصوص انتهى وبالله التوفيق **باب النوا**  
**هو لغة مطلق الزيادة** وشرعا **فضل** ولو حكا في خبر بالنسبة والبيع الفاسد فكلها من الربا فيجب  
رد عين الربا لو قام بالادعائه لانه يملك بالقبض فيه **ومحرم** **عن عوض** خرج مسئلة حرف الجنس مختلف  
جنسه **بمعيار شرعي** هو الكيل والوزن فليس الذرع والعدير **باعتبار** ذلك **الفضل** **احد المتعاقدين**  
اي بايع او اشتري بشرط غيرهما فليس بربا بل **باعتبار** **العوض** فليس الفضل في الربية بربا فلو شرى  
عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دانقاه وهدية منه انعدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان فها  
الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع عن الذخيرة عن محمد وفي صرف المجمع ان صحة الزيادة والحط  
قول الامام وان محمدا اجاز الحط وجعله هبة مبتدأة كحط كل الثمن وابطال الزيادة قال ابن الملك والوقف  
يلزم اخفى عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدينار واحد والكثير وزنا فخلاله زباده جاز لانه هبة  
مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم لحم الكثير وزنا فوهبه الفضل لم يحرم لانه هبة مشاع يقسم قلت وما  
قد مضى عن الذخيرة عن محمد خرج في عدم الفرق بينهما وعليه فاكل من الزيادة والحط والعقد صحيح عند محمد  
وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوي فيلحفظ فاني لم ار من ينه علي هذا **وعلة** **اي** **عنه** **عنه** **عنه**  
الزيادة **القدر** **المعروف** **بكيل** **او وزن** **مع الجنس** **فان وجد** **اي** **الفضل** **اي** **الزيادة** **والنسي** **اي** **الزيادة**  
فلم يحرم بيع قفيز بغيره منه متساويا واحدها نسا وان عد ما بكسر الدال من باب علم ابن ملك حلالا كروي  
بمرويين لعدم العلة فبقى على اصل الاباحة **وان وجد** **اي** **القدر** **وحده** **او الجنس** **حل** **الفضل**  
**وحرم** **النسا** **ولو مع** **النسا** **ويجوز** **لو باع** **عبد** **ابعد** **الي** **اجل** **لم يحرم** **وجود** **الجنسية** **واستثنى** **في** **و**  
المجمع والدرر اسلام منقود في موزون كليا يفسد أكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية  
جواز اسلام الحنطة في الزيت قلت ومفاده ان القدر بافراجه لا يحرم النسا بخلاف الجنس  
فليحرم وقدم في السلم ان حرمة النسا يتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فيه ثم فرع على ذلك  
الاول بقوله **محرم** **بيع** **كيل** **وزن** **في** **جنسه** **متفاضلا** **ولو غير** **مطعم** **خلاف** **للشافعي** **جنس**  
كيل **وحديث** **وزن** **في** **الجنس** **يعرف** **باختلاف** **الاسم** **الخاص** **واختلاف** **المقصد** **كما** **سبغ** **المال**  
**وحل** **بيع** **ذلك** **تماما** **لا** **متفاضلا** **باعتبار** **شرعي** **فان** **الشرع** **لم** **يقدر** **المعيار** **بالذرة** **وماد** **ونقص**  
صاع **لكنة** **بجفتين** **وثلاث** **وخمس** **ما** **لم** **يلغ** **نصف** **الصاع** **وتفاداة** **بمتاحيتين** **فليس** **بطلين**  
او اكثر **باعتبار** **الواحدة** **لكان** **اولا** **لما** **في** **النهر** **انه** **قيد** **في** **الكيل** **فلو** **كانا** **غير** **معينين** **واحد** **هما** **لم** **يجز** **اتفاقا** **ومدة**  
**بمترتين** **وبيضة** **ببيضتين** **وجوزة** **بجوزتين** **ويشفي** **بسيقتين** **وداة** **بدايتين** **وانا**  
بانقل منه ما لم يكن من احد التقدين فيمتنع التفاضل فتح وابرة بابرتين **وذرة** **من** **ذهب**  
**وفضة** **بلايد** **بالحج** **الوزن** **بمثل** **فان** **الفضل** **للفقد** **القدر** **وحرم** **النسا** **لوجود** **الجنس** **حتى**  
لو انتفى كفته بر كفتي شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكيل محمدا وصح ما نقله الكمال **واما** **النسا**  
الشارع **على** **كونه** **كليا** **كبير** **وغير** **متر** **وملح** **او وزن** **يا** **ذهب** **وفضة** **منه** **كذلك** **لا** **يتغير** **اي**

على

**فالبيع** **بخط** **بخط** **وزنا** **كالربا** **ذهب** **بذهب** **وفضة** **بفضة** **ذبل** **ولو مع** **النسا**  
لان النص اقوي من العرف فلا يتكر الاقوي بالادنى **وما** **المنع** **عليه** **حرام** **في** **العرف** **وعن** **الثاني** **اغتبار**  
العرف مطلقا **ورجحه** **الكال** **وخرج** **عليه** **سعد** **في** **استقراض** **الدراهم** **عدد** **او** **بيع** **الدقيق** **وزنا**  
في زماننا يعني بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس محررا **وقر** **المع** **والمعتبر** **تعيين** **الربا** **في** **غير**  
**العرف** **ومصوغ** **ذهب** **وفضة** **بلا شرط** **تفاضل** **حتى** **لو باع** **بر** **ابسر** **يعني** **ها** **وتفرقا** **قبل** **القبض** **جاز**  
خلاف الشافعي في بيع الطعام ولو احدثا ينافان هو الثمن وغيره قبل التفريق جاز ولا لا لبيعته  
ما ليس عند سراج **وجيد** **الربا** **لانه** **حقوق** **العباد** **ورديه** **سوا** **الا** **في** **اربع** **حال** **وفه** **ويتيم**  
ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر شاه باع **فلو** **سا** **بمثل** **او** **بغير** **اهم** **ود** **تأثير** **فان** **نقل** **اصحا**  
**جاز** **وان** **تفرقا** **بلا قبض** **اصح** **لم** **يجز** **ما** **ما** **جاز** **بيع** **لم** **يحسب** **ان** **ولو مع** **جنسه** **لانه** **بيع** **الموزون**  
بما ليس موزون فيجب كيف ما كان بشرط التعيين اما نسبة فلا بشرط محمدا زيادة المتاحس ولو  
باع مذبوحته نجية او مذبوحة جاز اتفاقا وكذا المسلمون ختمين ان تساويا وزنا ابن ملك واراد  
بالمسلوخة المفصولة عن السقط لكسرهما معا **وما** **يجز** **ما** **جاز** **بيع** **كراس** **يقطن** **مطلقا** **كيف** **كان** **لا** **اخلا**  
**جنس** **كبيع** **قطن** **بغزل** **القطن** **في** **قول** **محمد** **وهو** **لا** **صح** **حاوي** **وفي** **القنية** **لا** **باس** **بغزل** **قطن** **بشباب** **قطن**  
يبيد لانهما ليسا بموزونين والجنسين وكل من غزل كل جنس بشبابه اذ لم توزن **وكبيع** **رطب**  
**برطب** **او** **بتمر** **مما** **ثلا** **كليا** **لا** **وزنا** **بخلاف** **اللعينة** **في** **الحال** **لا** **المال** **خلاف** **الها** **فلو** **باع** **مجازفة** **او** **موازنة**  
لم يجز اتفاقا ابن ملك **وعب** **بعب** **وبزيب** **مما** **ثلا** **كذلك** **وكذا** **كل** **شعة** **تجف** **كنتين** **ورمان** **يباع** **بها**  
برطبها او بياسها كبيع برطبها او بصلها لا بمثله وبالياس وكذا بيع تمر او زبيب منقوع بمثله او بالياس  
منها خلافا لمحمد زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والودي فهو ساقط للاعتبار  
وكل تفاوت يصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية بغيرها يفسد كبيع **وكبيع** **لحم**  
**مختلفة** **بعضها** **ببعض** **متفاضلا** **يدل** **بيد** **وليس** **بغير** **وتم** **وخل** **قل** **بفتح** **تتين** **ردى** **التمر** **وخضه**  
باعتبار العادة **مخل** **عنب** **وشحم** **بطون** **بالية** **بالفتح** **ما** **يسميه** **العوام** **لية** **او** **لحم** **وخش** **ولو** **من** **بشر**  
**بشر** **او** **دقيق** **ولو** **منه** **وزيت** **مطبوخ** **بغير** **المطبوخ** **ودهن** **من** **من** **بالنفس** **بغير** **المرقي** **منه** **متفا**  
او وزن كيف كان لاختلاف اجناسها فلما لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة  
حتى لو وزن لم يجز زيلعي وفي الفتح لحم الرجاج والاوز وزني في عاة مقصود في الزهر لعله في زمانه  
اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود او يتبدل الصفة  
فيلحفظ وجاز الاخيرة ولو كغير نسبة به يفتي من راذ التي بشرط السلم لحاجة الناس  
والاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ما سمي وفي القريستاني معز بالخزائن الاحسن ان يبيع  
خاتما مثلا من الخبز بقدر ما يبره من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة فما احتج  
يصير في ذمة الخباز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفي معز بالمصطلح يجوز







العقارية ومنع التناقص اي التناقص في الكلام **دعوى الملك** لعين او منفعة لما في الصغر طلبت  
امة يمنع دعوى ملكها او كما يمنعها بنفسه بمنعها الغير الا اذا وقف وهل يكفي امكان التوفيق  
خلاف تحقيقه في متفرقات القضا وروع هذا الاصل كثيرا في دعوى التناقص ومنها  
ادعى على اخوانه اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى عن تركته  
المدعى عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقص وان قال ابي او ابني قبل والاصل ان التناقص  
لا يمنع دعوى ما يخفى سببه **السلب والطلاق** كذا الحرية فلو قال عبد لمشتري اشترى فانا عبد لرب  
فاشتراه معتمدا على ماله فاذا هو حر اي ظهر انه حر فلا كان الباي حاضرا او غائبا غيبة معروفة  
يعرف مكانه فلا شيء على عبد لوجود القابض **والارجع المشتري على العبد** بالثمن خلافا للثاني ولو قال  
اشترى فقط او انا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا **دعوى العبد على الباي** اذا ظفربه بطلاق  
بان قال ارسلني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التفرير يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثقة  
باغ عقارا ثم يبرهن انه وقف محكوم بلزومه قبله والا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعاق  
فتح واعتدله المصنف بالبر على خلاف ما صوب به الزيلعي ونقدم في الوقف وسجي اخر الكتاب **اشترى شيئا**  
**ولم يقضه حتى ادعاه اخره** انه لا تتبع دعواه بدون حضور الباي والمشتري القضا عليها  
ولو قضى له تحضرهما ثم يبرهن احدهما على ان المشتري باعه من الباي ثم هو باعه من المشتري  
قبل ولزم البيع وتماه في الفتح **لا عبرة بتاريخ الغيبة** بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال المشتري  
عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل القضا بها للمشتري اخبر المشتري عليه الباي  
عن القصة فقال الباي لا بينة انها كانت ملكا منذ سنتين مثلا ويبرهن على ذلك **لا تتبع**  
**الخصومة** بل يقضى بها للمشتري لبقا دعواه في ملكه مطلقا خلا عن تاريخ من الطرفين العلم بكونه  
ملك الغير **لا يمنع من الرجوع على الباي عند الاحتقاق** فلو استولد مشتري يعلم غضب الباي  
اباها كان الولد رقيقا لا نعد ام الغرور ويرجع بالثمن وان اقر ملكية للبيع للمشتري **دعوى**  
وفي الغيبة لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه سبب  
ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص **لا يحكم القاضي بجملة الاحتقاق**  
**بشهادة انه كتاب قاضي كذا** لان الخط يشبه الخط فلم يجز الاعتماد على نفس السجل بل لا بد من شهادة  
على مقصوده بل يقضى للمشتري عليه الرجوع بالثمن كذا الحكم في ماسوي نقا الشهاداة والوكالة من محاضر  
وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تحصل العلم  
للقاضي ولذا لم يزلوا لهم ولو الخصم كافر ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دارهم على شيء معين  
**واستحق بقضا الجواز** دعواه فيما يبي ولو استحق كل واحد كل دعوى المدعى في المشتري **واستفيد**  
منه اي من جواب المسئلة امر ان احدهما صحبة الصلح من مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تقضي  
الي المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الجهاالة المدعى به حتى لو برهن لم تقبل ما لم يرجع

بعضها

اقراره به **دعوى المدعى عليه** **دعوى كذا** ان اشترى شيئا الفوات سلامة المبدل قيد بالمجهول  
لانه لو ادعى قديرا معلوما كرجع المرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقى اقل رجوع بحساب ما استحق منه  
فسرع لوصاله من الدنانير بمرامه ونقص الدنانير فاشترى بعد التفرير رجوع بالدنانير لان هذا الصلح  
ومعنى الصلح فاذا اشترى البطل الصلح فوجب الرجوع در وفيها فروع اخر فلتنظر في المنظومة المحببة مرمه  
منها  
لو مستحق ظهر المبيع له على بايعه الرجوع  
بالثمن الذي له قدر فعا  
بانه كان قدما اشترى  
لو اشترى ضاربة وانفقا  
شيا على تعبيرا وطفقا  
فما استحق رجلا تمامها  
فالمشتري في ذلك ليس راجعا  
ولا على المشتري مطلقا  
وان مبيع مستحق ظهر  
به فضاء الذي ادعاه  
يرجع في ذلك بكل الثمن  
وفي المسئلة شرعا دارا وبني فها فاشترى رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على الباي اذ اسلم النقص اليه  
يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كذا لو اشترى بجمع بنائها لم يقر ان الاحتقاق متى ورد على  
ملك المشتري لا يوجب الرجوع على الباي بقيمة البناء مثلا ولو جف بمر او بقى البالوعة او رجوع من الار  
شيئا فاشترى لم يبرهن على الباي لان الحكم بوجوب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة  
الحراية حتى لو كتب في الصلح فاما انفق المشتري فيها من نفقة او رويها من مرمه فعلى  
الباي يفسد البيع ولو جف بمر او طواها بمر بقيمة التي لا بقيمة الحرف فاذا شرطه فسد وكذا لو جف  
ساقية ان قنطر عليها بجمع بقيمة بنا القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا  
بني فيها او غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الي الباي فلا يرجع بقيمة جسر وطين وتماه  
في الفصل الخامس عشر من جامع الفصول وفيه شيء كرمافا استحق نصفه له رد الباقي ان لم  
يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو شرى ارضين فاشترى احداهما ان قبل القبض خسر المشتري  
وان بعده لزمه عين المستحق محصته من الثمن بلا ضيار ولو اشترى العبد او البقرة لم يرجع  
بما انفق ولو اشترى ثياب القن او برعة الحمار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعها  
لا حصه له من الثمن وذلك بخير المشتري فيه وفيه ولو اشترى من يد المشتري الاخير  
كان قضا على جميع الباعة ولكن ان يرجع على بايعه بالثمن بلا اعلاء بينة لكن لا يرجع  
قبل ان يرجع عليه المشتري عند الرجوع وقال ابو يوسف انه ان يرجع قال لا تترى ان

اقراره



المشتري الثاني لو ابر الاول من الثمن كان الاول الرجوع كما لو وجد العبد حر فلكل الرجوع قبل خانيه  
لكن في الفصل ما يخالفه فنيه ولو اشترى عبدا فاعتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع  
المشتري بالمال على المعتق ولو اشترى دارا بعبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة  
واخذ البائع الدار من الشفع لبطلان البيع **باب السلم هو لغة كالسلف وزناون**  
**وشرع عليه اجل وهو المسلم فيه بعامل وهو راس المال وركنه البيع حتى يتعقد بلفظ البيع في الصحيح**  
**ويسمى صاحب الدرهم رب السلم والمسلم بكسر اللام ويسمى الآخر المسلم اليه والمنطقة مثلا**  
**المسلم فيه والثمن راس المال وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه**  
**لفا وثمنه ببيع فيه امكن ضبط صفته كجودته وورده ومعرفة قدره ككيل او موزون وخرج**  
**بقواه من الدراهم والدنانير لانها ثمان فلم يجر فيها السلم خلافا لما كذا وعندي معتارب يجوز ويصح**  
**والس وكشري ومشتري وتبين وابن بكسر الباء واجز من معين بين صفته ومكان فربه خلاصه**  
**وذرع كقوب بين قدر طولها وعرضها وصفته كقطن وكتان ومركب منهما وصفته كعمل**  
**الشام او مصر او زبد او عرو وورقة او غلفه ووزنه ان يبيع به فان الدباج كلما ثقل وزنه زاد**  
**قيمه ولحم كلما خف وزنه زاد قيمته فلا بد من بيان مع الذرع لا يصح في عدد في متفاوت هو متفاوت**  
**مالية كبطيخ وقرع ودرهمان فلم يجر عدد ابلا مميز وعاجاز عدد اجاز ككيل او موزن ان يبيع به**  
**في سبيل ملج وعالج لغة رديه وفي طري وجن يوضح وزناون في اي نوع عاينه لهما لا عدد**  
**للتفاوت ولو صغار اجاز وزناون ككيل وفي الكبار روايتان مجتبتان في حيوان تاخلفا للشافعي**  
**واطرافه كروس واكارع خلافا لما كذا وجاز وزناون في رواية ولا في قطب بالحرم وورطبه**  
**بالبحر الا اذا ضبط بها الا يودي الى نزاع وجاز وزناون في فتح وجوهه وخرن الا صغار ولو**  
**تباع وزناون لانه انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاحتقاق**  
**ولو انقطع في اقليم دون اخر لم يجر في المنقطع ولو انقطع بعد الاحتقاق خسر رب السلم**  
**بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله ولم يولد منوع عظم وجواز اذ بين صفته**  
**وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الايمة الثلاثة وعليه الفتوى بحرج مجمع**  
**لكن في القهستاني انه يصح في المنوع بلا خلاف انما الخلاف في غير المنوع فنيه لكن خرج**  
**غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجواز صح اتفاقا بزناون وفي العيني انه قيمه عند مثلي**  
**عندهما ولا عكبال وذراع مجزول قيد فيها وجوزها الثاني في ما قرى بالتعامل فتح وورقة**  
**بعضها ومرة غلوة معينة اذا كان النسبة لثمة او غلوة او قرية لبيان كصفته**  
**لالتعيين لخارج كقمح مجزول او بلدي بديارنا فالمانع والمقتضي العرف فتح ولا في خلاصه**  
**حديثه قبل صدورها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت**  
**الاحتقاق ولو المحل شرط فتح وفي الجوهره اسلم في حنطة جديدة او في ذرة حليمة لم يجر**

لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئا لا قلت وعليه في يكتب في وثيقة السلم من قوله حديث عامه  
مفسدا له اي قبل وجوده لم يجد بدماعه فيصير كالاخي **وشرطه** اي شروط صحته التي ذكر في العقد  
**سبعة بيان الجنس كبر او ثمر وبيان نوع كسقي او بعل وصفه كجيد او ردي وقدره ككيل او لالا**  
**ولا ينسبوا اجل واقفا في السلم شهرين يفتي وولهاوي لا باس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلالا**  
**بعضه في وقت وبعضه في وقت اخر ويبطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ**  
**المسلم فيه من تركه حال البطلان الاجل بموت المدين لا الدارين ولذا شرط دوام وجوده لتدوم**  
**القدرة على تسليمه عبوته وبيان قدر راس المال ان تعلق العقد بمقدار معين فيمكن او موزون او غيره**  
**غير متناوبه** واكتفاء بالاشارة كما في مزرعة وحيوان قلنا انما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه  
فحتاج الى راس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه في حنطة باقية معيبا فيرده ولا يستبد له رب  
السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره قلنا من جملتها المسلم فيه لما بقي ابن ملك  
في حنطه بيبانه **والسابع بيان مكان الاية للمسلم فيه فيما له حمل ومونه ومثله الثمن والاجرة والقسمة**  
**وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في**  
**الحال بخلاف الاول شرط الاية في حنطة فكل محلها سوا فيه اي في الاية احتلها او فاه في حنطة**  
**منها بدي وليس له ان يطالبه في محلة اخرى بزناونيه وفيها قبله شرط حمل الى منزله بعد الاية**  
**في المكان المشترط لم يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة وما اجاز له كسك وكافور**  
**وصغار لو ان الاية شرط فيه بيان مكان الاية اتفاقا وبوقية حيث شأ في الاصح وصح ابن**  
**الكل مكان العقد ولو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح فتح لانه ينفق قنوطا خطا للرافع وبقي**  
**من الشرط قبض راس المال ولو عين قبل الافتراق بابتدائها وانما اوسار او سحبا او الكس ولو**  
**دخل المخرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوال والالا**  
**رتهان براس المال السلم بزناونيه وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوضعه**  
**فينعقد صححا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ان المسلم اليه قبض راس المال احب عليه**  
**خلاصه وبقي من الشرط طكون راس المال منقود او عدم خيار وان لا يشمل الدين احدى على**  
**الراو هو القدر المتفق او الحسن لان حرمة النساء تحقق به وعدها العيني تبع للغاية سبعة**  
**عشر وزاد المص وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان سلم ما في**  
**درهمي كرضم وتشديد ستون فقيل ان ثمانية مكال كالمكوك صاع ونصف عيني حال كون**  
**المائتين مقسومة مائة دينار عليه اي على المسلم اليه ومائة نقد نقد هارب السلم واقتصر على ذلك**  
**فالمسلم فيه حصه الدين باطل لانه دين دينين وصح في حصته النقد ولم يشع الفساد لانه**  
**طار حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدى ما دنايسرا وعلى غير العاقد فسد الكل ولا يجوز النصف**  
**المسلم اليه في راس المال والرب السلم في السلم فيه قبل قبضه ببيع وشركة ومراحة ولولية ولو**







باب بيعه بدينه باعه من لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان جازى مكانه بيع المبيع اي باعه الثاني  
او امواره نظر الغائب وادى الثمن وما فضل بمسكه للغائب وان نقص تبعه البايع اذا نظره وان اشترى  
اثنان شيئا وغاب واحد منهما فلي اضرب في كل ثمنه ويجوز البايع على قبول الكل ودفع الكل الحاضر وله  
قبضه وجسه عن شركه اذا حضر حق ينفذ شركه الثمن بخلاف احد المتاجرين والفراق للبايع  
حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف الموجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة باع شيئا بالف  
مثقال ذهب وفضه تنصفه اي بالمتقال بمحب حسمية متقال من كل منهما لعدم الاولوية وفي  
بيعه شيئا بالف من الذهب والفضة تنصفه وانصرف للوزن المعهود فالنصف من الذهب مثاقيل او  
النصف من الفضة دراهم ومثله له على كرسطة وشعير وسسم لزمه من كل ثلث كرسطة وهذا فله في  
في المعاملات كلها كالمروصية ووديعة ونصب واجارة ويدخل في غيره في موزون ومكيل ومعدود  
ومذروع عيني وقوله تقدم في الزكاة وافاد الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للمتعارف في بلد العقد وفي غيره  
ينصرف للفلوس وافاد في النهران قيمته تختلف باختلاف الزمان فاتي اللقائي بانه يساوي نصفه وتلا  
فلوس فلو اطلق الواقف الدرهم اعتبر منه ان عرف والا صرف للفضة لانه الاصل كما لو قيد بالنفقة  
كواقف الشخونية ونحوها وقيد درهما نصفان وافاد المصنف ان النفقة تطلق على الفضة والذهب  
وعلى الفلوس الخاس بعرف عصر الان فلا بد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستمرار في القديمة الوفاء  
كما عولوا عليه في نظائره كعرفة خراج ونحوه قال وبه ائني الهنلا ابو السعود افندي ولو قبض  
زينا بديل جيد كان له على اخرها حلا به فلو علم او انفق كان قضا اتفاقا ونفق او انفق فلو قاما  
رجعه اتفاقا فهو قضا الحق وقال ابو يوسف اذا لم يعلم بدين متنازعة ويرجع بحجة استحسانا كما لو كان  
ستوقا او بمرجة واختار الفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشرع لانه فيه يفتي  
ولو فرج او باع طير في ارض اهل او كسر في ارض اهل او كسر حله بنفسه فلو كسر حله لكان لا لانه  
فهو لا يخذل لسوقه المباح الا اذا اهدى ارضه لانه فهو له او كان صاحب الارض فربما من الصمد  
بحيث يقدر على اخذه لو لم يبيع فهو لصاحب الارض لتمكنه منه فلو اخذه غيره لم يملكه نه وكذا  
مثل ما مر صيد يتعلق بشبكة نصبت للحيات او دخل دار رجل ودرهم او كسر نشر في ثوب لم يدر له  
سابقا لم يكن لاحقا فلو اعده او كلفه ملكه بهذا الفعل فسر وعمل النحل في ارضه ملكه مطلقا  
لانه صار من اثرها شري اذا فطلب المشتري ان يكتب له البايع مكا لا يجبر عليه ولا على الاشهاد  
والخروج اليه الا اذا جاءه بعد ول وصل فليس له الامتناع من الاقرار بشري قطنا ففرلته امرته فكل المرأة  
اذ اكفنت بلا اذن الورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي قال رحمه الله ترجع بقيمة كفن المثل  
لا يبعه اكسب حراما واشترى به او بالدرهم المعصومة شيئا قال الكرخي ان نفذ قبل البيع تصدق بالزوج والا  
وهذا قياس وقال ابو بكر كلاهما اسوا ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهذا الدرهم واعطى من الدرهم  
دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز اخذ منه ما لم يعلم انه اكسب الحرام من ربه ثوبه لا يجوز لاحذ اخذه

سعبا

ما لم يقل حين ربي لياخذ من اراد باع الاب ضعفة طفاه والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه استحسانا شرت  
لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالبهائم استحسانا قال الاكبر اشترى او فكني فشره  
بما ادى كانه اقرضه ولو باق فشره باكثر لم يلزمه الفصل لانه تخليص لا شر اشري دار او دفع  
وتلاى جبرانه ان على اليد ولم يبيع وعلى النقرة لا يتحمل منه شري على اعلانه لم غنم فوجده لم يضر له الرد قال ابن  
ابي من هذا اللحم ثلاثة اطلال فوزن له خيرة من هذا الخيرة فوزن له خيرة شري بدينه فافاد اهو ربي او شري بدينه  
البطن فاذا اهو بدين الفئان فاما ياردوان مستهلكا فعليه مثله مساوم صاحب الرجاء فرفع له  
قد حاطم فرفع منه على اقراج فاكسر واضنى الاقراج لا القرح شري شجرة باصلها وفي قلعها من الاصل  
ضرر بالبايع يقطع من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البايع ولو انهدم من سقوطه حاطم ضمن  
القاع ما تولد من قلعه دفعه دراهم زبوا فاكسرها المشتري لا شري عليه ونعم اصنع حيث غشه وخانه  
وكذا لو دفع اليه للنظر اليه فاكسرها لا باس ببيع المفسد شرا اذا بين او كان ظاهر يري ولذا قال  
ابو حنيفة رحمه الله في حنطة خلط فيها شعير والشعير يري لا باس ببيعه وان طحنه البايع  
وقال الثاني في رجاءه فضة نحاس لا يبيع باصتي يمين وكل شي لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويهاقب صاحبه  
اذا انفق وهو يعرفه شري فلو ساءلهم قد فعلها اليه وقال هي بدينه لا ينفق باصتي بعد شري بالدرهم اليه  
ورضى باقل ما يشري بالجد حله شري تيا بابتعدا على ان يوفي ثمنه بسم قد لم يجز لها الا باجل باع نصف  
ارضه بشرط خراج كل باعلي المشتري فهو فاسد اخذ الخراج من الاكار له ان يرجع على الديقان استحسانا  
شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكار جاز البيع وله حصته من الثمن فان لم يرض لم يجز بيعه قضاء  
درهما وقال النفقة فان جاز والا فرد على قبله ولم ينفقه له رده استحسانا بخلاف جارية وجبرها  
عيا فقال اعرضها او بيعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه الله  
اذا وطئ جالته فزوجها بملكه فلزوج وطئها بلا استبراء وقال ابو يوسف استقم ولا يقر باصتي بخفي  
حيضة كما لو اشترى اها كما سيجي في الحظر والكل من الملتقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به  
هاهنا اصلان احدهما ان كلما كان مباداة مال بمال يفسد بالشرط بالفاسد كالباع وما لا فلا كالمضى ثانيا  
ان كلما كان من التملكيات او التقديرات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط في الاصح لكن في اسقاطات والتبر  
يخلف كحج وطلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات وولايات وتحيضات بالملايم بزازية فالاول اربعة عشر  
علما في الدرر والكنز واجارة الوقاية البيع ان علقه بكلمة ان لا يعل على ما بيناه في البيع الفاسد والقصة  
للهملا اما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط وروية والاجارة الا في قوله اذا جاز اس الشر ففقد اجرتك  
داري بكن ايصح به يفتي عماديه وقوله لقاصب داره وغرها والى اجارته باكل شهر بكن اجاز فابحي  
في متفرقات الاجارة مع انه تعليق بعدم التفرغ والاجارة بالزاي تقول البكر اجرت النكاح ان  
رضيت امي مبطل الاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوف فالايص تعليقه  
اجارته بالشرط محقق فقصصها على البيع قصور الرجعة قال المصنف انما ذكرنا تبعا للكنز وغيره قال بخنا



في كونه وهو خطأ والصواب ان لا تبطل بالشرط اعتبارها باصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه  
في النهر وقرى بانها لا تنقش لشهودهم ولو رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف  
النكاح **والصلح** **عن مال** لا يبرأ من غيرهما وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار  
كان فدا في حق المنكر ولا يجوز تعليقه **والابرايم** **الدين** لانه يملك من وجهه الا اذا كان الشرط متعارفا  
او علقه بامر كان اعطيت شريكه فقد ابرأته وقد اعطاه صح وكذا يموت ويكفون وصية ولو لو  
على ما بحثه في النهر **وعزل الوكيل والاعتكاف** فانما ليسا ما يحلف به فلم يحرم تعليقهما بالشرط وهذا في احد  
الرايتين كما بسطه في النهر والصلح الحاق الاعتكاف بالنذر **والزراعة والمعاملة** اي المساقاة لانها  
اجارة **والاقرار** اذا علقه على العقد او يموت فيخرج ويلزمه الحال عيني **والوقف** **والرابع** عشر  
**التحكيم** **كقول المحكمين** اذا حل الشرع فحكم بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه  
الفتوى كما في قضائيه ونحوه بطل الاجل في البرزخ انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا المحرم على ما في الاشياء **وما**  
**يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد** لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما عده المصنف بما لا يعجز وزدت  
ثمانية **الارض والهبة والصقة والنكاح والطلاق والخلع والعقود والرهن والايضا** جعلتلك وصيا  
على ان تنسج بناتي **والوصية والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة** كولييتك بل كذا امور  
صح وبطل الشرط فله عزله بلا حجة وهل يشترط صحة عزله كدرس ابيه السلطان ان يقول رجعت عن  
التأييد اذ في بعضهم بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة وفي البرزخ لولا شرط عليه ان لا يرثي  
ولا يشترط في الحرة ولا يثبت قول احد ولا يسمي خصومة زيد صح التقليد والشرط **والكفالة والحوالة** اذا  
شرط في الحوالة الاعطامن ثمن دار المحل فتنفسد لعدم قدرته على الوفاء لمستم كما عراه المصنف للبرزخ  
واجاب في النهر بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فليحرم **والوكالة والاقالة والكفالة** **واقف**  
**العبد في التجارة ودعوة الولد كذا الولد من ارضه** **والصلح عن دم العبد** وكذا الابرايم ولم  
يذكره كذا الصلح **درر** **عن الجراحة** التي فيها القود والكان من القسم الاول وعن جنانية غضب وودعة  
وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة **درر** **والنسب والحجر عن الماذون** **نهر** **والغضب** **وامان**  
**الغن اشباه** **وعقد النكاح** **وتعليق الرد بالعيب** **وتعليقه بخيار شرط** **وعزل الفاضل** **كفر** **لكن ان شاء**  
فلان فينزعل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كالمالك باليست بمعاوضه ماله فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة ونحو  
ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها كطلاق وعتاق وبالاتزام  
التي يحلف بها كوصلة والتوليات كقضا وامارة عيني ونحوه في النهر الاذن في التجارة وتسليم  
الشفعة والاسلام وحرر المصم دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر هذا لانه  
ترك ويصح تعليقه بحوالة وكفالة وابرايمها بعلامهم **وما نص** **اضافته الى الزمان** **المستقبل** **الا**  
**وفسخها** **والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا** **والوصية والقضا والامارة**  
**والطلاق والعقود والوقف** **في اربعة عشر** **وفي العارية والاذن في التجارة** **ففي اثنى عشر** **مضافين ايضا**

عناويه

عناويه **وما نص** **اضافته الى المستقبل** **عشر** **البيع** **واجازته** **وفسخه** **والقسي** **والشركة** **والهبة**  
**والنكاح** **والرجعة** **والصلح** **عن مال** **والابرايم** **الدين** **لانها** **تعلقها** **لحال** **فلا تنضاف** **للا**  
كما تعلق بالشرط الفاسد لما فيه من معنى القمار ونحو الوكالة على قول الثاني المعنى به **باب**  
**الشرط** **عنونه** **بالباب** **للاكتاب** **لانه** **من انواع البيع** **وهو** **لغة** **الزيادة** **وشرعا** **يعني** **التمن**  
اي ما خلق للتمتع ومنه المصوغ **جنسا** **جنس** **او** **غير جنس** **كذهب** **بفضة** **ويشترط** **عدم**  
**التاجيل** **والخيار** **والتمن** **اي** **التساوي** **وزنا** **والنقايض** **بالبراجم** **لانا** **التعليق** **قبل** **الاقرار** **وهو** **شرط**  
**بقا** **يه** **صح** **على** **الصحيح** **ان** **التمن** **جنسا** **وان** **وصلية** **اختلاف** **جديدة** **ومساقاة** **لما** **في** **الربا** **والا** **باب**  
**لم** **يتم** **ان** **الشرط** **النقايض** **لحرمة** **النساق** **لبيع** **النقد** **من** **احد** **عيا** **بالاخر** **زافا** **او** **يفضل** **ونقايضا**  
**فيه** **اي** **المجلس** **صح** **والعوضان** **لا** **يتبعين** **ان** **حتى** **لو** **استقر** **ضا** **فا** **دا** **يا** **قبل** **اقرار** **هما** **او** **امسكا** **ما** **اشارا**  
**اليه** **في** **العقد** **وادا** **ما** **شاهدا** **جائز** **ويفسد** **الشرط** **بغير** **الشرط** **والاجل** **لا** **اخلا** **لها** **بالقبض** **ويصح** **مع**  
**اسقاطها** **في** **المجلس** **لزوال** **المانع** **وصح** **خيار** **روية** **وعيب** **في** **مضيغ** **لان** **نقد** **فسخ** **الشرط**  
**الفاسد** **يلتقي** **باصل** **العقد** **عنده** **خلافا** **لما** **نهر** **في** **بعض** **التمن** **من** **وفاء** **وقد** **ينقض** **فيه** **فقط**  
**لا** **ينقض** **في** **تمن** **الشرط** **قبل** **قبضه** **لوصوبه** **حقا** **لله** **فلو** **باء** **دينار** **ابرايم** **واشترى** **بقبل**  
**قبضه** **باق** **بمثلا** **فسد** **بيع** **الثوب** **والعرف** **بحاله** **باء** **امة** **تعدل** **الفدر** **مع** **طوق** **فضة**  
**في** **عقدها** **قيمة** **الغائبين** **فيتم** **بها** **الغير** **انقسام** **التمن** **على** **التمن** **اوانه** **غير** **جنس** **الطوق** **والا** **العبرة** **لوزن**  
**الطوق** **لا** **قيمة** **فقد** **مقابل** **به** **والباقي** **بالجارية** **بالفيس** **متعلق** **ببيع** **ونقد** **من** **التمن** **الفا** **او** **باعا**  
**بالعين** **الفانقد** **والنسيئة** **او** **باع** **سيفا** **حليت** **خمس** **ونخلص** **بالاخر** **فباعه** **عالية**  
**ونقد** **خمس** **فما** **انقد** **هو** **من** **الفضة** **سوا** **سكت** **او** **قال** **خذ** **هذا** **من** **عنها** **نحو** **الجواز** **وكذا** **لو**  
**قال** **هذا** **المعمل** **حصه** **السيف** **لانه** **اسم** **للمعمل** **ايضا** **لخولها** **في** **بيعه** **تبع** **او** **لوزن** **ادخاله** **فسد** **البيع** **لان** **الشرط**  
**لاحتمال** **ان** **اقترا** **من** **غير** **قبض** **بطل** **في** **الحلية** **فقط** **وصح** **في** **السيف** **ان** **يخلص** **بلا** **شرط** **كطوق** **لجارية**  
**وان** **لم** **يخلص** **الابرايم** **بطل** **اصل** **الاصل** **انه** **مضى** **بيع** **نقد** **مع** **غيره** **لمفضض** **ومزكش** **بقدر** **من** **جنسه**  
**شرط** **زيادة** **التمن** **فلو** **مثله** **او** **اقل** **او** **جمل** **بطل** **ولو** **غير** **جنسه** **شرط** **التقايض** **فقط** **ومن** **باء** **انا** **افضه**  
**او** **ذهب** **ونقد** **بعض** **تمنه** **في** **المجلس** **في** **اقترا** **قاسم** **فيما** **قبضه** **واشترى** **كافي** **الانا** **لانه** **مضى** **ولا**  
**خيار** **للمشترى** **لتنعيه** **من** **قبله** **بعد** **نقد** **بخل** **هلا** **ك** **احد** **العبد** **من** **قبل** **القبض** **فليحرم**  
**صنعه** **وان** **اشترى** **بعضه** **اي** **الانا** **اخذ** **المشترى** **ما** **بق** **بقسطه** **او** **رد** **لنعيه** **بغير** **صنعه** **فكف**  
**ومفاده** **تخصيص** **استحقاقه** **بالبينة** **لانا** **لا** **اقرار** **فليحرم** **ان** **اجاز** **المشترى** **قبل** **فسخ** **الحال** **العقد**  
**المعقد** **اختلف** **وامن** **ينفسخ** **البيع** **اذا** **ظهر** **الاختفاق** **وظاهر** **الرواية** **انه** **لا** **ينفسخ** **حاله** **ينفسخ** **وهو**  
**الصحيح** **فتح** **وقان** **التمن** **له** **باخذ** **البائع** **من** **المشترى** **وسيله** **له** **اذا** **لم** **يفسخ** **قاعدة** **الاجازة**  
**وبصير** **العاق** **وكيلا** **للمحجر** **فتتعلق** **احكام** **العقد** **به** **دون** **المحجر** **حتى** **يبطل** **العقد** **بمعارفة**







في الشريعة ان ورنه كل من البايع والمشتري له يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فليحفظ ولو  
استاجر به بايعه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوي ابن الجلبلي  
ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وقا ولو للبنا وحده فهي صحيحة والاجارة لازمة  
للبايع طول مدة التاجر انتهى فنيه قلت وعليه فلو مضت المدة وبيع في يده فافتي علامة الروم  
يلزم اجرا مثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي الدرر صرح ببيع الوفا في العقار استحسانا واختلف  
في المنقول وفي المنتقط اختلفا ان البيع بات او فاجد او هو بل فالقول المدعي الجحد والسات الا  
بقربنة الزهر والوفا قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول مدعي الوفا استحسانا كما سيجي في حفظ  
ولو قال البايع بعكك بعبا بانا فالقول له الا ان تدل على الوفا بقضات الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه  
بغير السعر وفي الاشياء في اخرها عدة العادة حكمه عن المنية لو دفع غرضا الى جاك ليس به  
بالنصف جوزه مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في اخرها عن اجازة البرازية ان به افقي مشايخ بلان  
وخوارزم وابو علي النسفي ايضا قال والفتوي على جواب الكنا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص  
وفيها من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا انه صحيح لحاجة الناس في ارام الربا وقالوا  
ضاق على الناس امر الا تسع حكمه ثم قال والحاصل ان المنع عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افني  
كثيرا باعتبار ما قول على اعتبار ما ينبغي ان يفني بان ما يقع في بعض الاسواق من خلوا كونايت لازم  
وبصير الخلو في الحاقوت حقاله فلا يملك صاحب الحاقوت اخراجه منها ولا اجازة الغير ولو  
كانت وقفا وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء الشرع عن الوظائف مال يعطى لصاحبها  
فينبغي الجواز وان لم ينزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت  
وايده في زواجر الجواهر بما في واقعات الضرير رجل في يده كان فغاب فرفع المتولي امره للقاضي  
فامر القاضي بفتحها واجازته ففعل المتولي ذلك وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان له خلوه  
فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شافه الاجارة وسكن في دكانه وان شا اجازها وج  
خلوه على المتاجر ويوم المستاجر اذ ان رضى به ولا يوم بالخروج من الدكان انتهى لفظه  
**كتاب الكفالة** مناسبتها للبيع كونها فيه غالبا وكونها بالامر معاوضة انتهى لغة الضم  
وحكي ابن القطاع كفلته وكفلته به وعنه وتثلث الفاو شرعا **مذمة الكفيل** **المذمة الاصيل** **المطالبة**  
**مطلبا بنفس** او بدين او عين مغبصوب وخوف كما سيجي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الزين  
انما اراد تعريف ما يقع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من ملاحضات  
وركنها **الاجاب** **وتقول** بالالفاظ الانية ولم يجعلها الثاني ركنها **وشرطها** **كون الكفيل** **به نفسا او مالا**  
**مستورا** **من الكفيل** فلم يصح بحد وفيه وفي الدين **كونه صحيحا** **قايما** **بالا** **ساقط** **بموته** **مفسدا**  
**ولا ضعيفا** **كبدل** **كتابة** **ونفقة** **روحة** **قبل الحكم** **بها** **فما ليس** **بنا** **بالا** **ولي** **نهر** **وحكم** **الزوم** **المطالبة**  
**على الكفيل** **ما هو** **على الاصيل** **نفسا او مالا** **واصلها** **من هو** **اهل للتبعية** **فلا تنفذ** **من محبون ولا صبي**

الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل المالك عنه فيصح ويكون اذا نافي الادا محبط ومفاده ان الصبي  
يطلب بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها لطوب الولي نهر ولا من مريض الامن الثلث ولا من عبد  
ولو ما ذ نافي التجارة ويطلب بعد العتق الا اذا اذن له المولى والامن مكاتب ولو اذن المولى  
**والمدعي** **وهو** **الدين** **مكتوب** **له** **والمدعي** **عليه** **وهو** **الدين** **مكتوب** **عليه** **ويسمى** **الاصيل** **ايضا** **والنفس**  
**او** **المالك** **مكتوب** **له** **ومن** **لزمته** **المطالبة** **كفيل** **او** **بغير** **الا** **اجماع** **وسند** **قوله** **على** **التصلا** **والسلام** **الزعم**  
غارم وتركها الحوط مكتوب في التورية الزعامة اولها ملامه واوسطها نداءه واخرها غرامه محتمل  
**وكفالة النفس** **مكتوب** **بكتف** **بنفسه** **وخو** **حاجا** **بغير** **به** **عن** **بده** **كالطلاق** **وقد** **منامة** **انهم** **لو**  
تعارفوا اطلاق اليد على الجاه وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح وخبر شايخ ككفلت **بصفة** **الزوم**  
**وبيع** **بصفة** **او** **على** **الولي** **او** **عندي** **او** **انابه** **زعم** **اي** **كفيل** **او** **كفيل** **به** **اي** **بفلان** **او** **غيره** **او** **محتمل** **بمعنى**  
محتمل ببيع **وتنعقد** **بقوله** **انا** **ضامن** **حتى** **يحتج** **او** **حتى** **يقتل** **ويكون** **كفيل** **الى** **الغاية** **انا** **رضايه** **وقيل**  
**لا** **تنعقد** **لعدم** **بيان** **المضمين** **به** **اهو** **نفس** **وما** **لما** **نقله** **في** **لغائه** **عن** **الثاني** **قال** **المصنف** **والظاهر** **انه** **ليس**  
**المذهب** **ككف** **استتبط** **منه** **في** **فتاويه** **انه** **لو** **قال** **الطالب** **ضمنت** **بالمال** **وقال** **الضامن** **انما** **ضمنت** **بنفسه**  
**لا** **يصح** **ثم** **قال** **وينبغي** **انه** **اذا** **اعترف** **انه** **ضمن** **بالنفس** **ان** **يواخذ** **باقراره** **الى** **الحين** **فراجه** **كما**  
**لا** **تنعقد** **في** **قوله** **انا** **ضامن** **او** **كفيل** **المعترف** **على** **المذهب** **خلافا** **لثاني** **لانه** **لم** **يلزم** **المطالبة** **بالمعرفة**  
**واختلف** **في** **ان** **الضامن** **لتعريفه** **او** **على** **تعريفه** **والوجه** **الزوم** **فتح** **كانا** **ضامن** **لوجه** **لانه** **يعبر** **بمعنى**  
**لجاء** **سراج** **وفي** **معرفة** **فلان** **على** **لزمه** **ان** **يدل** **عليه** **خاينه** **ولا** **يلزم** **ان** **يكون** **كفيل** **نهر** **واذا** **كفل**  
**الثلاثة** **ايام** **مثلا** **كان** **كفيل** **بعد** **الثلاثة** **ايضا** **بلا** **حتى** **يسلمه** **ما** **في** **المنتقط** **وشرح** **المجمع** **لوسلمه**  
**لحال** **بر** **واما** **المدة** **لتأخير** **المطالبة** **ولو** **زاد** **وانا** **بري** **بعد** **ذلك** **لم** **يصح** **كفيل** **اصلا** **في** **ظاهر** **الرواية**  
**وهي** **الخيلة** **في** **كفالة** **لا** **تترد** **درر** **واشبه** **قلت** **ونقله** **في** **اسان** **الحكام** **عن** **ابي** **الليث** **انتهى** **كن** **تقوى** **الاول** **بانه**  
**ظاهر** **المذهب** **قنيه** **ولا** **يطلب** **بالكفيل** **به** **في** **الحال** **في** **ظاهر** **الرواية** **وبه** **يفي** **وصحي** **في** **السراج**  
**وفي** **البرازية** **كفل** **على** **انه** **متم** **او** **كل** **طالب** **فله** **اجل** **شهر** **صحت** **وله** **اجل** **شهر** **من** **طلبه** **فاذا** **اتم** **الشهر**  
**فطالبه** **لزم** **التسليم** **ولا** **اجل** **له** **تا** **ينام** **قال** **كفل** **على** **انه** **بالخيار** **عشرة** **ايام** **او** **اكثر** **صحيح** **خلاف** **البيع** **لان**  
**منها** **على** **التسليم** **وان** **شرط** **تسليمه** **في** **وقت** **بعينه** **احضره** **فيه** **ان** **طلبه** **كمن** **موجب** **الحال** **فان**  
**احضره** **فيها** **والاحبس** **لها** **حين** **يظهر** **مطله** **ولو** **ظهر** **عجزه** **ابتد** **لا** **يحبسه** **عيني** **فان** **غاب** **امهله**  
**مدة** **ذهابه** **وايا** **به** **ولو** **لا** **لر** **الحرب** **عيني** **واين** **ملك** **ولو** **لم** **يعلم** **مكانه** **لا** **يطلب** **به** **لانه** **عامر** **ان** **ثبت**  
**ذلك** **بصدق** **الطالب** **زبيل** **يراد** **في** **الحرب** **وبينة** **اقام** **الكفيل** **مسند** **لما** **بها** **في** **القنية** **غاب** **المكفول**  
**فلان** **من** **ملازمة** **الكفيل** **حتى** **يخضر** **وحيلة** **دفعه** **ان** **يدعي** **الكفيل** **عليه** **ان** **خضعت** **غائب** **عينه**  
**لا** **تدري** **في** **موضعه** **فان** **ارهن** **على** **لك** **تندفع** **عنه** **لخصومة** **ولو** **اختلفا** **فان** **له** **خروج** **للقمار**  
**للعروفة** **امر** **الكفيل** **الذهاب** **اليه** **والاحلف** **انه** **لا** **يدري** **موضعه** **ثم** **في** **كل** **موضع** **قلنا** **بذهابه**











الكفاية لم يصب الصلح ولا يجب المال على الكفيل خاينه وهو باطلاقة يعك الكفاية بالمال والنفس محر قال  
الطالب للكفيل بريت الى من المال الذي كفلت به **رجع الكفيل بالمال على المطلوب** اذا كانت الكفاية  
لاقراره بالقضى ومغادره براءة المطلوب للطالب لاقراره كالكفيل وفي قوله للكفيل بريت بلالى وامر انك  
لا رجوع لقوله انت في حال لانه اقراره بالقضى **خلا على يوفى في الاول** اي بريت فانه جعله كالاول  
اي الى قبل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين فكان اولى من معنى العناية واجمعها  
انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقضى عملا بالعرف **وهذا كله مع عيبه الطالب ومع حقه في رجوع**  
**اليه في البيان** مراده اتفاقا لانه المحمل ومن الكفاية الحوالة **وعمل تعليق البراءة من الكفاية بالشرط** الغير  
الملازم على ما اختاره في الفتح والمراج وافرغ المصنفان في المتفرقات كنى في النهر ظاهر بل على وغيره ترجيح  
الاطلاق في كفاية المال لان كفاية النفس تفصيل مبسوط في الخاتمة **لا يستند اصيلا ادى الى**  
**الكفيل** امره ليدفعه للطالب وان لم يعطه طالبه ولا يعمل بنيه عن الادا لو كفل بالامر والاعمال لانه  
يملك الاسترداد محروقا والمصنف قد قدم قبله ما يخالفه فيحرر وان **رجع الكفيل به طالب له** لانه بما ملكه  
حيث قضه على وجه الاقتضا فلو علم وجه الرسالة فلا يتحضره امانة خلافا للثاني **وندر برده**  
على الاصيل ان قضى الدين بنفسه **درر فيما يتعين بالتعيين** خبطة لا فيما لا يتعين كنفوق فلا يتدب  
ولو رده هل يطيب للاصيل الاثمة نعم ولو غنيا عنه امر الاصيل **كفيل ببيع العينة** اي ببيع العين بالرخ  
بنسبية لبيعها المستقرض باقل بقضى دينه اخترعه اكلة الربا وهو مكره مذموم شرعا  
لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض **ففعّل الكفيل ذلك** **فالمبيع الكفيل** وزيادة **الرجوع عليه** لانه  
العائد ولا شيء على الامر لانه اما ضمان الخسران او توكيل المحرمول وذلك باطل **كفيل رجل ما ذاب له**  
**او باقضى له عليه** او بالزمن له عبارة الدرر بلا ضمير وفي الهداية وهذا ما مضى اريد به المستحيل لقوله  
اطال الله بقال **فغاب الاصيل** **فمن المدي على الكفيل** انه على الاصيل **كذا لم يقبل برهانه** حتى يحضر  
الغائب فيقضى عليه قبل زمنه تبع الاصيل وان برهن ان له على زيد الغائب كزمن المال وهو اي حاضر **كفيل**  
**قضى بالمال على الكفيل** فقط ويزداد باجره **قضى عليه** فللكفيل الرجوع لان المكفول به هتامال مطلق فامكن  
اثباته بخلاف ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع  
مع رجل ويرى عليه مثل هذه الكفاية فيقر الرجل بالكفاية وينكر الدين فيبهر من المدي على الدين فيقضى به  
على الكفيل والاصيل ثم يبرر الكفيل وينبى المال على الغائب وكذا الحوالة وتماه في الفتح والبحر **كفاية بالزمن**  
**تسلم منه بالبيع** كشفعة فلا دعوى له **ككف شهادة** في صك **كتب فيه باع ملكه او باع بغيره** فانما  
باتا فانه تسليم ايضا كالشاهد بالبيع عند الحكم قضى بها او لا يكون تسليم **كك شهادة** في صك **بيع**  
**مطلق** عما ذكره **وكك شهادة** على اقرار العاقدين لانه محرم اخيار فلا تناقض ولم يذكر الحكم لانه وقع اتفاقا  
باعتبار عاداتهم قال الكفيل **ضمت له الى شريه** وقال الطالب **هو حال** **فالتقوى للضامن** لانه ينكر المطالبة  
وعكسه اي الحكم المذكور في قوله **كك على مائة الى شريه** مثلا **اذ اقل الاخر** وهو المقراء **حالة** لان المقراء ٦

يتنكر

يتنكر الاجل والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب او ضلوه باقراره ان يقول هو حال او مؤجل فان قال  
حال انكره ولا حرج عليه زبلي **ولا يجوز ضمان الدرك اذا اتفق المبيع قبل القضاء على البيع بالبيع**  
اذ يجوز الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر **في ضمان المبيع** اي مؤجل في كل سنة وهو ما يجب  
عليه في الزمة بقرينة قوله **والرهن به** اذ الرهن يخرج المقاسمة باطل من غير خلاف ما اطلقه في البحر وغيره  
الزبلي الرهن في كل ما يجوز به الكفاية بجامع التوثيق منقوض بالدرك لجواز الكفاية به دون الرهن **ولا**  
**الضمان** ولو بغير حق كجنايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل في حقها حتى لو اخذت من الاكاره  
الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وافرغ المصنفان الكمال وقيدت شمس الائمة بما اذا مر  
به طابعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتويزها بالعدل اجر وعليه فلا  
يفسوخ حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البنزاريه قال لجل خلعني من مصادرة الوالي اوقال الاخير ذلك  
فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع في دارا لتبر او هو ان الصواب ان يسكن رجلا وعجسه ٦  
فيقول اخر خلعني فخلصه بمبلغ في رجوع بغير شرط الرجوع بل مجرد الامر فتدبر لخط المص على  
هامشها فليحفظ **التسوية** اي النصب من النايبة وهيل في النايبة الموظفة وقيل غير ذلك **واما كان**  
**فالكفاية** بها صححة صدر الشريعة قال **رجل اخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسل فاحذ ما له**  
**بعضي** **ولو قال ان كان محروقا فاحذ ما لك فاحذ ما لك** **فاحذ ما لك** **فاحذ ما لك** **فاحذ ما لك**  
ولا تصح بحالة المكفول عنه كما في الشرع لانه لا اصل ان المرفوع انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في  
صحة المعاوضة او ضمن الفار صفة السلامة للمرفوع يتضاد من تمامه في الاشياء ومر في المراجعة  
**فروع ضمان الغرور** في الحقيقة هو ضمان الكفاية للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفايته حالة ٦  
ليخلصه منها بادا او ابر او في الكفيل بالنفس مرده اليه كما في الصغير اي لو ابره من قام عن غير بواجب مره  
رجوع مما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه ويقضاه بينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبته واطعام  
عن كفارتها وما د انزكاه حاله وان يرب فلا تاعنى الفاق في كل موضع يملك المرفوع اليه المال المرفوع اليه غالا  
عكس حال فان المأمور برجوع بلا شرط والا فلا وتماه في وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط  
الكفيل للختلوة بماله على الزوج من الدين لا يبرر التجدد النكاح بينهما ثوب غاب عن دلال الاضمان اليه  
ولو غاب عن صاحب الحانوت وقرب ما ووافقا على جن فعلية قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في  
حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع دلال  
معروف في يد ثوب تبين انه مسروق فقال رددت على الذي اخذت منه براء ولو قال طالب عري في  
عصر كذا فاذا اخذت على فلك عشرة منه يجب اجر المثل لايزاد على عشرة ملتقطا واقتيت بان ضمان  
الدلال والسمسار الثمن للبايع باطل لانه وكيل بالاجر وكره وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه لا يبيع  
عاملا لنفسه فليح **فائدة** ذكر الطرسوسي في موافقه ان مصادرة السلطان لا ريب  
الاموال لا تجوز الاعمال بيت المال مستند لابان عمر رضي الله تعالى عنه صادرا باهنية التبري



وذلك حين استعماله على البحر ثم عزاه واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للعمل فاني رواه الحاكم وغيره واد  
 بعال بيت المال خدمته الذين يحبون امواله ومن ذلك كتبته اذا توسعوا في الاموال لان ذلك  
 دليل على ضيائهم ويلحق كتبة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعاطوا انواع اللهب وسوا  
 الاماكن فلما اخذ اموالهم منهم وعزاه فان عرف ضيائهم في وقف معين فمد المال اليه والا  
 وضعه في بيت المال نهر ونحوه في التخليص لو كفل الحال موصلا تاخر عن الاصيل ولو قضا لان  
 الدين واحر قلت وقد مناهما حيلة تاجيل القرض ويجوز ان للدينون السفر قبل حلول الدين وليس  
 للدين منعه ولكن يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل بشر الامرة  
 طلبت كفيلة بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الدين لكنه مع  
 الفارق كما في شرح الوهبانية الشر بنفلي لكن من المنظومة المحببة

لو قال مديوني مراده السفر واجل الدين عليه ما استقر  
 وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاك كفيل يعلم  
 لو حبس الكفيل قالوا جازله اذا اراد حبس من قد كفله  
 لانه قد كان ذا الاجل حبس وليما زه بفعله  
 ثم الكفيل ان يموت قبل الاجل لا شك ان الدين في ذلك حال  
 عليه فالوارث ان اداه لمر يرجع به من قبل ما التا جيل

**باب كفاية الرجلين دين عليهما الاخر بان اشتريا منه عبدا مائة وكفل كل**  
 صاحبه بامر جاز لم يرجع على شريكه الا بما اداه لا يدا على النصف ترجحان جهة الاصاله على  
 النياية ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور من رر وان كفل عن رجل شي بالتعاقب بان كان  
 على رجلين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه  
 بامر بالجميع وبهذا القيد خالفت الاولى فيما اداه احدهما رجع بنصفه على شريكه لكون الكفاية  
 هنا او يرجع ان شابا لكل على الاصيل لكونه كفيلة بالكل بامر وان ابر الطالب احدهما اخذ الطالب  
 الكفيل الاخر بلك حكم كفايته ولو افتش المفاوضان وعليهما دين اخذ الغريم ايا شانهما بكل  
 الدين لتضمنهما الكفاية كامر ولا رجوع على صاحبه حتى يوفي اكثر من النصف لما ركبت عبدي  
 كتابة واحدة وكفل كل من العبدين عن صاحبه صح استحنا ورجع في ادي احدهما رجوع على  
 صاحبه بنصفه لا استواءهما ولو اعتق المولى احدهما والمسئلة محالها صح واخذ ايا شانهما  
 منها لم يضمنه لم يعتقه المعتق بالكفاية والاخر بالامالة فان اخذ المعتق رجوع على صاحبه  
 لكفايته وان اخذ الاخر لا اصالته واذا كفل شخص عن عبدا لا موصوفا بكونه لم يظفر في حق  
 مولاه بل في حقه بعد عتقه فالزومه باقر ارا واستقرض او استهلك ودبوعه فهو اى المال  
 المذكور حال وان لم يسمه اى الحلول لمحلوله على العبد وعدم مطالبته لعسره والكفيل غير

معتق ورجع بعد عتقه لو ابراه ولو كفل موصلا جاز كما امر ادي شخص رقية عبد فكفل به رجلان  
 العبد المتكفل قبل تسليمه فبهر من المدي انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالاعيان المتضمنه  
 كامر ولو ادي على عبدا لا كفل بنفسه اي بنفس العبد جاز ان العبد يرضى الكفيل كما امر في  
 ولو كفل عبدا غير مديون مستغرق عن سيده بامر جاز لان الحق له فاذا اعتق قاده او كفل له  
 بامر قاده ولو بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الاخر لا باعتقاده غير موجبة للرجوع لان  
 كلاهما لا يستوجب دينا على الاخر فلا تنقلب موجبة له ذلك كما لو كفل رجل عن رجل غير  
 امره قبله فاجاز الكفاية لم يكن الكفاية موجبة للرجوع كما قلنا وقالوا فائدة كفاية المولى  
 عن عبده وجوب مطالبته بايقا الدين من سائر امواله وفائدة كفاية العبد عن مولاه  
 تعلفه اي الدين برقيته وهذا لم يشته المصنف في شرحه **كتاب الحوالة**  
 هي لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهو بوجوب البراءة من الدين المضمون  
 المديون محيل والدين محال ومحال له ومحال له ومحال له ومحال له ومحال له ومحال له ومحال له ومحال له  
 محال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد تحذف من الاول والمحال به والحوالة شرط للمحيل  
 الكثر لا خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المختار شرط لا يرضى عن الواهب بل قال ابن الكمال ان شرطه  
 القدر وبموجب الرجوع عليه فلا خلاف في الرواية لكن استظهر الاصل ان ابتداءها من المحيل شرط ضروري والا  
 لا واد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الاعتقاد بحسن البديع لكن في الدرر وغيره  
 الشرط قبول المحتال وانابه ورضا الباقيين لاحضارهما وقر المصنف في الدين المعلوم لا المجهول  
 مراد في الجوهره ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حوالة الغاني بحقه من عينية محررة لا تصح وكذا  
 حوالة المستحق بمعلقه في الوقف على الناظر نهى ثم قال بعد ورفقين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر  
 واما المقيدة ففي الجرحان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع والا لانها مطلقة  
 انتهى ومقتضاها صحته بحق الغنيمه وعذريته تردد ويرى المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول  
 من المحتال لحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل الا بالنهي بالقصر وبمهلك المال لان برأته مقيدة بسلامة  
 حقه وقيد في الجرحان لا يكتفى بالمحيل هو المحتال عليه فانما هو باصر من ان محيل المحال عليه الحوالة  
 ويجوز لا يثبت له اي المحتال والمحيل او يموت المحتال عليه مغلبا بغير عين ودين وكفيل وقالوا بان  
 فلسه الحاكم ولو اختلفا فيه اي في موته مغلبا وكذا في موته قبل الادا او بعده فالقول للمحتال به بيمينه على  
 القم لقسكه بالاصل وهو القسرة زيلع وقيل القول للمحيل بيمينه في مطالب المحتال عليه المحيل بما اي  
 بمنزلة الحال به مدعيها قضا دية بامر فقال المحيل انما احدثت بدين ثابت لي عليه لم يقبل قوله بل ضمن المحيل  
 مثل الدين للمحتال عليه لانكاره وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لصحة ابدونه فان قال المحيل للمحتال  
 احدثت علي فلان بمعي وكنتك تقبضه في فقال المحتال بل حدثت بدين لي عليك فانك لم تقبل لانه منكلف لفظ الحوالة  
 يستعمل في الوكالة حال ما له عند يدك حال كونه ودبوعه بان اودع رجلا الفاشم احواله بامر عليه صحت فان















فسر لو اخذ المطلق الحبس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية بخير الطالب لا لفرضه وكلفه في البرزخ  
كفيل النفس للطالب ملازمته بلا امر قاض لو مقر الحجة ولا يقبل برهانه على اقله قبل حجة لقيامها  
على النفي وصحة عزم زاده وصحة غيره قبولها والمعول عليه رايه كما مر فان علم اعساره قبلها والا نهر  
قليل حفظ **وبينه يساره** **اصح** من بينه اعساره بالقبول لان اليسار عارض واليمينات للثبات  
ولو تبين سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثباتها اعسارها فصح بحثنا واعتمد في النهر وفي القنيه ان  
لم يستقام مقدار ما يمكن قبيلت والام يمكن قبولها لانها قامت للحبس وهو منكر والبيضة متى قامت للمعكر  
للمعكر لا تقبل **وابد حبس المور** لانه جزء الظلم قلت وسج في الحجر انه يباع ماله لديه عند حوائجه يفتي  
وح فلا يتأيد حبسه فتنبه **والاعسار لما مضى من نفقة زوجته وولده** اذا ادعى الفقر وان قضى بها  
لانها ليست بدل مال ولا الزمة بعقد على ما خرجت لو برهنت على يساره حبس بطلبه بالحبس اذ برهنت  
على يساره بطلبه كما لو انى ان ينفق عليها او على اصوله وفروعه فيحبس احيا لم تخر قلت وهل يحبس  
لمحرمه لو لم اره فظاهر تقييدهم لاكن عام عن الاستبعاد لا يضرب المحبس الا في ثلاث بغيره فواصل  
عند الفتوى وسج حبس الوفا بدين الصغير لا حبس اصل وان علا في دين فخره بالقبض القاضيه  
من عين ماله او قيمته والصحيح عندها بيع عقاره لمنقوله محرر قليل حفظ **والاستغفار قاض** تأييدا  
**الا اذا فوض اليه** محررا كوكلم من حيث او دلاله جعلت قاضي القضاة والادلة هنا القوي لان في الصريح  
المذكور يحكم الاختلاف لا العزل وفي الدلالة يملكها بقوله ومن ثبوت او اختلف من حيث فان قاض القضاة  
هو الذي تصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزل **الاختلاف المأمور باقامه الجمعية** فانه يختلف بلا تقويض  
للاذن دلاله ابن ملك وغيره وما ذكره من اواخر وقال في البحر الاصل له وانما هو فيهم فانه من بعض  
العبارات وقد مر في الجمعية **نايب القاضي المفوض اليه الاستتابة** فقط لا العزل **نايب عن الاصل** وهو  
السلطان وح فلا يملك ان يعزله **القاضي غير نفوي** منته للعدل ايضا كوكيل وكل وكذا لا ينظر ايضا  
**بعزله** ولا بموته ولا بموت السلطان بل يعزله زليع وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر  
والملتقى وفي البرزخية وعليه الفتوى وقامه في الاستتابة وفي فتاوى المص وهذا هو المعتمد في المذهب  
لافا ذكره ابن الغرر لمخالفته للمذهب **ونايب غيره** اي غير المفوض له ان قضى عنه او عينته و  
**اجازته** القاضي صح قضاؤه لو اهل بالوقضي فصول او هو في غير نيوبته واجازته جاز لان المقصود حصول  
رايه بحر قال وبه علم دخول الفصول في القضاء فصح في الاشياء والمنظومة المحببة لو فوض احد  
فقوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضي صح بخلاف صبي بلغ **واذا رفع اليه حكم قاض**  
خرج المحكم ودخل الميت والمعزول والمخالف لرايه لانه نكر في سياق الشرط فتم فاقم اخر فتاوى  
اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال **نفذه** اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه لو جحد رايه علما باختلاف  
الفتوى فيه فلم يعلم بحج قضاؤه ولا مضيئه الثاني في ظاهر المذهب زليع وعيني وابن كمال لكن  
في الخلاصة ويقتضى خلافه وكانه تيسر اقل حفظ **بعد دعوى صحبة** من خصم على خصم حاضر

والا كان افتا فيحكم بعبه لا غير محرر وسج اخر الكتاب وانه اذا ارباب في حكم الاول له طلب شهود  
الاصل قال وبه عرف ان تناقض زماننا لا يعتد به لترك ما ذكر وقد تعارضوا في زماننا القضا بالموجب  
وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف له في ظن القاضى شرعا من انه يقضى به فاذا حكم حنفى بحسب  
بيع المبر كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يقتضى  
بطلان نفسه وبه ظن ان الحكم بالموجب اعم من الاعراض عن دليل مجمع او مخالف كما لم يختلف في  
تاويله السلف لكن ترك تسمية **او نفقه** كتحليل بلا وطى لمخالفته حديث العسلى المشهور  
**او اجازة** كحل المتعة لاجماع الصحابة على فساد وكسبه ام ولا على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح ومن  
ذكره **القاضي شاهرويه** **المعنى** لمخالفته الحديث المشهور البيضة على من ادعى واليمين على من انكر  
**او يقصص** تعيين الولي واحدا من اهل الحجة او يعمية **نكاح المتعة** او الوقت او يصح بيع **عن متقى**  
**البعض** او سقوط الدين بحسب سنين او يصح طلاق **الدور** وبها **النكاح** كما مر في بابها **وقضا** **عبدوي**  
مطلقا وقضا كافى على مسلم **ابن ابي** **وغيره** كالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضة لا ينفذ في الكل  
وعمره في الاشياء بغير اربعين وذكر في الدرر لما ينفذ بيع صور من الوفا قضت المرأة تحرق وقد سجد متنا  
خلاف لما ذكره المص شرعا والاصل ان القضا يصح في موضع الاختلاف والخلاف والفرق ان الاول دليل  
للا الثاني وهل اختلاف الشافعي معتبر الاصح نعم صدر بشرطه **يوم الموت** لا يدخل تحت **القضا** **اختلاف**  
**يوم القتل** فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا لم يبرهن بمراته ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو  
برهن على قتله فيه فبرهن ان المقتول نكحها بعده لا تقبل كذا جميع العقود والمرايات الا في مسئلة التوبة  
التي معها ولد فانه تقبل بغيرها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل اشياء واستثنى محشوها من  
الاول مسائل منها ادعياء ميراثا فلا يسبقها تاريخا برهن الوكيل على كذبه وحكم بها فادعى المطلب  
موت الطالب صح الدفع برهن انه شره من ابيه منذ سنة وبرهن ذواليد على موته منذ سنتين لم تسع  
وقيل تسع وسره ان القضا بالبيضة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل النزاع  
ليرفع بآثاره بخلاف القتل فانه من حيث هو محل النزاع كما لا يخفى **وينفذ القضا** **بشهادة الزور**  
**في العقود** كبيع ونكاح **والفسخ** كقالة وطلاق لقول علي رضي الله تعالى عنه لتلك المرأة شاهدك  
زوجك وقالوا زفر والثلاثة ظاهر افضا وعليه الفتوى شرعا لا رايه عن البرهان **اختلاف الاملاك**  
**المسئلة** اي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر افضا اجماع التراجع الاسباب حتى لو ذكر سببا  
معينا فاعل الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اصلا كالقضا باليمين الكاذبة اتفاقا  
كالارث وكذا كانت المرأة محرمة بنحو عدة او ردة وكذا لو علم القاضي بذب الشهود حيث لا ينفذ  
اصلا كالقضا باليمين الكاذبة زليع ونكاح **الفتى** **قضى** **في جحد رايه** **اختلاف** **رايه** اي من عبه مجمع  
وابن كمال لا ينفذ مطلقا ناسيا او عامدا عندنا ولا اية الثلاثة **وبه** يفتي مجمع ووقاية وملتقى وقيل  
بالفاد يفتي وفي شرح الوهبانية للشربلاي قضى من ليس بجحد رايه كحنفية زماننا بخلاف من عبه



عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندها ولو قيدة / السلطان بصحة مذهبه كرماتنا تقيد بلا خلاف  
لكونه معروفا لا عنه اشترى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت  
ولو حكم القاضي حكم مخالف \* لمذهبه ما صح / صلاي سطر  
قلت واما امر الاعير فمضى صادف فصلا لمحمد فيه نفذ امره كما قدمناه عن سير التنايا خاتمة وغيرها  
فليحفظ **لا يقضي على غائب ولا له اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بحر الاجمعي** **نائبه** اي من يقوم  
مقام الغائب **حقيقة** **لو كلبا** **ووصيه** **وعقوله** **الوقف** **اذا** **بالاستئذان** ان القاضي انما يحكم على الغائب  
والميت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضوره وكذا له وحضره وصيه  
جامع الفصولين واقاد بالكاف عدم احصاء فان احدا الورثة كذلك ينقص خصما عن الباقي وان احدا  
شريك الدين واجنب يبره مال اليتيم واحدا لموقوفه عليه اي لو الواقف ثابتا كما امر في باب **و نائيه** **شرعا** **لو**  
نصبه القاضي خرج المستخرج **او حكما بان يكون** **ما يدعي على الغائب** **سببا** **للاحالة** **فلو** **شرعا** **ما دعي**  
ان مولاها تزوجها من فلان الغائب واراد ردها بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها او زل الغيب  
ابن كمال ما يدعي على الحاضر مثاله كما اذا ادعى ارا في يد رجل ويرى المدعي على اليد انه اشترى الدار  
من فلان الغائب **فحكم الحاكم على يد الحاضر** **كان ذلك حكما على الغائب** ايضا حتى لو حضر وانكر لم يقبل  
لان الشر من المالك سبب الملكية لاحالة وله صور كثيرة ذكرتها في المجتبى تسعا وعشرين **ولو كان**  
**ما يدعي على الغائب** **شرطا** **لما يدعي عليه** **الحاضر** **كان** **ادعي** **عبد** **على** **مولاه** **انه** **علق** **عقده** **بتطليق** **زوجته** **وهي**  
**على** **التطليق** **غيبه** **زيدا** **لما يقبل** **الاصح** **اذا** **كان** **فيه** **ابطال** **حق** **الغائب** **فلو** **لم يكن** **كما** **اذا** **علق** **طلاق** **امراته**  
بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حصل اثبات العتق على الغائب ان يدعي المشهور عليه ان  
الشاهد عبد فلان فيبرهن المدعي ان ماله الغائب اعتقه تقبل ومن حصل الطلاق حيلة الكفالة  
بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى كفالته بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يبرهن حيلته  
ما في دعوى البرائة ادعي عليه بان زوجه الغائب طلقها فبرهن عليها بالطلاق يقضي عليها انها  
زوجة الحاضر والاحتجاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب **ولو قضي على غائب بلا نايب** **ينفذ في**  
**اظهر** **الروايتين** عن اصحابنا ذكره من ملاحسرو في باب خيار العيب **وقيل** **لا ينفذ** **ورجحه** **غير** **واحد** **وفي**  
**المنية** **والبرازية** **ومجمع** **الفتاوى** **وعليه** **الفتوى** **وزج** **في** **الفتح** **توقفه** **على** **امضا** **قاضي** **اخر** **وفي** **البحر** **المعتمد**  
ان القضاء على المخرج لا يجوز الا بضرورة وهي في خمس مسائل اشترى بالخيار فتواري حلف الكفيل بوفيه  
اليوم فتواري المكفول له حلف بوفيه اليوم فتغيب الدارين جعل اربا بدها ان لم تصل نفقتها فتغيب  
لخامسة اذا توارى الخصم فالتاخر وان القاضي ينصب وكيله في الكل وهو قول الثاني خاتمة  
قلت ونقل شرح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يحتم بدينه مدة براهام  
ينصب الوكيل **ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي للورثة** **لعدم** **ملكهم** **حيث** **كان** **الدين**  
لغيرهم **بغرض** **القاضي** **مال** **الوقف** **والغائب** **والقطعة** **واليتيم** **من** **حلي** **مومن** **حيث** **لا** **اوصي** **ولامن**

يقبل مضاربه ولا مشتتلا يشترط وله اخذ المال من اب صغير ووضع عند عدل فقيه **ويك**  
**السبا** **نبا** **لحفظه** **لا يقرضه** **الاب** **ولو** **قاضي** **لانه** **لا يقضي لولده** **ولا الوصي** **ولا** **الملتقط** **فان** **اوصوا**  
ضمنوا العزم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اراضهم للضرورة كحق وحب ويجوز اتفاقا  
مخرج حتى كان الملتقط التصديق فالاقراض اولى **ولو قضي بالجور** **فالعزم** **عليه** **في** **ماله** **ان** **معه** **ا**  
**واقره** **اي** **العبد** **ولو** **خطا** **العزم** **على** **المقضي** **له** **دبره** **في** **المنع** **مع** **السراج** **قال** **الحمد** **لو** **قال** **نعت** **الحمد** **لغيره**  
عن القضاء فيه عن ابني يوحنا اذا غلب جوره ورواه مرت قضاياه وشهادته **فسرع** **القضا**  
مظهر لامنت وتخصص زمان ومكان وخصومة حتى لو امر السلطان بعدم سماع الرعي جدد  
خمس عشرة سنة فسمعها لم ينفذ قلت فلا تسمع الان بعدها الا بالاق الوقف والارث ووجود عدل  
شرعي وبه اقر المفتي ابو السعدي فليحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا شاه  
من القادة الخامسة وفوقه ابرز قلنا امر قضائه بتخفيف الشهري وجب على العلم ان ينصفه **ويك**  
ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر يلزم منه تحطك او سخط الخالق تعالى فضا الباشا وكتابه الى  
القاضي جابر ان لم يكن قاضي مولد من السلطان والحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح  
الكنز يعني البحر وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي يتخير الحكم بالتم ويعزل ويعزز وفي  
الاشباه لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث اربعة ولا يصالح اقارب واذا اكتمل  
المدعي لا يصح رجوعه عن قضايه الا في ثلاث لو علمه او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهبه فعلى القاضي  
حكم فلوزج البيتمة من نفسه او ابنه لم يجز الا في مسلتين اذ اذن الولي للقاضي يتزوج بها كان  
وكيلا واذا اعطى فقير من وقف الفقرا كان له اعطائه غير امر القاضي حلم الا في مسألة الوقف المذكورة  
فامر فتواري فلو صرف لغيره صح القاضي بخلاف غير الميت ولو اقره المريض لا يقبل قول امين القاضي  
انه حلف المحدثرة الاشهادين من اعتمد على القاضي الذي ليس بشري لم يخرج عن العهدة اشترى  
وقدمنا في الوقف عن المنطقية المحببة معزيا للميسر ان السلطان مخالفة شرط الوقف لو  
غالبه قري ومزارع وانه يعمل بامره وان غير الشرط فليحفظ قلت واجاب صنع افندي بانه متى  
كان في الوقف سعة ولم يقصر في ادخله منه لا يمنع قتيبه وفي الوهبانية بحسب الوالي بين الصغير  
حتى يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت لكن قد شرعنا في قاضي خان البحر والعبد والبالغ والصبي في  
الحسب سوافيما لقيه هنا قاله الشرنبلالي قال وليس للقاضي بيع مع وجود اب او وصي وهي قاعدة حسنة  
قلت وفي القنية ومتى باع القاض نفسه لو اصلح كان نظمه الشارح مضمة للابن مغير البعضه فقلت  
ويقتض ببعام من اب او وصيه \* ولو مصلح والاصلح النقض بستر  
ويحسب في دين على الطفل والد \* وصي وللتايب بعض تصوره  
وفي الدين لم يحسب اب ومكاتب \* وعبد مولاه كعكس ومفسر \* **الوهبية**  
نعم لو العبد من يربى يحسب المولى بدينه لانه لغراما ولا يحسب بدين مكاتبه الا في كان من جنس الكتابة في غناق



وفي غير جنس الحق بحسب سيرة مكاتبه والعبد فيها خبير  
وفي حجرها \* وبحسب ذالك الصالح المحرر \* على الدين اذ بالكت ما هو محرم  
باب الحكم هو لغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا لولاية الخصم حاكم الحكم بينهما  
وركنه لفظه الدال عليه موقوف الاخر ذلك وشروطه من جهة الحكم بالسكس العقلية والاشهادية والاشهادية  
فيصير حكمه ذي ميا وشروط من جهة الحكم بالغض صلاحية للقضا كما في شريعة الاهلية المذكورة  
وقد كان الحكم وقت الحكم جميعا فلو كانا غيرا فاعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفرد كما هو  
الحكم في مثل بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقدما ان لو استغنى العبد عن عقوبة ففقد صريح وعزاه عن  
افندي المبتدع حكمه جلا معلوما اذ لو كان من يدخل المسجد لم يخرج اجماعا لجملة الحكم بينهما ان يثبت  
او اقرارا لثبوتها ورضيا بحكمه صرحوا في غير حد وقود ودية على اقله الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح  
وهذا لا يجوز الصلح فلا يجوز بالحكم وينفرد احد بها بنقضه اي الحكم بعد وقوعه كما يفرد احد العاقرين  
في مضاربة وشركة وكالة بلا التماس طالب فان حكم له بها ولا يبطل حكمه بغيرها الصادرة عن  
ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غير الا في مسألة ما لو حكم احد الشريكين وغيرهم له جلا فحكم  
بينهما والزم الشريك تعدي للشريك الغائب لان حكمه كالصلح كحكم في غيب بغيره ففقد  
برحه ليس الباقى رده على بايعه الا برضاء الباقى الاول والثاني والمشتري بحكمه ففتح في مسئلة  
الثلاث يفيد صحة الحكم في كل المجتهدات حكمه يكون الكتابات راجع وصحح اليه المضافة  
الى الملك وغير ذلك لكن هذا ما يعلم ويحكم فظاهر الهداية انه يجب بلا يحل فقامل وضع احكام  
باعتبار احد الخصمين وبعد ازالة الشاهد حال ولايته اي بقا حكمها لا يصح اخبار حكمه  
لانقضاء ولايته ولا يصح حكمه لاوليه وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمه اي القاضي  
والحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكمه ارجح فلا بد من اجتهادهم على الحكوم به وفي القاضي  
حكمه ان وافق من هبته والا بطلان حكمه لان حكمه لا يرفع خلافا وليس له الحكم بغيره ففقد  
حكمه بالوقف لا يرفع بخلافه على الصحيح خافيه للورفع الى موافق مذ هبته حكمه ابتدا بالبره شرطه  
ولا يخصصه لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في البحر منها سبعة عشر منها  
لو ارتد انزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها الورود الشهادة لثمة فلفظه  
قبولها وينبغي ان لا يلبس بحسب ولم امره وكذا لم ار حكم قبول الهدية وينبغي انه لا يجوز ان اهدى اليه  
وقت الحكم باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره اذ بغيره قوله والمرأة تنقض  
الى اخره القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي استحسانا في غير حد وقود للشبهة فان اردوا  
على خصم حاكم حكمه بالشهادة وكتب حكمه ليحفظ وكتاب الحكم هو الحكم اي الحق التي فيها  
حكم القاضي هذا في غيرهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقايع الناس وان لم يكن الخصم  
حاضر لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم القاضي

المكتوب اليه برأيه وان كان مخالفا لراي الكاتب لانه ابتدأ حكمه وهو نقل الشهادة حقيقة  
وليس في الكتاب الحكم وليس سجل وقراء الكتاب عليهم او اعلمهم به وضم عندهم اي عند شهود  
الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهو ان يكتب فيه اسمه واسم  
المكتوب اليه وشهرته فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون  
على الظاهر فيعمل به والكتف الثاني بان يشهد من ان كتابه وعليه الفتوى كما في العربية عن  
الكاتبه وفي الملتقى وليس الخبر كالبيان فلا وصل الى المكتوب اليه نظر الى جنسه اولا ولا  
يقبل اي لا يفرد به الا بخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي  
عاقبة في شهادتهم على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان في  
دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس محرم وفي الاشياء لا يعمل بالحظ الا في مسألة كتاب  
الامان ويلحق به البرات ودفعه ببيع وصرفه وسمار وجوزة محمد لرا وقاض وشاهد  
ان يفتق به قبل وبه يفتق ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على  
الشهادة على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى في شريلايه  
وسراجيه ويحل الكتاب بموت الكاتب وعزاه فبا وصل الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل اقراره  
واجازته الثاني وما بعد ما لا يبطل ويبطل بحسن الكاتب وردته وحده لفتق وعمايه وفتق  
بعد عكاسته بخروجه عن الاهلية واجازته الثاني وكذا بموت المكتوب اليه لخرجه عن الاهلية  
الا اذا اعم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو اعم ابتدأ وجوزته الثاني وعليه العزم  
خلاصه لا يبطل بموت الخصم ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل بموت  
شاهد الاصل كما سياتي متنا في اية خلافا لما وقع في كتابه هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمة  
فتنيه واعلم ان الكتابة بعلمه والتفصيل بعلمه في الاصح بخبر من جوزها ومن لا فلا الا ان  
المعتد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشياء في الامام قيد ما قدمناه في الحدود لم اره لكن في شرح  
الوهابيه للشريلاي والمختار الان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود والحالصة  
لله تعالى كثرنا وخرم مطلقا غير انه يعز من به اثر السكس للتمية وعن الامام ان علم القاضي في طلاق  
وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضا ولا يقبل كتاب القاضي من محكم بل من  
قاضي ولو من قبل الامام بمالك اقامة الجمعة وقيل يقبل من قاضي رتاق القاضي مصر او رتاق  
واعتمده المص والكمال كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل القاضي ولو  
بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها جعل الحكم  
للمكتوب اليه ليس لنا به ان يقبل والمرأة لا تنقض في غير حد وقود وان اثم المولى بالخصم  
الجارى لم يفعل قوم ولو امرهم امرأة ونصلي ناطرة لوقف ووصية ليتيم وشاهدة فتفتح فصح  
تقررها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف محرقا وقد اقيمت فيمن شرط

وفيها كلام يفتق بعد وجد  
قدف وقود وتقرير قلت م



الشهادة لو قفه لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا انما تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء  
من احكام اللاتى اختار في المسيرة جواز كونها بنية لارسوله لبنا حاله على الستر **وقضت**  
**في حد وثوقه في دفعه الى قاض خيره جوازه** **ما مضاه ليس بغيره** ابطاله بخلاف شرع عيني والحنثي  
كاللاني محر وعلم انه اذا وقع للقاضي حادته او لولده فانما بغيره وقضي نائب القاضي له **اولا جاز**  
**قضاة في الوقف للامام الذي قبله القضاة والاول الامام سراجيه** كما في وقفه له وعليه يصح قضاؤه  
له وعليه انتهى خلافا للجواهر والمتنقضا فيلحفظ **ويقضي النائب بما شهد به** **وقا به عند الاصل وعكسه**  
وهو قضا الاصل بما شهد به عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب  
وعكسه خلاصه **ف** **وع** لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب  
قاضي لمن لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه اشياء وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية وفيما  
الشهر لاني في شرحه الوهبانية صحة قضا القاضي لام امراته ولا امرأه ابية ولو في حياته امراته  
وابية وانه يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال **\***  
**\*** ويقضي للم العربي حال حياته **\*** وعرس ابية وهو حي محرر  
**\*** وبعد وفاة ان حلي عن نصيبه بميراث مقضي به فتتصرف  
**\*** ويقضي لوقف مستحق لربعة **\*** بوصف القضا والعلم او كان يظن  
**هذه مسائل شتى اي متفرقة وجاوا شتى اي متفرقة يمنع صاحب سفار عليه على اي طريقة**  
**لاخر من ان يتد اي يدق التوت في سفار** وهو البيت الختاني **او يقبل كوة** بفتح او ضم الطاقة وكذا  
بالعكس دعوى المحرم **بلا رضى الاخر** وهذا عنده وهو القياس وقال الكل فعل ما لا يصح ولو اهدم السفار  
بلا يصح ربه لم يجز على البناء لعدم التعدي ولزم العلوان يدين في رجع بما انفق ان بني اذنه او اذن  
قاضي والا فبقية التايوم بنا وتمامه في العتيق **في ربيعة مستطيل** اي سكة طويلة **تنشع**  
**عنها سكة مثلها لكن غير نافذة** الى محل اخر **من اهل الاول من فتر باب** لا يجرى الا الاستصاة والرجوع عني  
**في القسوي** الغير نافذة على الصخر اذا احوالهم في المرونة بخلاف القافيه **وفي ربيعة مستديرة** لوق  
اي اتصل طرفها اي نهاية سعة اعوجاجها **لا مستطيل** لا يمنع لانها كساحة مشتركة في دار  
بخلاف ما لو كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابه ابن كمال بهذه الصورة  
**ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر** بخارضة بينا يمنع من ذلك وعليه  
الفقوي بزازيه واختاره في العباديه وافتي به قاري الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقه وهذا جواب  
المشاخ الحسنان وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه افتى طائفة كالاهازم ظهير الدين وابن  
الشنينة ووالده ورجحه في الفتح وفي قسمة المحتني وببرقي واعتمد المصنفه فقال وقد اختلف الاقفا  
ويستفي ان يقول على ظاهر الرواية انتهى قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالمراد على المتون في تقرير مراراة  
فتدبر قلت ونقي ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محمدي الاشهاد المنع قياسا على مسألة السفار والعلو

اولا جاز

36  
انه لا يتد اذا حضر وكذا ان اشكل على المختار للفقوي كما في الخانية قال المحشي فلما تصرفه في ملكه اذا حضر  
او اشكل منه وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم منه عليه فليعتق فانه من خواص كتابي انتهى **دعي على خريجه**  
مع قبض في وقت **فصل المدعي ببيته** فقال قد شهد بها اي الهبة فاختبر بها **اولا جاز** اي  
محدثها ومفاده الاكتفاء بامكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار المحشي  
انه يكفي من المدعي عليه لامن المدعي لانه مستحق وذلك دفع والظاهر بان دفعه لا لا يستحق بزازيه  
**فاقام بيته على الشرا بعد وقتها اي وقت الهبة تقبل في الصور** **وقا به عند الاصل وعكسه** التوفيق في الوجه  
الاول وظهور التناقض في الثاني ولو لم يذكر لها تاريخا او ذكر لها حدا تقبل لامكان التوفيق في آخر الشرا  
وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني لان به التناقض  
والتناقض يرفع بتصديق الخصم ويقول التناقض تركت الاول وادعي بكذا ويتكذب الحاكم وتمامه  
في البحر وقره المصنف كمالا **ادعي اولها اي الدار مثلا وقف عليه ثم ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره**  
**لغيره ثم ادعاه لنفسه** لم يقبل للتناقض وقيل يقبل ان وفق بان قال كان لفلان ثم اشتريته  
درر في واخر الدعوى قال ولو ادعي الملك لنفسه **اولا ثم ادعي الوقف عليه يقبل** **كالو ادعاه**  
**لنفسه ثم لغيره** فانه يقبل ومن قال لا اخر اشتريته من هذه التجارية وانكر الاخر الشرا جاز  
للابيع ان يطاها ان ترك البايع المخصوصة وافترن تركه بفعل يد على الرضا بالفسخ كما سلكها  
ونقلها للمستر له لما تقر ان **هو** جميع العقود **ماعد النكاح** فسخ فللابيع ردها يعيب قد تم اتمام  
الفسخ بالتراضي عني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلما **الفسخ** **انه تنزع حرام** **ادعاه ورجعه**  
على النكاح يقبل برهانه **خلاف البيع** فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه بالانكار بخلاف  
النكاح **اقر بقبض عشرة دراهم ثم ادعي ان هذا ثوب او غيره صدق** **بيمينه** لان اسم الدرهم يعجز عما يحل  
الستوقه لغلبة عشرة ولذا **الوادعي انما يستوفيه** لا يصدر فان كان البيان مفصلا **او صدق** **لو بين**  
**موصولا** لانه في التفصيل في الموصول لا الموصول ولو اقر بقبض جبار لم يصدق مطلقا ولو موصولا لا يصدق  
**ولو اقر انه قبض حقه او قبض الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه** **الريافة** **لو بين موصولا** **والاولا**  
لان قوله جبار مفسر فلا يحتمل التاويل بخلاف غيره لانه ظاهر او نص فيحتمل التاويل من كمال الشرا **بما تم**  
**ادعي ان بعضه فرض وبعضه ربا** ويرهن عليه قبل برهانه فنيه عن علا الدين وبجوي الاقر **قال**  
**لاخر** **علي الف درهم فذه المقر له ثم صدقه في مجلسه** فلا شيء المقر له الامحة او اقر ان ثانيا وكذا يحكم في كل  
ما فيه من الحق لو احدث **ولو ادعي على خرافا** قال المدعي عليه ما كان **لك على شيء** فعد من المدعي **فان**  
له عليه **الف** **ويرهن المدعي عليه على القضا اي الابا والابرا ولو بعد القضا اي الحكم بالمال** اذا دفع بعد قضا  
القاضي صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيجي قبل برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضي وببراهنه  
دفع المخصوصة وسيجي في الاقرار انه لو برهن على قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شهره في كذبه او  
ليس اي عليه شيء صح الدفع الي اخره وذكره في الدرر قبل الاقرار في فصل الاستبرار **لا يقبل لو ادعي**



النقصان على آخره فذكر المدعي عليه **فمن المدعي على القصاص** فمن المدعي على القصاص او على الصلح عنه  
على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فأنكره من المدعي ثم برهن العبدان المدعي عنه  
يقبل ان لم يصالحه ولو ادعى الايفاء صلحه قبل برهان الايفاء وفيه برهن ان له اربعة امان  
عليه للمتكثر ثلاثا من سقط عن المتكثر ثلاثا وقيل وعليه الفتوى ملتقطا وكانه لانه لما كان المدعي  
عليه حاصدا فزمنه غير مشغولة في زعمه فابن نفع المقاصه والله تعالى اعلم **وان زاد كلمة ولا اعرف**  
ونحوه كما رايتك لا يقبل التعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب او المخدع قد يتأذى بالشعب على يابه فيامر  
بارضا الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان محمى يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعي عليه بالوصول  
والايصال صح درر في آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار **اقر ببيع عبده من فلان ثم جحد**  
**منه لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار برزايه ادعى على اخيه باعته منه فاعاد كلفه ابعده**  
**منك فقط فبرهن المدعي على الشرا منه في حله المدعي باعته منه فاعاد كلفه ابعده**  
**بري اليه من كل عيب** **بالم تقبل بينه الباع للتناقص** وعن الثاني تقبل الامكان التوفيق ببيع وكذا وبرهان  
عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه نكح ابنتا وطالبته بالمهر فأنكرته فادعت انه خلعهما  
على المهر تقبل لاحتمال انه زوجة ابوه وهو صغير ولا يعلم خلاصه **بطل جميع صك اي مكتوب**  
**كتب ان شاء الله في اخره** وقال اخره فقط وهو شخص اخرج على قوله فيجوز ان ينفق ان الفرجة كاصل  
البيكوت وعلى النصفه لكل في حمل عطفه بواو واعقب بشرط واما الاستئنا بالواو اخوانها فلا جبر  
الاقرين بكل عايله درهم ومحمود دينار الادرها فلا ولا استحسانا ولما استئنا بان شاء الله  
بعد حملتين ابقا عشرين فاليه اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق معلق وعق معلق فاليه اقل الثالث  
والاخير عند الثاني ولو بلا عطف ابوه بعد سكوت فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوتة لغو لا يافيه تشديد  
على نفسه وتماه في الجرحات **دعي فقالت عرسه اسلمت بعد موته** وقالت ورثته قبله صدقة تحكيما  
للمالك كما حكم له في **مسألة جرحان ما الطاحونة** ثم كمال التماسحجة للدفع لا لا تخفقا كافي  
**مسلم مات فقالت عرسه الرضيه اسلمت قبل موته** فالرثه وقالوا بعده فالقول لهم لان الحادث يضاف  
لاقرب اوقاته **فسرع** وقع الاختلاف في كتم الميت واسلامه فالقول المدعي الاسلام بحرف **المودع**  
بالفتح هذا ابن مودع بالكسر الميت لا وارث له غير **دفعها اليه** وجوز القول به هذا ابن داود قيد  
بالوارث لانه لو اقر ابوه وصيه او وكيله او المشتري منه لم ير نفعها فان اقرت ابنا بدين اخيه لم يقبل اقراره  
اذا كان به الابن الاول لانه اقر على الغير ويضمن الثاني حظه ان دفع الاول لا قضاء بل يلقى تركه **قسمت**  
**بين الورثة او الغرماء** **بشهود** لم يقبلوا **نعم** كذا نسخ المتن والشرح وعبارة الدرر وغيره لا تعلم له  
وارثا او غرماء لم يقبلوا خلافا لهما الجاهالة المفقول له ويتلوم القاضي مدته ثم يقضي ولو ثبت الاقرار  
كفيل اتفاقا ولو قال الشهود ذلك لا اتفاق **دعي على اخيه** **والنفسه** ولا فيه الغائب اقراره برهن عليه  
على ما ادعاه اخذ المدعي نصف المدعي مشاهدا وترك باقيه في يدي اليد لا كليل محمد واليد دعواه ٢

٣٤  
او لم يثبت خلافا لهما وقوله ما استحسان نهايه ولا تعاد البينه ولا القضا اذا حضر الغائب في الاصل لا تقضا  
احدا لورثه فخصها الميت حتى تقضي منها بونه ثم انما يكون خصما بشروط تسعة منسوبة في الجرح  
والفرق بين الدين والعين ومثاله اي العفار المنقول فيما ذكر في الاصل **درر** لكن احمد في المثلث انه يوزنه  
اتفاقا ومثاله في البحر قال واجمعوا انه لا يجوز لغيره الا اوصى له **ثلاث** **ما يقع ذلك على كل شيء** لا يهاجت  
الميراث **ولو قال مال او ماله ملكه صدقة فهو على حسن حال الزكوة** **حسابا** **وان لم يجد غيره اسك**  
**منه قدر بونه فاذا املاك غيره تصدق بقدره** في البحر قال ان فعلت لدا ماله ملكه صدقة فحمله  
ان يبيع ماله من رجل ثوب في منديل ويقضيه ولم يره ثم يفعده كس ثم يريده بخيار الربوة فلا يراه  
شي ولو قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو ملك اقره بقدر ما ملك ولو لم يكن  
له شيء لا يجب شيء **وصح الايضا بلا علم الوصي** فصح نفعه لا يصح التوكيل بلا علم وكيل والفرق ان تعرف  
الوصي خلافا له والتوكيل بابه **فلو علم التوكيل بالوصي ولو من محض او فاسق صح نفعه** **ولا يقبل عزله**  
**الاخبار عدل او فاسق ان صدقة عن ابيه او مستحقين او فاسقين** في الاصل **كخيار السيد**  
**بجناية عبده** **فلو باعته كان مختارا للقتل** **والشفيع بالبيع والملك بالفتح** **والملك الذي يراه بالشرع**  
**وكذا الاخبار** يجب لميراثه شرعا وجوز ما دون وفسخ شرعا وعزل قاض ومقولي وقف في غير نفعها  
احد شرطى الشهادة باللفظ **او بشرط سائر الشرط** **والشاهد** **وقيله** في البحر قال القصد في دعواه  
اذا لم يصرفه ويكون المحض المرسل او رول فانه يحمل خبره مطلقا كما يجب في بابه **بائع قاض وامنه**  
**وان لم يقبل جعلت امينا في يده على الصمد ولو لم يجبه عبد الدين الغرماء** **احد المال فضاء** **ثمنه عند**  
**القاضي** **واحق العبد** **اوضاع** قبل تسليمه **بشرط** لان امين القاضي كالقاضي والقاضي كالاقدام وكل منهم  
لا يضمن بل ولا يخلف بخلاف نائب النظار **واخرج المشتري على الغرماء** **التعذر الرجوع** على العاقب **وباعه**  
**الوصي لهم** اي ارجل الغرماء **القاضي او بلامره** **فاحق العبد** **او مات قبل القبض** **للعبد من الوصي** **ضمان** **الغن**  
**رجوع المشتري على الوصي** لانه وان نصبه القاضي عاقرا بذاته عن الميت فنفسه الحقوق اليه **وهو**  
**على الغرماء** لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت مال جرح الغرماء فيه يدينه هو **لاصح اخرج القاضي**  
**الثالث للفقير** **ولم يعلم** **ايان** **حتى** **هالك** **كان** **الهالك** **من** **عالم** **اي** **الفقر** **او** **الثلاثان** **للموثر** **لانه** **ام** **ار**  
**قاضي عدل** **لجرحه** **او قطع** **في سرقة** **او ضرب** **في صدق** **بما ذكر** **وسعد** **فعله** **او** **جوب** **طاعة** **وي**  
**الامر** **ومنه** **محج** **حتى** **يعان** **الحجة** **وا** **احسنه** **في** **زنا** **او** **في** **العيوب** **وبه** **يفي** **الا** **كتاب** **القاضي**  
**للضرورة** **وقيل** **يقبل** **لوعدا** **لما** **وان** **عدا** **لجاهلا** **ان** **استفسر** **فاحسن** **تفسير** **الشرط** **بصدق** **والا**  
**وكذا** **لا يقبل** **قوله** **لو كان** **فاسقا** **لما** **كان** **او** **جاهلا** **للتهمة** **فالفضة** **اربعة** **الا ان** **يعان** **الحجة** **اي** **سببا**  
**شرعا** **ص** **دعنا** **لناس** **عند** **الشهود** **فاذ** **دعي** **ماله** **ضمنا** **نه** **وقال** **الصاب** **كانت** **الذهن** **بجحة** **والنكح**  
**الهالك** **فالقول** **للمصاب** **للكره** **الضمان** **والشهود** **بشهاد** **ون** **على** **الصب** **لا** **على** **عدم** **الخاصة** **ولو**  
**قتل** **رجلا** **وقال** **قتله** **لرثه** **او** **قتله** **اي** **لم** **يسم** **قوله** **بلا** **يودي** **الي** **فتح** **باب** **العدوان** **فانه** **يقبل** **يقول**



ولو شهادة في حقوق الله تعالى وهي كثيرة عد منها في الاشياء اربعة عشر اولها ما شهد  
 له من شهادة لا يدرى في حق ذلك المالك **امثلة** اعلم انما **عقود** وتسمى ما ذكره اعقود عبد  
 وتسمى شريح وهما يسميان وكذا الرضاع كما في باب وهل يقبل جرح كذا شهادة كذا  
 كونه مختصا به في اشياء فلفظ ما شهد به ليس له ان يحد على حصة النكاح المزوج فليحفظ  
**وسرهما في الجور** **امثلة** الجور من سر سرقا لا يدرى ان الله الا ان يحد بحرق الاول وان يقول  
**لا شهد في السرقة** **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 ولو على عتقة بالمرأى وقع برجلين واحد ولو شهد بعتقة ثم اربعة فزادها محضنا فاعتقه  
 ثم رده ثم رجع الظاهر الاول لا قيمة لولد والاربعه وبشأنها ايضا الوارثه في عتقة المردود  
 ولو شهد من اربعة فزادها المحققه بخلاف الاربعه فزادها رده **مسألة** رده الاربعه  
 فيقع ولا يحد كما في الولد **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 ارجح في **الكافة** **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 يقول رجل واحد خلا في كبريتي في النقط ان لم اذ شهد فزاد في حوائج لصيا يقبل شهادة  
 انني فليحفظ **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
**صبي الاربعه** **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 او شهد الاربعه **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 خذ من رخصه لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 المضارع بالجمع وكله لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
**ليقربا وعدالة الجور** **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 من كسطن **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 اي يحد بشفادة كفا في **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 وقول عقيد حتى لا يحد بشفادة باقر الضعيفة وما في القيمة والمجني في قول ذي المروة  
 اكصا ودفد يقين واقره المصف **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 مواضع اعني الخصمين **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 فدا بلفظها **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 يعرف ما اي المصنعة **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 لتعرف انكسبة الجور **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 عن شاهد من الخصم **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة  
 سبعة وهو خلاف زمان لانها كانت في كبريتي كرايع ولولا اني بالسر جاز جمع وبه يقوى  
 وفي كبريتي قول المربي هو عدل في **امثلة** لا يحد في السرقة **امثلة** لا يحد في السرقة











فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال ومن يلعب بالخصيان لعدم رتبة  
وكنه غالباً كافي **والطبيب** اذا اذ المسك باللاستيناس فيباح الا ان يخرج من غير فدا لا كمال للمرام  
عيني وعنايه **والطبيب** وكل هو شنيع بين الناس كالطناناير والمزاحير وان لم يكن شنيعاً نحو  
الحدا وضرب القصب فلا الا اذا خشي بان يرقصوت به خانيه لرجوله في حد الكباير محرر **ومن**  
**يقضي للناس** لانه يحرمهم على كبيرة هداية وغيره او كلام سحرى افندي يغير تقييده بالاجرة فتأمل وامامه  
المعنى لنفسه لرفع وحششته فلا بأس به عند العامة عند ربه وصحة العيني وغيره قال ولوفيه وعظ  
وحكمة فجاز اتفاقاً ومنهم من احازره في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من اياه مطلقاً فانقطع  
ومنهم من كرهه مطلقاً انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقاً فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة  
ولو لنفسه وافرقة المص قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا ويجلس مجلس الغنا زاد العيني او مجلس  
النجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **ويتركب ما يجد**  
**به للفسق** ومزاده من يتركب كبيرة قاله المص وغيره **او يدخل الحمام** بغير ازار لا يحرم **او يلعب**  
**ببندق** او طالب مطلقاً فامروا اما الشطرنج فله شبهة الاختلاف بشرط واحد من است فلزا قال **ويقامر**  
**بشطرنج** او يترك الصلاة حتى يفوت وقتها او يحلف عليه كثير **او يلعب به** **على الطريق** او يترك عليه  
**فسقاً** استباه او يدوم عليه ذكره سحرى افندي معز الكافي والمعراج **او ياكل الرافيدوه** بالشرية ولا يحفى  
ان الفسق يمنعها شرعاً الا ان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكمل سوادهم فلم يحفظ **او ياكل**  
**على الطريق** وكذا كل ما يخل بالمرورة ومنه كشف عورتها ليستح من جانب البركة والناس حضوره  
وقد كثر ذلك في زماننا فتجرب **او يظلم سب السلف** لظهور فسقه بخلاف بخله بخصفه لانه فاسق مستور  
عيني قال المص واما قيد بالسلف بغير الكلامهم والافلاوي ان يقال سب المسلم لسقوط العدالة بسبب  
المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهايه وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف  
الصالح الصدر الاول من التابعين منهم ابو حنيفة رضي الله عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير  
وبالسكون في الشر محروفيه عن العناية عن ابي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة واقبلها اعم  
تبرامهم لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظلم فسقه بخلاف السباب **شهد ان اباها اوي**  
**اليه فان ادعاه** تحت شهادتهما استحسانا كشهادة ابي الميث ومدبونه والموصي لهما ووصية  
لثالث على الايصا وان اكل لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية عيني **كما لا تقبل الوشيد ان**  
**اباها الغائب وكله بقبضه** **يؤونه** **واذا عي الوكيل او انكر والفرق** ان القاضي لا يملك نصب الوكيل  
عن الغائب بخلاف الوصي **شهد الوصي او وصي الميث بحق الميث** بعد ما عزل القاضي عن الوصاية  
ونصب غيره او بعد ما ادركت الورثة **لا تقبل شهادة** **ته الميث** في مال او غيره **خاصم** **والاحلول**  
الوصي محل الميث ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميث نفسه فاستوى خصامه  
وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال **لو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم في مجلس القاضي**

ثم شهد بعد عزله **لا تقبل اتفاقاً للتمهة والاقبال** لعدم اختلاف الثاني فحمله كالوصي سراج وفي قامة  
الزبلي كل من صار خصماً او لم ينصب خصماً بعد تقبل وهذا الاصلان متفق عليهما او تمامه فيه  
قيد بالمجلس القاضي اذ لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عنده كما لو شهد في غيره ما وكل فيه او عليه  
جامع الفتاوي وفي البزازيه وكله بالخصم مع عند القاضي فخاصم المطلوب بالفدية عند القاضي ثم  
عزله كما قبلت عندها خلافاً للثاني **شهادة اثنين** **بين علي الميث** **او حلين** **ثم شهد لشهود** **لها**  
**الشاهد بين علي الميث** لان كل فريق يشهد بالدين في الزمة وهي تقبل حقوقاً شتى فلم ينع  
الشركة به في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع وشروطه ويجوز ثمة **وكشادة**  
**وصيين** **لو ائث كبر على اصني في غير مال الميث** فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهدا  
الوصيان على اقرار الميث بشي معين لو ائث بالثقل بنزاريه **ولو شهدا في مال اي الميث لا**  
خلافاً لهما ولو لصغير لم يجز اتفاقاً وسيجي في الوصايا **لا تقبل الشهادة على امرج** بالفتوى  
فسق مجرد عن اثبات حقه لله تعالى والعبد فان تضمنته قبلت والا بعد **التعبد** **او يقر**  
**قبلت** اي الشهادة بالالاخبار ولو من واحد على الجرح المجرد وكذا اعتمد المص بشهادتهما  
صدر الشريعة وافرقة مثلاً خسر وادخله تحت قوله ثم الرفع اسهل من الرفع وذكر وجهه  
واطلق ابن الكلال رد ما تبعا العامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلامه الواني وعزى زاده  
الميل اليه وكذا القهرستاني وقال فيه ان القاضي لم يثبت هذه الشهادة ولكن يترك الشهود سر وعلائق  
فان عدلوا قبلها وعزاه للمضيق وجعله البرجندى على قولها الا قوله فتنبه مثلاً ان يشهدوا على  
شهود المدعي على الجرح المجرد بانهم فسقة او زناة او اكلوا الربا او شرب الخمر او على اقرارهم بانهم فسقا  
بروزوا منهم اجراء في هذه الشهادة او ان المدعي بمطال في هذه الدعوى او انه لا شهادة له **للمدعي**  
**المدعي عليه في هذه الحادثة** فلا تقبل بعد التعديل بل قبله در واعتمد المص وتقبل الوشيدوا على الجرح المجرد  
كما قرأ المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم بفسقهم او بانه استاجرهم على هذه الشهادة او على  
اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني او انه عبيد او محمد ودان بفسق او انه ابن المدعي  
او ابو عنياه او قاذف والمقذوف يدعيه او انهم زنا او وصيونه او سر قوامي كذا بينه **وشهد الخمر**  
**ولم يتقدم العهد** كما مر في باب او قتلوا النفس عمداً عيني او شركا المدعي اي والمدعي مال او انه استاجرهم  
بكذا الشهادة واعطاهم ذلك ما كان في عنده من المال ولو لم يقبله لم تقبل لدعواه الاستجار لغيره ولا ولاية  
له عليهم **او اني صلتهم على كذا ودفعته اليهم** اي برشوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم ادفعه  
لم تقبل **علي ان لا يشهدوا علي** **او قد شهدوا** **او زورا** او اطلب ما اعطيتهم واما قبلت في هذه الصور  
لانها حق الله او العبد فست الحاجة لا حيايها شهدا **او لم يدع** عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس  
ولم يكن به المشهود **لم حتى قال او همت** اخطأت بعض شهادتي **ولا مناقضه** **قلت** شهادته  
يجمع ما شهد به لوعده ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خانيه ونحو قلت لكن عبارة الملتقي تقتضي



قبول قوله او هت وانه يقضي بما بقي وهو المختار عند الرخص وغيره فظاهر كلامه الكمال وحري  
ترجيحه فتنبه وتبصر وان قاله الشاهد بعد قيامه من المجلس لا يتقبل على الظاهر احتياطاً وكذا  
لو وقع الغلط في بعض الحدود او النيب هداية بينة انه اي المخرج مات من المخرج اولى بينة  
الموت بعد البر ولو اقام اوليا المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيدا بينة على ان  
المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فيسنة زيدا اولى من بينة اوليا المقتول مجمع القباوي  
وبينة العقب من يتيم بلغ اولى من بينة كون القيمة اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك  
الوقت مثل الثمن لانها ثبتت امر زيدا ولان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة درر خلافا لما في  
الوهابانية اعادون البينة فالقول المدعي الصحة منية وبينة كون المتصرف في نحو تدير او  
خلع او خصومة ذا عقل اولى من بينة الورثة مثلاً كونه مخطوط العقل او محض نال وقال الشهود  
لاندي كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان زيدا يصدق حتى يشهد انه كان  
صحيح العقل بنزله وبينه الاكراه اولى اقراره اولى من بينة الطوع ان ارخاوا تحت ارجحها  
فان اختلف اولى بورخا فبينة الطوع اولى ملتقط وغيره واعتمده المصوابه وعزى زاده  
فروع بينة الفساد اولى من الصحة وهابانية وفي الاشهاد اختلف المتابعان في الصحة  
والبطالان فالقول المدعي البطلان وفي الصحة والفساد المدعي الصحة الا في مسألة الاقالة وفي الملتقط  
اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى اختلفا في النبات والوفاء فالوفاء اولى استحسانا شهادة  
قاصرة يتمها غيرهم تقبل كان شهيد بالادراك بل اذكر انها في يد الخصم تشهد به اقرار او شهيد بالملك  
في الحدود واخران بالحدود او شهيد اعلى الاسم والنسب ولم يعرف الرجل بعينه وشهد اقرار انه  
المسمى به درر شهد واحد فقال البا قون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد  
بشهادته وعليه الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البطلت بطلت في الكل  
الا في عديد مسلم ونصراني تشهد نصرانيان علمهما بالعق قبلت في حق النصراني فقط اشباه  
قلت وزاد محشياً خمسة اخرى معزية للبرزانية **باب الاختلاف في الشهادة**  
مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلاد دعوى بخلافه تعالى  
ومنها ان الشهادة بالكثير من المدعي باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق  
ازيد من المقيدين لشوئته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة  
الشهادتين لفظاً ومعنى وموافقة الشهادة للدعوى معنى فقط ويستصح تقديم الدعوى  
في حقوق العباد شرط قبولها لتوقعها على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى  
لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة فاذا وافقتها اي وافقت  
الشهادة الدعوى قبلت والاتفاق لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمة فلو ادعى ملكاً  
مطلقاً فشهد به بسبب كثر اوارث قبلت كونها بالاقل عمداً في فتا بقا معني عامراً

وعكسه بان ادعى بسبب وشهد بمطلق لا تقبل كونها بالكثير كما مر قلت وهذا في دعوى ارث  
ونجاح وشرام من مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في النكاح ثلاثة وعشرين **كتاب مطلقاً في النكاح**  
لفظاً ومعنى الا في النكاح من رجع مسألة مسبوقة في النكاح وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشهاد  
عشر اخر تترتبها خشية التطويل لطريق الوضع للتصريح والتفصيلاً لموافقة المعنوية وبه قالت  
الثلاثة ولو شهد احداهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناه لكونهما افعالاً واحدة  
ونحوها ولو شهد احداهما بالف والاخر باليمين او ما يماثلها من اوطلة ووطلة ووطلة او نكاح  
مردت لاختلاف المعنيين كما لو ادعى غصباً او قتلًا فشهد احداهما بالآخر بالآخر لم تقبل ولو  
شهدا بالآخر به قبلت وكذا لا تقبل كل قول مع جمع مع فعل بان ادعى القاتل شهد احداهما بالرفع والاخر  
بالاقر بها بالاسم للجمع بين قول وفعل فنبه الا اذا اتحد اللفظ كاشهاد احداهما ببيع او فسخ  
او طلاق او عتاق والاخر بالآخر به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والآخر اقراره يقول في الانشاء  
واقترضت وفي الاقرار كنت بعت واقترضت فلم يمنع القول بخلاف شهادة احداهما بقبول عمداً  
بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل تكرار الالة محضاً وشرباً ليدل به وتقبل  
على الف في شهادة احداهما بالف والاخر بالف وما به ادعى المدعي الاكثر الاقل الا ان يوافق بالشيء  
او اقرار ابن كمال وهذا في الدين وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد واحد من العبدان له  
واخران هذا قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقاً درر وفي العقول لا تقبل مطلقاً سواء  
كان المدعي اقل المالين او اكثرهما عزى زاده ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فلو شهد واحد بشراعي  
او ثمانية على الف واخر بالف وخمسائة مردت لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف  
البذل فليتم العقد على كل واحد ومثله العتق بمال والصلح عن قبيح والرهن والخلع اذا ادعى العبد  
والقاتل والراهن والمرأة لغو وشهرت اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر وان ادعى الاخر كالمولى  
مثلاً فكذلك الدعوى اذ مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر والجارعة كالمبيع لوف  
اول المدة للملحة لاثبات العقد وكما لو ادعى المورث ولو المستاجر فدعوى عقد اتفاقاً ومع  
النكاح بالاقل اي بالف مطلقاً استحساناً بخلافها ولزم في صحة الشهادة بالبرهان ان  
يقولامات وتركه ميراثاً المدعي الا ان يشهد بملكه عند موته او يده او يريه يقوم مقامه كسائر  
ومستعبر وغاصب ومودع فنبه ذلك على ان لا يدعى عند الموت تنقلب يملك بواسطة الفهم  
فاذا ثبت الملك ثبت الجح ضرورية ولا بد مع الجرح المذكور من بيان سبب الورثة وبيان انه اخيه  
لابيه وامه او لاحدهما ظهيره وبقي شرط ثالث وهو بيان قول الشاهد لوارثه او لاعلمه  
وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميث والافباطة لعدم معاينه السبب ذكره البرزنجي  
وذكر اسم الميث ليس بشرط وان شهدا بيد خي سوا قاله من شهر ولا ردت لقيام الجرح بول التوقع  
يدل بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه او اقر المدعي عليه بذلك او شهد شاهدان انه اخوه







بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا عليه ما يقبض المهر او بعضه ثم رجعا ضمنهما لهما لانها لا تملك المهر  
وضمنا في البيع والشراء نقص عن قيمته المبيع ولو شهدا على البايع او شراؤه الشهادة على المشتري  
للا تلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمننا القيمة ولو في شهادة تبين  
ضمننا الثمن عيني ولو شهدا على البايع بالبيع بالقبض الى سنة وقيمتها الف فان شاع ضمن الشهود قيمته  
حالي وان شاع ضمن المشتري الى سنة واياما اختار سري الاخر وتماه في خزانة المفتي وفي الطلاق  
قبل ولحق وخلوة ضمننا نصف المال المسمى او المنفعة ان لم يسم ولو شهدا انه طلقا ثلاثا واخر ان  
طلقها واحدة قبل الاصول ثم رجعا فضمننا نصف المهر على شهود الثلاث لا غير المهرمة الغليظة  
ولو بعد وطى او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول لم يضمنوا  
شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار ولو شهدا بعقود رجعا ضمننا القيمة  
لمولاه مطلقا ولو مصرين لانه ضمان اتلاف والولا لا يضمن لعدم تحمّل العتق اليها بال ضمان فلا  
يحمّل الولاه اياه وفي التمسك ما نقصه وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث  
ولزم ما بقية قيمته وتماه في المهر وفي الكتابة يضمن قيمته كلها وان شاع اتبع المكاتب ولا  
يعتق حتى يودي ما عليه اليها وتصدق بالفضل والولا المولاه ولو عجز عاده لمولاه ورد قيمته  
على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها بان تقوم قيمته وام ولد ولو جاز بيع بعضها  
فيضمنان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقية قيمتها امة للورثة وتماه في العيني وفي  
القصاص الدية في مال الشاهدين وورثاه ولم يقتصا عدم المباشرة ولو شهدا بالعتق يضمنان  
لان القصاص ليس مال اختيار وضمن شهود الفروع برجوعهم لضافه التلف اليهم لا شهود الاصل  
بقولهم بعد القضاء لم شهد الفروع على شهادتنا او شهدناهم وغلطنا او كذبا لولا رجوعنا عنها  
لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروع بعد حكم كذب الاصول او غلطوا  
فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفروع فقط وضمن المزكون ولو الدية بالرجوع عن التركة مع علمهم  
بكونهم عبيدا خلافا لهما امام الخطا فلا اجماع اخر وضمن شهود التعليق قيمة الفن ونصف  
المهر لو قبل الدخول لا شهود الا حصان لانه شرط بخلاف التركة لانه علة والشرط ولو شهد  
على الصحيح عيني قال وضمن شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب  
**كتاب الوكالة** مناسبتان كل من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل امر غيره التوكيل  
بالكتاب والسنة قال الله تعالى فابعتني احدكم بقرته وكل عليه الصلاة والسلام حكم بين حرام بشرا  
اخصيته وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيل في كل شيء عم الكراهي الطلاق قال الشهيد وبه يفتي  
وخصه ابو الليث بغير طلاق وعناق ووقف واعقده في الاشياء وخصه قاضي خان بالمعاوضات  
فلا يملك العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواجر الجواهر ويجوز ان ينفق واعقده  
في المنتقط فقال واما الهبات والعناق فلا يكون وكيل عند ابي حنيفة خلافا للمعتمد وفي الشرط لا يملك ولو

لم يكن الموكل صناعة معروفة فالوكالة باطله وهو القصة الغير مقام نفسه ترها او عجز في  
جانب معلوم فلو لم يثبت الادنى وهو الحفظ عن غلبة التصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع  
في بعض الاشياء بعرض الزمان كان لا يضمن توكيل المحض وصح لا يعقل حطفا وبسبب جعل تصرف  
ضمان غير طلاق وعناق وجبة وحصة وصحة وصحة ما ينفقه اذا اذن له وكيفية اجماع وصحة  
ما ترجمه من خبره ونفع كبيع واجارة ان مادونا والا فقف على اجارة ووليها كالمباشرة  
بنفسه ولا يضمن توكيل عبد محض وصح لو ملذونا او ملذوبا وتوقف توكيل امر فان اسلم غدا  
مات او لحق او قبل الاطلاق ما وصح توكيل مسلم ميا ببيع خمر او خنزير وشراهما كالمهر في البيع  
الفاصل من حلالا ببيع سيد وان امتنع عنه الموكل بعرض التمسك ما قد منقته ثم ذكر شرط  
الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل العقل في توكيل او عبد محض لا يضمن الكلام ان في صحة الوكالة  
لا في صحة بيع الوكيل فلا يملك ويقتصر به الكسب ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال لا يملك المباشرة والموكل  
بنفسه نفسه فشمّل الخصومة فلا قال في حق خصومة في حقوق العباد بغير ضمان المحض وصوره  
بلا رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابو الليث وغيره واختاره العتق وصحة في النهاية والمختار  
تفويضه للمالك من ان يكون الموكل ايضا لا يمكن حضور مجلس الحكم بقرته ابن مال او غايبا  
مدة سفر او بقرته ويكفي قول انا اريد السفر ان كان الموكلة لم تخلف الرجل كما امر واحياضا ونفسا  
ولها حكم بالسيد اذا لم يرض الطالب بالتأخير عن المحض امن في حاكم هذه خصومة فلو لم يفس  
بعد برزازه بخلاف ما لا يحسن الدعوى خائفة لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا خاسم من  
دونه بل الشريف وغيره سواء محرر له الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لابعده فنية  
ولو اختلفا في كون الموكلة ان من بنات الاشراف فالقول لها مطلقا ولو نيبا فيرسل امينه  
ليحضره مع شاهدين بحر واقرة المصداق من الاوساط فالقول لها لو بكر او ان هي من الاسافل  
فلا في الزوجين عملا بالظاهر من ازمه وصح بايقانها وكذا باستنار الا في حدود فدية فهو  
موكله عن المجلس وحقوق عقد لا بد من اضافته الى ذلك العقد الى الوكيل البيع واجارة وطى  
عن اقراءه تعلق به مادام حيا ولو غايبا ابن مالك وان لم يكن محجورا كالتسليم بيع وقبضه وقبض  
ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين خصم موكله وعيسته لانه  
العاقبة حقيقة وحكم الكسب في الجوهر لو حضره العتق على اخص الثمن لا العاقبة في البيع الاقارب ولو اضاف  
العقد الى الموكل تعلق بحقوق الموكل اتفاقا ابن مالك فليحفظ لا يقول له لا يدينه ما فيه مولد قال ابن  
الكمال يستغنى بالاضافة لنفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق الحق في به اي بالوكيل الغنى باطلا  
والمالك يثبت للمالك استداق الاصح فلا يعتق قريب الوكيل بشرا به ولا يفسد كاخ زوجته به  
ولكنهما تانان على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجه لان الموجب العتق والفساد  
المالك المستقر في كل عقد لا بد من اضافته الى الموكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو



اضافه الى نفسه لا يصح ان كمال كساح وطلع وصلى عن دم عدو عن انكاره متى على مال وكتابة وصية  
وتصدق واعارة وايجار ورهن واقرض وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه كونه في غير  
محض حتى لو اضاف له نفسه وقبض النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح مهر وتسلم  
للزوجة والمشتري الابا عن دفع الثمن لموكل وان دفع له صح ولومع له الوكيل احتسابا ولا مطالبة  
الوكيل ثانيا لعدم القابلية نعم تقع المقاصة بين الوكيل لو وجبه ويضربه لموكله بخلاف وكيل يتيم  
وصرف عيني ومثله اي مثل الوكيل غير ماذون لادب عليه مع مولاه فلا يملك قبضه بونه ولو قبضه  
احتسابا لم يكن عليه دين لانه للغايب ارضيه فسرع التوكيل بالاستقرار باطل لا الرسالة درر  
والتوكيل يقبض الفرض صحيح **باب الوكالة بالبيع والشراء** الاصل انها ان عمت او علت او  
جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المخصص كمن صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة  
بطلت وان متوسطا لعبر فان بين الثمن او الصفة كثيرا في صحت والاوكله بشرط هو وادرس  
او بفعل مما يحتاج الى حال الاخر بل في واجبه وان لم يسم ثمنه لانه من القسم الاول وبشرط ان  
سمى الموكل ثمنه بخصيص نوعا ولا حرا ونوعا كحشيش زاده او قدر كذا اقفيش او لا يسم ذلك  
لا يصح ولو جهالة الجنس وهو مال ووكله بشرط او دابة لا يصح وان سمي ثمنه لانه الفاحشة  
وبشرط ان يكون قدرة او دفع ثمنه موقع في عرف الناس المعتاد المهيأ لكل من كل مطعون يمكن اكل بلا ادم  
كله مطبوخ ومتشوي وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وغيره اعتبار العرف كما في اليوسى وفي الوصية  
له اي الشخص طعام يرد كل مطعون ولو دابة حلاوة لسكنين بزازية والوكيل الرد بالعباد  
المبيع في يده لتعلق الحقوق بموكله او وصيه ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم يكن فاقبل كدابة  
ذلك اي الرد بالعباد وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فلو سلمه الى موكله امتنع بوجه الامر  
لانتهاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا الحق الشرع فيه والوكيل اجس  
المبيع بثمن دفعه الوكيل من ماله او بالاولى لانه كالباع ولو اشتراه الوكيل بغير ثمن اجماله الباع كان للوكيل  
المطالبة به حالا وهي لحيطة خلاصه ولو وجبه كل الثمن رجح بكاؤه ولو بعضه رجح بالباقي لانه حطاح  
هناك المبيع من يده قبل حجب هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيدته ولو هلك بعرضه هو  
كبيع فيه ملك الثمن وعند الثاني رهن ولا اعتبار بمعارضة الموكل بمعارضة الوكيل ولو صبا في عرف وسلم  
فيستل العقد بمعارضة صاحبه قبل القبض لانه العاقب والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز  
ابن كمال والرسول فيه اي العرف والسلم لا تعتبر بمعارضة موكله بمعارضة موكله لان الرسالة في العقد  
لا القبض واستفاد صحة التوكيل بهما اوكله عشرة اذ طال المدة فاشترى ضعفة بدرهم  
عما يباع منه عشرة بدرهم لان الموكل منه عشرة نصف درهم خلافا لهما والثلاثة فلما انما  
بارطال مقدرة فينفذ الزيد على الوكيل ولو اشترى مما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا لغيره زون  
ولو ووكله بشرط عيني بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوج بها لنفسه صح منه والفرق في الوالي

غير الموكل لا يشترطه لنفسه ولو لموكل اخر بالاولى عند غيبته حيث لم يكن مخالفا ففعله  
للغير فلو اشتراه بغير القبول او بخلاف ما سمي الموكل من الثمن وقبض الوكيل لمخالفة امره وعرف  
في ضمن مخالفة عيني وان بشرط غير عيني فالشراء الوكيل الا اذا انواه لم يملك وقت الشراء وشراء ما اري  
بمال الموكل ولو تكاد با في اليه حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا زاه لم يخضره وواتان زاه لم يشتري  
عبد الموكله فملك وقال موكله بشرطه لنفسه فان كان العبد مبيعاً وصح فاقبض فاقبض  
اجماعا مطلقا نقد الثمن او لا الاخبار عن امره بملك استينافه وان ميتا لم يملك ان الثمن منقود فذلك  
لحكم والا يكتفى منقود الثمن او لا الاخبار عن امره بملك استينافه وان العبد بشرط عيني وهو حي وميت فذلك اي  
يكون للمامور ان الثمن منقود لانه امين والا فلا لانه لغيره خلافا لهما قال عيني هذا العرف وقبضه ثم  
انكر الامر اي انكر المشتري ان عمره بالشرائه عمنه ولو انكره الامم لمناقضته لا اقراره  
بتوكيله بقوله يعني لعمره والان يقول عمره لم امره اي بالشرائه فلا يخرجه عن اقراره المشتري ان يردده  
الا ان يسلمه المشتري اليه اي الى عمره لان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاظم وان لم يوجد نقد الثمن للعرف  
امره بشرط عيني او غير معينين اذا انواه للموكل كما هو في الحال التي لم يسم ثمنه فاشترى المامور  
بغير قيمته او بزيادة يسيرة يتعاقب الناس في ما صح عن الامر والا اذ ليس كمال الشراء بعين فاقبض  
اجماعا بخلاف وكيل البيع كسبحي وكذا بشرطها بالف وقيمتها ما سواها فاشترى احداهما بنصفه او اقل  
مع ولو بالكثر ولو سيرا لزم الامر لان يشتري الثاني من المعينين مثلاً ما بقى من الالف قبل الخصومة  
لحصول المقصود وجوز ان يبيع ما يشترى بمثله الاخر ولو امره رجل بمد يديه بشرط عيني بدين عليه  
وعينه اي عيني البايع صح وجه البايع وكذا بالقبض لانه فيبيع العرف بالتسليم اليه بخلاف غير المعين  
لان توكيل المحبوس باطل وان اقال لا يعين فلا يلزم الامر ونقد على المامور فملكه عليه خلافا لهما وكذا في  
الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يصرفه بناء على تعين النقود في الوكالات عنده وعدم تعينها في المعاضد  
عندها ولو امره اي امره بمد يديه بالتصدق بما عليه صح امره بعهده المال لله وهو معلوم كما صح امره  
لو امره الاجر المستاجر منه ما استاجر مد يديه من الاجرة وكذا الواو بشرط عيني يسوق الدابة ويتفق  
عليها ما صح اتفاق الضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل المخرج للموكل في القبض قلت وفي شرح الجامع  
الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل الخلاف الى اخره وفيه  
ولو امره بشرطه بالف ودفع الالف فاشترى وقيمتها كذلك فقال الامر اشترى بنصفه وقال المامور  
بل بملكه صدق لانه امين وان كان قيمته نصفه وقال القول الامر بلا يمين درر وابن الكيال تبعا لصدقه  
حيث قال صدق في الكل غير الحلف وتعميم المص لكن جزم الوالي بان تحريف وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع  
الالف وقيمتها وقال القول الامر بلا يمين قاله المص تبعا للدرر كما قلت لكن في الاشباه القول للوكيل بيمينه  
الا في اربع فالبينة فنبهه وان كان قيمته الفايح الفان ثم يفسخ العقد بينهما فليس للمبيع المامور  
وكذا لو امره بشرط عيني من غير بيان ثمن فقال المامور اشترى بدين وان صدقه بايعه على الاظهر



وقال الامير نصرة في الاختلاف في الثمن وموجبه الخالف ولو اختلفا في مقداره اي  
الثنى فقال الامير انك بشراية بجملة وقال المامور انك بالثمن بجملة فان سرقا قهره  
المامور لانها اشترى ثوبا ولو امره بشراية فاشترى الوكيل فقال الامير ليس هذا المشتري بالثمن  
فالقوله بجملة ويكون الوكيل مشتري لنفسه والاصل ان الشراية لم ينفذ على الامر بغيره المامور  
بمخلاف البيع كما في خيار الروية وعقود العبد عليه اي على الوكيل الزعم عتقه على موكله في ارضه جانيبه  
ولو امره عبد شرا لنفسه من مولاه بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل السيد اشترىته لنفسه  
فباعه على هذا الوجه عتق على المال وولاه السيد وكان الوكيل سفيرا وان قال الوكيل اشترىته  
ولم يفل لنفسه فالعبد المشتري والالف السيد في ما لانه كسب عبده وعلى العبد الف اخرى في الصورة  
الاولى بل الاعتقاد كما على المشتري الف مثل في الثانية لان الاول المولى فلا يصح بيعه او شرايته  
سيد اعتناق فتلقوا احكام الشراية لان قال المولى العبد نفسه الى العطاش الشراية صح في  
حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر وبطل الشراية في حصته شراية بخلاف ما لو  
شراى الاب ولده معه رجل اخر فانه يصح ما يبيع الخاوية من تحت الاختفاق والفرق انعقاد البيع  
في الثاني الاول لان الشراية جعله اعتناق او كذا بطل في حصته شراية للزوم الجمع بين الحقيقة والجاز  
قال العبد اشترى نفسه من مولاه فقال المولى بعتى نفسي فلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للمولى  
وجده عينا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم المولى وان لم يعلم والمراد العبد اختيار وان لم يقل فلان  
عتق لانه ان يتصرف اخر فنقد عليه وعليه الثمن في الزوال الجرم بعقده بشراية مقررنا اذن المولى درى  
فسرع الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في نفس كسب بالف درهم فباعه بالف وما به نفذ ولو امره  
ديارا او خيرا خلاصه ودرى **فصل لا يعقد وكيل البيع والشراى والاجارة والصرف**  
والسلم ونحوها مع من تدرى شهادته له للنهية وجوز ان يمثل القيمة لامي عبده ومكاتبه اذا اطلق  
له الموكل كسب من شراى ببيعهم يمثل القيمة اتفاقا لا يجوز عقده معهم بالثمن القيمة اتفاقا اي  
بيعه لا شراؤه بالثمن منها اتفاقا لو باع باقل منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا بيسير عنده خلافا لما  
ابن مالك وغيره وفي السراج لو صح بهم جاز اجماع الامم نفسه وطفله وعمره غير المبرور وصح بيعه  
بما قل او اكثر والعرض وخصاه بالقيمة والنقد وبه يفتى سراجيه ولا يجوز في الصرف كذا يار بدهم  
بغير فاحش اجماعا لانه بيع من وجه شراى وجه صير فيه وصح بالنسيئة ان الوكيل بالبيع  
للتجارة وان كان الحاجة لا يجوز كالمراة دفعت غزل الى رجل لبيعه لها وتعين النقد به يفتى  
خلاصه وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع ببيع النسي  
نسيئة فان طول المدة لم يجز به يفتى ابن مالك ومتى عين الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة بالف وبيع  
بالنقد بالف جاز بخرقلت وقد مرنا انه ان خالف الى خير في ذلك الجنى جاز والا لا وانما تتقيد سراج  
ومكان كفى في النزاهة الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يبطا

64  
الابعد الاجل كما في شوق البصاير وزواجر الخواصر قال بعه بشراية او بى فلان او غله او مع فنه  
وباع يد وزم جاز بخلاف لاتباع الاشهاد او الا لمحضض فلان به يفتى قلت وبه علم حكم واقعة  
الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زينا معروفة فلان فذهب واشترى بلامعروفة فملك الزينة  
لم يضمن بخلاف لا اشترى الامعروفة فلان فليحفظ وصح اخذه وهذا وكفيل بالثمن فلا ضمان له  
ان ضاع الرحمن في يده او توفى المال على الكفيل لان الجواز الشراى بيا في الضمان وتقيد بشراية مثله  
وعين السيد وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن معروفا وان كان معروفا فابى  
الناس بخرى ولم يجوز وجب لا ينفذ على الموكل ان قلت الزيادة ولو فلتا واحدا به يفتى بخرى  
وبنايه وكذا ببيع عبد باع نفسه صحيح لاطلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز  
والالا وهو تحسان ملتقى وهذا به وظاهر ترجيح قولها والمفتى به خلافا به بخرى وقيد بالمال  
لخلاف مما يعيب بالشركة والاجاز اتفاقا فليبر اجمع وفي الشراية ففعل على شراية ففعل  
اتفاقا ولو رد مع بيعه على كذا بالبيع ببنية او كذا او اقره فيما لا يحدث مثله في هذه  
المدة رده الوكيل على الامر ولو اقره فيما لا يحدث لا يردده ولم يرد الوكيل الاصل في الوجه كذا  
وفي المضاربة العموم وفرض عليه بقوله فان باع الوكيل نسيئة فقال امرتك بكذا اطلقت صدق الامر  
الامر وفي الاختلاف في المضاربة عمدا بالاصل لا ينفذ تصرف امر الوكيل معا كذا  
لكذا واحدة ولو الاخر عبد او صبيا او مات او من الاربعة اذا ظهر على التعاقب بخلاف الوكيلين كما  
سبح في بابه وفي خصوصية بشرط راي الاخر لا حضرته على الصحيح الا اذا استبها الى القبض فمضى جاز  
حوه وعقود معين وطلاق معينة لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين وتعليق مشترط اي  
الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المصنف قلت وظاهر عطفه على ما يعوض كما يعلم  
من العيني والدرى بحق العبارة ولا علقا بمشيتها فندبر وفي تدبيره من كود بعة وعارية ومعه  
ومعصوب ومبيع فاسد خلاصه بخلاف شراى ادها فلو قبض احدها ضمن كله لعدم امره بقبض  
شي منه وحده سراج وفي تسليم حصة بخلاف قبضها ولو الجية وقضايه بخلاف اقتضايه  
عيني والوصاية لا تنسب وكذا المضاربة والقضاء والحكم والتولية على الوقف فان هذه الستة  
كأوكالة فليس لاحدها الانفراد بمر الا في مسألة ما اذا اشترط الواقف الشغل لها والاستبدال مع فلا  
فان الواقف الانفراد دون فلان اشباهه والوكيل يقض الدين من ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذا  
لم يكن للموكل على الوكيل دين وهو واقعة الفتوى كما بسط العمدى واعتمده المصنف قال ومفاده ان الوكيل  
بيعه عين من مال الموكل لو فادينه لا يجبر عليه كالا يجبر الوكيل بخلاف ولو بطلب ما على المعتمد وعقود  
وهبة من فلان وبيع منه كونه متبرعا الا في مسائل اذا اوكله بدين فغاب او ببيع من شرط  
فيه او بعه في الاصح او خصوصية بطلب المدعى وغاب المدعى عليه اشباه خلافا لما اقره قارى  
الهداية قلت وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر تجبر فندبر ولا لنفس مسئلة واقعة الفتوى



وراجع تنوير البصائر فلهذا اوفي وفي الاشياء التوكيل بخير ضا الخصم لا يجوز عند الامام  
الا ان يكون الموكل حاضر بنفسه او مسافر او مريض او محدرا الوكيل لا ياكل الا باذن امره  
لوجود الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكل اخر ثم وثم فزاع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء  
الاخصيه اخصيه مخانيه والا الوكيل في قبض الدين اذ اوكل من في عياله صح ابن ملك والاعند تغلب  
التمن من الموكل الاول انه اي لو كوله فيجب زباجا من حصول المقصود ودرر التفويض اليه كاعلم  
مراكب كالاذن في التوكيل لا في طلاق وعتاق لانها مما يختلف به فلا يقوم غيره مقامه فنيه فان وكل الوكيل غيره  
بدونهما بدون اذن وتفويض ففعل الثاني محضه او غيبته فاجاز الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه  
بالعاقد على الخصم الا فيما ليس بعقد نحو طلاق وعتاق لتعلقها بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون  
الثاني واصل عن الدين فنيه وخصوصه وقضائين فلا تملك المحضه ابن ملك خلافا لثانيه وان فعل اجني  
فاجاز الوكيل الاول جاز الا في شراء فانه يفيد عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذ او ان وكل به اي بالامر او التفويض  
فهو اي الثاني وكيل الامر وجب ان لا يفيد بعزل موكله او موته وبغيره ان يكون الاول تامر في القضا  
وفي العزم من الخلاصة والثانيه له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل  
برأيك قال المحقق فعليه لو قبل للقاضي صنع ما شئت فله عزله نائيه فلا تفويض العزل صرحا لان النائب  
وكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقه مفضضة انما ملك المعاوضات لا الطلاق والعتاق  
والتبرعات به يفني زواجه وتوهم البصائر قال الرجل فوضت اليك امر امراتي صار وكيلها  
بالطلاق وتفيد طلاقه بالمجلس بخلاف قوله وكلتك في امر امراتي فلا تفيد به درر من لولاية له على  
غيره لم يجز تصرفه في حقه وحيدك فاذا ابرع عبد او ممتلك او ذمي او حر يميني مال صغيره الحر المسلم  
او شري واحد منهم به او زوج صغيره كذلك اي حرة مسلمة لم يجز لعدم الولاية والولاية في مال  
الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصيه اذ الوصي يملك الايصا في المجد اب الاب ثم الى وصيه  
ثم وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصي وصيه وليس لوصي الام ووصي الاخ ولاية  
التصرف في تركه الام مع حفرة الاب او وصيه او وصي وصيه او لمجد اب الاب وان لم يكن واحد  
مما ذكر فله اي لوصي الام لحفظه لبيع المنقول لا العقار ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانها  
من محال حفظ الصغيرانية فروع وصي القاضي كوصي الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تفديده وفي  
الاب يعم الكل عدا به وفي منقرات البحر القاضي او امينه لا ترجع حقوقه عند اشره اليتم اليها بخلاف وكيل  
وصي واب فلو وصي القاضي او امينه ممن ما باعه اليتم بعد بلوغه صح بخلافه وفي الاشياء جاز التوكيل  
بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان يشتري مال اليتم لنفسه لا لغيره بوكالة جاز التوكيل التوكيل  
بالوكالة بالخصوص والقبض والقبض وكيل بالخصوص والتفويض اي اخذ الدين لا ملك  
القبض عند زفرويه يفتي لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف والاصل اجماعا محرر رسول القاضي  
يملك القبض بالخصوص اجماعا محرر اسلك او كن رسولا على ارسال وامر ترك بقبضه توكيله

خلافا للزباج ولا يملكه بالخصوص والقبض وكيل بالخصوص وكذا الصلح محرر وكيل  
قبض الدين يملكه بالخصوص خلافا له الموكل الدين ولو وكيل القاضي لا يملكه اتفاقا توكيل قبض  
العين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد يعيب فملكها مع القبض اتفاقا  
ابن ملك امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها المحرر قبضه المحلوك على  
الامر فالفته له فلم يصير وكلا والامر له الرجوع على الغير بملكه وكذا لا يقبض درهما دون درهم محرر لم  
يكن للغير بيت على الايطاف قبضه عليه الدين وقبضه التوكيل قبضه من من المطلق على الايطاف المحلوك  
فلا سبيل للمدين على الوكيل وامر جرحه على الموكل ان يده يده ذخير الوكيل بالخصوص ما اذا الى  
الخصوصية لا يجزى في الاشياء لا يجزى لو كوله اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبصره الا في ثلاث كامن  
خلاف التكفل فانه يجزى عليها بالاشياء وكذا خصي ماله واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكلاهما  
يدعي على الموكل جاز هذا التوكيل فلو انبت الوكيل المال له اي موكله ثم ادخله في دفع لا يسع على الوكيل  
لانه ليس بوكيل فيه درر صح اقرار الوكيل بالخصوص لا يغيرها مطلقا بغير نكاح ودوا القصاص  
عليه موكله عند القاضي دون غيره استحسانا وان انزل الوكيل به اي هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال  
وان برهن بعده على الوكالة للتناقص درر وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك بالخصوص  
غير جاز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر بزيادة فلو اقر عند اي القاضي لا يصح وخرج به في  
الوكالة فلا تسع خصوصية درر صح التوكيل بالقرار ولا يصير به اي التوكيل من محرر بطل توكيل  
الكفيل بالمال لا يصير عملا لنفسه لا يصح لو وكله بقبضه اي الدين من نفسه او غيره لان الوكيل من عمل  
لنفسه بطلت الا اذا وكله المدين بامر نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرار لنفسه اشياء او وكل المحل  
المحل بقبضه من المحل عليه او وكل المدين وكيل الطالب بالقبض لم يصح الاستحالة كونه قابضا ومقتضا  
قنيه بخلاف قبض النفس والرسول ووكيل الامام ببيع القايه والوكيل بالشراء صح حيث يقع ضمانهم  
لان كلاهما غير الوكيل بقبض الدين اذ الفروع وبطل الوكالة لانه الكفالة اقوى للزوم ما تفصل  
ناسخة بخلاف العكس وكذا ان صح كفاية الوكيل بالقبض بطلت وكذا انه تقدمت الكفاية او اقر  
مما قلنا وكيل البيع اذا اشترى الثمن البايع عن المشتري لم يجز لما امر به بصير عملا لنفسه فان ادي حكم  
الضمان جرح وبرونه لا تبرعه لتبرعه ادعيه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بغير  
اليه عملا بقراره ولا يصدق لو ادعي الايطاف فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فها ونعت والامر  
الغريم يدفع الدين اليه اي الغائب ثانيا لفساد الادب انكاره مع يمينه ورجوع الغريم على الوكيل  
ان باقيا يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه وان ضاع لاعلا بتصديقه لان كان  
قد ضمنه عند الدفع لتقدير ما اخذه الدين ثانيا لما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز به الكفالة  
زباج وغيره او قال له قبضت منك على اني ابرأك من الدين فهو كالموكل قال الاب للمحن عند مهر  
بنده اخذ منك على اني ابرأك من مهر بنتي فان اخذته البنت فانما يرجع الحق على الاب فلهذا







عن الاصلية قلت فاطلاق الدرر فيه نظري وسنعمل باقتراح احد الشريكين ولو تنوكل ثالث الشريكين  
وان لم يعلم الاصل لانهم عمل حكمي ينزل حكمه لو كانتا وحدهما او ما دون ذلك اي علم اولادهم عمل  
حكمي كما هو هذا اذا كان وكذا في العقود والخصومة اما اذا كان وكذا في فضاء دين واقضاه وبيع  
ودعة فلا ينزل حكمه وحججه ولو غر المولى وكل عهده الماذون لم ينزل حكمه ولا ينزل تصرفه اي الموكل نفسه  
فما وكل فيه تصرف تابع الوكيل عن التصرف معه والانا طلقه او اصدته والعدة باقية فللموكل تطبيقها  
اخرى لبقا للحل ولو اراد الزوج او الحق وقع طلاق وكيلاه ما بقيت العدة وتعد الوفاة اذا اعاد اليه  
اي الموكل فمملكه كان وكله ببيع موكله ثم رد عليه مما هو فسخ بيعه وكالته او بغيره اي ملكه  
ملكه كمسئلة العدة بخلاف طلاق المالك ففسخ في الملتقط غير وكتب لا ينزل حكمه الاصل الكا  
وكل غايبا غر قبل قبوله صح وبعده لا دفع اليه فمقه ليدفعها اليه انسان يصليها فدمها ونسي  
لا يضمن الوكيل بالرفع ابراهما عليه برامى الكد قضا واما في الاخرة فلا الاقصد ما يوقع من ان اعلاه  
وفي الاشياء قال المدعي به من حاكم بعلامة كذا او من اخرا اصبعا او قال كذا فادفع اليه لم ينج  
لانه توكل بالجهول فلا يبرأ بالرفع اليه وفي الوصا نيه

ومن قال اعطى المالك قابض خصص فاعطاه لم يبرأ او بالمال يخسر  
وبعه وبع بالتقارب وخالفه قالوا يجوز التغير  
وفي الدقة قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخصم خبير  
ولو قبض الدار حال المبيع كي يسلمه منه وضاع يشطر

**كتاب الدعوى** لا يخفى مناسبتها للوكالة المخصوصة في لغة قول بقصد به الانسان احباب حق  
على غيره والتمس التاثير فلا تنفذ وجمعها دعاوي بفتح الواو وكفتي وقناوى ودرر كبري حرم في المصباح بكسر  
ايضا فيهما محافاة على التاثير وشرعا قول المدعي عند القاضي بقصد به طلب الحق قبل غيره مخرج الشهادة  
والاقرار **ودفعه** اي دفع الخصم عن حق الخصم فدخل دعوى الغرض فتسحب به يفتي بزره بخلاف دعوى قطع  
النسب فلا تسحب سراجيه وهذا اذا اراد الحق في التعريف الامر بالوجود في قوله اريد ما يعم الوجود والعقد لم يخرج  
لهذا القيد **والمدعي** من ادعى ترك دعواه ترك اي لا يجبر عليه **والمدعي عليه** بخلافه اي يجبر عليه ولو في البقرة  
قاضيان في كل محلة فالخيار للمدعي عند مجر به يفتي بزره ولو القضاة في المذاهب الاربعة على الظاهر وبه اقيمت  
مرار اخر قال المصنف لو لاية لقاضيين فاكسر على السوا فالعبرة للمدعي نعم لو امر السلطان باجابه المدعي عليه لزم  
اعتباره لعمله بالنسبة اليه كما مر مرار طت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة واحدة اما اذا كان  
في المصنف في وشافي ومالك وجنبلي ومجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعي  
لانه صاحب الحق لا يخط المصنف على ما عرض بزره فليحفظ **وركنها** اضافة الحق الى نفسه لو اصيله  
كل عليه كذا اضافة اليه **المدعي** نائب المدعي كوكيل ووصي عند النزاع منطلق باضافة الحق واعاد العاقل  
المميز ولو صبيا او ما دون في الخصومة والاشباه **وشرطها** اي شرط جواز الدعوى مجلس القضاء

**خصمه** فلا يقضي على غايب وهل يحضر حرم الدعوى ان بالمصل او حيث يثبت منزله نحو والاخفى  
ببرهن او محلف منه **ومعلومه** المال المدعي اذ لا يقضي بجهول ولا يقال مدعيه وبه الا ان ينفي  
الاحبار وشرطها ايضا كونه **مباذرا** خيا على الخصم بعد سبقها والاك ان عتبا **وكون المدعي** **مباذرا**  
**التيوت** قد مر من استحقاق وجوده عقلا او عادة بالاطلاق ليقين الكذب في المستحيل العقلي كقول  
لمعروف النسب او لمن لا يولد مثله مثله هذا البني وظهوره في المستحيل العادي كدعوى محض وفالفقر  
امو لا عظمه على اخرا نه اقضه اياه اذ فعة واحدة او غصبها منه والظاهر عدم سماع المدعي وبه  
حرم ابن الغرس في الفواكه البدرية **وحكمها** **الجواب** على الخصم وهو المدعي عليه بلا وبيع  
حتى لو سكت كان انكاره فتنسب اليه عليه الا ان يكون اخر من اختياره وجقته وسببها نطق  
البقا المقدر يتعاطى المعاملات فلو كان ما بينه منقول في خصمه ذكر المدعي انه يدره بخبر الاحتمال  
كونه موهوبا في يده او موهوبا بالنسب في يده وطلب المدعي احضاره ان انكر فعل الغريم احضاره ليشار  
اليه في الدعوى والشهادة والاستخلاف في ذلك المدعي فتمت ان تعذر احضار العين بان كان في يده او موهوبا  
وان قلت ابن قال معر بالمر انما يملكها او غيبته لانها مثله معنى وان تعذر احضارها مع بقاها **المر**  
**وصيرة** طعام وقطع غنم تحت القاضي اقبته ليشار اليها والا تكتل باقية التقي في الدعوى **والمر**  
وقالوا ادعي الغصب منه عين كذا ولم يترك قيمتها تسمع فكل خصمه او يجبر على البيان درر وان ملك  
ولكن الواو عا **المختلفة** **الخصم** **والنوع** **والصفة** وذكر في **المختلفة** كذا في الاحمال على الصحيح  
وتقبل بينته او يخلف خصمه على الكرامة وان لم يترك قيمة كل عين على صفة لانه لما صد دعوى الغصب  
بلا بيان فلان يصح اذ بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم  
كونها منصفا فاما في غيرها فلا يشترط عا ديه وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى في شيء  
**مستهل** **الشرط** بيان **حبه** **ونوعه** في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي **واختلف** في  
**بيان** **الزكوة** **والانثية** في الدابة فشرطه ابو الليث ايضا واختاره في الاحتار وشرط الشهيد  
بيان السن ايضا وتامه في العا ديه وفي دعوى **الابدية** لا بد من بيان مكانه اي مكان الابدية سواء  
كان **محل** **الابدية** **الغصب** ان له **محل** **وموثة** فلا بد لصحة الدعوى من بيانه **والاحمال** **للاو** **وغصب**  
غير المتا بين قيمته يوم غصبه على الظاهر عا ديه **ويشترط** **التحديد** في دعوى العقار **فالشترط**  
**في** **الشهادة** **عليه** **وان كان** **العقار** **مشهورا** **اخلا** **فالمر** **الاذا** **عرف** **الشهود** **الاربعة** **فلا يحتاج**  
**الى** **ذكر** **حده** **ها** **كما لو ادعى** **من** **العقار** **لانه** **دعوى** **الدين** **حقيقة** **تجر** **ولا بد** **من** **ذكر** **بلو** **بها** **الاربعة**  
**الحالة** **ثم** **السكة** **فبيل** **بالاعم** **لم** **الاخص** **فالاخص** **كما في** **النسب** **ويكتفي** **بذكر** **ثلاثة** **فلو ذكر** **الاربعة** **صح**  
وان ذكره وغلط فيه لاحتق لان المدعي يختلف به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين **وقل**  
**اسما** **صحابها** **اي** **الحدود** **واسما** **الناس** **هم** **ولا بد** **من** **ذكر** **كل** **منهم** **ان** **لم يكن** **الرجل** **مشهورا** **او** **الا**  
**اكتفي** **باسم** **الحصول** **المقصود** **وذكر** **له** **اي** **العقار** **ففيه** **ليصير** **خصما** **ويشترط** **عليه** **بغير** **حق** **ان** **كان**



المدعي منقول المأمر ولا تثبت يد في العقار تصادقها بالبدن من بينة او علم قاضي الاصل لترويه  
تخلاف المنقول لمعانية يده في هذا ليس على إطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا على دعوى الغصب  
ودعوى الشراء من ذي اليد لا يفتقر لبينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا من اذنية  
وذكر ان المدعي عليه له لتوقفه على طلبه واحتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن زيادة  
بغير حق فافهم ولو كان ما يدعيه ديناميكلا او موزونا نقدا او غيره ذكر وصحة لانه لا يعرف الا به ولا  
بدن دعوى المشتريات من ذكر كسب والنسخ والصحة والقدر وسبب الوجوب فلو ادعى كسب ديناميكلا  
ولم يذكر سبب التمسك واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عينه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك  
في مكان القرض ونحو محرم حفظ وسال القاضي المدعي عليه عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فاذا  
تقول **بما وجهتم** او لا تصدري صحة لا يسأل لعدم وجوب جوابه فان اقر بها وانكر فبرهن المدعي  
قضى عليه بلا طلب المدعي والابن من حلفه الحكم بعد طلبه اذا لا بد من طلبه اليمين في جميع الرعاوي  
الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على الخليف بلا طلب في دعوى الرهن على الميت واذا اقل  
المدعي عليه لا اقر ولا انكر لا يستخاف بل بحسب اقراره وكره الزم السكوت بلا اذنة عند القاضي  
خلاصة قال في البحر وبه افتيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل عن الدراج  
الاشبه انه انكار فيستخاف قيدا بخليف الحكم لانها لو اصبحت على ان يحلف عند غير قاضي ويكون  
برهانها على ان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة لليمين ولا النكول عند غير القاضي فلو برهن  
عليه اي على حقه يقبل ولا يحلف ثانيا عند قاضي برازية الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي درر ونقل  
المصنف عن الفقيه ان الخليف حق القاضي فماله بكن باختلافه لم يعتبر وكذا لو اصبحت على ان المدعي  
لو حلف فالتخصم ضامن للمال وحلف اي المدعي لم يضمن لخصمه لان فيه تغيير الشرع واليمين لا تترد على  
حديث البينة على المدعي وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكر الراوي عيسى  
برهن المدعي على دعواه وطلب اي المدعي عليه من القاضي ان يحلف المدعي انه تحقق في الدعوى او على ان  
الشهود صادقون او محققون في الشهادة لا يجيبه القاضي الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين  
فكيف الشاهد لان لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكره اليمين لانا امرنا بالكرام الشهود وكذا لو علم الشاهد  
ان القاضي يحلفه ويعمل بالنسخ له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه برازية وبينة  
لخراج في الملك المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بينة ذي اليد لانه المدعي والبينة  
له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبينة الذي اليد اجماعا كما سيجي وقضى القاضي  
عليه نكاح مرة او نكول في مجلس القاضي حقيقة بقوله لا احلف او حكما بان سكوت وعلم انه من  
غير اقره كسب وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضا احوط وهل يشترط القضا  
على قس النكول خلاف ولم ارفه في صحيح اقاله المصنف قلت قدما انه يفترض القضا في الاثلاث  
قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على ما مضى فبلغت طرق القضا

ثلاثا وعرضا في الاشياء سباعا بينة وقران ومبين ونكول عنه وقسامة وعلم قاضي على المرحوح والساج  
قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن ملوث بدم فيخلو بها فورا فوامر  
لحمته اخذ به لاذ لا يمتري احدا نه قاتله شكك فيما يدعي عليه ينبغي ان يبرهن خصمه ولا يحلف بغيره  
عن الوقوع في الحرام وان ابا خصمه الاحلف ان اكبر رايه ان المدعي مصلح حلف والا بان غلب  
على ظنه انه محي لا يحلف بمرأته وتقبل البينة لو اقامها المدعي وان قال قبل اليمين لا بينة في سراج  
خلاف لما في شرح المحقق عن المحيط بعد يمين المدعي عليه كما تقبل البينة بعد القضا بالنكول بخانية عند  
العامية وهو الصحيح لقول شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة وان اليمين  
كالخلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف كانه لم يوجد اصلا **ويظهر كذبها باقامتها**  
**اي البينة لو ادعاه** اي المال لا سبب حلف اي المدعي عليه ثم اقامها حتى بحث في يمينه وعلم الفتوى في  
طلاق الخانية خلافا لاطلاق الدرر **وان ادعاه بسبب حلف** انه لا بد من عليه ثم اقامها المدعي على السبب لا  
يظهر كذبها بخزانة وجد القرض ثم وجد الابرا او الايافا وعليه الفتوى فصولين وسراج وشعني وغيرهم  
**والخليف في نكاح** انكره هو او هي **وجعدها هو او هي** بعد عدة وفي الا انكره اصره بعد المدة  
**واستلاد** نذرية الامة ولا يتأتى عكسه لثبوتها باقراره **ورق وبس** بان ادعى على مجهول انه قدته  
او ابنه وبالعكس وولا عتاقة او مولا اذ ادعاه الاعلا والاسفل **وصد ولعان والفتوى في الخلف**  
**المفكر في الاشياء السبعة** ومن عداها سعة الحق امومية الولد بالنسب والرق والحاصل ان المفتي بالخلف  
في الكل الا في الحد ودونها حد زحف ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا انضم حقا فان على عتق عبده برأيه  
نفسه فلا بعد بخليفه فان نكل ثبت الفتوى لا الزنا **وان كانا يستخلف السارق لاجل المال فان نكل مني ولم يقطع**  
**وان اقر بها فقطع** وقالوا يستخلف في التعرير بما سطر في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحا فجاءه دفع يمينها  
ان تنزوج فلا تخلف وفي الخانية لا استخلاف في احدى وتلاين مسئلة **النيابة** اخرى في الاستخلاف  
**لا حلف** وفرع على الاول بقوله **فان نكل والوصي والمقولي واب الصغير** **فان الاستخلاف** في طلب  
يبرهن خصمه ولا يحلف احد منهم الا اذا ادعى عليه العقدا **ومح اقراره** على الاصل فيستخلف كالموكيل  
بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فاذ انكوله وفي الخلاصة كل من وضع لواء لزمه فاذا انكره يستخلف الا في  
ثلاث اذ كرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر عن الخانية وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر  
في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر لان المصنف ولو لا خشية التطويل لا يوردتها كلها  
**التحليف على فعل نفسه** يكون على البينات اي القطع بانه ليس كذلك والتحليف على فعل غيره يكون على العلم  
اي انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهر الهم الا اذا كان فعل الغير شيئا يصح له اي  
بالحالف وفرع عليه بقوله **فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد باقاة** وانبت ذلك **يحلف البائع على**  
**البينات** مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليما او جوه في فعل نفسه حلف على  
البينات لانها اكد ولا تقبى مطلقا بخلاف العكس **درر** الزيلعي وفي شرح المحقق عنه هذا اذا







واحد منهما يدعى الآخر مخالفاً لما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار ويدعى المشتري لأنه  
البادي بالنكاح وهذا لو كان بيع عرس بدين ولا بان كان مقايضة أو صرفاً فهو محرم وقيل يقرع  
ابن ملك ويقصر على النفي في الأصح وفيه القاضى البيع يطلب احدهما أو طلبة ما ولا يفسخ  
بالتخالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما محرم ومن نكل منهما لم يدعى الآخر بالقضاء وأصله قوله  
صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تخالفاً وتراد أو هذا كله  
لو اختلفا في البذل مقصوداً فلو في ضمن شيء كاختلافهما في الزرق فالقول للمشتري فإنه الزرق ولا  
تخالف كالمو اختلاف في وصف المبيع كقول المشتري عليه أنه كاتب أو خباز وقال البايع لم اشتط  
فالقول للبايع والتخالف ظاهريه وقيد باختلافهما في شيء ومبيع لانه لا تخالف في غيرهما لانه لا يخل  
به قوام العقد **خيار** شرطه رهن أو خيار أو ضمان وقبض وقبض بعضه من والقول للمشتري به  
وقال زفر الشافعي بخالفان ولا تخالف إذا اختلفا بعد هلاك المبيع أو خروجه عن ملكه أو تعيينه  
بما لا يرد به **وطف المشتري** إذا استهلكه في يد البايع غير المشتري وقال محمد والشافعي بخالفان  
ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو الفين ديناً فلو مقايضة تخالفاً لاجتماع المبيع كل منهما ويرد مثل  
الهالك أو قيمته كالمو اختلاف في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال أحدهما دراهم والآخر  
دنانير تخالفاً ولم يشتري رد القهقهه سراج ولا تخالف بعد هلاك بعضه أو خروجه عن ملكه  
كعبد بن مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا عند البيع إلا أن  
ان يرضى البايع بترك حصه الهالك أصلاً في تخالفان هذا على خروج المحرمين وصرف ما يخ  
يلج الاستئذان إلى المشتري ولا في قدر بدل كتابة لعدم لزومها وقدر راس مال البعده **أقالة**  
**عقد السلم** بل القول للعبد والمسلم إليه ولا يعود السلم وإن اختلفا في مقدار أو في مقدار  
الثلث بعد الأقالة ولا يبيد تخالفاً أو عا د البيع لو كان كل من المبيع والثمن مقبضاً ولم يرد  
المشتري إلى بايعه بحكم الأقالة فإن رده إليه بحكم الأقالة لا تخالف خلافاً لمحمد وإن اختلفا في  
الزوجان في قدر المهر أو جنسه قضى لمن أقام البرهان وإن برهنوا فلا إة إذا كان مهر المثل  
شاهد الزوج بان كان كماله أو أقل وإن كان شاهد البان كان كمالها أو أكثر فينبذه أولى  
لأبائهم خلاف الظاهر وإن كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما فالتها تر للاستواء ويجوز المثل  
على الصحيح وإن عجز عن البرهان تخالفاً لم يفسخ النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه  
لأن أول التسليمتين عليه فيكون أول اليمينين عليه ظاهريه وحكم بالتشديد أي يجعل مهرها  
حكم السقوط اعتبار التسمية بالتخالف فينقض بقوله لو كان كماله أو أقل ويؤثر لو كمالها  
أو أكثر ولو بينهما أي بينهما تسمية ويدعيه ولو اختلفا أي المهر والمستاجر في بدل الأجرة  
أو في قدر المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفاً وتراد أو بدائمين المستاجر لو اختلفا في البذل  
والمو جرد في المرة وإن برهنوا بالبينة للمو جرد في البذل والمستاجر في المرة وبعده لا والقول للمستاجر

لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد النكاح من استيفاء البعض من المنفعة مخالفاً وفيه العرف في الباقي  
**والقول في الماتر** لا تقادها ساعة فاعة فكل حر عقد خلاف البيع وإن اختلفا في رقبها  
ولو مملوكين أو مملوكين أو صغيرين والصغير محرم أو ذمية مع مسلم قام النكاح أو لا يبيد  
لها أو لا أحدهما خزانة الآخر لأن العبرة للبذل للملك في متاع هو هنا ما كان في البيت ولو ذهبا أو فضة  
**فالقول في واحد منهما أصلاً** أي مع يمينه إذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر  
فالقول له تعارض الظاهرين درر وغيرهما والقول له في السالم لهما لأنها وما في يدها في يده وقول  
لذي اليد بخلاف ما يخص به لأن ظاهرهما أظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال **ولو اقاما بينة**  
**يقضي بيمينها** لأنها خارجة خانية والبيت للزوج إلا أن يكون لها بينة محرم وهذا لو جبين  
وإن مات أحدهما أو اختلف ولزمه مع كونه في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للمو جرد  
وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهي لمسقة  
وعلى الثانية تسعة أقوال **ولو أحدهما مملوك** ولو ما ذونا أو مملوكاً أو لا أو شافعي هو كالحر  
**فالقول للحرة في الحياة** وللحر في الموت لأن يد الحر أقوى ولا يد المملوك اعتقت الأمة أو المكاتبة أو المذبة  
وأختارت نفسها في البيت قبل العتق **ولو رجل وماله** قبل أن يختار نفسها في  
**ما وصفناه في الطلاق** محرم وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج ولو رتبته بعده لأنها  
صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا أن المشكك للزوج في الطلاق فكل الوارثة أو الوفاة  
وهي في العدة فالمشكك لها كان له لم يطلقها بل ليل ارتبها ولو اختلف الموهجر والمستاجر في متاع  
البيت فالقول للمستاجر بيمينه وليس للمو جرد إلا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلفا في سكاقي  
وعطاري في آلات الأسكفة وآلات العطارين وهي في أيديهما فهي بينهما إلا نظماً يصلح  
لكل منهما أو تمامه في السراج **ولو رجل معروف بالفقر والحاجة** صار يده غلاماً وعليه عتقه بدره  
وذلك يداره فادعاه رجل عرف بالسار وادعاه صاحب الدار فهو للمو جرد بالسار وكان  
كنايس في منزل رجل وعليه عتقه فطيفة بقول الذي هو عليه عتقه في وادعاه صاحب المنزل  
فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بها دقيق فادعاه على كل واحد السفينة وما فيها  
وأحدهما يعرف بدينه الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح فالدقيق الذي يعرف بدينه  
والسفينة لمن يعرف أنه ملاح عملاً بالظاهر ولو فيها ركب وأخر محسب وأخر محذب  
وأخر عهدا وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة أو لاشي لهما رجل نفوذ قطارها وأخر  
مركب أن على كل متاع الركاب فكلها له والقايد جبره وإن لاشي عليه فكل ركاب لها ركبه  
والباقى للمقايد بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانة الآخر **فصل في دفع الدعاوي**  
لما قدم من يكون خصماً ذكره لا يكون قال **ولو اليد هذا الشيء** المدعى به منه ولو كان أو غفراً أو  
دعويه أو أعارنيته أو أجرنيته أو رهنيته نزل الغائب أو خصمته منه من الغائب



ابو برهن على ما ذكر والعين قائمة لاهلكة وقال الشهود يعرفونه باسمه وشرطه معروفه  
بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا بحث ذكره الزبلي وفي الشريعة  
عن خط العلامة المقدسي عن البرزانية ان تعويل الائمة على قول محمد بن ابي جعفر في حفظه ونسبه او  
بوجهه دفعت خصومة المدعي للملك المطلق لان يدعوا له ليست يد خصومة وقال ابو يوسف  
ان عرف ذوال اليد بالحيث لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب  
الدعوى لان فيها اقوال خمسة على ما بسط في الدرر اولان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه  
نظرا الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبه بحفظه او اسكنني فيها بنزله الغائب او سرقته منه او  
انتزعت منه او ضل منه فوجدته محرا وهي في يدي فزارعة بنزله فالصور احدى عشر قلت لكن  
الحق في البرزانية المزارعة بالاجارة او الودعة قال فلا يرد على الخمس وقد حرره في شرح الملتقى  
وان كان هالكا او قال الشهود اودعه من لا يعرفه او اقر ذوال اليد بخصومة كان قال ذوال اليد  
اشترته او انهبته من الغائب او لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعي غصبته  
منى او قال سرق منى وبناه للفعول للستر عليه فكانه قال سرقته منى بخلاف غصب منى او غصبه  
منى فلان الغائب كما يحكي حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح للبرزانية وقال ذوال اليد في  
الرفع اودعته فلان وبرهن عليه لا تندفع في الكل لما قلنا قال في غير محاسن الحكم انه ملكي ثم قال  
في محاسن انه وديعة عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعي  
على مقالته الاولى لم يجعل خصما وحكم عليه لسبق اقراره بجمع الدفع بنزله وان قال المدعي اشترته  
من فلان الغائب وقال ذوال اليد لا دفع اودعته فلان ذلك اي بنفسه فلو يوكيله لم تندفع  
بلاينة دفعت لخصومة وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشترته  
ووكلي بقضيه وبرهن ولو صدقه في الشر الم يوم التسليم ليل يكون قضا على الطالب  
باقراره وهي عجيبة ثم اقتصر الدرر وغيره على دعوى الشر اقيدا نفا في ذلك قال ولو ادعى  
انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه ونزع ذوال اليد ان هذا الغائب اودعه عنده  
ان دفعت لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا تندفع  
برهن ذوال اليد ادعى ذلك الغائب استحسانا بنزله وفي شرح الوهبانية للشرع لا يوافق  
على الملك لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا مدعي رهن او شرأ  
اها المشتري فخصم لكل فروع قال المدعي عليه لي دفع به الى المجلس الثاني صغير المدعي  
تحليف مدعي الاباء على البتات درر وله تحليف المدعي على العلم وتامه في البرزانية وكل ينقل  
امته فبرهن انه اعترف باقتل المدفع لا للفقهاء لم يحضر له في ملكه بال  
دعوى الرجلين تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له سبب كما امر على ذوال اليد  
وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف والوقت احق وثمرته فيما لو قال في دعواه

عذ العبد في قلبه عن من خسر وقال ذوال اليد منذ سنة قضى لي لان ما ذكره تاريخ غيبة  
لاملك فلم يوجد للتاريخ من الطرفين فقصي بسنة خارج وقال ابو يوسف بقضي للمدعي ولو حال الانفراد  
ويبلغ ان يغني بقوله لانه اوقف واظهر كرا في جامع الفصولين وقره المص ولو برهن خارجا  
على شيء قضى له لهما فان برهن في دعوى كالح سقطت تعدد الجمع لوصية ولو ميتة قضى به بينهما  
وعلى كل نصف المهر ويزان ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النيب منها وتامه في الخلاصة  
وهي من صدقته اذا لم تكن في يمينه كذبت ولم يكن دخل من كذبت به هذا اذا لم يبرهن خارجا  
فالتاريخ احق قالوا تاريخ احدهما في يمين صدقته او لذي اليد بنزله قلت وعلى ما مر عن الثاني  
ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولو لم يبرهن عليه هذا فامل ان اقرت من الاجارة في يمينه وان برهن الاخر  
قضى له ولو برهن احدهما قضى له في يمين الاخر الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ  
اخرى منه بدونه فالمدعي برهان خارج على ذي اليد بطلب نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي ان  
نكاحه اسبق وان ذكر اسبب الملك بان برهن على شرعي من يري بطلان نفسه بنصف النش  
ان شاء او تركه انما خير لتفرق الصفقة عليه وان ترك احدهما بعد ما قضى له بالبرهان الاخر  
لانفسه بالقضا فلو قبله فله وهو اي ما ادعى سراه السابق تاريخا ان ابراهيم فيد البايع حاقضه  
من الاخر اليه وهو لذي يدان لم يبرهن اوارخ احدهما او سوي تاريخهما وهو لذي وقت ان وقت  
احدهما فقط والحال انه لا يدان له وان لم يوافقا فقد مر ان لكل نصفه بنصف النش احق من هبة  
وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يبرهن او ان كان الملك فالاسبق احق لقوته ولو اخرج  
احدهما فقط فالبرزانية اولى ولو اختلف المملك استويا وهذا فيما انفسهم اتفاقا واختلف  
التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل مدعي النش لان الاستحقاق من قبيل الشيوخ المقارن  
لا الطاري هبة الدرر والنش والمهر سوا فينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف  
النش او يفسخ لما مر هذا اذا لم يبرهن اوارخا واستوي تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما  
كان احق قيد بالنش لان النكاح احق من هبة او رهن او صدقة عمادية والمهر ادم النكاح  
المهر كما حرره في البحر مغلط الجامع نعم يستوي النكاح والنش التنازع في الامة من رجل واحد  
ولا يخرج فتكون ملكا له ملكة للاخر فتدبر برهن مع قبض احق من هبة بلا دعوى من  
استحسانا ولو به فهي احق لانها بايع انتها والباع ولو بوجه اقوى من الرهن ولو العين ههما  
استويا عالم يورخا واحدهما سبق وان برهن خارجا ان عليا ملك مورخ او بشر مورخ في  
واحد غير ذي يد او برهن خارجا على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق احق  
وان برهن على شرع متفق تاريخهما او مختلف عيني وكل مدعي النش من رجل اخر وقت احدهما  
فقط استويا ان تعدد البايع وان اختلفت والوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده  
ما يفيد ملك بايعه ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدا وابيده فقولان بنزله فان برهن



خارج على الملك وذو اليد على الشرائع او برهننا على سبب ملك لا يتكرر كالتاج وما في معنى  
كنسج لا يعاد وغزاقطن وحلب لبس وخر صوف ونحوها ولو عند رايه در درق والصادق من  
الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ودعة واجارة ونحوها في رواية درر  
او كان سببا يتكرر كبتا وغرس ونسج خر وزرع بر ونحوه واشكل على اهل الخبرة فهو الخارج لانه  
اصل وانما عدلنا عنه بحديث التاج وان برهن من كل من الخارجين او ذوى الايدي او الخارج وذي  
اليدين على الشرائع الاخرى لا وقت سقطا وترك المال المدعى به في يد من معه وقال المحرر بقضي  
للخارج قلنا الاقدام على الشرائع امر منه بالملك له ولو ان ثبتا قبضتها تراتقا فادركه ولا يرجع  
بزيادة عدل الشرائع فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلو افاد  
احد الموعدين شاهدين والاخر اربعة فما سوي في ذلك وكذا الترتيب بزيادة عدد الشرائع لان  
المعتبر اصل العدالة اذ لا حد للاعدلية دار في يد اخر ادعى برهنه لنفسه او اخر كمل او برهنه فلا دل  
برهنه او الباقي الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم لمدعي كل الملازمة ثم استوت  
منازعتهم في النصف الاخر فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة  
كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم  
بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم مرسله ومعاينة  
وجنابة رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولي بينه وبطريق المنازعة عنده  
والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعينه وعنه ولا  
ينصف ذلك وبطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس كاسطة الزيلع والعينه وقامه  
في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شايعا فعولية او غيرهما ولا جرحها  
شايعا ولا جرح في الكتاب المنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا فمنازعة فليحفظ  
ولو الدار في يد بينهما في الثاني نصف لا بالقضا وينصف به لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعى  
احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وبينه  
في الكافي ولو برهننا على تاج دابة في يد بها او احدها او غيرهما او راجع قضى لمن وافق منها  
تاريخه بشهادة الظاهر فلو لم يبرهن راجع قضى بالذي اليد ولهما ان في ايديهما او في يدها  
وان لم يوافقهما بان خالف او اشكل فلها ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد  
احدهما قضى به لهما هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الكثر والدرر والمشتق فتبصر  
برهن احد الخارجين على الغصب من زيد والاخر على الودعة منه استوى لانها بالبرهان  
غصبا للناس احراز بل ببيان الثاني اربع الشرائع والحدود والقصاص والعقل وحيث  
فلو ادعى على محمول الحال احرام لانه عنده فأنكر وقال ان اصل الاصل فالقول له لتسلكه بالآل  
والايس للشوب احق من اخذ الكم والركاب احق من اخذ الجاه ومن في السرج من ربه

وذو علم اعني علق اوزنه بها لانه اكثر تصرفا واليها السداد والفتحق به سوا كماله  
ورابي سرج كس معه ثوب وطرفه مع الاخر لا هذا بته اي طرفه الغير مشققة لانها ليست  
بثوب بخلاف جالس في التنازع فيه احيى لا يقضي لها لاحتمال انها في يد غيرهما وهذا علم  
ليس في يد غيرهما اعني كالمطالين جند وعنه عليه او متصل به اتصالا يرجح بان ما خلع  
انصاف لبناته في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لانه  
على انهما بينهما معا ولا يسمى بذلك لانه ج يبنى بها الامن اه اتصالا ملازمة او نقب وادخال  
او هرادي كقصب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون بين الجذوع والاشجار ولا يختص به  
صاحب الهراي بل صاحب الجذوع الواحد او من خاينه ولو واحد جازع وللآخر  
اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذي الجذوع ملته وقامه في العين وغيره  
واما حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعديا فلا يسقط بأمر او اصل وعقوبه وبيع واجارة  
اشباه من احكام الساقط لا يعود فليحفظ وذو بيت من دار فيها بيوت كثيرة كذا بيوت  
منها في حق صاحبها فهي بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه يقدر  
بالارض بقدر سقيها بامرنا اي خارجا على يد كل منهما في ارض قضى بينهما فينصفها ولو برهن عليه  
اي على اليد او كان تصرف فيها بان لبن او بني قضى بينه لوجود تصرفه ادعى الملك في  
الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه فقبل اذا ثبتت في زمان يحكم ببقائه مالم  
يوجد المزبد برهنه برهنه عن نفسه اي يعقل ما يقول قال انا في القول له لانه في نفسه  
كالبالغ فان قال انا غير فلان لغير ذي اليد قضى به لذي اليد من لا يعبر عن نفسه لا قراره  
بعدم يده فلو كبر وادعى لغيره تسع مع البرهان ما تفرق ان التناقض في دعوى الحرية  
لا يمنع صحة الدعوى بالاسباب **دعوى النسب** الدعوى نوعان دعوة ابتلاء  
وهو ان يكون اصل العلق في ملك المدعي ودعوة تحرير وهو خلاق هو الاول اقوى لسبق استنادها  
لوقت الطوق واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستخرج مبيعة ولدت لاف من ستة اشهر  
بيع فادعاه البايغ ثبت نسبة استنادا لعلقه في ملكه ومنى النسب على الخفافيع  
فيه التناقض واذا صحت استندت فصار ام ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه  
المشتري قبله ثبت نسبة منه لوجود ملكه وامته باقراره وقيل محل على انه كتمها واسولها  
ثم اشترها ولو ادعاه معه اي مع ادعاه البايغ او بعده لالان دعوته دعوة تحرير والبايع  
استيلا دوكان اقوى كما مر وكذا ثبت من البايغ لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت  
الولد لفوات الاصل وباعذه البايغ بعد موت امه ويسترد المشتري كل الثمن وقال  
حصته واعتاقهما اي اعتاق المشتري الام والولد فيهما في الحكم والتدبير لا اعتاق  
لانه ايضا لا يحتمل الابطال فيرد حصته اتفاقا لعلقه وغيره وكذا حصتها ايضا على الصحيح







بالأقرار به بذلك به بقي لانه اخبرنا عن الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له ان الاقرار ليس سببا  
للملك نعم لو سلم به برضاه كان ابتداء هبة وهو الوجه بنزاهه **الان يقول** في دعواه **هو** اقر  
لي به او يقول لي عليه هبة كذا وهكذا اقر به فتسبح اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب لو انكر  
الاقرار لم يحلف الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واحد عوى الاقرار في الرفع فتسبح عند  
العامه **والوجه الثاني** وهو ان الشاكي للمقر له اقر به **فلا يصح** ولو كان اخبار الصم واما بعد فقول  
فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقر به فصدقه لانه اقر اخر ثم لو انكر اقر به الثاني لا يحلف ولا تقبل  
عليه بينة قال في البراج ولا شبه قبولها واعتمده ابن الشحنة وافر الشرنبلالي **والملك الثابت**  
**بالاقرار لا يظفر بحق الزوال المستلزم للامانة فلا يصح** ولو اقر بملكه اقر بملكه بيقظان  
طابعا وعبرا وصح في معتوه ما دون لهم ان اقر واجارة كقرا رجب محمد وقود والاف بعد عتقه  
ونام ومغني عليه لمحتون ويحكي السكران ومكره **بحق معلوم** **او يقول** لان جهالة المقر له لا تقضي  
الا اذا بين سببا تضره الجهالة كبيع واجارة واما جهالة المقر فتقضي لقوله لك على احدنا الف  
درهم لجهالة المقر عليه الا اذا جمع بين نفسه وعبده فيصير وكذا تضر جهالة المقر له ان  
فحشت كل واحد من الناس على كذا والا كلا حد هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجهالة  
المدعي بخبر ونقله في الدرر لكن باختصار محله كما بينه عن مزاده **والزعم** بيان ما جبر على كشي وحق  
**بدي في حقه** كفسل وخبرة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وجملة ميتة وصبي حر لانه رجع  
فلا يصح والقول **بالمقر مع حلفه** لانه المنكر ان ادعى المقر اكثر من مرة ولا يصدق في كل  
من درهم في حال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الصح اختيار وقيل ان المقر فقير فنصاب  
السرقة وصح في حال عظيم لو بدنه من النصب **والمنفعة** من ثمن **عشر** من الاباء لانه ادى نصا  
يؤخذ من حنكة ومن النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ولو قسم بغير  
مال الزكاة اعتبر قيمته كما هو في درهم ثلاثة وفي درهم اودنانير اثني عشر عشرة لانه نهاية  
اسم الجمع وكذا درهم على المقتدر ولو خفضه لزمه مائة وفي درهم اود درهم عظيم درهم والمختبر  
الوزن المعتاد الامانة زيلع وكذا درهم واحد عشر وكذا واحد وعشرون لان نظيره بالواو  
احد وعشرون ولو ثلث بلا واو فاحد عشر اذا لا نظير له فحل على التكرار ومعها قايمة واحد وعشرون  
وان رجع مع الواو زيد الف ولو خمس زيد عشرة الف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد  
الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابرا ولو قال له على اوله قبله هو اقر بدين مائة لان على الايجاب وقيل  
للضمان غالبا وصدق ان وصل به **صديقه** لانه يحمله فجاز وان **فصل** لا يصدق لتقرره  
بالسكوت عند اوصي او في بيتي او في ايسر او صدق في اقراره بالامانة عملا بالعرف **صحيح مالي**  
**او ما املكه** له اول من مالي او من درهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو غير مالى او في درهمي كان  
اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف

المقر به اليه ملكه كان هبة ولا يرد ما بقي لانها اضافة نسبة لملك ولا الارض التي حدودها  
كذا الطفل فلان قان هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما جعلها القسمة فيسترد قبضه  
مقررا للاضافة تقديره ابريل قول المقر اخر معين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس  
انه ملكه فهل يكون اقرارا او ملكا ينبغي الثاني فيسأل في فيه شرابط التملك فراجع **قال في علل**  
**الف فقال** **لانه او انتقد او اصله او قضيتك اياه او ابر التي منه او تصدقت به على**  
**او وهنته لي او اجلتك به على** ونحو ذلك **فهي اقرار له** الرجوع الضمير اليها وفي كل ذلك  
عزم مزاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستسنا فان كان وشهد الشهود بذلك لم يضر  
شي اما لو ادعى الاستسنا لم يصدق **ولا يصح** مثل انزل الى اخره وكذا انحاسب او ما استقرت  
من احد سوائل او غيرك او فبالا وبعدك لا يكون اقرارا لعدم انصافه الى المدعي فكان كلاما مبتدئا  
والاصل ان كل ما يصح جوابا لا يتبدل بجواب او ما يصح لا يتبدل الى اللنا او يصح لها جعل ابتداء لانه  
المال بانك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلم يغير مستقلا لقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال  
اعطني ثوبه بعدى هذا او اقم لي باب هذه او حصص في دارى هذه او اسرج دايتى هذه او اعطني سرجه  
او لحامه فقال نعم كان اقرارا لزمه بالعبد والدار والارباة كافي **قال ليس لي عليك الف فقال** **بلي** **فهي اقرار**  
**لها وان قال نعم** **او قيل نعم** لان الاقرار بحال على العرف لا على ادعاء العبد كذا في الجوهرة والفرق ان يلى  
جواب الاستسنا هو المنه بالاثبات ونعم جوابه بالنفي والاباء **الاس من** الناطق **ليس باقرار** **والمحقق**  
**وثنق وطلاق وبيع وطلاق واجارة وهبة بخلاف افتا ونسب واسلام وكفر** واما ان كافر  
واشاره محرم لصيد والشيخ براسه في رواية الحديث والطلاق في انة طالق هكذا واثار ثلاث  
اشارة الاشياء ويزاد اليهن حلفه لا يستخدم فلا لا ولا يظهر سره او لا يدل عليه واثار حنث عماده  
فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليخلف وان اقر بدين مائة او اقر له حلوه لزمه الدين  
حالا وعند الشافعي مولا يمينه كقرا رجب محمد وقود **وانه** **استأجره** منه فلا يصدق  
في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وحسب يستلزم المقر له فيها بخلاف ما لو اقر بالدين  
**السج** **فكان به** **في صفتها** **احب لزمه ما اقر به** فقط لان السود نوع والاجل عارضا بشوته بالشرط  
والقول للمقر في النوع والمكر في العوارض كقرا رجب محمد وقود فان القول له في الاجل بشوته في  
كفالة المولى بلا شرط وشراء امة مستنقبة اقرارا بالملك للبايع كقول في جراب وكذا الاستسنا  
**والاستسنا** وقبول الوديعة بخلاف العارة والاستسنا باب **والاستسنا** **والمسح** **وكذا** **لكل ذلك**  
اقرار بملك في اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف اقراره عن جميع  
الدعاوى ثم الدعوى بها لعدم التناقض كره في الدرر فيسأل الاقرار وصحة في الجامع خلافا للصحح  
الوهبانية ووفق شارحها الشرنبلالي بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال اتبع هذا ابو برة  
مسئلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه **ولم** **عليه** **بانه** **ودره** **كلها** **درهم**



وكذا المكمل والموزون استحسننا وفي مائة وثوب وبنية وثوبان بفسر مائة لانها مائة وفي  
مائة وثلاثة اثنا عشر باب خلافا للشافعي فلما لا ثوب لم تذكر حرف العطف فانصرف التفسير  
اليهم بالاستقراء وما في الحاجة اليه ولا قرار مائة في اصطلاحهم الدابة فقط والاصل ان ما يصلح ظرافة  
ان امكن نقله لزمه والارم المظروف فقط خلافا للمجوز وان لم يصلح لزم الاول فقط لقوله درهم في درهم  
درهم قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اره فيجرى **نظام**  
نظامه طقته وقسمه جميعا وبسبب جفته ومجابه ونظامه ومجابه ما نجم بيت مزين يستور  
وسر العبدان والكسوة ونحو في قوصرة او بطعام في حوالها وفي سنية او ثوب في منديل وفي ثوب  
بلمه الخرف كالظروف لا قدر مائة ومن قوصرة مثلا لا تزمه القوصرة ونحوها الثوب في عشرة وطعام  
في بيت فيلزم الظرف فقط لما مر اذا العشرة لا تكون ظرفا لواحده هذه عادة ونحوه في حجة وفي  
معنى على او الفرب حجة لما مر والزمه من فرب خمسة وعشرين وعشرة ان عنى مع كافر في الطلاق ومن  
درهم الى عشرة او مابين درهم الى عشرة تسعة لاجل الغاية الاولى ضرورة اذا وجودها فاقوا  
بدونه بخلاف الثانية ومابين الحايطين فلما قال وفيه كرسية لزمه جميعا الا في  
لانه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة درهم الى عشرة دنانير لزمه درهم وتسعة دنانير  
عند ان حنيفه لما مر مائة وفي لزم داري مابين هذا الحايط لم يلبسها فقط لما مر ومع الاقرار  
بالحال المحتمل وجوده وقته اي وقت الاقرار بان تلد لدون نصف حول للمزوجة اوله وحولين  
لو معتد لثبوته نسبة ولو لم يجل غير ادي ويقدر ادي مرة يتصوره لك عند اهل الخبرة نزلوا لكن  
في الجوهرة اقل مرة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر وضح ان بين المقر  
سببا اصل التصور لاجل كالأثر والوصية لقوله مات ابوه فوريته او اوصى له به فلان يجوز  
والا كما يأتي فان ولدت قبل ان ينصف حول من اقر له ما اقر له ولدت حين فليها نصفين  
ولو احرها ذكر او احرها انثى فلكذلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا فيرد لوريته ذلك  
الموصى والمورث لعدم اهلية الجنين وان فسر بما لا يتصور كربة او بيع او اقرار او ابرم الاقرار  
ولم يبين سببا لغا وحمل الميراث على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للزوج فانه  
صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالأقرار او نحن مبيع لان هذا المقر محل ثبوت  
للمدين للصغير في الجملة اشبهه اقر بشي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بالخيار لان الاقرار اخبار فلا  
يقبل الخيار وان وصلية صدقة المقر في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعقد مبيع وقع بالخيار  
له فيصح باعتبار العقد اذ صدقة او بغيره فلما قال لان يكذب المقر فلا يصح لانه منكر القول له  
كاقراره بدين بسبب كفاية على انه بالخيار في مرة ولو المدة طويلة او قصيرة فانه يصح اذا  
صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار بل هي الامور كالأقرار  
حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكاك اكتب خط اقرني بالف على اكتب بيع

داري او طلاق امر في صحيح ككتاب لم يكتب وحل للصكاك ان يشهد الا في حد وقود خانية وقومنا  
في الشهادات عدم اعتبار ما شره الخطيب احد الورثة اقر بالدين المدعي به على مورثه ووجهه الباقي  
يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث  
دفع الضرر ولو شهد هذا المقر مع اقران الدين كان على طيب قبلت وبهذا علم انه لا يحمل الدين  
في نصيبه بحد اقراره بل بقضا القاضي عليه باقراره فيحفظ هذه الزيادة درهمين او اشهد على الف  
في مجلس واشهد على مجلسين اخرين في مجلس آخر ببيان السبب لزم المالان الغان قالوا يختلف  
السبب بخلاف مالوا لئلا يتخذ سبب او اشهد على صك واحد او اقر عند اشهد درهمين  
عند القاضي او يعكسه ابن ملك والاصل ان المعروف او المتكرر اذا اعيد معر فاك كان الثاني غير الاول  
او متكررا فغير ولو نسي الشهود في موطن ام موطنين فاما مالان مال يعلم اتحاده وقيل واحد وتمامه  
في الخانية اقرني ادعي المقرانه كاذب في الاقرار يحلف المقر انه ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني  
وبه يفتي درر وكذا الحكم بحري لو ادعي وارث المقر فحلف وان كانت الاعوي على ورثة المقر  
قالهم عليه السلام انما نعلم انه كان كاذبا بصدر الشريعة **باب الاستئنا**  
**وما في معناه** في كونه مغيرة كالمشرط ونحوه هو عندنا كالم بالباقي بعد الشياء باعتبار الحاصل في  
المجمع التركيب وبقي باعتبار الاجزاء القابل على عشرة الا لثلاثة لغيره ان مطول وهو ما ذكرناه  
وهي مختصرة وهي ان يقول ابتداء على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد الشياء اي بعد الا  
ونحوه في الاستئنا المستثنى منه الا لثلاثة لنفس او سعال او اخذ به بفتي والدينين  
لانه للتبني والتكيد كقولك كذا في الف درهم بافلا ان الا عشرة بخلاف كذا في الف فاشهدوا  
كذا ونحوه فما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستئنا من استئنا  
بعض ما قر به صح استئنا ولو الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي ولو لم لا يقسم كره العبد فلان  
الثلاثة او ثلثه صح على المذهب والاستئنا المستغرق باطل ولو فيها يقبل الجمع كوصية لان استئنا  
الكل ليس بجمع بل هو استئنا فاسد هو الصحيح جوهره وهذا ان كان الاستئنا بعين لفظ  
الصدر او مساويه كما يأتي وان بغيرها العبد في اقراره الا هو لا او الاسما او غاها او مر اشهدا  
ومثل شاي طوى الق الا هو لا او الزبيب وعمره وهذا هو الصريح الاستئنا وكذا ثلث مالي لزيد  
الا فالوا ثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذا الشرط ابراهم بقا لا حقيقة حتى لو طلقها استئنا الا  
اربعا صح ووقع ثلثان فاصح استئنا الكيل والوزن في المعهود الذي لا تتفاوت احاده  
كالقوس والمجوز من الدارم والذانيير ويكون المستثنى القيمة استحسننا الشوق في الزمة  
فكانت كالثلثين وان استغرقت القيمة جميع ما اقر به لاستغراقه بغير مساوي بخلاف امر  
دينار الامانة درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل لانه استئنا الكل محكم في الجوهرة وغيره على  
مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر يلزمه شي فخر واذا استثنى عدد من بينهما



حرف الشك كان الاقل يخرج على الف درهم الاما يتعدى درهم او خمس درهما فيلزم تسعة  
ونحسب على الاصح محررا اذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحو له على ما يده درهم الاشيا  
او الاقل او الاكثر من خمسة اشياء ونحسب لوقوع الشك في المخرج قبحه كخرج الاقل ولو  
وصل قوله بان شاء الله او فلان او غلغله بشرط على خطر لا يكسب كان مت فانه ينجس بطل قوله  
يقولوا في المشبهة هل يصدق لم يره وقد من في الطلاق المعتمد لا يكتسب الاقرار كذلك لتعلق حق  
العبد قاله المص وصح استثناء البيت من الاراء استثناء البناء من المأخول بغيره فكان وصفا  
واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بنا وهما في وعصيتهما كما قال لان العريضة هي البقعة لا  
البناء حتى لو قال وارضاها لك كان له البناء ايضا لغيره لغيره اذ قال بنا وهما لغيره والارض لغيره فكما  
قال استثناء الف من ثمن عينا فبعضه الجاهل بصفه عده وقوله موصولا باقراره حالها ذكره في الحاوي  
فليحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد المقل له فان سلمه الى المقل له الا ان لا يعلما بالصفه وان  
لم يعين العبد لزمه الف مطلقا وصل ام فصل وقوله ما قبضته يعني لانه رجوع كقوله من ثمن عينا  
خضعه او مال تجار او حر او ممتعة او دم فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او افام  
بينة فلا يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او باقره لزمه مطلقا وصل ام فصل لاحتمال  
حاله عند غيره ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كان به المقل له والابان صدقه لا يلزمه والاقرار  
بالبيع تلحق به في ان يلحقه لان تالي امر باطنه خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كان له لزم  
الطبيع والا لا ولو قال له على الف درهم زور او باطل لزمه الرجوع ولو كان له على الف درهم على الف  
من ثمن متاع او فرض وهو زور فمطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب او وديعة الا  
انما زور او بغيره صدق مطلقا وصل ام فصل وان قال سنوفة او رصاص فان وصل  
وان فصل لا لانها دارهم مجازا وصدق بيمينه في غصبته او اودعني ثوبا اذا جاء عبي ولا  
بينة وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقض كذا اي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة  
متصلا وان فصل لا ضرورة لا يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالرافة ولو قال الاخر اخذت  
منك الف او دية في ملكك في يدي بلا تعد وقال الاخر يا اخي غصبني المقل له لا يقره بالاخذ  
وهو سب الضمان وفي قوله انت اعطيتني وديعة وقال الاخر بل غصبته مني لا يضمن بل القول له  
لأنكاره الضمان وفي هذا كان وديعة او قرض اليك فخذته منك فقال المقل له بل هو لي اخذه  
المقل له لوقايه والا فقيمتها لاقره باليد له ثم بالخذ منه وهو سب الضمان وصدق من قال اخذت  
فلانا فسي هذه او ثوبي هذا فركبه اوليه او اعترته ثوبي او اسكنته بيتي ومرده او خطا فلان  
ثوبي هذا بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول للمقل استحسانا لان اليد في الاجارة في  
ضرورة بخلاف الوديعة هذا الف وديعة فلان لا بل وديعة فلان فالالف الاول وعلى

المقل له عليه الثاني بخلاف في الفلان لا بل فلان بلا ذكر اربع حيث لا يجب عليه فان شئنا لم  
يقربا يداه وهذا ان كانت معينه وان كانت غير معينه لزمه انما لم يغصب فلان ما يده  
درهم وعاية دينار وكسطة لابل فلان لزمه كذا واما من انظره ولو كانت بعينه لزمه  
وعليه الثاني مثلا ولو كان المقل له وديعة لزمه الا ان يقره او افضله او يصفه او يقره الف درهم  
لا بل فلان او الف درهم جادا لا بل زور او عكسه ولو قال الدين الذي اقر فلان فلان او الف درهم  
التي عند فلان هي فلان فهو اقرار له وفي القبض المقل له لو سلم الى المقل له يري خلاصه لكنه  
مخالف لما مر به ان اضاف لنفسه كانت هبة فيلزم التسليم وكذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه  
على القبض فان قال واسم في كتاب الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح قال المص وهو المذكور في  
عامية المعتبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى باب اقرار المريض يعني مرضي  
الموت وحده وفي طلاق المريض وسحب في الوصايا اقراره بدين لا يجزيه من ثمن ماله بانقره ولو عين  
فذلك الا اذا علم عليه في مرضه فتقيد بالثبوت ذكره المص في منته فليحفظ واخر لا يريه ودين القيمة  
مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف ببينة او معانية قاض قدم على اقره في مرضه موت  
المقر به ودية وعند الشافعي الكل سواء والسبب المعروف ما ليس يتبرع ككناح مشاهدان بهر المثل  
اما الزيادة فباطلة وان جاز لكناح عناية فيج مشاهد والاف كذلك اي مشاهد المريض ليس له ان  
يقضي دين بعض الغرادر ان بعض ولو كان ذلك اعطاهم اياها اجرة فلا يسلم لها الا في مسلتين  
اذا قضى ما اشترى في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه لو يمثل القيمة كما في البرهان وقد علم كذا  
كل منهما ثبت بالبرهان لا باقراره للتممة بخلاف اعطاهم برزوخه وما اذا لم يود حتى مات فان البايع  
اسوة للمغرم في الثمن اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي يد البايع فان كانت كان اولى اذ اقر المريض  
بدين ثم اقر بدين خاصا وصل او فصل للاستواء ولو اقر بدين ثم يوديه ثم خاصا وبعبارة الوديعة  
اولي وايراه مديونه وهو مديون غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز  
سواء كان المريض مديونا ولا التهمة وحيلة صحته ان يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله في  
على هذا المطلوب شئ من الوارث وغيره صحيح قضاء لادبانه فترفع به مطالبة الرضا لا عطالة الا  
حاوي لا المهر فلا يصح على الصحيح بزيادة اي لفظه بزيادة عليه غالبا بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشئ  
الفلان في ملكي واخر لاحق لي فيه او انه كان عدي عارية فانه يصح ولا تسمي دعي زور باقره كاسطة  
في الاشياء قابلا فاعتم هذا التحريم فانه من معرفة ان ثمنه وان اقر المريض لوارثه ثم معرفه او مع اجنب  
بعض او دين بطل خلافا للشافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق ببقية  
الورثة فلو لم يكن وارث اخر او وصي لزوجته او هي لم تمت الوصية واما غيرهما فيشاكل الكافر ضاردا  
فلا يحتاج لوصية شرعيا له وفي شرحه للوهابية اقر بوقف ولا وارث له فهو على جملة عامة صح صدق  
السلطان او نبيه وكذا لو وقف خلافا لما زعمه الطرسوسي فليحفظ ولو كان ذلك اقرار يقضي دية او عيب



اورثته ونحو ذلك **عليه** اي على وارثه او عذر وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم ابرا  
ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت واختيار ولو مات المقر له ثم الميراث ولو ورثته المقر له من ورثته  
المريض جاز اقراره كما امره للاجنبي بحر ويجوز عن الصغير فيه **تخلاف اقراره** اي لو ارثته **بوجه**  
**مستملكة** فانه جائز وصورة ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها بحاجته وهذا  
ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكرة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفق كالاخ  
قبل الجوازي وهي الحياة في ابر الميراث وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني ملك لي او لي كان عند عارية  
وهذا حيث لا فرق بينه فيها فليحفظ **اقراره** اي في مرض موته لو ارثته **يومر في الحال** بتسليمه الى الوارث  
فاذا مات بمرضه نزلت به وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت **والعبرة** لكونه  
وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاضيه مثلا ثم ولد له من الاقرار بعد موته ارثته الا اذا صار وارثا  
وقت الموت بسبب جدي كالتزويج وعقد المولاة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية شر  
تزوجها **تخلاف اقراره لاضيه المحجوب** بكفاواين اذا زال حجبها باسلامه او موتها لابن فلا  
يصح لان ارثته بسبب قدوم الاحد **تخلاف الريبة** لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا يصح لان الو  
تملك بعد الموت وهو وارثه اقر فيه انه كان له على ابنته الميتة عشرة دراهم قد استوفيتها واولي  
المقرين ينكر ذلك صح اقراره لان الميت ليس يوارث كالأقرار لارثته في مرض موته بدين ثم مات قبله  
وتركتها وارثا صح اقراره وقيل لا قابله بدين صير فيه ولو اقر فيه لوارثته ولا جني بدين لم يصح  
خلافا لمحمد عماديه وان اقر لاجنب محجوب **نسبه** ثم اقر بدينه **وصدقة** وهو من اهل التصديق ثبت  
**نسبه** مستند الوقت العلوي واذا ثبت بطل اقراره فامر ولم يثبت بان لذبه او عرف نسبه صح  
الاقرار لعدم ثبوت النسب شر بلا يميزه عن النبايع ولو اقر من طلبه ثلاثا يعني بانيافيه اي في مرض  
موته قبل الاقرار من الارث والدين ويدفع لها ذلك حكم الاقرار لا يحكم الارث حتى لا تنصير شركة في  
ايمان الشركة شر بلا يميزه وهذا اذا كانت في العدة وطلقت بالسؤال فان مضت العدة جاز لعدم التهمة  
عزميه وان طلب بالسؤال اقلها **الميراث** بالعاما يبلغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو فلا  
واهملا اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر لفلان بمجهول النسب في مولده او في بلد  
هو فيها اوها في السن بحيث يولد منها لمثله امه ابنة وصدقة الغلام ولو تميز او اقام حجج لتفقد  
كأمر ورجع **نسبه** ولو المقر ايضا واذا ثبت شارك الغلام الورثة فان انتفت هذه الشروط  
يواخذ المقر من حيث استحقاق المال كالأقرار باخوة غيره كما مر عن النبايع كذا في الشر بلا يميزه فيجوز  
عند الفتوى وصح اقراره اي المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر  
لقول الزيلعي لو اقر الجدا وابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير **الشروط الثلاثة المتقدمه**  
في الابن وصح بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعنده وخلوها اي المقر عن اختها مثلا واربع سوا  
وصح بالمولى من جهة العنافة ان لم يكن ولله تاييد من جهة غير اي غير المقر المرأة صح اقرارها

**بالودين والزواج والمولى** الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره قلت وما ذكره من صحة  
الاقرار بالام كلاب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتباتي في فرائضه ان الاقرار بالام  
لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانسان لا يابا لالهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح انتهى  
وكذا في صحة جماع الاصافة فكانت كلاب فليحفظ وكذا صح بالولد ان شهدت امرأه ولو قابله بنعيين  
الولد اما النسب فبالنكاح شتمى ولو معتدة حجت ولادتها حجة تامة كما مر في باب النسب **النسب او**  
**صدقه الزوج** ان كان لها زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اي زوجة ولا  
معتدة او كانت من زوجة وادعت انه من غير فصار كالوادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتسليمها  
قلت بقول يعرف لها زوج غيره لم اره في غير ولا بد من تصديق مولاه اني اولا اذ كان لا يعرف نفسه  
لما امرته ح كالمنازع ولو كان المقر له غيرا شتر تصديق مولاه لان الحق له وصح التصديق من المقر  
بعد موت المقر لها النسب والعدة بعد الموت لا تصديق الزوج بعد موته بامرة لا تقطع النكاح به  
ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بن فيه تحميل على غيره لم يقبل من غير ولا كذا في الدرر  
لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالاخ والعلم وكذا ابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا بصرها  
ومنه اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقه المقر عليه او الورثة وهم جاهل  
التصديق **ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا**  
**عليه** اي على ذلك الاقرار لان اقرارها حجة عليها فان لم يكن له اي لهذا المقر وارث غيره مطلقا  
لاقرها يكن وي الارحام ولا بعيدا لمولى المولاة عيني وغيره **ورثته** والا لان نسبه لم يثبت فلا يوارثهم  
الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قال ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن  
اقراره لانه وصية من وجه زيلعي اي وان صدقه المقر له في البدن ايع لكن نقل المصنف عن غيره من الاجم  
ان التصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليحرج عند الفتوى ومن مات ابوه فاقرباؤه **شاركه**  
**في الارث** فيستحق نصف نصيب المقر لم يثبت **نسبه** لما تقرر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط  
قلت بقول اقر الاخ بدين هل يصح قال كشافعية لا لان ما أدى وجوده اليه انتفى من اصله ولم  
اره لا يعتد بظاهر كلامهم نعم فليراجع وان ترك شخص ابين وله اخراجه فاقرباؤه  
احدهما يقبض ابية **خمس** منها فلا شيء للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه ولا يخرج من  
بعد صدقة انه لا يعلم ان اباه قبض شرط ايمانه قال الامام قلت وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض  
كل الدين ككنه هنا خلف حق الغريم زيلعي **فصل في مسائل شتمى اوت امره**  
**المطلقة بدين** لاخر فكذاها زوجها **صح اقرارها في حقها** ايضا عند ابي حنيفة **فخصي** المقر  
وتلزم وان تضر الزوج وهذه احدي المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر  
ولا تعدي الي غيره وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقول لا يدين فان له  
جسه وان تضر المستاجر وهو واقعة الفتوى ولم نرها صريحة وعندنا التصديق في حق الزوج



فلا تحبس ولا تلامع وينبغي ان يعول على قولهما افتنا وقضالا ان الغالب ان الالب يعلم بالاقرار  
اول بعض اقراره بالقبول بل ذلك الى منعه بالحبس عنده عن زوجها كما وقت عليه من ارضين  
ابتليت بالقضاء ذكره المصنف بوجه **النسب** اقرب بالرق لانسان وصدرها المقر له **والاقرار**  
**اولادهم** اي الزوج وانما زوجها صحيح في حقها خاصة فولد على بالاقرار في حق خلاها لمجرد لا  
في حقه يرد عليه انتفاض طلاقها كما حققه في الشريعة **وحق الاولاد** وخرج على حقه بقوله  
**فلا يبطل النكاح** وعلى حق الاولاد بقوله **اولاد حصلت قبل الاقرار** وما في بطنها وقتها **احرار**  
لحصولهم قبل اقرارها بالرق مجهول **النسب** حرم عده ثم اقر بالرق لانسان وصدره المقر له صح اقراره  
في حقه فقط دون ابطال العتق فان مات العتق بزمانه وارثه ان كان له وارث يستغرق الزمة  
**والاقرار** الكل والباقي كافي وشربا ليه المقر له فان مات المقر العتق فانه **لعنة المقر**  
ولو جنى هذا العتق سعي في جنائنه لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه بحجب الارش العبد وهو كالمملوك  
في الشهادة لان حرته بالظاهر وهو يصلح للدفع لا الاستحقاق قال رجل اخر **عليك الف** فقال في جوابه  
**الصدق** او الحق او اليقين او نكر كقول الحق ونحوه او كلف الحق والصدق كقول الحق الحق او جفا  
حقا ونحوه او قرنه بها البس كقول البرحق او الحق بالآخره فاقرا **ولو قال الحق** او الصدق  
**صدق** او اليقين يقين او تكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما لم يصح لا يتبادر لاجل احواله  
قال ادعت الحق الى اخره قال لا تمتعها سارقا يا زانية يا مجنونة يا بقة او قال هذه السارقة  
**فعلت** كن واعيا فوجد **واحد** اي من هذه العيوب لا ترد به لانه نداء وشبهة لاجبا  
**تخلاف** هذه سارقة او هذه ابنة او هذه زانية او هذه نه حيث ترد باحد هاته اخبيا  
وهو تحقيق الوصف وبخلاف باطلاق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امراته لتمكنه  
من اثباته شرعا فجعل ايجابا ليكون صلا فاختلاف الاولاد اقرارا **السكان** بطريق محظور  
اي ممنوع محرم صحيح وكل حق فلو اقر بقوله اقر عليه اكره في سكره وفي السرقة يعني السروق  
كما بسطه سعدى افندي في باب حد الشرب **الا** في ما يقبل الرجوع كالردة **وحد الزنا** وشرب الخمر  
**وان سكر بطريق مباح** كشره مكرها لا يعتبر بل هو كالا في سقوط القضاء وتامه في احكامات  
الاشباه المقر له اذ **الذنب** المقر له اقراره لما تقر به انه يرتد بالرد **الا** في ست علي ما هنا تبعا لاشباه  
**الاقرار** بالحرية والنسب **ولا العتاق** والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل فقيل انه يرتد لم يرتد  
وان رده قبل القبول ارتد **والطلاق والرق** فكلها لا ترد وتزاد الميراث بنزائيه والنكاح كما في متروقا  
قضا البحر وتامة ثمة واستثنى ثمة مستثنين من الابرار وهما ابراء الكفيل لا يرتد وبراء المديون  
بعد قوله ابرئني فابراه لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتم صدقة نها  
ثم رده لا يرتد وهل يشترط الصحة الرد مجلس الابرار بخلاف والضابط ان ما فيه تملك مال من  
يقبل الرد والاولا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ **صالح**

احد

احد الورثة **وابراء** ابراءا وقال لم يبق لي حق من تركه اي عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك  
ثم ظهر في يد وصيه من التركة شيء **لكن وقت الصلح** وتحققه **نسخ** دعوى حصته منه **علا**  
صلح البنزاية ولا تناقض لم يبق له حق اي ما قبضته على الابرار عن الاعيان باطوار  
فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده ابن الشحنة واعتمده الشربلاي وتحققه في الصلح **او رجل**  
**مال في صك** واشهر عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر له **فرض** وبعضه من ابيه فان اقام  
على ذلك **بينة** تقبل وان كان متناقضا لان العلم انه مضطرب هذا الاقرار شرح وهبانية قلت وحرر  
شارحها الشربلاي انه لا يفتي بهذا الفرع لانه لا عند من اقر غايته ان يقال بانه يخلف المقر له على قول  
ابن يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها انتهى قلت وبه حرم المصنف فيما مر من غير اقراره من  
هذا الكتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ثابت قط من نسخ الشرح انه **ظفر** قبل الزنا **نسخ** مهر  
بالذلول ونصف بالاقرار **المشرط** له الرجوع او بعضه انه اي ربع الوقف **نسخه** فلان دونه  
صح وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه **ولو جعله لغيره** الاسقطه للاحد لم يصح وكذا  
**المشرط** له النظر على هذا كما في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهذا وفي الساقط لا يعود فراجع  
القصاص **المرفوعة** الى القاضي لا يوجب اقرارا بما كان في اقراره وتناقض لما قدمنا في  
القضاء انه لا يوجب اقرارا فيها الا اذا اقر بلفظه صرحا قال **له** في عمل او فيما اعلم او **ب**  
او اظن **اشي** عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هو لشك عرفانهم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال  
غصينا الفان فلان ثم قال **كاعشرة** انفس فلا وادعي **العاصم** كن في نسخ المتن وقد علمت  
سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعي الطالب كما عبر به في الجمع وقال شراحه اي الغصون  
منه انه **هو وحده** غصبه **الزمية** **الف** كل الزمة زفر عشرة ما قلنا هذا الضمير يستعمل في  
الواحد والظاهر انه يحجب بغيره دون غيره فيكون قوله كاعشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال **ب**  
غصينا كلنا صح اتفاقا لانه يستعمل في الواحد قال رجل **وصي** لي **ثلث** ما له **لزم** بالرد **و**  
**لكم** **فان** **ثلث** **الاول** **وليس** **لغيره** **شي** وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شيء قلنا نفاذ الوصية في  
الثلث وقدره الاول فاحققه فلم يصح رجوعه بعد ذلك الثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من  
الكل الكل من الجمع **فسرع** اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على ان المفتي  
ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني يانه فتنه اقرارا **المكر** باطل الا اذا اقر السارق **مكر** هافتي  
بعضهم بصحة ظهيره الاقرار بشي حال وبالدين بعد الابرار منه باطل ولو لم يرتد بعد هبته اليه  
على الاشياء نعم لو ادعى يناسب حادث بعد الابرار العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف  
فتاويه قلت ومفاده انه لو اقر بقا الدين ايضا فله كالاول وهو واقعة الفتوى فاما الفعل في  
المرض احصاه من فعل الصحة **الا** في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض  
لا في الصحة ثمة وتامة في الاشياء وفي الوهبانية



واسناد به فيه الصحة اقبل **وفي القبض من ثلث الترات بقدر**  
**اقر به المثل في ضعف موته** **فبينة الارباب من قبل تهر**  
**وليس بلا تشهد مقرا نعه** **ولو قال لا تخبر فحلف بسطر**  
**ومن قال ملكي الذي كان منشاء** **ومن قال هذا ملكي فافهم مظهر**  
**ومن قال لا دعوي الي اليوم عند ذا** **فما يدعي من بعده فهو منكس**  
**كتاب المصالح** **مناسبتها ان انكار المقر سبب الخصومة المستدعية للصالح لغة**  
**اسم من المصالح** **وشرعا** **في النزاع** **ويقطع الخصومة ركزه الايجاب مطلقا والقبول**  
**فيما يتعين** **اما فيما لا يتعين** **كالرأى** **فيمتد بلا قول عناية** **وسيجي بشرطه العقل والبلوغ والحرية** **يضم**  
**من صبي ما دون ان يعرض صلحه** **من ضرر يضره من غير ما دون** **ومكاتب لو فيه نفع** **وشرطه**  
**ايضا كون المصالح عليه معلوما** **ان كان يحتاج اليه فبعضه** **وكون المصالح عنه حقا** **في الاعراض**  
**عنه ولو كان غير مال** **القصاص** **والتعريض** **مطلوب ما كان المصالح عنه** **او مظهره لا يصح لو المصالح**  
**عنه مما لا يحسن الاعتراض عنه** **وبينه بقوله** **حق شفعة** **وحد فدا** **وكفاة بنفسه** **ويسقطه**  
**الاول والثالث** **وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لاحد زنا** **وشرب مطلقا** **وطالب الصالح كاف** **في قبول**  
**من المدعي عليه** **ان كان المدعي به مما لا يتعين بالتعيين** **كالرأى** **والدناير** **وطالب الصالح على ذلك**  
**لانه اسقاط لبعضه** **وهو يتم بالمسقط** **وان كان مما يتعين بالتعيين** **فلا بد من قبول المدعي**  
**عليه** **لانه كالباع** **وشرطه** **وقوع البراءة عن الدعوى** **ووقوع الملك في المصالح عليه** **وعنه**  
**لو مقر او هو صحيح** **مع اقرار او سكوت او انكار** **فالواجب ان يقع عن مال**  
**فتجري فيه** **اصطفا** **الباع** **كالشفعة** **والرد** **بغير خيار** **برؤية** **وشرطه** **وبفسد جهالة**  
**البطل المصالح عليه** **لاجهالة المصالح عنه** **لانه يسقط ويشتط القدرة على تسليم البطل او ما**  
**استحق من المدعي** **اي المصالح عنه** **يرد المدعي حصته من العوض** **اي البطل** **ان كلا فكل او بعضا**  
**فبعضا وما استحق من البطل يرجع المدعي حصته من المدعي** **كما ذكرنا لانه معاوضة** **وهذا**  
**حكمه** **او حكمه كاجارة** **ان وقع الصالح عن مال** **منفعة** **لخدمة** **عبد** **وسكن دار** **فشرط التوقيت**  
**فيه** **ان احتج اليه** **والالا** **كصبي** **ثوب** **ويطرح** **تموت احداهما** **او يهلك المحل في المدة** **وكذا لو وقع**  
**عن منفعة** **بمال او منفعة** **عن جنس اخر** **ان كان له حكم الاجارة** **والاخر** **اي الصالح** **سكوت**  
**وانكار معاوضة في حق المدعي** **وقد ايسر وقطع نزاع في حق الاخر** **ولا شفعة في صلح عن**  
**دار مع احداهما** **اي مع سكوت او انكار** **لكن للشفيع ان يقوم مقام المدعي** **فان كان للمدعي**  
**بينة** **اقامها للشفيع** **عليه** **واخذ الرأى بالشفعة** **لان باقامة البينة تبين ان الصالح كان في معنى البيع**  
**وكذا لو لم يكن له بينة** **فحلف المدعي عليه** **فمثل شرب نباله** **ونجس** **وطالب** **وقد علم باحداهما** **او باقرار**  
**لان المدعي باخذها عن المال** **فيما اخذ بزمعه** **وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض**

درج

**ورجع المصالح فيه** **فما حرم المستحق** **لحلوا المعوض** **عن العوض** **وما استحق من البطل من المدعي** **في كل**  
**او بعضه** **هذا اذا رجع الصالح بلفظ البيع** **فان وقع به رجوع بالمرد عانته** **بالدعوى** **لان اقراره**  
**على المبيعة اقرار بالملكية** **عيني** **وغيره** **وهذا البطل** **كل او بعضا** **قبل التسليم** **اي المدعي** **استحقاقه**  
**كذلك في الفصليين** **اي مع اقرار او مع سكوت وانكار** **وهذا البطل** **ما يتعين** **والالم** **بطل** **اي رجوع بماله** **عيني**  
**صالح** **عن كذا** **الشيخ الحسن** **والشرح** **وصوابه** **على بعض ما روي** **اي من يدعي المصالح** **في الدين** **كأنه يلو ادعي**  
**عليه** **دار** **افصله** **على بيت** **معلوم** **منها** **فلو من تجربها** **صح** **فهي** **تسلي** **اي رجوع** **لان ما قبضه من عين حقه** **وشرطه**  
**صحته** **ما ذكره** **بقوله** **لا زيادة** **شي** **اخر** **ثوب** **ودرهم** **في البطل** **فيصير** **في العوض** **حقه** **فيما بقى** **او الحق** **به**  
**الابرار** **عن دعوى** **المدعي** **لكن ظاهر الرقابة** **الصحة** **مطلقا** **شرب نباله** **ومشى عليه** **في الاختيار** **وعزاه** **في الغيبة**  
**للبرائة** **وفي كفاية** **لشيخ الاسلام** **وجعلها** **في المتن** **رواية** **ابن سبعة** **وقوله** **الابرار** **عن الاعيان** **بطل** **معنا**  
**بطل** **الابرار** **عن دعوى** **الاعيان** **ولم يصير** **ملك** **للمدعي** **عليه** **ولذا** **لو طهر** **بتلك** **الاعيان** **حل** **له** **اخذها** **لكن**  
**لا** **تسمع** **دعواه** **في حكم** **واما الصالح** **على بعض** **الدين** **فصح** **ويبرأ** **عن دعوى** **الباقى** **اي قضا** **لادبائة** **فلو**  
**ظفره** **اخذ** **فهي** **تسلي** **وقامه** **في احكام** **الدين** **من الاشياء** **وقد حقه** **في شرح** **الملتقى** **وصح** **الصالح** **عن دعوى**  
**المال** **مطلقا** **ولو باقراره** **منفعة** **وعن دعوى** **المنفعة** **ولو بمنفعة** **عن جنس اخر** **عن دعوى** **الرقا**  
**وكان** **عقلا** **على مال** **وربشت** **الوالا** **لو باقراره** **والالا** **لا بينة** **در رقلت** **ولا يعود** **بالبينة** **ريقا** **وكذا في**  
**كل موضع** **اقام** **بينة** **بعد الصالح** **لا يستحق** **المدعي** **لانه** **ياخذ** **البطل** **باختياره** **نزل** **ايضا** **المحفظ** **عن دعوى**  
**الزوج** **الكل** **على غير** **وجه** **وكان** **خطا** **ولا يطيب** **لومطلا** **ومحل** **لها** **الزوج** **لعدم** **الزخول** **ولو ادعت** **الزوجة**  
**فصلحها** **للمصالح** **وقاية** **ونفاية** **ودرر** **وملتقى** **وصحة** **في المجتبى** **والاختيار** **وصح** **الصحة** **في درر** **الحاكم**  
**وان** **قبل** **العبد** **المأذون** **من** **رجلا** **عبد** **الم** **بحر** **صلى** **عن نفسه** **لانه** **ليس** **من** **التجارة** **فلم** **يلزم** **المولي** **لكن**  
**يسقط** **به** **القود** **ويؤخذ** **بالبطل** **بعد** **عقده** **ولن** **قتل** **عبد** **له** **اي** **المأذون** **رجلا** **عبد** **او صالحة** **المأذون** **عنه**  
**جاز** **لانه** **من** **تجارته** **والمكاتب** **كلهم** **الصالح** **عن** **المغضوب** **الربا** **لك** **على** **الكثير** **من** **قوته** **قبل** **القضا** **بالقيمة**  
**جائز** **كصلحه** **بعض** **فلا** **تقبل** **بينة** **القاصب** **بعد** **اي** **الصالح** **على** **ان** **قيمة** **اقل** **ما** **صالح** **عليه** **ولا** **الزوج**  
**للقاصب** **على** **المغضوب** **منه** **بشي** **اقتضا** **قاعده** **انها** **اقل** **اخر** **ولو** **اعتق** **من** **غير** **امتنع** **فصلح** **المولي**  
**الشرك** **على** **الكثير** **من** **نصف** **قيمة** **لا يحسن** **لانه** **مقدر** **شرعا** **فقط** **الفضل** **التفا** **كالصالح** **في** **المسئلة** **الاولى** **في**  
**الكثير** **من** **قيمة** **المغضوب** **بعد** **القضا** **بالقيمة** **فانه** **لا يحسن** **لان** **تقدر** **القاضي** **كالشارع** **وكذا** **لو** **صالح** **اخر**  
**صح** **وان** **كانت** **القيمة** **اكثر** **من** **قيمة** **مغضوب** **تلف** **لعدم** **الربا** **وصح** **الخبائة** **العدم** **مطلقا** **ولو في نفس**  
**مع** **اقرار** **الكثير** **من** **الدية** **والارشا** **وباقل** **لعدم** **الربا** **وفي** **الخطا** **كذلك** **لا** **تصح** **الزيادة** **لان** **الدية** **في**  
**الخطا** **مقدرة** **ولو** **صالح** **غير** **مقاديرها** **صح** **كيف** **كان** **بشرط** **المجلس** **للا يكون** **دينا** **بدين** **وتعين**  
**القاضي** **احدها** **بصير** **غيره** **جنس اخر** **ولو** **صالح** **على** **مخر** **فسد** **قبل** **زومه** **الدية** **في** **الخطا** **ويسقط** **القود**  
**لعدم** **ما يرجع** **اليه** **اختياره** **وكل** **زعم** **عمر** **والصالح** **عن** **دم** **عمر** **او** **على** **بعض** **دين** **يرجعه** **على** **اخر** **من**

صواب حذف دعوى







وغيره احد التقنين لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجس تحت اثر الربا ولا  
من حضور التقنين عند الصلح وعلية بقدر نصيبه شرعيا ليد وجلا ليه ولو عرض جاز مطلقا لعدم الربا  
وكذا لو انكر وارثه لانه ح كس بديل بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي  
التركة ديون بشرط ان يكون الدين بغيره لان تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر  
لصحة صلا فقال وصح لو شرطوا الربا الغرامة اي من حصته لانه تمليك الدين من عليه فيسقط  
قدر نصيبه عن الغرامة او فصول نصيب المصالح منه اي الدين تبرأ منهم واحالهم حصته او اقر  
قدر حصته منه وطلوع من غير مما يصلح بدلا واحالهم بالقرض على الغرامة وبقبول الحوالة وهذا  
احسن لحيال من كمال والاوجه ان يبصو كفا من حر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرامة ملك  
وفي صحة صلح عن تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكمل او مؤثر من متعلق بصلح اختلاف  
والصحة الصحة زيلع لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل  
الصلح لم يجز والاجاز وان لم يدبر فعل الاختلاف ولو التركة مجهولة وهي غير مكمل او مؤثر  
في بدل البقية من الورثة صح في الاصح لانها لا تقضي المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد  
المصالح او بعضها لم يجز عالم يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم ان ملك وبطل الصلح والقسمة  
مع احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الورثة الدين بلار حو أو يضمن اجنب بشرط براءة  
الميت او يوفي من مال اخر ولا ينبغي ان يصلح ولا يقسم قبل انقض الدين في غير دين محبط  
ولو فعل الصلح والقسمة مع لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكل تضر الورثة فيوقف  
قدر الدين استحضانا وقاية لكلا محتاجون الى نقض القسمة بحر ولو اخر حو او احد من الورثة  
فحصته تقسم بين الباقيين على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير ميراث وان كان المعطى  
مما ورثه فعلى قدر ميراثهم تقسم بينهم وقدره الخصاص يكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى  
السوا و صلح اخرهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التخرج في التركة دين ام لا  
فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى فيبقي بالصحة ويحمل على وجود شرط بطل الجمع الفتاوى  
والموصى لم يبلغ من التركة كوارث فيها قدر مناه من مسئلة التخرج صلح الى الورثة اخرهم  
وخرج من بينهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلم جاهل يكون ذلك اختلا في الصلح المذكور  
قولا ان اشهرهم الابل بين الكل والقولان حكمها في الخانية مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في او انكاه  
ان يقدم ما هو الاشهر فكان هو المعتمد كذا في البر قلت وفي البرازيه انه الاصح ولا يبطل الصلح في الوهبانية  
وفي حال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعي خصم ولا يستور  
وصح على الابراء من كل غايب ولو زال عيب عنه صالح به مدر  
ومن قال ان تخلف فتبر فلم يجز ولو مدع كالا جني يصور  
كتاب المضاربة هي لغة مفاعله من الضرب في الارض وهو السير فيها

وشرعا عقد شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعل من جانب المضارب وركنها الايجاب  
والقبول وحكمها النوع لانها ابداع ابتداء ومن جيل الضمان ان يقرضه المال الادها ثم يعقد شركة  
عنان بالربح وعما قرضه على ان يعمل والربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك المقرض  
عليه وتوكيل مع العمل تصرفه بامره وشركة ان ربح ونصيب ان يخالف وان اجاز رب  
المال بعد لصيرورته غاصبا بالمخالفة واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب حيفن  
بل اجر مثل عمله مطلقا ربح او لا بل زيادة على المشرط خلافا للمحد والتلاثة الا في بعض احوال  
مال دين مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال الدين اذا اعل اشياء  
فهو استثناء من اجر عمله والفاصلة لضمان فيها ايضا كصحة لانه امين ودفع المال  
الى اخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعة فيكون وكلا متبرعا بوجه شرطه للعامل فرض لقلة  
ضرره وشرطه المورسبعة كون راس المال من الاثمان كما في الشركة وهي معلوم للعاقبين  
وكفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب بمينه والبنية للمالك والمضاربة  
بين فلان على المضارب لم يجز وان على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى في عبد نسبة ثم تبع  
ومضارب بتمنه ففعل جاز لقوله لغاصب او مستودع او مستبضع اعلم بما في يد  
مضاربة بالنصف جاز يجبي وكون راس المال عينا لا دينا بسلطه في الدين ولو كونه مالا  
الى المضارب لم يمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون الربح بينهما  
شاهدا فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد ومن شرطها كون  
نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من راس المال او منه ومن الربح فسدت في الخلاية  
كل شرط بوجبه الى الربح او يقطع الشركة فيه يفسدها ولا يبطل الشرط وصح العقد  
اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادا فالقول لرب المال وبطل المضارب  
الاصل ان القول مدعى الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة  
وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادا لانه متكررة زيادة يدعيها المضارب كانه وما  
في الاشياء فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في المطلقه التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو  
فاسدا بقدر ونسبة متعارفة والشر والتوكيل هما والسويزا وعمر او لود دفع له المال في يده  
على الظاهر والابضاع اي دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تقدر المضاربة كما يجي وبطل الابداع  
والرحن والارتهان والاجارة والاسيجار فلو استجار رضا بضا بغير ربح او بغير شرط جاز بغير  
والاحتيا اي قبول الحوالة الشئ مطلقا على اليسر والاعسر ان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضارب  
والشركة والخلط بماله نفسه الا اذا اعل برأيك اذ الشئ لا يضمن مثله ولا الاقرض ولا المندانة  
وان قيل لكذا اي عمل برأيك لانها ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعهيم مالم ينص المالك  
عليهما في ملكهما واذا استدان كانت شركة ووجه فلو شرى بمال المضاربة ثوبا وقصص



بأنه أو من منع المضاربة بانه وقد قيل ذلك فهو متعلق لانه لا يمكن الاستدانة بهذه المقالة  
وانما قال بانه لانه لو قصره بالنشأة كصبي وان صبيته احرى فشره كما زاد الصبي ودخل  
في العمل بانه كالحلط وكان اربعة قيمة صبيته ان بيع وحصة الثوب ابيض في مالها ولو لم  
يقال عمل بانه لم يكن شره كما بل غاصبا وانما قال احرى لما مر ان السواد لنقص عند الامام فلا يدخل في العمل بانه  
محرر ولا يمكن ايضا ان يكون له او سلعة او وقت او شخص غيره المالك لان المضاربة تقبل التقييد  
المفيد ولو بعد العقد حال بصر المالك عرضا لانه لا يمكن ان يملك غيره فلا يمكن تخصيصه كما سيجي في كتاب التقييد  
لان غير المفيد لا يعتبر اصلا كمن يبيع عن بيع الحال واما المفيد في التجارة كسوق من مفران صرح بالشرع والاول  
فان فعل عنى بالخالفه وكان ذلك احرى له ولو لم ينصرف فيه حتى عاد للتصرفات عادت المضاربة  
وكذا لو عاد في البعض اعتبار الجهر بالكل ولا يمكن تزويج من ماله ولا شره من يعتقه على رب  
المال بقرابة او بين خلاف الوكيل بالشره فانه يمكن ذلك عند عدم القرينة المفيدة للوكالة كما ذكر  
في عبد ابيعه او اخذ به او جارية اطاه او لا من يعتق عليه اي المضارب اذا كان في المال ببيع هو هذا  
ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل راس المال كما بسطه العيني فيحفظ فان فعل شره من يعتق على او  
منهما وقع الشره نفسه وان لم يكن ببيع كما ذكرنا صريح المضارب فان ظهر الرجح بزيادة قيمته بعد  
الشرع اعتق حظه ولم يضمن نصيب المالك لعقده لا بصنعه وسع العبد المعتق في قيمة نصيب  
رب المال ولو اشترى الشره من يعتق على شره او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نفذ  
على العاق اذا نظر فيه للصغير والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صريح وعق عليه ان يكون  
مستغرا بالدين والاولا خلافا لما روي مضارب معه الف بالنصف اشتراكية فقلت وكذا  
مساو باله اي اللان فاداه مورا فصار قيمته اي الولد وحده كما ذكرنا الف والنصفه اي جسمه  
نفدت دعوته لو مود المالك لظهور الرجح المذكور فحقق سعي رب المال في الف وربعه ان شاء المالك او  
اعتقه ان شاء رب المال بعد القبض الفه من الولد تضمين المدعي ولو معسر الا ضمان تملك نصف  
قيمتها اي الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل انه تزوجها ثم اشترىها جلي منه ولو صارت قيمتها الف  
ونصفه صارت نصف ام ولد وضمن للمالك الف او ربعه لو معسر فلا سعاية عليه لان ام  
الولد لا تسع وقامه في البحر باب المضارب بضم الرب لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال  
ضارب المضارب اخره اذن المالك لم يضمن بالرفع عالم يجعل الثاني ببيع الثاني او لا على الظاهر لان الرفع ابرار  
وهو كالمكر فاذا عمل تبين ان مضاربه فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بالثاني احرى  
على المضارب الاول والاول الرجح المشرط فان ضاع المال من يده اي بالثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان  
على احد وكذا لا ضمان لو غصب المالك من الثاني وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني  
او وجهه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه خسر رب المال ان شاء ضمن المضارب الاول  
من ماله وان شاء ضمن الثاني ولو اختار احد الرجح ولا يضمن ليس له ذلك محرر فان اذن المالك بالرفع

ودفع بالثالث وقد قيل للاول ما رزق الله في بيتنا نصفان فله المالك النصف عملا بشرطه والاول  
السوس الباقي والثاني الثلث المشرط ولو قيل ما رزق الله به كان الخطأ والسؤال محالها  
فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث وثلثه ما رزقت من ربح  
او ما كان له فيه من ربح ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل فالباقي بين المالك والاول  
ولو قال ما رزقت نصفان ودفع النصف للثاني النصف واستوى فيما بينهما لانه لم يربح سوى ولو قيل  
ما رزق الله فلي نصفه او ما كان من فضل بيتنا نصفان فدفع النصف للمالك النصف  
والثاني كذلك ولا شيء للاول لجعله مال الثاني ولو شرط الاول الثاني ثلثيه والثلثه محالها ضمن الاول  
الثاني سدس بالتسوية لانه التزم سلامة الثلثين وان شرط المضارب المالك ثلثه وشرط  
لعبد المالك ثلثه وقوله على ان يباع معه عادي وليس يقيد بشرط نفسه ثلثه مبيع وصار كانه  
اشترى المولى لثاني الرجح كذا في عامة الكتب ونسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عرف المأذون  
مع اجنبي وشرط المأذون عمل مولاه ليصبح ان لم يكن المأذون عليه دين لانه اشتراط العمل على  
المالك والاصح لانه لا يمكن ان يملك كسبه واشترط على رب المال مع المضارب من قبل العقد لا يبيع  
التقليد فبمع الصحة وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او على رب المال مع المضارب الثاني  
بخلاف مكان شرط عمل مولاه كالوضارب مولاه ولو شرط بعض الرجح للمساكين او الخلق او الرقاب  
او لامة المضارب او مكانه صح العقد ولم يصح الشرط ويكون المشرط لرب المال ولو شرط البعض  
لمن شاء المضارب فان شاءه نفسه او لرب المال صح الشرط والابان شالاجني لا يصح ومشرط  
البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله صح والا فلا قلت لكن في التمسائي انه صح مطلقا والمشرط لاجنبي  
ان شرط عمله والا فلا كذا ايضا وعزاه للخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض  
لقضادين المضارب او دين المالك جاز ويكون المشرط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغزاه من  
وتبطل المضاربة بموت احد المكونين او كاله وكذا اقبله وحجر بطل على احدى او يحق احدهما مطلقا  
فتمسائي وفي البرجندى مات المضارب والمال عروضا بغيره وصيه ولو مات رب المال والمال بقدر تبطل  
في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بعه بعضه ونقد الحكم بحق المالك بيا  
فان عاد بعد محو فمسلم فالمضاربة على حالها حكم بلما قام لا عناية بخلاف الوكيل لانه لا يملك خلافا  
المضارب ولو ارتد المضارب فبقي على حاله فان مات او قتل او لحق بالرحب وحجر بطلت  
وما تصرف نافذ وعهدته على المالك عند الامام محرر ولو ارتد المالك فقط اي ولم يلحق فتمسكه اي المضارب  
موقوف وردة المرأة غير محررة وينعزل بغيره لانه وكيل ان علم به بخبر جليين مطلقا او فضولي  
عزل او رول محير لا يعلم لا ينعزل فان علم بالعرف ولو حكى كوت المالك ولو حكى والمال عروضا هو هذا  
ما كان جنس راس المال فالبراهم والدنانير هنا جنسان باعرا ولو نسيئة وان هاهنا لم لا يتصرف  
في ثمنها ولا في تقديم جنس راس المال ويبدل خلافا به كتحسانا لوجب رد جنسه وليظهر الرجح ولما



بما كان المالك في هذه الحالة لا ولا تخصيص الاذن لانه عز من وجه نهاية خلافاً لغيره  
اذ انما في الشركة كمالها المتعة صح اقتراؤها في المال دون ربح بخير المضارب على اقتضاها  
اذ جعل بالاجرة والاربح لا جبر لانه متبرع ويومر ان يملك المالك عليه لانه غير العاق وح  
فالوكيل بالبيع والمستضع كالمضارب يومر بالتوكيل والسماسر بخير على التقاضي وكذا  
الدلال لانها يعلن بالاجرة فسر استقر على ان يبيع ويشترى لم يمنعه قدرته عليه ولعله  
ان يستاجر مدة للخدمة ويستعمله في البيع ويبيع وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح  
لانه تبع فان زاد الربح على الربح لم يضمن ولو فاسدة من عمله لانه أمين وان قسم الربح وكنيت  
المضاربة ثم هلك المال او بعضه فبطل الربح لانه ليس له مال وما فضل فهو بينهما  
وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة ثم هلك المال فقال وان قسم الربح  
وفسخ المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقدها فبطل المالك لانه لم يتردد او بقيت المضاربة  
لانه محقق يد وهي كهيئة النافعة للمضارب فصل في التفريقات المضاربة لا تقصد بدفع كل  
المال او بعضه فقيدهم الهداية ببعض نفاذ غنايه الى المالك بضاعة للمضاربة لما مر وان اخذ  
اي المالك المال غير المضارب وبيع واشترى بطلت ان كان راس المال بقا لانه عامل لنفسه  
وان صار مضارباً لان النقص المخرج لا يعمل بهذا الى غنايه ثم ان يبيع ويشتري بطلت وان بقى بطلت  
لما مر واذ اساء ولو بغير ما فطامه وشرايه وكسبه وتربح بفتح الزا ما يركب ولو يركب او كل ما  
عادة بالمعروف في مال الوصية لافاسدة لانه اجبر فلا نفقة له مستضع ووكيل وشريك في وفي الاجرة  
خلاف وان عمل في المصروف اولد فيه او اخذ في دار نفقته في ماله كدوابه على الظاهر اما ان يوفي  
الاقامة بمصرف لم يتخذ دارا فله النفقة ابن ملك مالم ياتخذ مالا لانه لم يحتسب بماله ولو سافر ماله والمال  
او خلط باذن او بمالين لم يلزم انفق بالحصصة فاذا قدم رد ما بقي محج ويضمن الزايد على المعروف ولو  
انفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك ويأخذ المالك قدر ما انفق المضارب  
من راس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه وفصل شي من الربح اقتسماه على الشرط لان ما  
يجعل كالمالك والمالك يصرف الربح كما مر وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه اي المضارب وان ابيع  
المتاع من جهة حسب ما انفق على المتاع من الجحان واجرة السمسار والقصار والصباغ يكون  
وما اعتد عليه ويقول البائع قام على ثمنه او لا يضمن الى راس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او  
حكما او اعتاده التجار كاجرة السمسار هذا هو الاصل نهاية لا يضمن ما انفق على نفسه لعدم الزيادة  
والعادة مضارب بالنصف شرعي بالقرابة اي ثيابا وشرى بالعين وشرى بها عينا فضاء على  
يد قبل نقد البائع العبد غرم المضارب نصف الربح ربحا وغرم المالك الباقي ويصير ربح العبد  
ملكاً للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمناً عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناقض وباقي  
لها ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو الفان وحسمه ولكن ربح المضارب في بيع العبد على

العين فقط لانه شره بها ولو بيع العبد بضعها بأربعة الاف فحسمت بها ثلاثة الاف لان ربح البائع  
والربح منها نصف الا ان يبيع المالك الفان وحسمه ولو شرى بغير المال بالعين شرى  
رب المال بضعه ربحا بضعه وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز ربح المالك من المضارب وكسبه  
ولو شرى بالعين بغيره الفان ففقد العبد بضعه فحسمت ربحا الفان على المالك وربعه  
على المضارب على قدر ربحهما والعبد يرد المالك ثمانية ايام والمضارب يومر بالخدمة عن المضارب والخدمة  
للتناهي كما مر ولو اخذ المالك الدفع والمضارب الفداه ذلك النوع الربح ايضا واشترى بالهبة  
وهذا الثمن كالمضارب لم يضمن لانه أمين بل دفع المالك للمضارب الفان ثم ربح ثم ربح كل اهلك  
دفع اخرى الى غير ثيابه وليس للمالك حجة مادفع خلاف الوكيل لان به ثانيا يد استغناء لاما مر  
الفان فقال المالك فعدت الى الفان ونحت الفان وقال المالك فعدت الفان فعدت الفان فعدت الفان  
لان القول في مقدار المقبوض للقابض امينا وضمينا كما لو انكروا اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك مقول  
الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط لانه يستفاد من جهته وانما اقام بينة فقول انما  
قالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في الربح قيد الاختلاف يكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة  
فالقول لرب المال فلان قال معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقدر ربح الفان قال المالك هو بضاعة  
فالقول للمالك لانه منكر وكذا لو قال المضارب هو فربح وقال لرب المال هو بضاعة او ودية  
مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لانه يدعي عليه التملك والمالك ينكر واما  
لو ادعى المالك الفرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وانه اقام  
اقام البينة قبلت وان اقاما فبينة رب المال اولي لانها اكثر ثبانا واما الاختلاف في النوع فان  
ادعى المضارب العموم او الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو  
ادعى كل نوعا فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزم بان الضمان ولو  
وقعت البينتان قضى بالمناخلة والافينة المالك فربح ودفع الوصي مال الصغير اليه  
مضاربة جاز وقدره الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح الا ان يجعل الامثلة وتماه في شرح  
الوهابية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاده ديناً في تركته وفي الاختيار  
دفع المضارب ثوبا للعاشر كيف عنده ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن مرجح في مجمع الفتاوى  
بعد الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانها يقصدان الاصلاح ويحجى اخر الوديعه وقدره لو شرى  
بمالها متاعا فقال انا امسكه حتى اجدر بما كثير واراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه  
لعله باجر كما ان يقول للمالك اعطيك راس المال وحصتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك  
وفي الزايد دفع اليه الفان نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصصة الهبة انتهى  
قلت والمفتي به انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي ملك  
بالقبض على المعقد المفتي به كما يحجى فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الوهابية



واودعه عشر اعلى ان خمسة له هبة فاستهلك الحسن بحسن  
**كتاب الايمان** لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة **عولفة** من الودع اي الشك  
 وشرا تسليط الغير على حفظ ما له **صنعا** اود لانه كان الفتق في رجل فاخره رجل بغيره ماله ثم  
 تركه ضمن لانه هذا الاخذ التزم حفظه لانه لا يجوز الودع **ما يشترط عند الامين** وهي اخص من الامانة  
 كما حقه المص وغيره **وشرها** اي اجاب **صنعا** كما وودعك **او ثمانية** كقولنا لرجل اعطني الف درهم او اعطني هذا  
 الثوب مثلا فقال اعطيتك كان ودية بحالان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الودية اذ في وهو متيقن بصدور  
 كناية او فعلا كما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ابراع **والقبول** **المودع** **صنعا** القبلت  
**اود لانه** لو سكت عنه وضعه فانه قبوله لانه لو منع ثيابه في حمام بمرأى من الثيابي وكقولنا لرجل ان  
 ابن اربط فقال هناك كان ابراعا خفيه وهذا في حق وجوب الحفظ واماني حق الامانة فتمت بالايجاب  
 وحده حتى لو قال لغاصب اودعك المصوب بمرأى الضمان وان لم يقبل اختيارا **وشرها** كون المال قابلا  
 لاثبات اليد عليه فلو اودع الابق والطير في الهوي لم يضمن **وكون المودع** **مكلفا** شرط وجوب الحفظ  
 عليه فلو اودع صبيا فاستهلكه لم يضمن ولو عبد محجور اضمن بعرقته **وهي امانة** هذا حكمها مع وجوب  
 الحفظ والاداء عند الطلب واتحباب قبولها **فلا تضمن** بالهلاك الا اذا كانت الودية باجر كانه  
 معزى للربيع مطلقا سوا المكن الترخيم لاهلك مع ما شئى والا حديث الدارقطني ليس على المستودع غير  
 المغلضمان **واشترط الضمان** **على الامين** كالمأوى والحائى **اطل** **بمقتضى خلاصه** وصدر الشرح **ولو اودع**  
**حفظا** **بنفسه** **وعليه** **كالمأوى** **يسكن** **معها** **حقيقة** **او كالمأوى** **يسكن** **معها** **حقيقة** **او كالمأوى** **يسكن** **معها** **حقيقة**  
 المميز وزوجه ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن خلاصة وكذا الودع فعتها الزوجه لان العبرة  
 للمساكنة لا للنفقة وقيل باعتبار المعايين **وشرط كونه** اي من في عياله **امنا** فلو علم حياته ضمن  
 خلاصة **وجازل** **في عياله** **او اودع** **ولو اودع** **من الودع** **اي بعض** **من في عياله** **فدفع** **ان وجد**  
**عنه** **بان كان** **لعيله** **غيره** **ابن** **ملك** **كسفن** **والالاوان** **حفظها** **بغير** **ضمن** **وعن** **محمد** **حفظها**  
 بحفظ مالها كقولنا وماذا ونه وشريكه معاوضة وعنا حاز وعليه الفتوى **ابن** **ملك** **والاخذ**  
**ابن** **القال** **وغيره** **واقره** **المص** **الاذا** **اخاف** **الحرق** **والغرق** **وكان** **غاليا** **محيطا** **فلو** **غير** **محيط** **ضمن**  
**فصل** **في الجارة** **او الى** **فلك** **اخر** **الاذا** **امكن** **دفعها** **لمن** **في عياله** **او القاه** **فوقعت** **في** **البحر** **او**  
**بالندرج** **ضمن** **نزيل** **فان** **ادعاه** **اي** **الندرج** **الجارة** **او** **فلك** **آخر** **صدق** **ان** **علم** **وقوعه** **اي** **الغرق**  
**ببينة** **اي** **برابر** **المودع** **والا يعلم** **وقوع** **الحريق** **في** **داره** **لا يصدق** **الا ببينة** **فخص** **ابن** **كلامي**  
 الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق **ولو منعه** **الودية** **ظلم** **او طلبه** **او ودعته**  
 فلو حملها اليه لم يضمن **ابن** **ملك** **نفسه** **ولو حملها** **كوليها** **بمخلاف** **رسوله** **ولو** **بعلامة** **منه** **على** **الظاهر**  
**قادر** **على** **تسليم** **الضمن** **والا** **كان** **محجرا** **او** **خاف** **على** **نفسه** **او** **ماله** **بان** **كان** **مدفونا** **معها** **ابن** **ملك** **لا**  
 يضمن كطلب الظاهر **فلو** **كانت** **الودية** **سيما** **اذا** **صاحبه** **ان** **ياخذ** **ليضرب** **به** **رجلا**

٦٦  
**فله** **المنع** **من** **الرفع** **الى** **ان** **يعلم** **انه** **ترك** **الراي** **الاول** **وانه** **يشتق** **به** **على** **وجه** **مباح** **جواهر** **الاول**  
**اودعت** **امراة** **كتابا** **في** **اخر** **منها** **الزوج** **بمال** **او** **بفض** **منها** **امنه** **فلو** **منعه** **منها** **الياديب**  
**حق** **الزوج** **خايرة** **ومنه** **اي** **من** **المنع** **ظلم** **امنه** **اي** **موت** **المودع** **بمجهلا** **فانه** **يضمن** **فخص** **بنافي**  
**تركته** **الاذا** **علم** **ان** **وارثه** **يعلم** **بأفلا** **ضمان** **ولو** **قال** **الوارث** **انا** **علمته** **او** **انكر** **الطالب** **ان** **فسرها** **وقال**  
**هي** **كز** **او** **انعلمته** **او** **هلك** **صدق** **هذا** **والو** **كانت** **عنده** **سوا** **الا** **في** **مسئلة** **وهي** **ان** **الوارث** **اذا** **ادل**  
**الناس** **على** **الود** **يعة** **لا** **يضمن** **والمودع** **اذا** **دل** **ضم** **خلاصه** **الاذا** **منعه** **من** **الاختصال** **الاخذ** **في**  
**سائر** **الامانات** **فانها** **تنقلب** **مضمونة** **بالموت** **عن** **تجهيل** **كشريك** **عنان** **ومما** **وضه** **الا** **في** **عشر** **ما** **في**  
**الاشهاد** **منها** **ان** **المودع** **غلط** **الوقف** **ثم** **مات** **بجهلا** **فلا** **يضمن** **قيد** **بالغلة** **لان** **الناظر** **لومات**  
**مجهلا** **لما** **للد** **ضمنه** **اشباه** **اي** **لمن** **الارض** **المستبدلة** **قلت** **فلعين** **الوقف** **بالاول** **كالمدرام** **الموقوف**  
**على** **القول** **بجواز** **زوجه** **قاله** **المص** **واقره** **ابنه** **في** **الزواجر** **وقيد** **موته** **تحت** **بالغلة** **فلو** **مرض** **وخو** **ضمن**  
**لتمك** **من** **بيانها** **فكان** **مانعها** **ظلم** **اي** **ضمن** **وردها** **بجته** **في** **الرفع** **الوسايل** **فتنبه** **ومنها** **تأخر** **مات** **بجهلا**  
**لاموال** **اليتامي** **زاد** **في** **الاشباه** **عند** **من** **اودعها** **ولا** **يدمنه** **لانه** **لو** **وضعها** **في** **بيت** **ومات** **بجهلا** **ضمن** **لانه**  
**مودع** **تخلف** **المال** **ودع** **غيره** **لان** **القاضي** **ولا** **يدع** **مال** **اليتيم** **على** **الاعتدال** **في** **تنوير** **البصائر** **فلو** **حفظ**  
**ومنها** **سلطان** **اودع** **بعض** **الضميمة** **عند** **خازن** **مات** **بجهلا** **وليس** **منها** **مسئلة** **احد** **المقتا** **وضمن**  
**على** **المعتد** **لما** **نقله** **المص** **هنا** **وفي** **الشركة** **عن** **وقف** **لخانيه** **ان** **الصواب** **انه** **يضمن** **نصيب** **شريكه** **بموته**  
**بجهلا** **وخلافه** **غلط** **قلت** **واقره** **محشو** **ها** **في** **المستثنى** **تسعة** **فلو** **حفظ** **وزاد** **الشخص** **حسن** **الشرطي**  
**في** **شرحه** **للوهابية** **على** **العشرة** **تسعة** **لجد** **وصيه** **ووصي** **القاضي** **وستة** **من** **المحجور** **بين** **لان** **الحج** **يشتمل** **بقعة**  
**فانه** **لصغر** **ورق** **وصون** **وعقلة** **ودين** **وعنه** **والمعتق** **كصبي** **وان** **بلغ** **فمات** **لا يضمن** **لان** **الشهدا**  
**انما** **كانت** **في** **بدء** **بلوغه** **لروا** **المانع** **وهو** **الصبا** **فان** **كان** **الصبي** **والمعتق** **ما** **ذو** **الهاشم** **مات** **اقبل** **البلوغ**  
**والافاقه** **ضمنا** **كما** **في** **شرح** **لجامع** **الجزير** **قال** **بلغ** **تسعة** **عشر** **ونظم** **عاطفا** **على** **بي** **الوهابية** **بيتين** **وهو** **هذا** **قال**  
 وكل امين مات والعين يحبس \* وما وجدت عينا فدين تصيب  
 سوى متولى الوقف ثم مفاوض \* ومودع مال الغنم وهو الحق مر  
 وصاحب دار الفت الزرع مثل ما \* لو القاه ملاك بها ليس يشهر  
 كذا والرجد وقاض وصيه هم \* جميعا ونحو فوارث يسطر  
**كذا** **لو** **خلط** **المودع** **بجنسها** **او** **بغيره** **ماله** **او** **مال** **اخر** **ان** **قال** **غير** **ان** **مالا** **يتميز** **لا** **يتميز** **الا** **بكلية**  
 كتملة بشعر ودرهم جياذ بنوف مجتبى **فمن** **لا** **استهلكه** **بالخلط** **لكن** **لا** **يباح** **تناولها** **قبل** **اداء**  
**الضمان** **وصح** **الابرار** **ولو** **خلطه** **بردي** **ضمنه** **لانه** **غيبه** **وبعكسه** **شريك** **لعدمه** **مجتبى** **وان** **بذنه** **شريك**  
**شريك** **ملاك** **قالوا** **اختلطت** **بغير** **صنعه** **كان** **اشق** **الكيس** **لعدم** **التعدي** **ولو** **خلطها** **بغير** **المودع** **ضمن**  
**لخالط** **ولو** **صغير** **ولا** **يضمن** **ابوه** **خلاصه** **ولو** **انفق** **بعضها** **فرد** **مثله** **فخلطه** **الباقى** **خلط** **لا** **يتميز**











لانه لا بعد مضيقها او ضيقها او انما مضيقه لشركه كلفظ ليس الارباعه مال ظاهرا لعدم البرل  
وكذا القاضي والوصي طلب شخص من رجلين لعارية فقال اعطيك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب  
واخذته بغير اذنه واستعارة مات الثور لا ضمان عليه خايبه عن ابراهيم بن يوسف لكن في الجنب وغيره  
انه يضمن جمرانته ما يجمر مثل ما قال كنت اعزها الامانة ان العرف مستر بين الناس  
ان الارباعه يدفع ذلك الجمران مال لا اعاره لا يقبل قول انه اعاره لان الظاهر يكذب به وان لم يكن  
العرف كذلك او تارة وتارة فالقول له به يعني كالوكان اكثر مما يجمر به مثلهما فالقول ان اتفاقا  
والام وولي الصغيره كالارباعه فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وجهه  
وتقدم في باب المهر وفي الاشياء كل امين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبوله بمقتضى  
اذا ادعى الزوج والوكيل والناس اذا ادعى المصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقراء  
واعتالها ما اذا ادعى المصرف الى وظائف المترقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف كالبني  
عائنه ولا يرد له بل يدفعه ثانيا من حال الوقف كما بسطه في حاشية اخي زاده قلت وقوم في الوقف عن  
الموالي الى السعود واستحسنته المهر وافرغ ابنه في حفظه وسكان في حياة مستحقه او بعد موته  
الاخي الوكيل يقضي الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم  
يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل يقضي الدين كودية قال قبضته في حياته وهلك  
وانكرت الورثة او قال دفعها اليه فانه يصرف لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل يقضي  
الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصرف وكاله الولو الجارية قلت  
وظاهره انه لا يصرف لافي حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افني بعضهم انه يصرف في حق نفسه لافي  
حق غيره ووجه عليه كلام الولو الجارية فينا هل عند الفتوى قس وع اوصى بالعارية ليس للورثة  
الرجوع العارية كالأجارة تنفس بموت احداهما مات وعليه دين وعنده ودية بغيره فالتكرار بينهم  
بالخصص استاجر بغير اليه فله الزهاب وفي العارية على الزهاب والجحان رد ما عليه استعارة دابة  
للزهاب فامسكها في بيته فهلكته فمكت ضمن لانه اعارها للزهاب لا للمساك استنفذ ثور افاغار عليه  
الانكر لم يضمن لانه عارية عرفا استعاره رضائي يبي ويكسك واذا اخرج فالبينا لك فلما اخرج مثلها  
مقدار السكنى والبنال المستعير لان العارية تملك بلا عوض فكانت اجارة معني وفدت بها المدة  
وكذا لو شرط اخرج على المستعير بحالة البدر والحيلة ان يوجه الارض سنتين معلومة بعد معلوم  
ثم يامر به اذ اخرج منه استعار كتابا فوجد فيه خطأ اصلحه ان علم رضا صاحبه قلت ولا ياتمه  
بشركه الا في القرآن العظيم لان اصلحه واجب بخلاف ما نسب وفي الوهبانية  
وسفر اى اصلحه مستعير يجوز اذ امولاه لا ياتشر وفي معانيها  
واي معير ليس بملك اخذها اعاد وفي غير الرهان يصور  
وهل واهب لابن بجوز رجوعه وهل مودع فاضيع المال بخسر

**كتاب الهبة** ووجه المناسبة ظاهر بلغة التفضل على الغير ولو مال وشرا تلك العارية  
اي بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره بقبضه تحت  
رجوعها الى الهبة العين **باب اعادة الواهب** ديني لعوض وجهه وحسن ثناء اخي قال  
الاعام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان فيجب عليه ان يعلمه التوحيد والايمان  
اذ حب الدنيا راس كل عطية نهاها وفي مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله عليه وسلم نهاده وانما ابوا  
**وشرا** **باب** **الواهب** **الاعطاء** **البلوغ** **والملك** فلا يصح هبة صغير وريق ولو مكاتب وشرا  
صحتها في الموهوب ان يكون مقبض خافض ثناء ميسر اعين شوقه لا يستفيع **وكنه** **باب**  
**الايهاب** **والقول** كما سيجي وحكمها بوث الملك كالموجب اعين لانه في الرجوع والفسخ  
وعنه حجة خيار الشرا فلو شرطه ان اخذها قبل نفقها وكذا لو اراد صح الابرا وبطل شرط  
خلاصه وحكمها ان لا تطل **باب** **الزينة** **والفائدة** هبة غير علوان يعتقه نعم وبطلان شرطه  
**باب** **كوجبت** **وكانت** **واطعتك** **هذا** **الطعام** **لو** **ذلك** **على** **وجه** **النزاع** **خلاف** **اطعتك**  
ارضى فانه عارية لرقبتها واطعام لظنها **باب** **الاضافة** **الى** **ما** **ي** **جزء** **بعض** **من** **الكل** **كوجبت**  
**كفرها** **وجعلته** **لك** لان اللام للتمليك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس هبة وكذا هي لك  
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة **واعين** **كذلك** **هذا** **الشيء** **وجعلتك** **على** **هبة** **الزينة**  
**نار** **باب** **الحمل** **الهبة** **كأمر** **كذلك** **هذا** **الشيء** **ودار** **الى** **كعبه** **او** **عمرى** **تسكن** **لان** **قوله**  
تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح لتفسير الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان سكنه  
فان شاء قبل مشورته وان شالم تقبل الا وقال **هبة** **سكنى** **او** **سكنى** **هبة** **بل** **يكون** **عارية**  
اخذا بالمتيقن وحاصله ان اللفظان انما عن ملك الرقبة هبة او المنفعة فعارية او اجمل  
اعتبر البنية نواز وفي البحر اخرج باسم ابن الاقرب الصحة **ويصح** **يقول** **اي** **في** **حق** **الموهوب**  
له اما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع حتى لو خلف ان يبع عبده لفلان  
فوهب ولم يقبل برب وعكسه حيث خلاف البيع **وتصح** **يقض** **بلا** **اذن** **في** **المجلس** **فانه** **هذا** **القول**  
فاختص بالمجلس **وبعد** **به** **اي** **بعد** **المجلس** **بالاذن** **وفي** **الحط** **لو** **كان** **امر** **بالقبض** **حين** **وهب** **لا** **يتقيد**  
**بالمجلس** **ويجوز** **قبضه** **بعد** **والتمكن** **من** **القبض** **كالمقبض** **ولو** **وهب** **رجل** **لما** **ي** **منزوق** **مقبض**  
**ودفع** **الى** **الصندوق** **لم** **يكن** **قبضا** **لعدم** **تمكنه** **من** **القبض** **وان** **مقبض** **كان** **قبضا** **لكن** **منه**  
فانه كالتحلية في البيع اختيار وفي الارر والمختار صحته بالتحلية في صحيح الهبة لافاسدها وفي النقد  
ثلاثة عشر عقدا لا تصح بلا قبض **ولو** **ناه** **عن** **القبض** **لم** **يصح** **قبضه** **مطلقا** **ولو** **في** **المجلس** **لان** **الفرج**  
اقوى من الالة **وتتم** **الهبة** **القبض** **الكامل** **ولو** **الوهوب** **شاغلا** **لك** **الواهب** **لا** **يشترط** **لانه**  
**والاصل** **ان** **الموهوب** **ان** **مشغولا** **ملك** **الواهب** **من** **تمامها** **وان** **شاغلا** **لا** **فلو** **وهب** **رجل** **لما** **ي** **منزوق** **مقبض**  
**او** **درا** **فيها** **متاعا** **او** **دابة** **عليها** **سجد** **وسلم** **بأكبر** **لك** **لا** **تصح** **وعكسه** **تصح** **في** **الصعام** **والمتاع**











الرجوع في الشاي ولو كان هبة لما صح فيه والواهب رده على بايعه مطلقا بقضاء او رضا بخلاف  
الرد باعيب بعد القبض فغير قضاء لان حوالمشترى في وصف السلامة لا في الفسخ فافترق فانه مرادهم بالبيع  
من الاصل ان لا يترتب على العقد ثمر في المستقبل لابطال انتم اصلا والاعاد المنفصل الى ملك الواهب  
برجوعه فصولين اتفاق الواهب والموحد له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع  
السبعة السابقة **كالهبة لقراءته جاز** هذا الاتفاق من جملته وفي المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة  
والصدق والمطاعم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه الحاكم اذا احتضن اليه فهداه فلو  
وهب الدين لطفه المديون لم يحرم لانه غير مقبوض وفي الرد رضى بطلان الرجوع لما منع من زوال المانع عاد  
الرجوع تلفت العين الموصولة **والاستحقاق** المستحق الموصوب له يرجع على الواهب ما تضمن  
لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والماعز **كالهبة هنا** لان قبض المستعير كان لنفسه ولا  
غرم لغيره العقد وتماعه في الهاديه واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة تبرع  
**فيشترط الاتفاق** في العوضين وبطل العوض بالبيع فيما يقسم بيع انتهاء فتره بالعيب  
**وجاز الردية** وبطلان الشفعة هذا اذا اقال وهبتك على ان تقضي كذا اما لو قال وهبتك بكذا فهي  
بيع ابتداء وانتهى وقت العوض يكونه معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى  
فسخ وهب الواقف اذا شرط استبدال بلا شرط عوض لم يحرم وان شرطه كان كبيع ذكره الناصبي  
وفي الجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساواه ومنعاه قلت فيحتاج على قولها الى الفرق  
بين الوقف والصفير **فصل** في مسايل متفرقة **وهب الهبة الا حلتها او على ان يرد عليه**  
**او يعتق او يستولها او وهب دارا على ان يرد ثمنها** ولو معينا كثلث الدرر ورعها او على  
ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها صحمت الهبة وبطل الاستشفاء في الصورة الاولى وبطل  
الشرط في الصورة الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنفس من اشتراطه  
مطلوبية العوض **عقوبة حل الهبة** ثم وجبها **وهو** لو دبره ثم وهبها اليه لبقا للحل على ملكه فكان  
مشغولا بخلاف الاول **فما لا يصح تعليق الاصل على الدين** بشرط محض كقوله لمديونه اذا جاء  
غدا وان مت بفتح التافان بري من الدين او ان مت من مرضك هذا وان مت من مرضي هذا فان  
في حل من مرضي فهو باطل لانه محظوظ وتعلق الاصل **كاي** يكون تخييرا كقوله لمديونه ان كان  
لي عليك دين ابرأتك عنه صح وكذا ان مت بمرض التافان بري منه او في حل جاز وكان وصية  
خاتبة **جاز العمري** للعمري ولو رثته بعده لبطلان الشرط لا يجوز الرقي لانها تعليق بالخط واذا  
لم يصح تكون عارية شتمني حديث احمد وغيره من غير عمري فهو محرر في حياته ومجتمعة لانه قول  
من لا يرب شيئا فهو سبيل الميراث **بعث الى امرته متاعا هدايا اليها وبعثت له ايضا هدايا**  
عوضا للهبة صرح بالعود او لا ثم افترقا بعد الزفاف **وادعى الزوج انه عارية** للهبة  
وحلف فارد الاسترداد وادانت هي الاسترداد ايضا **يسترد كل منهما** اعطى اذ الهبة

فلا عوض ولو كانت احدى ما بعته الاخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها عارية هبة  
الدين **محمد بن علي الدين** وابراؤه عنه **من قول** اذ لم يوجب انفساخ عقد صرفي او سلم  
لكن يترتب الرد في المجلس وغيره ما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقدير المجلس كذا في العناية لكن في  
الصبر فيه لو لم يقبل ولم يرد حتى افترقا ثم بعد ايام رده لا يترتب في الصحيح لكن في المجتبى الاصل ان الهبة  
تمليك والابرا اسقاط **تمليك الدين من ليس عليه الدين** باطل في ثلاث حواله ووصية و  
**اذا سلطه** اي سلط المملك بخير المديون على قبضه اي الدين فيصح ومنه ما لو وهبت من ابنتها  
ما على ابيه فالمعتبر الصحة للتسليم ويتفرع على هذا الاصل لو قضى بن غير عاقل ان يكون له محرر  
ولو كان وكذا بالبيع فصوب ليس من عاقل **اذا اقر الدين الغلان وان اسبغ** **والدين**  
**الدين عارية** حيث صح اقراره ككونه اخبارا لا تمليكا فلا يقر له قصده بغيره وتماعه في الاشياء  
من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان الغلان بغيره وغيره اقلت وهو مشكل لان مع الاضافه  
لنفسه يكون تمليكا وتمليك الدين من ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعدة تصرف الامام معا  
لصالح البرازيه اصطلح ان يكتب اسم احدى في الديوان فالعطاء من كسب اسمه الى اخره **والصدقة**  
**كالهبة** يجمع التبرع وح لا يصح عيب مقبوضه ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو عيضي  
لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب  
خاتبة فسر وع كتب قصه الى السلطان يسأله تمليك ارض محدودة فامر السلطان بالبيع  
فكتب كاتبه جعلتها ملكا له هل يحتاج الى القبول في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول  
اليه اقيم السؤال بالقصه مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسو له ليتوسع فظفر به بعض  
غرمائه ان كانت وهبته او اقرضته ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته ليتصرف  
فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لانيه مالا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه  
هبة فالكمل له والا ميراث وتماعه في جواهر القتاوي بعث اليه هدية في ثيابها اكلها فيه  
ان كان شرها ونحوه مما لو حوله اليها اخذت له ثيابا واما فان يفرها انفسا طيبا ح ايضا  
والا فلادعي قوما الى طعام وقرهم على اخوته ليس لاهل حوان مناولة اهل حوان اخر ولا اعطاء  
سايل وخادم وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان يناوله لغير المحرق الاذن  
عادة وتماعه في الجوهرة وفي الاشياء لا جبر على الصلابة الا في اربع شفعه ونفقة زوجة وعين  
موصى بها ومال وقف وقد حررت ابيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للشربلاي قلت  
وواهب دين ليس يرجع مطلقا وابراذي نصف يصح المحرم  
على جملها او تركه ظلم لها اذا وهبت لها ولم يوف بمحرم  
لها المهر في المختار والبعض فارق يقول بان المهر في الظلم يهدر  
معلق تطبيق بابراء مهرها وانكاح اخرى لو يرد فيظفر







الصانع اذا فرغ من عمله فملكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من اعلم ان اثره لا اثر له الا ان  
كما فرغ وان لم يسلمه حرمان وصليته في بيت المستاجر نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه او اهدى  
عابده فله الاجر بحسبه على المذهب نحو ابن كمال في ثوب خاطه الخياط باجر ففقهه رجل فله ان  
يقضيه رب الثوب فلا اجر له بل له تضمين الفاقد **والاجرة على العادة وان كان الخياط هو**  
**الفاقد فعليه الاعادة** كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجني وهل الخياط اجر التفصيل بلا خطا الاج  
لا شبهه لكن في خاشيتها معرنا للجهل ان المفتي به نعم فقال المص ينبغي ان يحكم العرف الشهي ثم مرايت  
في الآثار خاشيته معرنا للعكرى الفتوى على الاول فتأمل للخياط طلب الاجر **في بيت المستاجر**  
**بعد اخراجه من الثوب** لان تمامه بذلك واخراج بعضه بحسبه جوهره **فان احترق بعد**  
**اي بعد اخراجه بغير فعلاه فله الاجر** لتسليمه بالوضع في بيته **ولا غرم** لعدم التعدي وقال ايضا  
مثل دقيقه ولا اجر وان شأضه اخبره ليعطاه الاجر ولو احترق قبله **لا اجر له** ويغرم اتفاقا لاجر  
محرور وان لم يكن **الخبرة** اي في بيت المستاجر سواء كان في بيت الخياط او لا فاحترق او سرق  
**فلا اجر له** لعدم التسليم حقيقة **ولا ضمان** لو سرق لانه في يده امانة خلا فلهما وهو مسئلة الاجر  
المشترك جوهره وان احترق الخبر وسقط من يده قبل **الاخراج** فعليه **الضمان** في المالك  
بالحيار فان ضمه قيمته فخصه في الاجر وان ضمه قيمته **دقيقا** فلا اجر له للملاك قبل  
التسليم ولا يضمن الخطب والمطل **والظن** بعد الغف الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاكل  
في ذلك العرف فان افسده اي الطعام **الطبخ او احرقه او لم يضمنه** فهو ضامن للطعام  
ولو دخل بنا لخبز او يطبخ بها فوقع منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن لاذن ولا له  
يضمن صاحب الدار ولو احترق شيء من السكان لعدم التعدي جوهره **والقرب الدين**  
**بعد الاقامة** وقال بعد شترجه اي جعل بعضه على بعض ويقول لها يفتي ابن كمال معزاية  
للعيون وهذا اذا ضرب به في بيت المستاجر فله في غرة ما كان فلا اجر حتى يجره منصوبا عنده  
ومشرا عندها زيلع فروع الملبس على اللبان والشراب على مستاجر وادخال الحمل المنزل  
على الحال لاصبه في الجوالق او صعوده الغرفة الا بشرط وايكاف دابة العمل على المكاري وكذا  
الحبال والجوالق والحسر على الكاتب واشترط الورق عليه يفسد هاتر بسره **ومع كان له**  
**اثر العين كالصباغ والقصار حبسها الاجل الاجرة** وهل المراد بالاثرة عين معلومة  
للعامل كالنشا والعرا ثم مجرد ما يعين ويرى قولان اصحهما الثاني فعامل الثوب وكاسر الخطب  
والطليان والخياط والخفان وحالق مراس العبد لم حبس العين بالاجر على الاصح محبتي  
وهذا اذا كان حالاما اذا كان **الاجر هو جلا فلا** ملك حبسها لعله في بيت المستاجر  
لتسليمه حكما ويضمن بالتعدي ولو بيت المستاجر غايه **فان حبس فضاخ فلا اجر له**  
**ولا ضمان** لعدم التعدي ومن لا اثر لعهده كالحمال على ظهرا وادابة والملاح وغاسل الثوب

اي لتطهيره لا التحسين محبتي فليحفظ لا يحبس العين لاجرة **الاجرة** من ثوب الخياط  
ويجوز في بابه وصاحبها الخياط ان شأضه فله ان يبيعها بشرط عا **الاجر** وانما  
غيره لولا ولا اجر جوهره **واذا شرط عليه بنفسه** بان يقول له اعمل بنفسك او يدرك  
بغيره **الا الا الظن** لانه استعمل غيره بشرط وغيره خلاصه وان اطلق كان له  
اي الاجرة **ان يستاجر غيره** افاد بالاستيجار انه لو دفع لاجني ضمن الاول لا الثاني وبه صرح  
في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غدا فليفعلا وطالبه من ارفوط حتى سرق  
لا يضمن واجاب شمس الأئمة بالضمان كذا في الخلاصة **وقيل** ان **الطلاق** لا يقيده مستغنى  
فله ان يستاجر غيره **استاجر غيره** لاني بغيره مات بعضه فله ان يستاجر غيره  
لانه اوفى بعض المعقود عليه وقيد بقوله **لو كان** اي عياله **معل** من اي العاقب ان يكون الاجر مقبلا  
بجملتهم **والا** يكونوا معلومين **فله** اي له كل الاجر ونقل ابن كمال ان كانت المونة تقبل نقصانهم  
عدهم فحسبه والا فكله **استاجر رجلا لا يصل قط** اي كتاب او زاد الى من يدان  
**رده** اي المكتوب والرد المونة اي يزيد او غيبته لاشي لانه تقضيه بعوده كالحياط اذا  
خاط ثم فتق وفي الثانية استاجر له ذهب لموضع كذا ويعدى فلانا باجر مسمى فذهب للموضع  
فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع **القط** الى ورثته في صورة الموت او من **يسلم الميراث**  
**حضر** في صورة غيبته وجب الاجر **ان هاب** وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر  
والفر وبعده المص ولكن يعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في التمشا  
عن النهاية انه ان شرط المحي الجواب فنصفه والا فكله فليكن التوفيق **وان وجد**  
**ولم يوصله اليه لم يجب له** انما المعقود عليه وهو الاصل واختلاف فيما لفرقه  
من الارض الوقت **اجر** فاستاجر رجلا لمثل بلزم مستاجر اي مستاجر ارض الوقت المتولي  
كما غلط فيه بعضهم تمام **اجر** المثل على المضي به كما في الحر عن التخصيص وغيره وكذا حكم وصي  
واب كافي مجمع الفتاوى **فني بالضمان** في غيب عقال الوقت **وغيب** مانعه **ولذا يفتي بكل**  
**ما هو انفع الوقت** فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا  
لوقف وصيانة الحق الله تعالى حاوى القديسي مات **الاجر** وعليه دين حتى فسخ العقد بعد  
تجمل البديل **فالمستاجر** لو العين في يده ولو عقد فاسد شبهه **احق** **المستاجر** من غدا به حتى  
يستوفي الاجرة المعجلة **والا** انه لا يسقط الدين **بذلك** اي بملك هذا المستاجر لانه ليس  
برهن من كل وجه **خلاف الرهن** فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كما سيجي في بابه مجمع الفتاوى  
فروع الزيادة في الاجرة من المستاجر تصح في المدة وبهرها واما الزيادة على المستاجر  
فان في المالك ولو لم يتيه لم تقبل كمال الخصص وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرها الناظر  
بلا عوص على الاول لكن الاصل صحتها باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغيب فاحش فان اجبر القاضي



ذو خيرة انما كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت  
 اضرا او تعنتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولي فان امتنع فالقسط  
 ثم يجرها من زاد فان كانت دارا او حائنا او ارضا فارغة عرضها على المستاجر فان قبلها لم يفسخ  
 ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر الزيادة اجر المثل وادعى انها اضرا فلا بد من البرهان عليه  
 فان لم يقبلها اجرها المتولي فان كانت من روعة لم تصح اجارته بالعصر صاحب الزرع لكن تضم عليه  
 الزيادة من وقتها وان كان بني او غرس فان استاجرها مشاهرة فانها تجر لغيره اذ اخرج الشهر ان لم  
 يقبلها لان عقدها عند راس كل شهر والبناء يملكه الناظر بكميته مستحق القلم للوقف او يصير حتى  
 يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها يزرع واما  
 اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزداد اجره فلم يتولى فسخه باو عليه الفتوى وعالم نفسه كان على  
 على المستاجر المسمى بشاه معزيا للصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر الى اخره انه يملكه  
 لجهة الوقف فمر على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقطع والاشراط رضاه كما في عمارة الشرح  
 منها البحر والمخ فيقول عليه لانها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مريد  
 نزاده في الوقف معزيا للفصول حائنا وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه  
 مرفعه وان ضرر فهو المضيق حاله فليست يرضى الى ان يتخلص حاله من تحت البناء ما خدعه ولا يكون  
 بناؤه مانعا من صحة الجارة لغيره اذ لا يدرى على ذلك البناء حيث لا يمكن رفعه ولو اصرط  
 ان يجعلوا ذلك للوقف بشئ لا تجاوز اقل القميتين من روعة او مبنيا فيه صح ولو لم يجر  
 دين رفع الامر الى القاضي لفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ويجوز  
 مثل الجارة او باكثر او باقل مما يتعارف فيه الناس لا ما يتعارف به ويكون فاسدة فيجوز اجارة  
 صحيحة احسن الاول او غيره باجر المثل او بزيادة بقدر حاجته من به المستاجر انتهى وفي فتاوى  
 الحائنا في بيعة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد  
 اتصل بها القضا فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب فلحفظ **باب**  
**ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها** اي في الاجارة تصح اجارة حائنا اي  
 دكان ودان لا بيان ما يعبر فيه بالضرورة للمتعرف ولا بيان من يسكنها فله ان يسكنها غيره  
 باجارة وغيره كما ينبغي وان يعمل فيها اي لحائنا والدار كل ما اراد ويرطد وابه ويكسر حطبه  
 ويستخرج جدرانها ويحرق بالوعة ان لم تضر بطحن برجي اليد وان ضر به يبقى فيه غير انه لا يسكن  
 بالبناء الفاعل والمفعول **احدادا** او **تقصارا** او **تجاراتا** من غير بيان ذلك او اشتراطه ذلك  
 ان عقدا **لا جارة** لانه يوهى البناء فيوقف على الرضا ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للمرجع  
 كما لو انكر العقد وان اقاما البيعة فالبيعة بينة المستاجر لاثبات الزيادة خلاصه وفيها استسما  
 للقاصرة فله لحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان اتهم به البناء منه

والاجرة لهما لا يجتمعان **ولا السكنى** **ولا طلاق** **ولا جارية** **ولا كذا** **كل ما لا يمتنع**  
 بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما ينبغي ولو باجر كثير تصدق القفل  
 الا في مسكتين اذ اجرها بخلاف الجحش او اصله فيها شيئا ولو اجرها من المجر لا يصح وتفسخ  
 الاجارة في الاصح محررا بالبحرورة وسحب تصحيح خلافه فتدبر تصح اجارة **من زرع**  
**مع بيان ما يزرع فيها او فاعدا ان الزرع فيها ما لا ينفق المنفعة والافاعي فاسدة للجار**  
 وتقلب صحته بزرعها وحجب المسعى والمستاجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ريعا  
 وحرثا ولو لم تكن الزراعة للحال لاحتياجها للسقي او كره ان امكنه الزراعة في مدة العقد حار  
 والا لا وقامة في القنية **اجارها في شغور بزرع غيره ان كان الزرع في شغور لا يجوز** **الاجارة**  
 لكن لو حصده وكلها انقلب جارية **عالم يستعمل الزرع** فيجوز ويوم بالحصاد والتسليم  
 به يبقى بزرعه **لان يجرها فاسدة الى المستقبل** فحجوز مطلقا وان كان الزرع **بزرع**  
**حق تحت** لامكان التسليم بحجره على قلع ادرار او لا فتاوى قارى الهداية وفي الوصاية تصح  
 اجارة الارض المشغوة يعني ويوم بالتمويه وابتد المدة من حين تسليمها وفي الاشهاد كتاب  
 مشغولا وفارغا صح في الفاع فقط وسحب المتفرقات ويصح اجارة ارض البناء والغرس  
 وسائر الانقاعات لطحن اجر وخرق ومقبلا وما حاصرت لزوم الاجرة بالتسليم امكن بزرعها ام لا  
**عمران مضت المدة قلها وسلمها فارغة لعدم نهايتها لان بزرع المجر في وقتها اي البناء**  
 او الغرس **مقلها بان** تقوم الارض بها وبدونها فيضم ما بينهما اختيارا **مقلها بالنصب**  
 عطا على بغيره لان فيه نظر **الها قال** في البحر وهذا الاستثناء لزوم القلم على المستاجر فاذا  
 انه لا يلزمه القلم لو زرع المجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص بمثلها جبرها على المستاجر  
 والا فيضاه **او زرع المجر عطف على بغيره اي البناء والغرس فيكون البناء والغرس**  
**والارض** **او هذا الترك** ان باجر فاجارة والافاعارة فلهما ان يجرها للثالث ويقسمها  
 الاجر على قيمة الارض بل بناءا وعلى قيمة البناء بالارض فيأخذ كل حصته محبتي وفي وقف  
 القنية بني في الدار المسبلة بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بحسب القيم على دفع قيمته  
 للباقي الى اخره **ولو استاجر ارض وقف وغرس فيها اوتى ثم مضت مدة الاجارة**  
**فالمتاجر استنفوا** **وهاجر المثل** **ان كان في ذلك مزرع بالوقف ولو لم يزرع**  
**عليهم الا القلم ليس لهم ذلك** كذا في القنية قال في البحر وهذا علم مسئلة الارض لم تكن  
 وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص **والرطوبة** لعدم نهايتها **كاشجرة** فتقلع بعد  
 مضى المدة ثم المراد بالرطوبة ما سبق اصله في الارض ايدا وانما يقطف ورقه ويبيع او  
 زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفحل والجرس والباذنجان فينبغي ان يكون  
 كالزرع يتترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشي الكثر وقواه بما في معاملة

ويقتضيها



الخانية فليحفظ قلت بقوله نهاية معلومة لكنها صولة كالتقص فكون كالشركاني  
فتاوى ابن الحلي فليحفظ بقيد **الزهر** بترك باجر لئلا يدرأه رعاية للجانبين لأن  
له نهاية كما مر خلاف موت آخره **أدراكه فانه يترك بالمسعى على حاله** **الاعتداد**  
وان انقضت الاجارة لأن ابقاه على مكان عليه اولى مادامت المدة باقية اقامتها  
فباجر المثل **لحق بالمستاجر المستودع** فترك الباكره باجر المثل **اما الغاصب فيقول**  
**بالقلم** **مطلبة الظلم** ثم المراد بقوله يترك الزهر باجر اي بقضا اورضاي بعقد حتى لا يجر  
الاجر الا باحداهما في القنية فليحفظ **تصح اجارة الدابة لا كركب ولا حمل ولا ثوب**  
**للبس** **تصح اجارة الدابة لغيرها** اي لاجل ان يجعلها جندية بين يديه ولا يركبها ولا  
تصح اجارةها ايضا لاجل ان يربطها على باب دار **اي اجارة الناس** فيقال له فرس او لاجل  
ان يربطه بيته او حانوته **بالثوب** لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا  
فسدت فلا اجر وكذا لو استاجر بيتا ليصلي فيه او طيبا ليشمه او كتابا ليشعر بالقرآن او مصحفا  
شرح وهبانية **وان لم يقيد صاحبها بالركب والبس** **واركب من شاة** **وتعين اولا** **الركب**  
**واللبس** ولو لم يبين من يركبها فسدت للجرهالة وتقلب صحبة يركبها **وان قيد بالركب او**  
**لبس** **لخالف ضمن اذا عطبت ولا اجر عليه وان سلم بخلاف حانوت** **اقعد فيه حدا**  
مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم تبين انه لم يخالف وانما هو الا يوهن الدار كما في الغاية  
لانه مع الضمان **تصح** **وستانه في الحكم** **كل ما يختلف المستعمل كالفسطاس وفيما يختلف**  
**فيه بطل تعديده** **به كالتوسك** **واحد انه ان يسكن غيره** **لما امر ان التعيد غير مفيد**  
**وان سمي نوعا وقدر اكثر بره** **اجل مثله** **واصف لا يشترط** **والاصل ان من استحق منفعة**  
مقدرة بالعقد فاستوفها او مثله او دونه اجار ولو اكثر لم يجز ومنه تحميل وزن البرقطة  
لا شعير في الاصح **ولو اردت من يتمسك بنفسه وعطبت الدابة** **ضمن النصف** **ولا اعتبار**  
للتقل لان الادمي غير موزون وهذا ان كانت الدابة تطبق على الاثنين **والا فكل** **كل حال**  
**كما لو حمله الركب على عاتقه** **فانه يضمن الكل** **ان كانت تطبق على الكون في مكان واحد وان**  
**كان الرديف صغيرا لا يستمر** **بغيره** **فقد تعلق كحمله** **شيء اخر** **لو لم يملك صاحبه** **كول**  
**الناقة لعدم الاذن** **وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسئل اهل الخبرة** **كم يزيد ولو ركب على**  
**موضع الحمل** **ضمن الكل** **لما مر وكذا لو لبس ثيابا كثيرة** **ولو ما لبسه** **الناس ضمن بقدر حازر** **اجمعي**  
**واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر** **لرأى به نفسه مع التضمن** **اي نصف**  
**القمة** **لركوب غيره** **ثم ان ضمن الركب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستاجر من المستاجر والا**  
**قيد بكونها عطبت** **لانها لو سلمت لزم المسعى فقط** **وكونه اذنه** **لانه لو اقعده في السرج صار غاصبا**  
**فلا اجر عليه** **مخرج الغاية** **كن في السرج** **عن المشكل** **ما يخالفه** **فليتأمل عند الفتوى** **كيف وفي الاشباه**

كيف هان الاجر والضمان لا يجتمعان **واذا استاجر حمارا** **عليه مقدار الحمل** **عليه كالمشركاني**  
**فقطعت ضمن ما زاد التقا** **وهذا اذا حمل المستاجر ان يركب** **الساحب** **بغيره** **والاجرة**  
**على المستاجر** **لان هو المباشرة** **وكان الحمل** **او وضعه عليه** **بمعناه** **او متعاقبا** **او متعاقبا**  
**على المستاجر** **بفعله** **وهو فعله** **بما جرت** **العادة** **او كان** **البرقطة** **في** **مواضع** **كروا** **او غيرها** **اجمعا**  
**اي وعكس** **مثلا** **وهو** **وضع** **عليه** **بمعناه** **او متعاقبا** **او متعاقبا** **على المستاجر** **وهو** **حمله**  
**المستاجر** **مما كان** **مستحقا** **بالعقد** **غاية** **ومثله** **انه لا ضمان على المستاجر** **سواء تقدم او تاخر** **وهو**  
**الوجه** **ومن ثم** **فانما** **عليه** **على خلاف** **ما في** **الخلاصة** **كذا في** **شرح** **المصنف** **قلت** **وما في** **الخلاصة** **هو** **ما**  
**يوجد** **في** **بعض** **النسخ** **المتن** **من** **قوله** **وكذا لا ضمان لو حمل المستاجر** **او ثوبا** **او دابة** **ثانيا** **اخر**  
**ان** **بالاول** **لا ضمان** **للمستاجر** **من** **نصف** **القيمة** **استمر** **قنيه** **وهذا** **اي** **ما** **من** **الحكم** **اذا كانت** **الدابة**  
**المستجرة** **تطيق** **مثله** **اذا كانت** **لا تطيق** **تجوز** **القيمة** **لزم** **على** **المستاجر** **بمبلغ** **تجوز**  
**عليه** **كل** **الاجر** **والضمان** **للزيادة** **غاية** **واقاد** **بالزيادة** **انها** **من** **جنس** **المسعى** **ولو** **من** **غيره** **في**  
**ضمن** **الكل** **كما لو حمل** **المسعى** **وحده** **ثم** **حمل** **عليه** **بالزيادة** **وحدها** **حرق** **قال** **ولم** **يتعرض** **للاجر** **اذا** **هلك**  
**لظهور** **وجوب** **المسعى** **فقط** **وان** **حمل** **المستاجر** **لان** **منافع** **العصب** **لا** **تضمن** **عندنا** **ومن** **علم**  
**حكم** **المكاري** **في** **طريق** **مكة** **وهو** **ضمن** **بعض** **الاجل** **بالحمل** **انها** **تقتيد** **الاذن** **بالسلامة** **حتى** **لو** **هلك**  
**الصغير** **يضر** **الاب** **او** **الوصي** **لن** **تدب** **ضمن** **لوقوعه** **بجر** **وتعديده** **وقال** **لا يضمن** **ان** **المتعد**  
**وفي** **الغاية** **عن** **التميم** **الصحيح** **ارجع** **الامام** **لقوله** **لها** **لا يضمن** **بسوق** **انفاقا** **وطاهر** **الهداية** **ان** **في**  
**للمستاجر** **الضرب** **للاذن** **العرق** **واما** **ضربه** **دابة** **نفسه** **فقال** **في** **القنية** **عن** **الحج** **لا يضمن** **باصلا**  
**وتخاصم** **فيما** **راد** **على** **التدابير** **ضمن** **بشرع** **السرج** **ووضع** **الابكاف** **سواء** **لو** **كف** **بمثله** **اولا**  
**وبالاسراج** **بما لا يسج** **هذا** **الحمار** **بما لا يسج** **تيمنه** **ولو** **بمثله** **او اسرج** **بما كان** **الابكاف** **لا يضمن**  
**الا** **اذا** **زاد** **وزنه** **بما** **ضمن** **بالحمار** **ان** **كاف** **لا يضمن** **لو** **استاجر** **حمارا** **فغيره** **ام** **قال** **الحمار**  
**لا يضمن** **مثله** **وكذا** **لو** **ابدر** **لان** **الحمار** **لا** **يختلف** **بالحمار** **وعينه** **غاية** **او** **سلك** **طريقا** **غير** **باعتبه** **لأن**  
**او** **تفاوت** **بعد** **او** **وعرا** **او** **خوفا** **باحت** **لا** **يسكنه** **الناس** **ان** **كاف** **او** **حمله** **في** **الحمار** **اذا** **قيد** **بالبس**  
**مطلقا** **سلكه** **الناس** **او** **لا** **خطر** **الحمار** **فلو** **لم** **يقيد** **بالبس** **لا ضمان** **واذا** **لو** **المشرك** **الاجر**  
**لحصول** **المقصود** **ضمن** **بشرع** **وطبقة** **وقد** **اراد** **بالبس** **ما** **نقص** **من** **الارض** **لان** **الوطبة** **اضر**  
**من** **السرو** **لانه** **عاصب** **الا** **فما** **استثنى** **فما** **يسج** **قيد** **بشرع** **الا** **ضر** **لانه** **بالاقل** **ضر** **لا يضمن**  
**وموجب** **الاجر** **ضمن** **خداطة** **قبلا** **وقد** **اراد** **بغيره** **فما** **توبه** **او** **اي** **لصاحب** **الثوب** **اخذ**  
**القباء** **ودفع** **اجر** **مثله** **لا** **يجاوز** **المسعى** **فما** **هو** **حكم** **الاجارة** **الفاسدة** **وكذا** **اذا** **اشاء** **انه** **سرو** **او** **بل**  
**وقد** **امر** **القبا** **ان** **الحكم** **كذلك** **في** **الاصح** **فتقيد** **الدرر** **بالقبا** **التفاقي** **ضمن** **بصفه** **اصغر** **وقد**  
**امر** **بمخرقة** **ثوب** **ابيض** **وان** **شا** **الملك** **اخذ** **واعطاه** **ما** **زاد** **الصبيغ** **فيه** **ولا** **اجر** **له**



ولو سجد بان لم يكن الصبي فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا اعتذر له فيه  
قوة ثوب ابيض خلاصه فروع قال الخياط اقطع طوله وعرضه وكما كانا قصا ان قرر  
اصبع ونحوه عفو وان اشترى منه قال ان كفا في قميصا فاقطعه بدمه وخطه فقطعه ثم  
قال لا يكفك ضممه ولو قال لا يكفني قميصا فقال نعم فقال اقطع فقطعه ثم قال لا يكفك  
الا يضمن نزل الحال في مفازة ولم يبر محل حتى فسد المال بسرقه او مطر ضمن لو السرقة والمطر على  
خلاصه وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجر فالعبرة  
لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليحمل له وفي الدرر دفع غلامه او ابنه لحايل مدة  
كذا يعلمه النسب وشرط عليه كل شيء كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم  
والموالي اجر من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجر دابة الى موضع فجازها  
الى اخر ثم عاد الى الاول فخطبت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية وهو قوله واليه يرجع الامم  
كما في جمع الفتاوى وفيه خوفوا المكاري فجع واعاد المحل للمكاري الاول لا اجر له وينبغي ان يحجر  
على الاعادة وفيه دفع ابريما الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورجعه على فامره  
ثم هلك لاضمان وفيه سئل ظهير الدين عن استأجر رجلا ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل  
المطر وامتنع بسببه هله الاجر قال لا استأجر دابة ليعمل بها كذا فمضت تحملها دونه  
هل للمكاري الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك استأجر رجلا ليعمل له في الضيعة فامره  
لتوهين البناء وحكم القاضي منعاه هل تسقط حصة مدة المنع قال لا عالم يمنع حسامه  
من الصخر استأجر حمارا سنة فغرق مرة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان مستفعا وفي الوصاية  
ويسقط في وقت العماره مثلا لو انهد بعض الارض فلهدم تحذر  
وخالف في قدر العماره امر يقدم فيها قوله لا المفسر  
قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المورج من حرج الامر يعني الا في تنوير والوعة فلا بد  
من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنفسج به ما لم يفسخ المستأجر  
بمحضرة المورج هو الاصح واذا بنيت لاختيار له وفي سكني عرسته لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة  
قلت وفيه نظر ولعله اريد المسمى اما اجرة المنزل او حصة العرصة فلا مانع من لزومها  
فتأمله وسيجي في نسخها ما يفيد فتنبه **باب الاجارة الفاسدة الفاسد**  
من العقود ما كان مشروعا اصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا باصلا  
ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجر المثل بالاستعمال لو المسمى معلوم ما كان كماله  
بخلاف الثاني وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا يملك المنافع في الاجارة الفاسدة  
بالقبض خلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها  
المستأجر ليس له ان يجرها ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون فاصبا والاول نقص الثاني

معنا الخلاصة وفي الاشياء المستأجر فاسد الوارح صحت اجازة ونقص الاجارة بالشرط  
المخالف للمقتضى العقد فاما فاسد البيع مما يفسد حاله ما جاز واجرة او دابة او  
عمر وكشر طعام عبد وعلق دابة ومرة دار ومغارها وعشر او خارج او مونة رد اشياء ونقص  
ايضا بالشئ بان يجر نصيبا من داره او نصيبه من داره شركة من غير شركة او من  
احد شركائه انفق الوسايل وعاد به من فضل الثلاثين واحترى بالاصح عن الطاري ولا يفسد  
على الظاهر كان اجر الكل في نسخ في البعض او اجر الواحد في اثنان او بالعكس اي او اجر اثنين وفي  
الحيلة في اجارة المشاع كالحق في حوائج الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شركته فيجب  
بكل حال وعليه الفتوى زيلج ومحمد بن المعنى لكن رده العلامة قاسم في نصيبه بان ما في المعنى شاذ  
مجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفي البايع لو اجر مشاعا بحمل القسيمة فقسمة وسلم جاز  
لزوال المانع ولو ابطأ بالحكم ثم قسم وسلم لم يجر ويفت بجواز له لو البايع والعرصة اخر فصول  
من الفصل الحادي والعشرين ونقص جرمالة المسمى كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة  
او عارية درهم على يرمها المستأجر لصيرورة العرصة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا ونقص  
بعدم التسمية اصلا او بتسميته حرجا او خنفسا فان فسدت بالاختيارين بجرمالة المسمى  
وعدم التسمية وجب اجر المثل يعني الوسط منه لا بالمكن بل باستيفاء المنفعة حقيقة  
كامر بالغام بل لا لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى والافسد هما بل بالشرط او الشبوع  
مع العلم بالمسمى يجر اجر المثل على المسمى لرضاها به وينقص منه لفساد التسمية واستثنى  
الزيلج على ان استأجر دارا على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغام بل لا  
في البحر على ما اذا اجعل المسمى لكن ارجعه قاضي خان في شرح الجامع الى جملة المسمى فافهم وعلى كل  
فلا استثناء فتنبه قلت وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغام بل لا  
فتأمل فان اجرد ان ترفع على جملة المسمى بعد مجهول فمكن مثلا ولم يدفعه فعليه الدية  
اجر المثل بالغام بل لا ونقص في الباقي من المدة اجر جاني تاكل شهر بكذا اصح في واحد فقط  
وفسد في الباقي لجها لها والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعيين ادناه واذا تم الشهر  
فكل ففسدها بشرط حضور الاخر لانها العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله هو الليلة الاولى  
ويومها عرفا وبه يفتي مع العقد فيه ايضا وليس له ان يخرج ارجعه حتى ينقضي الا بعد ذلك  
عجل اجرة شهرين فالكثرة كونه كالمسمى زيلج الا ان يسمى الكل اي جملة شهرين معلومة فيصح  
لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا اصح وان لم يسمى اجر كل شهر ونقص سوية واول المدة  
ما يسمى ان سمي والوقت العقد هو اولها فان كان العقد حسن يمل بضم ففتح اي يصير الهلال  
والمراد اليوم الاول من الشهر شمسي اعتبر لاهلة والاقا لا يام كل شهر ثلاثون وقالا يتم الاول  
بالايام والباقي بالاهلة استأجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم يجر لجملة بعض الاجر كما هو







وخاصة فالاول من اجل الوجود كالحياض ونحوه والآخر له غلا غير مؤقت كان استاجره لخطاطة في  
بيته غير مقيد بمدة كان اجبر مشتركا وان لم يعمل القيمة او مؤقتا بلا تخصيص كان استاجره  
ليخرج منه شهر ادرهم كان مشتركا الان يقول ولا ترجي عن غيري ويستخرج وفي جوهر الفتاوى  
استاجر حايك الياسنج ثوبان من اجر الحايك نفسه من اخر للسج صلح كلا العقدين لان المعقود عليه العمل  
لا المنفعة ولا السج المشترك الاخر متى يعمل كالتصاريح فلو لفتا وحال وملاح ودلال وله  
خيار الروية في كل عمل مختلف باختلاف الحال محبتي ولا يضمن ادبيا حلقا ولا اعتاها هلك بالاعمال  
وقيل يصلح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره بحسبه ان ضمنه في مكان كسره والحمام ونحوه ان جاوز  
المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن نصف دية النفس في قطع الختان الحشفة الدرية ان يرى ونفسها  
ان مات لموت بفعيلين ما دون فيه وغير ما دون ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان  
في الامانة باطل كالودع وبه يفي في عامة المعتمرات وبه حرم اصحاب المتون فكان هو المذهب خلافا  
للاشياء وافق المتأخرين بالصلح على نصف القيمة وقيل ان الاجبر مصلح لا يضمن وان بخلافه يضمن  
وان استور الحال يوم بالصلح عاديه وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر نعم لمن تمت مدته في وسط  
البحر او البرية نفقي الاجارة بالبحر ويضمن ما هلك بعلمه لخرق الثوب من دقة وزلق الحال وغرق  
السفينة من ملة جاوز المعتاد ام لا بخلاف الحمام ونحوه كما يأتي عاديه والفرق في الدرر وغيرها  
على خلاف ما حجت صدر الشريعة فتأهل لكن قوي القهستاني قول صدر الشريعة فتنه وفي المينة  
هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان حمل  
العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فاساقها المكارى فعشتر وفسل  
المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد مر عن الاشياء معن بالربيع ان الوديعة باجر مضى بل يحفظ  
ولا يضمن به بنى ادم عطفها من غرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان سببه او  
قوده لان الادم لا يضمن بالعذر بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه وان انكسر في الطريق ان شال المال من  
الحال قيمته في مكان محال ولا جاز في موضع الكسر واجره بحسبه وهذا هو الكسر يصنعه والابان  
الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لما ولا ضمان على الحمام وبنواخ اي يطار وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد  
فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كمل اذا لم يهلك المعنى عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس  
للغيا بما دون فيه وغير ما دون فيه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله فلي قطع لختان الحشفة  
وبري المقطوع يجب عليه دية كاملة لانه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل  
كاللسان وان مات فالواجب عليه نفسها المحصول تلف النفس بفعيلين احدهما ما دون فيه  
وهو قطع الجذرة والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحمام ونحوه  
العمل على وجهه لا يسري الا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عاديه وثانها  
سئل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام افصدتني فقصده ففصد معتادا فاجاب بسببه

قال تجديده الحرقية العبد على عاقلة الفساد لانه خطا وسئل عن فسادنا وما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص والثاني وهو الاجير الخاص ويسمى اجير واحد وهو عمل واحد عمل واحد لا يتبعه ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المرة وان لم يعمل كان استنكر شهر الخدمة واشهر الرق الغنم المسمى اجير مسمى بخلاف ما لو اخر المدة بان استأجره للرعي شهر اجير يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يجرد غيره والبرعي غيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس الخاص ان يعمل غيره ولو لم ينقص من اجرتهم بقدر ما عمل فتاوى الفواز وان هلك في السنة نصف الغنم اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام يرى منها شيئا المهران المعقود عليه تسليم نفسه جورة وظاهر التعليق ان الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العاديه ولا يشترط هلاكها في عمله لتخرق النوب من دقها الا اذا غر الفساد فيضي كالنوع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظرفي صبي ضاع في درجها وسرق فاعليه من احد كوني اجير واحد ولا ضمان على حارس السوق وحافظ الخان وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل كان خطئه فايرى فبدرهم او رعي فبدرهمين وزمانه في الاول كذا بخط المصنف ولم يشرحه ويستصحف في كذا الرطل ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطئه اليوم فبدرهم او اذا انقصه ومكانه كان سكنت هذه فبدرهم او غيره فبدرهمين والعامل كان سكنت عطارا فبدرهم او حدا فبدرهمين والمسافة كان ذهبت الكرونة فبدرهم او البصرة فبدرهمين والحل كان حلت شعير فبدرهم او رعي فبدرهمين وكذا لو خربت بعث ثلاثة اشيا ولو بين اربعة لم يجز كافي البية ويجب اجر ما وعدا في تحييز الزمان فيجب تحياطه في الاول ما سمي وفي الفجر المثل ليزاد عيار درهم ولو خاطبه بعد غلا يزداد على نصف درهم وفيه خلافا ما بين المستاجر تنورا او دكانا عبارة الدرر او كنوانا في الدار المستاجرة فاحترق بعض بيت تحييز او الدار لا ضمان عليه مطلقا سواء اذن رب الدرر او لا الا ان يجاوز ما ينصفه الناس في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثله في التنوير والكلون استاجر حمارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجاه بعد الطلب لا يضمن كذا راع نذ من قطيعه شاة فخاف على الباقي الهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كذا راع الوديعة حالة الفرق وقال ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انما للفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخط والقول له في قدر القيمة عماديه وليس للراعي ان يميز على شيء منها بلا اذن ولا فان فعل فعطبت ضمن وان نرى بلا فعله فلا ضمان جورة ولا يسافر بعد استاجره للخدمة لمشتقة الا بشرط ان الشرط عليك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالمشروط وخلاف العبد المومن بخدمته فان له ان يسافر مطلقا لان موثقه عليه ولو سافر المستاجر به فملك ضمن قيمته لانه خاص ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمن لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستاجر من عبدا وصبي فحجر ارجاء دفعه اليه لاجل عمله لعودها





بعد الفراغ صحيحة استحسانا ولا يضمن غاصب غير ما اكل الغاصب من اجرة الذي اجر العبد  
نفسه به لعدم تقومه عند الي ح ك لا يضمن اتفاقا لاجره الغاصب لان الاجرة له المالك  
وجاز للعبد قبض الواجر نفسه لا الواجر المولى لا يوقالة لانه العاقد عنائه فلو وجب له  
قائمة في يده اخذها بقاؤه كسر وق بعد القطع استاجر غير شهرين شهرين باربعة وشهرين  
مخسة على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبعبارة خمسة اخذها  
الاجر والمستاجر باق العبد او مرضه او جرحه ما اراد في حكمه لكون القول قول من يشهد له الحال  
مع بيعة كالحكم لحوال الوباغ شجره في بيعه اي التمر مع اي الشجر فالقول قول من يده  
التم والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما اراد في حكمه لكون القول قول من يشهد له الحال  
عاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول قول من يده  
الشوب يمينه في القبض والقبض والقيمة وكذا في الاجر وعنده وقال ابو يونس ان كان الصانع  
معاملا له فله الاجر والا فلي اي وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر والقيام  
حاله اي بهذه الصنعة كان القول قول من يشهد له الظاهر والا فلا به يفتي زبلي وهذا بعد العمل  
اذا قبله فيمنه فان اختيار فسر وع فعل الجرح في كل الصنعة يضاف لاستاذة في التلمذ يضمنه  
الاستاذ اختياره في ما لم يتعد يضمنه هو عماده وفي الاشياء ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسكن  
المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت وكذا حال اليتيم على المقتضى به فانه وفيها  
الاجر للارض كالحراج على المعتمد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبله  
الاصطلام وخط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولو الجية لكن جزم في الحانية بربوية عدم سقوط  
شيء حيث قال اصاب الزرع افة فملك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع  
فلا اجر عليه **باب فسخ الاجارة** فسخ بالقضاء والرضا خيار شرط ورويه كالمبيع  
خلا فالشافعي وخيار عيب حاطل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبل قبض النفع به صفة  
عيب كحرق الدار وانقطاع ماء الدار والرجي وانقطاع ماء الارض وكذا لو كانت تسقي بماء السماء  
فانقطع المطر فلا اجر حانية اي وان لم تنفس على الاصح كحرق في الجورة لو حاصم للما يزرع  
بعضها فالمستاجر بالخيار ان يفسخ الاجارة كله او ترك ودفع بحساب ما ووى منها  
وفي الولو الجية لو استاجرها بغير شرط فانقطع ما الزرع على وجه لا يرجي فله الخيار وان  
انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر واجب وفي لسان الحكم استاجر حراما في قرية  
ففرغوا وحلوا مسقط الاجر عنه وان لم يرض بعض الناس لا يسقط الاجر او يخل عطف على بقوت  
به اي بالنفع حيث ينتفع به في الجمل كرض العبد ودر الدابة اي فحتمه وسقوط حايط دار  
وفي التبيين لو انقطع ما الرجى والبيت مما ينتفع به لغير الطهي فعليه من الاجرة  
لبق بعض العقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته فان لم يخل العيب به او ازاله المولى

او انتفع بالمحل استحقاقه لزوال السبب وعمارة الدار المستاجرة وتطهيرها واصلاح الميزان  
وما كان من البناء على رب الدار وكل ما يخل بالسكنى فان ابي صاحب ان يفعل كان المستاجر  
ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر استاجر عا وحي ان لا يقدرا على رضاه العيب واصلاح  
بئر الماء والباقية وان خرج على صاحب الدار لكن بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه  
فان فعله المستاجر فهو متبرع وله ان يخرج ان ابي من اخانيه اي الا اذا ارادها كالمزور في الجوار  
وله ان ينفذ بالفسخ بلا قضاء ولو استاجر من ادين فسقطت او تعينت احداهما فله تركها ولو  
عقد عليها صفقة واحدة قلت وفي الاشياء مغر بالنهاية ان العذر ظاهر انفراد وان شئها  
لا ينفذ وهو الاصح وعذر عطف على خيار شرط لزوم فسخه بالعدا ان في العقد  
كما في سكون صرس استجر لقلعه وموت عرس او اختلاعه استجر طباخ لطبخه  
وبعد لزوم دين سواء كان تابعا لبعيان من الناس او بيان اي ببيعة او اقرار له لالحال اقال له  
غيره اي غير المستاجر لانه يحبس به فيستضرب الا اذا كانت الاجرة المحالة يستغرق  
قيمتها الاشياء وبعد اقل من مستاجر وكان للبحر وعذر فلاس خياط يعمله لا يابره استاجر  
عبد الخياط فترك عمل وعذر من الكسري دابة من سفر ولو في نصف طريق فله نصف الاجر  
ان استويا صعوبة وسهولة ولا يقدره شرح وهبانية وخانية بخلاف بدل الكاري فانه  
ليس بعذر اذا يمكنه ارسال اصبره وفي المتن ولو فرض فهو عذر في رواية اخرى دون رواية  
الاصل قلت وبالله يفتي ثم قال ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل اخر فعذر وكذا  
لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي التفسير في سفر مستاجر دار السكنى عذر دون سفر وجها  
ولو اختلفا فالقول للمستاجر فيحلف بانه عزم على السفر في الولو الجية تحوله عن صنعة الى غيرها  
عذر وان لم يفتل حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم الكاري ان هاب معها  
ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بخلفتها بخلاف ترك خياطة مستاجر عبد ليخيط وليع  
بترك في الصرف لا يمكن الجمع بخلاف بيع ما اجرة فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين كافر  
ويوقف بيعه الى انقضاء ثمنها هو المختار لكن لو قضى بخوانه نفذ وتماه في شرح الوهبانية وفيه  
مغر بالخانية لو باع الاجر المستاجر فاد المستاجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصمد والوباع  
الراهن الزهن للراهن فسخه ونفسه بلا حاجة الى الفسخ بموت احد عاقد من عند كالمؤن  
مطبقة عند نفسه الا لضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى المكة فيخرج الامر  
الى القاضي لمفعول الاصح فيجوز له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الا باب ان يرضى على  
دفعها وتقبل البينة هنا بلا ختم لانه يرضى بالخذ من ثمن ما في يده اشياء وفي الحانية استاجر  
دارا او حاما او امراضا شهر افكس شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدلا تقلا ان  
والا لانه يفتي قلت وكذا الوقف ومال اليتيم وكذا لو تقاضاه المالك وطالبه بالاجر ففسك يلزمه



الاجر سكنه بعده ولو سكن المستاجر بعد موت المورج هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لمصلحة على الاجارة  
وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر الانفساخ هنا ما لم يطالبه الوارث بالتفخيخ او  
بالرام اجر اخر ولو بعد الاستقلال لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل  
ظاهر القضية الثانية وقامه في شرح الوهبانية وفي المنية مات احدها والزرع بقا في العقد  
بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع الفصولين لو مرضي الوارث وهو كبير سقاه  
الاجارة ورضي به المستاجر جاز انتهى اي يجعل الرضا بالبقا انشا عقداي بجوارزها بالبقاء  
بالتعاطي فتعامله وفي حاشية الاشياء المستاجر والمترين والمشتري احق بالعين من ساير  
الغرماء والعقد صحيح ولو فاسد فاسوة الغرماء فليحفظ فان عقدها الغير لا تنفسخ لو كمل  
اي بالاجارة واما الوكيل بالاجارة اذ مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاجارة توكيل بشئ المنافع  
فصار كالتوكيل بشئ الاعيان فيصير مستاجر نفسه ثم يصير مورثا لغيره فلو كان الوكيل  
بالاجارة بمنزلة المالك كذا نقله المصنف من الذخيرة قلت ومثله في شرح المجموع والبرازيه  
والعرايه ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت للتوكيل من ينقل  
الي الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء به جزم في الكرخي وهو الاصح كما في البحر  
فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت وتعقبه شيخنا بانه غير مستقيم كما ذكره الكرخي ايضا لاننا نقول  
على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد المالك المستقر ثم قال  
ولما حصل ان الاصح ان الاجارة لا تنفسخ بموت المستاجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم  
**ووصي واب وجد وقاض وموتى الوقف** لبقا المستحق له حتى لو مات المعقود له بطلت  
درر الا اذا كان متولي وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء معربا للوهابية  
قال واطلاق المتون بخلافه قلت واطلاق المتون افعى قارى الهداية فكان هو المذهب  
المعتمد قاله المصنف في حاشيته ثم بعد اربع اوراق لا تنفسخ الاجارة بموت مورث الوقف  
الا في مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برده وفيما اذا اجر  
ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجر المانظر  
ثم مات فاجاب لا تنفسخ الاجارة في الوقف بموت المورث والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ  
لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفسخ بموت المتولي ولو  
الغلة له بمفرده فتنبه وفي الفيض الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاحتسان  
لا تبطل لانه اجر لغيره انتهى ومثله في البرازيه وفي السراجيه وحكم عمل القاضى والمتولي  
كالموت فلا تنفسخ وتنفسخ ايضا بموت **احد مستاجر من او مورث من في حصته** اي  
حصته الميت لو عقدها لنفسه فقط وبقيت في حصته الحي فروع في وقف الاشياء  
تخلية البعيد باطلا فلو استاجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخلية باعلى الاصح فينبغي للمتولي

ان يذهب للقرية مع المستاجر او غيره فيخل بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء  
لما للوقف فليحفظ قلت لكن نقل محشيه ابن المصنف في زواجر الجواهر عن يسوع فتاوى قارى  
الهداية انه من مضي مدة يتمكن من الذهاب اليها والرجول فيها كان قابضا ولا فلا فتنبه  
**مسائل في احرق حصايد اي بقايا اصول قصب محصود في ارض مستجرة او**  
**مستعارة** ومثله ارض بيت المال المعدة لمحط القوافل والاحمال ورمي الدواب وطرح الحصايد  
قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقه في مكانه بنفس الوقف لا اياه  
نقلته الرخ على ما عليه الفتوى قال شيخنا **فاحرق شي من ارض غيره لم يضمن** لانه تسبب  
لا مباشرة ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه  
فيكون مباشر **او ان اكل موضع كان للواضع حق الوقف فيه** اي في ذلك الموضع لا يضمن على كل  
**حال اذ اكل من ذلك الموضع شي سوا كلف به** وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما  
اذ لم يكن الواضع فيه **حق الوقف** حيث يضمن الواضع اذ اكل به شي وهو في مكانه  
وكذا بعد ما زال لا يضمن لكونه في الطريق ثم جرة اخرى قد حرجنا فالتسبب تاضن كل جرة  
صاحبه وان زال بمنزلة ربح او سيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه  
في الحاشية ثم فرغ عليه بقوله **ولو وضع جرة في الطريق فاحرق بذالك شي ضمن** لتعديده بالوضع  
**وان يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المورث الا اذا ذهب به اي بالموضع** **الرجع فلا**  
**ضمن** انفساخا فاعلم وكذا لو دحرج السيل الجري به في خانته ولو اخرج الحداد من الكلب  
في مكانه ثم ضربه بمطرقة فخرج السيل الى الطريق واحرق شي ضمن ولو لم يضربه واخرجه الزرع لا  
يزيل **في ارضه قبالا لاجتهاد فتعدي الماء الى ارض جاره فافسدها ضمن** لانه حاشي  
لاختصاص **اقعد خياط او صباغ في خانته من يطبخ عليه العسل بالنصف** سوا الحمد  
العمال اختلف كخياط مع قصاصه استحسانا لانه شركة الصباغ كاستنجار **رجل**  
**عليه محلا وراكبين الى مكة وله المحل المعتاد وروية** احب وكذا اذا لم ير الطراحة **رجل**  
وفي الولو الجية ولو تكارى الى مكة بلا اسماء بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه محلا  
في مدة التكاثر والابل اله وجرها لتها لا تفسد قلت ثانيا فلهما **الحاج** من الاجارة للحاج والركن  
الي مكة بلا تعيين الا بل صحيح والله اعلم **استاجر محلا مقداره من الزاد فاكل منه رد ثوبه**  
من زاده ونحوه **قال الغاصب كاره فزعه او لا فاجر ياكل شئ من ثوبه فزعه وجب على الغاصب**  
**المسمى** ان يكون رضا **اذا اكل الغاصب ملكه وان اثبت به بدينه** لانه اذا انكره لم يكن راضيا  
بالاجارة **او اقر عطف على انكره** اي بملكه ولكن لم يرض بالاجر لانه صرح بعدم الرضا في الاشياء  
السكوت في الاجارة رضى وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذا والافانقلا وقال الراعي لارضني  
بالمسمى بل كذا فسكت لزم ما سمي بولي لو سكنت ثم لما طالبه قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان

بلاسماء



به صمم نعم والاعلا بالظاهر **المستاجر** ان يورث المورث بعد قبضه قبل وقيل من غير موطن **المستاجر**  
**موجر** فلا يجوز ان تخل ثلث به بغير لزوم تملك المالك وهل تطل الاولي بالاجارة للمالك لا  
وهبانية قلت وصحة قاضي خان وغيره وفي المضرات وعليه الفتوى وقد منعه البحر مع الاجرة  
الاصح نعم وقره المصنعة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه بعد ما استاجر بطلت  
والا فلا يكتفى التوفيق فتأمل وهل تسقط الاجرة مادام في يد المورث خلاف مبسوط في شرح الوجاهة  
**وكله** **بأستجار عقار** **ففعلا الوكيل** **وقبض** **لم يسلم** اي لم يسلم الوكيل العين المورثة اليه اي للموكل  
**حتى مفت** **المدة** فالاجر على الوكيل لانه اصل في العقود ورجع الوكيل بالاجر على الامر لثبته عنه في القبض  
فصار قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل **لنجيل** **الاجر** **وتبطل** **المدة** **ولم يطلب** **الامر**  
**الدار** منه فانه يرجع ايضا للصيرورة الامر قابضا بقبضه مالم يظهر المنع وان طلب الامر الدار واي  
الوكيل لنجيل الاجرة لا يرجع لانه لما حبس الدار لم يبق يده يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما  
فلا يلزمه **الاجر** **يستحق** **القاضي** **الاجر** **على** **كتب** **الوثائق** والمحاضر والسجلات **قدرا** **ما** **يجوز** **لغيره** **كالغني**  
فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب بالنسبة دون الكتابة بالنسبة  
ومع هذا الكف اولى احسن ارجح القيل والقال وصيانة لما الوجه عن الابتدال بمراتبه وقامه في قضاء  
الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفتى لوفى البلدة غيره وقيل  
مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استاجرة ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز ان بين  
قدر الكاغذ والخط وكذا المكتوب **المستاجر** **لا يكون** **خصما** **للمدعي** **للاجارة** **والرهن** **والشر** **لان** **الرعي**  
لا تكون الاعمال ملك العين **مخلاف** **المشتري** **والموكل** **لملك** **ما** **العين** **وهل** **يشترط** **حضور** **الاجر**  
**مع** **المشتري** **قولان** **وتنص** **الاجارة** **وفسخها** **او** **المزارعة** **والمعاملة** **والمضاربة** **والموالة**  
**والكفالة** **والا** **بعض** **الوصية** **والقضاء** **والامارة** **والطلاق** **والعتاق** **والتي** **فحال** **كون** **كرا** **واحد**  
**مما** **ذكر** **مضافا** **الى** **الزمان** **المستقبل** **كاجر** **تلك** **او** **فاسخ** **تلك** **راس** **الشهر** **مع** **بالاجماع** **لا** **يصح** **مضافا** **لا** **استقلال**  
**كل** **ما** **كان** **تملكا** **للمثل** **البيع** **واجارته** **وفسخه** **والقسمة** **والشركة** **والهبة** **والنكاح** **والزوجة**  
**والصبي** **عن** **حال** **واثر** **الدين** **وقدر** **في** **متفرقات** **البيع** **زاد** **اجر** **المثل** **في** **نفسه** **من** **غير** **ان** **يزيد** **احد**  
**فلم** **يتولى** **فسخا** **او** **مال** **يفسخ** **كان** **على** **المستاجر** **المسمى** **به** **بفنى** **فسخ** **العقد** **بعد** **تجديد** **البدل** **فلم** **يجز**  
**حبس** **البدل** **حتى** **يستوفى** **مال** **البدل** **صح** **اكان** **العقد** **او** **فاسدا** **لو** **العين** **في** **يد** **المستاجر** **فلم** **يحفظ**  
**استاجر** **مشغولا** **او** **فارغا** **صح** **في** **الفارغ** **فقط** **لا** **المشغول** **كامل** **كل** **جر** **تحت** **اشياء** **ان** **الراجح**  
**صحة** **اجارة** **المشغول** **ويومر** **بالترجيح** **والسليم** **مالم** **يكن** **فيه** **ضرر** **فله** **فسخا** **ففيه** **استاجر**  
**شاة** **لا** **رضاع** **ولده** **او** **جديه** **لم** **يجز** **لعدم** **العرف** **المستاجر** **فاسدا** **اذ** **الاجر** **صح** **اجازت** **لو** **بعد**  
**قبضه** **في** **الاصح** **منه** **وقيل** **لا** **وتقدم** **الكل** **والكل** **في** **الاشياء** **فسر** **وع** **اعلم** **ان** **المقاطعة** **اذ**  
**وقعت** **بشرط** **الاجارة** **فهي** **صح** **لان** **العبرة** **للمعاني** **وقدمناه** **في** **المراد** **صح** **استجار** **فلم** **بيان**

الاجر والمدة استاجر شيئا ينتفع به خارج المصرفا انتفع به في المصرفا كان ثوبا لزم الاجر وان  
كان دابة لاساقها ولم يتركها لزم الاجر الا ان كان في البعض ان الخطا في كل طرفه  
خير ان شأخذه واعطى جرمه مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاه  
بحسابه من المسمى الصغير في اجرا اذا ظهرت الزيادة في الكا استرد الاجرة وفي البعض بحسبه  
ان دلني على كذا فافاه كذا فافاه اجرمه ان مشى لاجله من دلي على كذا فافاه باطل ولا اجر من دلي الا  
اذا عين الموضع استاجر حفرة حوض عشرة وعشرة وبين العمق حفرة حوض في خمسة كان ليربع  
الاجر الكا من الاشياء وفيها جاز استجار طريق للمرور ان بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولها  
وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلا له وفي دار  
لك اجارة هبة صحت غير لزمه فكل فسخا او بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة  
تصح ان وايد عدم لزوم بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء عن محمد بن حمزة لم يستغنا  
به كذا روقف وبقي ومنه اجارة بنا ملكة وكره اجارة ارضها وفي الوهبانية

حاشية  
بكذا

وفي الكلب والباري قولان والبناء كام القرى واراضها ليس تجر  
ولودفع الدلال ثوب التاجر يقبله لو راج ليس تخسر  
ومن قال قصدي ان اسافر فافسخي فلفه او فاسا لرفا قايدين كسر  
وفسخ من ترك التجارة ما كسرت ولو كان في بعض الطريق وموخر  
له فسسخ الوفاة منها مفسين واطلق يعقوب والضعف يذكر  
وايجازي ضعف من الكل جازين ولوان اجر المثل من ذلك اكثر  
ومن مات مدبونا واجر عقاره توفاه للمستاجر الجس اجدر

**كتاب المكاتب** مناسبتة للاجارة ان في كل من ماله الرقة لشخص ومنفعة  
لغيره **الكتابة** لغة من الكتب وهو جمع الحروف يسمى به لان فيه ضم حربة اليد الى حربة الرقة  
وشرعا **المكاتب** يد اي من جهة اليد **حالا** **ورقة** **مالا** **يعني** **عند** **اذا** **البدل** **حتى** **لو** **اداه** **حالا**  
**عتق** **حالا** **او** **رأها** **الايجاب** **والقبول** **بلفظ** **الكتابة** **او** **ما** **يؤدى** **معناه** **وشرط** **ان** **يكون** **البدل**  
**المذكور** **فيها** **معلوما** **قدره** **وجسه** **وكون** **الرقي** **في** **الحال** **قايما** **لا** **كونه** **معي** **او** **موجلا** **الصحة** **بالحال**  
**وحكم** **في** **جانب** **العبد** **انتقال** **الحق** **في** **الحال** **وثبوت** **الحرية** **في** **حق** **اليد** **لا** **الرقة** **الا** **بالاد** **او** **جانب**  
**المولى** **ثبوت** **ولاية** **مطالبة** **البدل** **في** **الحال** **ان** **كانت** **حالة** **والمالك** **في** **البدل** **اذ** **قبضه**  
**وقوده** **ملكه** **اذ** **اجر** **كاتب** **فله** **ولو** **القبض** **صغير** **يقبل** **مال** **حالي** **اي** **تقديره** **او** **موجلا** **او**  
**موجرا** **مقسط** **على** **شهر** **معلومة** **او** **قال** **جعلت** **عليك** **الفان** **في** **مالي** **او** **موجلا** **او** **موجرا** **او**  
**فان** **الدين** **فانت** **حر** **وان** **تجرت** **فتن** **وقبل** **العبد** **كاتب** **موجر** **وصار** **مكاتب** **بالاطلاق** **قول** **نعم** **علي**  
**فكانت** **موجرا** **وامر** **الندب** **على** **الصحيح** **والمراد** **بالخير** **ان** **لا** **يضر** **المسلمين** **بعد** **العتق** **فلو** **يفر** **الا** **افضل**







عبد لشريك اذن احد المصاحبة ان يكتب حظه بالف ويكتب في الكتابة فكانت الشريك  
المادون له في حظه فقصا عن الامام ليجري الكتابة عنده وليس لشريكه فسحقه لاذنه واذ اقص  
بعضه اي بعض الالف فخرج المصاحبة من كتابه القابض لاذنه له بالقبض فيكون معتبرا ولو قبض الالف  
عشق حظ القابض امة بين شريكين كتابها فوطئها احداهما فلو لم يوطئ الواطئ ولو لم يوطئ  
الشريك الاخر فوطئ الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر خلافا لما كان محجوب  
بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وح في الحقيقة ام ولد الاول لزوال المانع من الانتقال ووطئ  
سابق ووطئ الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ووطئ شريكه عقرها كاملا لو طئله ام ولد  
الغير حقيقة وقيمة الوار ايضا وصوابه لانه بمنزلة المفروء من الشريكين دفع العقر الى  
المكاتبة صح اي قبل العقر لا اختصاصا بمنافعها فاذا عجزت ترد للمولي فاذا عجزت لم يطأها ولا  
محالها عجزت بطل التدبير ووطئ الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ووطئ شريكه عقرها  
والولد الاول ووطئ ام ولده وان كتابها فوطئها احداهما فوطئ شريكه نصف  
قيمته ووطئ جميع الضامن به عليه الماتقراة الساكت اذ ضمن المعق يرحم عنده لا عند ما فرغ  
عبد لشريك دبره احداهما فوطئ الاخر غنيا او عسا اعتق المديون شا او استع في صورتين  
او ضمن شريكه في الاول فقط **باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى**  
مكاتب عجز عن ادانته ان كان له مال سبيل اليه لم يعجزه الحكم الى ثلاثة ايام لانها مخرجة  
لابلاء الاعتذار والعجز الحكم في الحال وفسخا بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه ولو كانت  
الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه وملك المكاتب فسخا مطلقا وفي الجائزة  
والقاسدة وعاد رقه بفسخها او في بده مولاه والمكاتب اذا مات وله مال يغ بالبدل لم  
يفسخ وتودن كتابته من حاله وحكم بعتقه في اخر حرجه من اجراء حياته كما يتبعه  
اولاده المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك مالا  
وترك ولدا ولولا في كتابته ولا وفاقبت كتابته ووطئ الابن في كتابة ابيه على نفسه المقسطه  
فاذا ادى حكم بعق ابيه قبل موته وبعثته تبعا ولو ترك ولدا استراه في كتابته ادى  
البذل حالا او رد الى حاله رقيقا وسوبا بنهما واما الابوان غير ان للرق كامات وقالاه  
ان ادا حالا اعتقا والالا استرى المكاتب ابنته فماتت عن وقاتورته ابنته لموت حراما  
حراما وكذا يرثه لو كان هو اي المكاتب وابنته الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرورتهما  
كشخص واحد ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرجه اي معتقة وترك دينا  
يفي بدينه بالجنح المولى يقتضيه بما جنى على اقله امة ضرورة ان الاب لم يعق بعد ان يكون ذلك  
القضا تعين الابيه لعدم المناقاة ولا رجوع قيد بالدين في العين لا يتا في القضا بالمناق  
بالام لا مكان الوفا في الحال ولو قضى به بالولاء لقيام امة بعد خصصت امة مع قوم الاب

في ولاية فهو اي القضا بما ذكره في لانه في فسخا محجوب فيه ومطالب سيرة وان لم يكن محجوبا  
للمدقة ما ادى اليه من الصدقات فيجب ان يبدل الملك واصلا حديث بيرة هي كمدقة ولنا  
صدية تاتي وارث شخص فبرمات عن صدقة اخذها وارثه الغني وكافي اية السيد اخذها  
موصول الى ماله وهو في يد الزكاة وكفيعر كغني وهو في يده فانها تطيب له بخلاف فقير باح لغني اوها  
عين زكاة اخذها ليجل لان الملك لم يتبدل فان من عبد وكاتبه سيده جاهلا بجانيته او من  
مكاتب فليقتض به بما جنى في فان شالمولي في العبد او في الر وال مانع بالعجز وان قضى  
حال كونه مكاتبه في لانها الحق من رقبته الي قيمته بالقضا في العجز لان جنابات المكاتب عليه  
في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الاخرى وان فكرت قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقيم  
ولو افرج حابة خطا الزمة في كسبه بعد الحكم بها حتى لو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد  
لم تقب الكتابة فله ميراثه وميراثه الولد وكا حال الذين اذا مات الطالب ويودي المال الى  
ورثته على ما جنى به كاحل الذين بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في حرجه  
لا يصح تاصيله الامن الثلث وان حرجه اي كل الورثة في مجلس واحد عجز عانا استحسانا ويجعل  
ابراء اقتضا فان حرجه بعضهم في مجلس والاخرى اخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو  
عجز بعد موت المولى عاد رقه مكاتب حتمه امة طلقها التنتين فملك بالاحل لان يطأها حتى  
تنتهي من جانيته وكذا الحكم كما تقر في محله كاتبه امة كتابة واحدة اي بعقد واحد وعجز المكاتب  
لا يجره القاضي حتى يجهت اناهم كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يحجره بطلب احدهم محجوبي  
وفيه كاتب عديده بمرة فحجر احدهما فزده المولى في الرق او القاضي ولم يعلم بكتابة الاخر لم يصح  
فان غاب هذا المردود وجا الاخر فحجر فليس الاخر رده في الرق فسخ اختلف المولى والمكاتب في قدر  
البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة فهو لان  
سراجيه قلبت وفي عتاق الوهبان

وفي غير جنس الحق بحسب سيد مكاتبه والعبد فيها محجوب  
ولا اولاد لزوجين حرسا لمولايهم ليس لام معبس  
توفي وعاف في فاعا لميت من الولد بع والمحي تسعي وحضر  
اي وان لم يكن معها ولد بيعت وان كان استسعت على حق مه صغير كان ولدها او كبير او عند  
تسعي مطلقا **كتاب الولد** هو لغة النضر والمجبة مشتق من الولي وهو القرب وتعر  
عبارة عن التامر بولاد اعتقاه او بولاد المولادة بولي ومن اثاره الارث والعقل وولاية النكاح  
وهنا علم ان الولد ليس نفس الميراث بل اقر به حكمه تصليح سببا لارث وصيه العتق على ملكه لا الاعناق  
لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث الولد لمن اعتق محري على الغالب  
من عتق اي حصل العتق باعتاق ولومن وصيه او عتق له ككتابة وتدبير واستيلاء او ملك







لا بالفصل الشرافيه ابن كمال **روى** في قوة العبد وصف المسمى ان يسطر له ربه **وعلم** **بارد** **وجرحه**  
**والبلاده** **وقبضه** **فيه** اي في الابل يقول او فعل **السلامه** ولو دمي كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما  
 في الحاشيه من التفصيل فقياس والا تحسان محتمه مطلقا فلنحفظ **اللائق** **جميع** **الشبهة** **كأمر** **في**  
**المرتد** **وتوكيله** **بطلاق** **وعتاق** وما في الاشبهه من خلافه فقياس والا تحسان وقوعه والاصل عندنا  
 ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الكراهه لان ما صح مع الهزل لا يحتمل الفسخ لا يورث فيه الا كراهه وعدها  
 ابو الليث في منزلة الفقه ثمانية عشر وعدها ناهي باب الطلاق نظما عشرين لا يصح مع الكراهه **الاراء**  
**حديثه** **الاراءه** **كغير** **نفس** **وحال** **لان** **البهرا** **لا** **تصح** **مع** **الهزل** **وكذا** **الواكره** **الشفيع** **ان** **يسكت** **عن**  
 طلب الشفيعه فسكت لا تبطل شفيعته **والاراءه** **بساكنه** **وقليه** **مطمئن** **بالايمان** **للايمان** **للايمان**  
 لانه لا يكرهه والقول اه الا تحسانا قلت وقد مناعى النوازخ خلافة فلعلمه قياسي فتأمل **الاراءه**  
**رحله** **ايقره** **او** **قتل** **جل** **عند** **او** **ليقر** **قطعه** **رجل** **بعده** **فاقر** **بن** **كف** **فقطعت** **يد** **او** **قتل** **على** **ما** **ذكر**  
 ان كان المجرم موصوفا بالصالح اقتضى من القاضي ان يمتنهما بالسرقه ومعرفاها **والا** **فلا**  
 يقتضى من القاضي التحسانا للشبهة خائفيه **قال** **ما** **ان** **تشرب** **هذه** **الشراب** **او** **تبيع** **كركم** **فهو**  
**الاراءه** **ان** **كان** **شر** **بالايجل** **والا** **فلا** **فيه** **قولا** **وكذا** **الزنا** **وساير** **المحرمات** **صادره** **السلطان** **فلم** **يعين**  
**بيع** **ماله** **فباعه** **مع** **لعدم** **عينه** **والحجابه** **ان** **يقول** **من** **ابن** **اعطى** **والمال** **لي** **فاذا** **قال** **الظالم** **مع** **كرا** **افقد** **صدرا**  
**مكره** **فايه** **بئزازه** **خوف** **بالزواج** **بالضرب** **حتى** **دهشته** **مهر** **هالم** **نصير** **الهيبة** **ان** **قد** **لا** **زوج** **على** **الشرع**  
 فان هردا بطلاق او تزوج عليها او تسر فليس باكرهه خائفيه وفي جمع الفتاوى منع امرته المرضيه  
 على المسير اليها لان تبهرها فوهبته بعض المهر الهيبه باطله لانها كالمكرهه قلت ويؤخذ منه  
 جواب حادثة الفتوي وهو زوج بنته البكر من رجل فلي الراد ان الزاوه منعها الاب لان يشهد  
 عليها انها استوفت منه ميراثا امها فاقرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقربها كونهن في معنى المكرهه  
 وبه اثبت ابو اسود مفتي الروم قال المصنف يشرح منطوقه تحفة الاقران في بحث الهيبة **المكرهه** **خلا**  
**المال** **لا** **يبيض** **ما** **اخذ** **اذا** **ان** **في** **الاخذ** **وقت** **الاخذ** **الزبيده** **على** **صاحبه** **والا** **يبيض** **واذا** **اختلفا**  
 اي المالك والمكره **في** **النية** **فالقول** **للمكره** **مع** **عينه** **ولا** **يبيض** **مجهتي** **وفيه** **المكره** **على** **الاخذ** **والدفعه** **6**  
 انما يسعه مادام حاضر اخذ المكره والالم محل الزوال القدرة والالجا بالبعد منه وبهذا تبين انه  
 لا غير لا عنوان الظلمه في الاخذ عند غيبه الامير او بركوله فلنحفظ **فروع** **اكرهه** **على** **اكل** **طعام** **6**  
 نفسه ان جاعه الار جوع وان شعبان ارجع ببقية على المكره لحصول منفعه الاكل في الاول والثاني  
 قال اهل الحرب لم يني اخذوه ان قلت ليست ببي تركها والافقوه لاسيما قوله ان قيل لبعض  
 بني ان قلت هذا ليس ببي تركها انيكره وان قلت بئ قلناه وسعه لاحتمال الكذب على الانبياء قال في  
 حزن لمحل ان دفع جارتك لارني هاد فعت كل الفاسد لم يحل ان يعقوب عبده مكرهه لم يعقوب في  
 الاصح وهل الاكرهه باخذ المال معتبر نعم عاظم القنيه نعم وفي الوهبانيه

والثاني انه لا يقتضى تصرف المشتري به وان بدا ولته الا بدي والثالث تعبير القيمة وقت الاعطاء  
دون وقت القبض والرابع الثمن والتمتع اعانة في المكره لاحد هاذن المشتري فلا ضمان بلدا  
تعد بخلافها في الفاسد بمرزبيرة امر السلطان الكراه وان لم يتوقد وامر غيره لا الا ان يعلم المالك  
لحال انه لو لم يقتل امره يقتل او يقطع يده او يضر طرفا يضاف على نفسه او لغيره مئة الف مئة الف مئة الف  
يفنى وفي المرزبيرة الزوج سلطان زوجته فتحقق منه الاكراه المكره على قتل صيد فاقول ان ما حو  
عند الله تعالى اشباه ولو اكره البائع على البيع لا المشتري وهذا المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لنفسه  
يعقد فاسد والبائع المكره لان يضمن اي اثم المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره خرج مع المشتري  
بقية وان ضمن المشتري فقد خرج عن نظام كل شرط بعده ولا ينفذ ما قبله لوضعي المشتري الثاني مثالا  
لصيرورته فحكمه فيغير ما قبله لاقباله فيخرج المشتري الضامن بالثمن على ايه بخلاف ما اذا اجاز  
المالك احد البياعات حيث يحوز الجميع واخذ الثمن من المشتري الاول والاول مانع بالاجازة فان اكره  
على المنة او دم او لم خسر او لم يخرى بمرزبيرة المكره غير على غير ارض او قديم لم يجل اذا ضرورة في  
اكره غير على نعم لا يجد للشرب للشبهة وان اكره على المني بقطع عضو او ضرب مبرح ابن قال  
الفعل بل فرض فان صبر فقتل الا اذا اراد به معاقبة الكفار فلا بأس به ولو لم يعلم بالباحة بالاكراه  
لخفائه فيعذر بالجرم بالخطاب في اول الاسلام او في الحرب كما في الخصومة كما قدمناه في المحرم وان  
اكره على الكفر بالله او بسبب النبي صلى الله عليه وسلم جمع وقد وري بقطع او قتل خصمه ان يظهر  
ما امره على سانه ويوري وقليه مطمئن بالايان ثم ان وري لا يكفر وبانت امراته قضا الا ديانة  
وان خطر باله التورية ولم يور كفو وبانت ديانة وقضا فوازل وجلا ليدون بوضو لتركه  
الاجراء الحرم ومنها ما جوقه تعالى كالفاسد صوم او صلاة وقتل صيد حرم او في احرام وكل هذا  
ما ثبت فرضيته بالكتاب اختياره بمرزبيرة الاجراء بغير ما يغير القطع والقتل يعني غير المني ان حال  
اذ النكاح بكلمة الكفر لا يجل بدلا وخسرانه بخلاف حال مسلم او ذي اختيار بقتل او قطع ويور كفو  
ابن ملك وخسران المال المكره بالكسر لان المكره بالفتح كالا لا يرضى قتله او سبه او قطع عضو  
وما لا يستباح بحال اختياره بقتل العمد المكره بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلافا لما في  
النهاية فقط لان القاتل كالا لا واوجه الشافعي عليها ونفاه ابو يوسف عن غير المشبهة ولو اكره  
على الزنا لا يرضى لان فيه قتل النفس بغيرها لكنه لا يجد استحسانا بل يفرغ المهر ولو طاعة لانها لله  
لا يستفطان محيا شرح وهباية في جانب المرأة يرضى بها الزنا بالاكراه المني لان نسب الولد  
لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل جانبها بخلاف الرجل البغوي لكنه يسقط الحد في زناها لانها  
لانه لما لم يكن المني بخصته له لم يكن غير المني شبهة له فليس عا ظاهرا لتعليه ان حكم الواطة حكم  
المرأة لعدم الولد فيرضى بالمني لان يعرف بنوعها اشدر حرمة من الزنا لانها لم تنج بطريقها ولو كانا  
فيهما عاقلها ولذا اتفكون في الجملة على المصحيح قاله المحقق رحمه الله وطلاقة وعقائد ولو بالقول



وان يقول المديون اني قد افزع لتبري فالأكره معنى مصور  
وصح في الاستحسان اسلام مكرم ولاقتل ان يبرئ بعد ويجبر  
**كتاب الحج** لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ تصرف قول لا فعل لان الفعل  
بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور الحج عنه قلت يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل  
بعد العتق كما صرح به في البداية اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخر اعتقه لقيام المانع  
فتأمل **وكيفية صغر وجوب** نعم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمميز كما في الماذون  
ورق فلا يصح طلاق صبي وجنون معلوب اي لا يفيق بحال واما الذي يجن ويفيق حكمه كمميز  
نهائيه **ولا اعتكافها** وافرارها انظر اليها ومع طلاق عبد وافراره في حق نفسه فقط لا سيده فلو  
اقرع الى اخره لغيره لولا له ولولا هدر **وبعد وقوعه** اقيم في الحال بقائه على اصل الحرية في  
حقها ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر كما في الماذون منهم من هو لاداء المحرمين **و**  
**يعتق** يعرف ان البيع سالب للملك والشر ايجاب **واجره** اورد وان لم يعقل فباطل بايه  
**وان ائلف** اي هو لاداء المحرمين وسواء اعتقلوا او لاداء رشيما مقوم ما من حال او نفس **فمنعوا**  
اذ لا حجر في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على حارس وفي الاشياء الصبي المحرم مواخذا فاعمال  
فيضمن ما ائلفه من المال للحال واذا اقتل فالدية على اقلته الا في مسائل لو ائلف ما اقتصرضه وما  
اودع عنده باذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداعه ما اذا اودع  
صبي محرم مثله وهو ملك غيرهما فلذلك تضمن الدافع والاختار **ولا يحجر** مكلف بسفه  
هو تذبذب المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقل دبر ولو في الخير كان يصرفه في بناء  
المساجد ونحو ذلك فيجوز عليه غيره او تهاجمه في فوائده من الاشياء **وفسق** ودين **وغفلة** **بالمع**  
**مفت** حاجن ويعلم الجبل الباطلة كتعليم الردة لتيسر من زوجه والانسقاط عنها الزكاة **والسب**  
**جاءل** وكما يغفل **وعند** **عاج** **على** **السفه** والغفلة **اي** يقولها يفتي صيانة لماله  
وعلى قولها المفتي به يكون في اجتهاد كسفه **الا** **في** **نكاح** **وطلاق** **وعتاق** **واستيلاد** **وتزويج**  
**وجوب** **زكاة** **وفطرة** **وج** ثم هذا الخلاف في تصرفات تحتل الفسخ وبطلان الهزل واما ما لا  
يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلذا قال **وعبادات** **وزوال** **ولاية** **اي** **وجده**  
**وصحة** **اقرار** **والعتقات** **وفي** **الانفاق** **وفي** **صحة** **وصايا** **بالقرب** **من** **الثلاث** **في** **هذه**  
**كبال** **وفي** **كفارة** **كعبد** **اشباه** **والحاصل** **ان** **كل** **ما** **يستوي** **فيه** **الهزل** **ولحد** **ينفذ** **من** **المحرم**  
**وما** **الا** **الا** **اذن** **القاضي** **خائنه** **ان** **بلغ** **الصبي** **غير** **رشد** **لم** **يسلم** **اليه** **ما** **لحق** **ببلوغه** **حما**  
**وعشرين** **سنة** **فصح** **تصرفه** **قبلاه** **اي** **قبل** **المقدار** **المذكور** **من** **المدة** **وبعد** **يسلم** **اليه** **وجوبا**  
حتى لو منع منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان لما يفيد كلام المجتبى وغيره **قاله**  
**وان** **لم** **يكن** **رشد** **وقالا** **لا** **يدفع** **حتى** **يونس** **رشد** **ولا** **يجوز** **تصرفه** **فيه** **والرشد** **المذكور**

في قوله تعالى فان اتسم منهم رشدا هو كونه مصليا في ماله فقط ولو فاسقا قاله ابن عباس  
**والقاضي** **يجب** **للمدعي** **ان** **يلبيح** **ماله** **لا** **يبيع** **وقضى** **دراهم** **دينه** **من** **دراهم** **يعني** **بلا** **امره** **وكذا**  
**لو** **كان** **دائنه** **وباع** **دائنه** **لدرهم** **دينه** **وبالعكس** **استحسانا** **للاختلاف** **في** **التمنه** **لا** **يبيع**  
**القاضي** **عنه** **ولا** **اعتقاره** **لدين** **خلافا** **لما** **ورد** **اي** **يقولها** **ببيعها** **لدين** **يفتي** **اختيار** **وصح** **في** **الحج**  
**القدوري** **ويبيع** **كل** **ما** **لا** **يحتاجه** **في** **الحال** **ولو** **اقرع** **ماله** **بعد** **الدين** **ماله** **يكن** **تابثا** **بينه** **او** **علم**  
**قاضي** **في** **راجم** **الفرع** **كالو** **استهلكه** **اذ** **لا** **حجر** **في** **الفعل** **كامل** **فليس** **ومع** **عرض** **شراء** **فقبضه** **بالاذن**  
**من** **بايعه** **ولم** **يؤد** **ثمنه** **فبايعه** **اسوة** **للفرا** **في** **ثمنه** **فان** **افلس** **فيلقبضه** **او** **عده** **كن** **غير** **اذن** **بايعه**  
**كان** **لرشد** **اداه** **وسبه** **بالشئ** **وقال** **الشافعي** **للبايع** **الفسخ** **حج** **القاضي** **عليه** **يرفع** **الى** **قاضي** **اخر** **فان**  
**واجاز** **ما** **صنع** **المحرم** **كذا** **في** **الخائنه** **وهو** **ساقط** **من** **الدين** **والمنع** **جاز** **اطلاقه** **وما** **صنع** **المحرم**  
**في** **ماله** **من** **بيع** **او** **شراء** **قبل** **اطلاق** **الثاني** **وبعد** **كان** **جائزا** **لان** **الحجر** **الاول** **محتمل** **فيه** **فيتوقف** **على**  
**امضا** **قاضي** **اخر** **فسرع** **يصح** **للمحرم** **على** **الغايب** **كن** **لا** **يخبر** **ماله** **يعلم** **خائنه** **ولا** **يرفع** **الحجر**  
**بالرشد** **بل** **باطلاق** **القاضي** **ولو** **ادع** **الرشد** **وادع** **خصمه** **بقائه** **على** **السفه** **وبه** **هنا** **ينبغي**  
**تقديم** **بكالبينة** **بقا** **السفه** **اشباه** **وفي** **الوهبانية**  
**ومن** **يدعي** **اقراره** **قبل** **الحجر** **فمن** **يدعيه** **وقته** **فهو** **واحد**  
**ولو** **باع** **والقاضي** **اجاز** **وقالا** **لا** **تودي** **فما** **اداه** **من** **بعد** **الحجر**  
**فصل** **بلوغ** **الغلام** **بالاحتلام** **والاحبال** **والانزال** **والاصل** **هو** **الانزال** **والجارية**  
**بالاحتلام** **والحيض** **وكما** **لم** **يذكر** **الانزال** **صريح** **لانه** **قل** **ما** **يعلم** **منها** **فان** **لم** **يوجد** **شي** **منها** **لحق**  
**يتم** **لكل** **منها** **خمس** **عشرة** **سنة** **بري** **لحق** **لقصير** **عمار** **اهل** **زمانا** **واذا** **منته** **له** **اشا** **عشرة** **سنة**  
**ولها** **تسع** **سنين** **هو** **المختار** **كما** **في** **احكام** **الصغار** **فان** **راحقا** **بان** **بلغا** **هذا** **السن** **فتلا** **بلغا**  
**صدقا** **ان** **لم** **يكن** **فيها** **الظاهر** **كذا** **اقيده** **في** **العادية** **وغيرها** **فبعد** **ثنتي** **عشرة** **سنة** **يشترط**  
**شرط** **اخر** **لصحة** **اقراره** **بالبلوغ** **وهو** **ان** **يكون** **بحال** **يحتلم** **مثله** **عادة** **والا** **لا** **يقبل** **قوله** **ترج**  
**وهبانية** **وهما** **ح** **كبا** **لغ** **حكما** **فلا** **يقبل** **بحجوده** **البلوغ** **بعد** **اقراره** **مع** **احتمال** **حاله** **فلا** **تنقض**  
**قسمته** **ولا** **يبوعه** **وفي** **الشرنبلالية** **يقبل** **قول** **المراهقين** **قد** **بلغنا** **مع** **تفسير** **كل** **بما** **اذ** **بلغ**  
**بلا** **يتم** **وفي** **الحجزة** **اقر** **بالبلوغ** **فقبل** **اشي** **عشرة** **سنة** **لا** **يصح** **الا** **بالبينة** **وبعد** **يصح**  
**والله** **اعلم** **واحكم** ****كتاب**** **الماذون** **الا** **اذن** **لغة** **الاعلام** **وشرعا** **قال** **الحجر** **اي** **في** **الحجارة**  
**لان** **الحجر** **لا** **ينفك** **عن** **العبد** **الماذون** **في** **غير** **باب** **التجارة** **ابن** **كالا** **واستقط** **لحق** **المسقط** **هو** **المولى** **للماذون**  
**رقيقا** **والولي** **لوصيه** **وعند** **فر** **والشافعي** **هو** **توكيل** **وانابة** **ثم** **ينصرف** **العبد** **نفسه** **بأجلته** **فلا**  
**يتوقف** **الا** **بخصيص** **ينبغي** **تفريع** **على** **كونه** **استقاطا** **لا** **ببيع** **بالعبرة** **على** **سيده** **لحقه** **الحجر** **فلا**  
**اذن** **العبد** **تفريع** **على** **الحجر** **وما** **اوشهر** **حدا** **ما** **اذ** **بما** **مطلقا** **حتى** **يحرر** **لان** **الاستقاطات**







ما يوجب من دينهم اذا لم يف به قيمته **بعد غفلة** لتقره في ذمته وصح نديره ولا يخرج من الغفلة  
الا ان من اختار احد الشيكين ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كان الماذون مدبرا  
او ام ولد لم يضمن قيمته لان حق الغرماء لم يتعلق برئيسهم لانها لا يباعان بالدين ولو غفله المولى  
باذن الغرماء فلم يضمن مولاه ربيع الماذون **ان باعه سيده** باقل من الدين **وغيبه المشتري**  
فدبره لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما ضمن الغرماء البائع قيمته لتدبيره فان  
رد العبد عليه **يجب قبل القبض** مطلقا او بخيار روية او شرط او بعدة **بقضاء جميع السيد** قيمته  
**على الغرماء** وعاد حقهم في العبد لزال المانع وان رد بعد القبض لا يقض فلا سبيل لهم على العبد  
ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضي اقل وهو بيع في حق غيره وان فضل من دينهم لم يضمن  
به على العبد بعد تحريره كما مر او ضمنوا **مشتريه** عطف على البائع اي ان شاؤوا ضمنوا المشتري وبيع  
المشتري بالثمن على البائع او اجازوا البيع واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان باعه السيد مملوكا برينة  
يعنى مقاربة لا حنكرا كما ينبغي لتحقيق المحاصة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء **فلما رد البيع**  
ان لم يصل منه اليهم لان قبضهم الثمن بطل الرضا للبيه الا اذا كان فيه محاباة فان ترفع او ينقض  
البيع ابن كمال وقال المصنف اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والتمس نديهم والا  
فالبائع نافذ لزال المانع **وان غاب البائع** وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بمضطر ولو مضرا  
دينه خلا للثاني ولو مضرا لمضطره **ولو قبله** بان غاب المشتري والبائع حاضر **فلا يملك** الذي  
لا خصوصية **اي اعان** حتى يحضر المشتري لكن لم يضمن البائع قيمته او اجازة البيع واخذ الثمن **عبد**  
قدم حصرا وقال **العبد فلان** ماذون في التجارة **فباع واشترى** فهو ماذون وجب له كل شيء في التجارة  
وكذا الحكم لو اشترى العبد وبيع ساكنا عن اذنه **ومحجره** كان ماذونا احتجنا بالضرورة ان التعامل  
واما المسلم محمولا على الصلاح فيجوز على ضرورة شرح الجامع ومفاده تعبير المسئلة بالمسلم ان قالوا ان  
لا يبيع لدينه اذا لم يفسد الماذا اقر المولى به اي بالاذن وان ثبت الغرماء بالبيعة وتصرف الصبي  
والمعتوه الذي يعقل البيع والشر ان كان نافعا محضا كالاسلام والاياب **صح بلا اذن** وان ضارا  
كالطلاق والعنق والصدقة والقرض **لا وان اذنه** ولم يوافقا من العهود بين نفع ومضر  
كالبيع والشر **توقف على الاذن** حتى لو بلغ فاجازة نفذ فان اذن له المولى في بيع او بيع كعبد  
ماذون في كل احكامه والشر لصحة الاذن ان يعقلا البيع ساليا للملك عن البائع والشر اجابا له  
زاد البيع وان يقصد الرجوع ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر وليد ابوه ثم وصيه  
بعد موته ثم وصيه كما في الترتيب عن العادة ثم بعد ذلك **جده الصحيح** وان علا ثم وصيه ثم  
وصي وصيه فترتبي زاد الربيع والقرض الثاني ثم الوالي بالطريق الاول ثم القاضي او وصيه **ايها** تصرف  
يصح فلان لم يزل ثم دون الام او وصيه اهنا في المال بخلاف النكاح كما مر **اي القاضي** الصبي والمعتوه  
او عبدهما او عبدهما **كامر بيع** ويشترى فمكت لا يكون سكوت اذ نافي التجارة والقاضي له

ان ياذن للبيعة والمعتوه اذ لم يكن له ولي **وعبد** اذا كان كافرا **واحد منهم** امن الصبي والمعتوه **ولي**  
**وامتنع الوالي** الاذن **عند طلب** ذلك منه اي من القاضي ربيع قلت وفي البرجندي عن اخوانه لوالي  
ابوه او وصيه صح اذن القاضي له شارح الوهبانية ولا يخرج بعد ذلك اصلا لان حكم القاضي  
اخر فندبر فسرور لواقف الانسان بما معهما من كسب او اربح صح على الظاهر كاذون ذكر  
لا يكون ماذونا قبل العلم بالافى مسئلة ما اذا اقال بايعو عبدي فاني اذنت له فباعوه وهو لا يعلم بذلك  
صار ماذونا بخلاف قول بايعو ابني الصغير لا يصح الاذن للابن والمقصود المحقق ولا يثبت  
ولا يصير محمولا على الصحيح اشباه وفي الوهبانية  
ولو اذن القاضي لطفل وقداي ابوه يصح الاذن منه فيستخرج  
وضمن يعقوب الصغير ودبعة وتخليفه يفتي به حيث يسكن  
ولو رهن المحقق او باع او شرى وجوز له المولى مما يستغنى  
لتوقف تصرف المحقق على الاجازة فلو لم يجز الاذن له بالتجارة فاجازها العبد جازا استحسانا ولو  
لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يخرج ان ما هو تبرع  
ابتداء ضار فلا يصح باذن ولي الصغير كالمقترض **كتاب الغصب هو لغة**  
اخذ الشيء مالا او غيره كالحر على وجه التغلب وشرعا ان اليد **في حقه** ولو حكم المحقق دما اخذه  
قبل ان يحول له باثبات **يد مبطله** واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط والتمرة في الزوايد فتمرة  
بستان مغصوب لا يضمن عند خلافه **درر** في مال فلا يتحقق في مئة وحر **مقدم** اي صاح شرعا  
فترسائي فلا يتحقق في حر مسلم **محمم** فلا يتحقق في مال حر في **قاب** لا يتحقق في الفارق خلا فالحمد  
بغير اذن مالكة احتسرت عن الوديعة واعلم ان الموقوف مضمون بالانقلاف مع انه ليس بمملوك  
اصلا صرح به في البائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كفاعل ابن الكمال كان اولى **لا يخفى** احتسرت  
به عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام **فان** استخدام الريبة **وتحريم الريبة** غصب لازلز يد المالك  
**اجلوسه** على سبيل عدم ازالها فلا يضمن ماله بملك بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ  
متاعه ومحمد فهو ضامن وان لم يحول له ولم يحمده لم يضمن ماله بملك بفعله او بخبره من  
الدار خانيه **وحكمه** الاثم لمن علم انه مال الغير **فرد العين** قايمة والغرماء **هالكة** بفعله  
او غيره وافقة سماويه فترسائي **ولغيره** من علم الاخير ان فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع  
بالحديث **المغصوب منه** غير بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب **الاذا كان في**  
**الوقت** **المغصوب بان** غصبه وقيمة **اكثر** وكان الثاني **الملي** من الاول فان الضمان على  
الثاني كذا في وقف خانيه وفي غصبه باع غصبه بخلاف استير ملكه وبسبب لبن امه ضمن قيمة  
العجل ونقصان الام وفي كراهيته ما من هدم حايط غيره ضمن نقصانه ولم يوم يعارقه  
الافى حايط المسجد وفي القبية تصرف في ملك غيره ثم ادعى ان كان باذنه فالقول للمالك الا



الاذا انصرف في مال امراته فانت وادعائه كان باذنها والكل في القول للزوج **ويجب رد الغصب**  
عالم بتغيره فاحتمل في **مقتضى غصبه** لتفاوت القيم باختلاف الاعاكن **ويجب رد ما لو لم يرد**  
**المالك** في البرزخ غصب دراهم انسان من كسبه ثم ردها فيه بالعلم به او وكذا الوصله اليه بحجة اخرى  
كسبة او ايراع او شراء وكذا الوصله فكله خلافا لشافعي **ويجب رد مثله ان عكس هو مثل وان**  
**انقطع الشبان** لا يوجب في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن قال **قيمة يوم**  
اي وقت الغضا وعند ابو يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم النقطاع **ويجب رد مثله ان عكس هو مثل وان**  
**في القيمة يوم غصبه** اجماعا **والمثل المخلوط بخلافه** كبر مخلوط بشعير فخرج مخلوط بزيوت  
ونحو ذلك كدهي بخمس قيمته فيجب قيمته يوم غصبه وكذا كل من مزون يختلف بالصنعة لقيمة وقد ر  
درود بسى كره في الجواهر زاد المصوب وقطر لان كلاهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم  
فيها ولا تقبض دين في الزمة قلت وفي الذخيرة **ويجب فيه في الضمان** على غيره كالمسلم وفي الجنب  
السوق في تفاوته بالقياس وقيل من في الاشياء الغمر والمزونا والاجرة قيمته وفي حاشيتها لا بل  
هنا وفيما احتل التيسير معز باللفصولين وغيره وكذا العصابون والسرقة والورق والابره  
والعصفور والصبر والجلد والرهن المتجسس وكذا كل مكمل وموزون مشرف على الهلاك مضمون  
بقيته في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الغرق والقي الملاح ما فيها من مكمل وموزون  
يضمن قيمتها ساعته كذا في الجنب وفي الصير فيه صب ما في حنطة فاقدها وزاد في كيلها ضمن  
قيمتها قبل صبها الى امثلهما هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو على خلاف  
ما لو صب الما في الموضع الذي فيه حنطة بغير نقل انتهى والاجرة قيمته وسيحان الحر في حق المسلم في  
حقه والخاص في الربرر غير ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق يتفاوت يعتد به فهو مثلي وما  
ليس كذلك كذالك فقيمي فليحفظ **فان ادعى هلاكه** فربط بوجوب رد العين لانه لو حجب الما  
ورد المثل والقيمة مخلص على الرابح **حبس حتى يعلم المالك انه لو بقى لضره** اي اظهره ثم قضى له  
عليه بالبدل من مثله وقيمته ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك  
ان ادعى الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فيه ان الغاصب انه رده وهلك عند المالك او لي  
خلافا للثاني ملحق ولو اختلف في القيمة وبرهنا فالقيمة للمالك ويحكي ولو في نفس الغصب والقول  
للاصايب والغصب انما يتحقق فيما ينقل فلا اخذ عقار **وهلك في يده** باقاة سماوية كغلبة سبل  
لم يضمن خلافا لمحمد ويقول الثالث **ويبرئ في الوقف** ذكره العيني وذكر طهيس الدين في فتاويه  
الفتوى في غصب العقار والدليل الموقوف به بالزمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالزمان  
وفي قوايد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير **فان اجر المثل**  
صيانة لمال الوقف والصغير وفي جازة الفيض انما يتحقق الغصب عند ما في العقار في حكم الضمان  
اما في ما ورد ان ذلك فيتحقق الا ترى ان يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ **فيل قايله**

الاستروشا

الاستروشا وعاد الدين في فصولها **والاصح ان اي العقار يضمن الربح والسلم وكذا الجنب في**  
**العقار الوديعة** وبالربح من شهادة بعد القضا وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في ما يار وعند هذه  
الثلاثة **واذا انقض العقار سكنه** و **وإذا انقض العقار سكنه** بالاجماع فيعطى ما زاد البذر ويضمن في  
الجنبتي وعن الثاني مثل بذر وفي الصير فيه هو المختار ولو ثبت له قلعته وقامه في الجنبتي يضمن  
اتفاقا في النقص انقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل اخر او هدم الناصر هو لا العا  
كالو غصب عينا واجره فنقص في مدة الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح اخذوا تحت  
قوله **فان استعمله** فنقصه الاستغلال واجره المستعار ونقص ضمن النقصان ونقص في باقي  
من الغلة والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرزخية ان الغني يتصدق  
بكل الغلة في الصحيح **كالو غصب في الغصب** **والوديعه** بان باعه وبيع فيه **اذ كان ذلك عينا**  
**بالاشارة** او بالشر **برام الوديعه** او الغصب ونقصها يعني يتصدق بربح حصل فيها اذا  
كانا مما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا يتعين فعلى اربعة اوجه **فان اشار اليها ونقصها** **فان اشار اليها ونقصها**  
يتصدق **فان اشار اليها ونقصها** او اشار الى غيرها ونقصها او اطلق ولم يشر ونقصها لا يتصدق  
في الصور الثلاث عند الكرمي قيل **وبه يفتي** والمختار ان لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في  
فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرمي في زمانا لكثرة الحرمان وهذا كله على قولهما وعلمنا ان  
لا يتصدق بربح منه كذا لو اختلف الجنب ذكره الزيلعي فليحفظ **فان غصبه** **وغصب الغصب** **فان غصبه**  
**واغصبه** **منافعه** اي اكثر مقاصده احسن اعني الذي هم فسر بالاضرب فان زال اسمه كسب من اعظم  
منافعه **ولذا لا ينقطع حق المالك عنه** كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم معينا على اعظم من اقله  
منافعه **وغيره** **او اختلف الغاصب** **بملك الغاصب** **حيث يستحق** **اختياره** **كاختلاف طهر بصره** **او**  
**يكن يخرج** **كبره** **بشعيره** **ثمنه** **وملكه** **بلاجل انتفاع** **قبل اذ اضار** **ان اضر** **ما كده** **بأد اوابر** **او**  
تضمن قاض والقياس كله وهو رواية فلو غصب طعاما فمضغه حتى صار مستهلكا يتلعه  
حلا لا في رواية وحراما على المعتمد حسا المادة الفساد كذا في شاة التنوير بدل الاضافة اي شاة  
غيره ذكره ابن سلطان **وطبخا** **او وشيها** **او طحن** **او رزقه** **وجعل حديدا** **وسرا** **او**  
**على حاجة** **بالجسيم** **خشبة** **عظيمة** **تثبت** **بالرهن** **وقيمتها** **اي البنا** **الشر** **اي من قيمة** **الساحة**  
ملكها الباقي بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او عرس او ابتعت دجاجة لولوة او ادخل  
البقر اسه في قدر او اودع فضيلا فكب في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار او سقط  
ديناره في حوضه غير ذلك ولم يمكن اخراجه الا بدم الجدار او سقط ديناره في حوضه غير ذلك ولم يمكن اخراجه الا بدم الجدار او سقط  
والاصل ان الضرر لا يشترط ان لا يخلو كذا في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابلغ الزلوة فالت  
لا يشق بطنه لان حرمة الاداء اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعية قياسا  
على الشق لاخراج الولد قلت وقد مرنا في الجناين عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير



البصار ان الاصح فليحفظ بقى لو كانت قيمة الساجدة والبنا سوا فان اصطلي على شجر  
وان تنازع ارباع البناء ويقسم الثمن عليها على قدر مالها من ثلثي عن البرازيه بقى لو اراد الغاصب  
نقص البناء ورد الساجدة هل ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يحل وقوله لتضييع المال بلا فائدة  
وقامه في المجتبى وان حرب المحرمين درهما ودينارا او ثلثي ملكه وعن مالكه مجازا خلافا لما كان  
في حاشية غيره ونحوه على كل طرف من المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها ونقصها وكذا  
الحكم لو قطع يد رها او قطع طرف دابة غير كونه كذا في الملتقى قيل ولفظه غير سديد هنا قلت  
قوله غير سديد غير سديد لشبوت الخيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار من رها اخذها لا يفهمه  
شيا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العادة فليحفظ خلافا لطرف العبدان فيه الارش او  
خرف ثوبا خرقا فاحشا وهو ما فوت بعض العين وبعض نفعه لا كله فلو كلفه من كل ما وفي حرق  
يسير نقصه ولم يفت شي من النفع منه النقصان مع اخذ قيمته ليس غير لقيام العين  
من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب  
حادثة وهي غصب حياصة فضة موهبة بالذهب زال تمويهها فيخبر بتضمينها موهبة او  
اخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شرا بوزنها ففضة فلا رد لتغيرها ولا  
مرجع بالنقصان للزوم الربا فاعتمه فقال من صرح به قاله شيخنا ومن بنى او غرس في رعيه  
بغير اذن امر بالقلع والرد لو قيمة الساجدة اكثر كافر المالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر  
بقلمه اي مستحق القلع فتقوم بدونها ومع احدها مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض  
اي بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة انصافا او ارباعا اعتبر والاف الخارج  
للزراع وعليه اجر مثل الارض واعا في الوقف فحب الحصة والاجر لكل حال فتصلي غصب ثوبا  
لا عبرة لالوان بل حقيقة الزيادة والنقصان او سوا قلته بسى فالمالك مخير ان شاء ضم  
قيمة ثوبه ايض ومثاله السويق عبر في المبسوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثليا وسماه هنا  
لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقد علقوا في المجتبى وان شاء اخذ المصوغ او الملتوت  
وعزم عازاد الصبح وعزم السهم لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله  
بملكه لا من راجه بالما مجتبى رد غاصب الغاصب المعصوب على الغاصب الاول ليس امر غاصب  
كالهك المعصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب فانه يبر ايضا لقيام القيمة  
مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضائه او ببينة او تصديق المالك لا باقرار الغاصب  
الا في حق نفسه وغاصبه عمادية غصب شيئا ثم غصبه اخر منه فالمالك ان ياخذ بعض  
الضمان من الاول وبعضه من الثاني لانه كذا راجيه والمالك بالخيار في تضمين ايها شوا واداء  
تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الاخر وقيل بملك عمادية الاجارة لا تلحق بالاتفاق فلو ائتم  
مال غيره تعدا فقال المالك اجرت او رخصت لم يبر من الضمان اشباهه مع البرازيه لكن

نقل المصنف عن العمادية ان الاجارة تلحق بالافعال هو الصحيح قال وعليه فيلحق بالاتفاق لانه  
من جملة الافعال فليحفظ كسر الغاصب كسر فاعقلا بالملك ولو كسر الموهوب بالملك  
ينقطع الرجوع اشباهه وفيها اجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة  
اجارة فبروع استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن ماله انقطع حقه  
وعلى المستعير قيمته من كسر الشرح وهبانية ركب دار غيره لاطفا حريق وقع في البلد فانهم  
بركوب لم يضمن لان ضررهم بريق عام فكان لكل دفعه جوهر لا يجوز دخول بيت انسان الا  
باذنه الا في الغزو وفيها اذا سقط ثوب في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه حرقا فدين  
فيه اخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه ان الارض لا يفرق فيه نكته ولم يتسوية وان مباحة فله  
قيمة حرقه وان وقفها كذلك ولا يكره لو الارض متسعة لان كفاها لا يدرى باى ارض يموت  
لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل كبرية في الاشياء غصب حجارة  
فتبعها بحشوها فاكله الزبيب ضمنه كما في معاياة الوهبانية  
وغاصب شي كيف يضمن غيره وليس له فعل بما يتغير  
وغاصب من رهل له منه شربة وهل ثم نهر طاهر لا يطمهر  
**فصل في غصب المحرمات** وغصبه وضمن قيمته مال الله ملكه عندنا كمالا  
الى وقت الغصب قبل له الاكساب لا الا ولاد ملحق والقبول له بيمينه لو اختلفا في قيمته  
ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن او برهننا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها  
على نفي الزيادة هو الصحيح من يلع ونقل المصنف البحر والبحيرة لوقال الغاصب او المودع المتعدي  
لا يعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجوز على البيان فان لم يبرهن  
حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المخصوب  
فلف الغاصب اخذه ودفع القيمة او ردها واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فليحفظ فان  
المخصوب وجب اي قيمته اكثر ما ضمن او مثله او دونه على الاصح عنانية فالاولى ترك قوله وجب  
اكثر وقد ضمن بقوله اخذ المالك ويرد عوضه وامضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو يمينته  
اقل للزومه باقراره ذكره الوان نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية مجتبى ولو ضمن  
بقول المالك او برهانه او كقول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لرضاه بحيث ادعى هذا  
المقدار فقط وان باع الغاصب المعصوب فضمنه المالك لغذبه وان حرر رأي  
الغاصب لان تحريره المشتري من الغاصب نافذ في الاصح عنانية ثم ضمنه لان الملك المتناقص  
يكفي لتفاد النفع لا العتق وزوايد المعصوب مطلقا متصلة كسمن وحسن او منفصل  
كبر وشراعية لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب المتصل  
لا يضمن وما نقصته الجارية بالولادة مضمون ومجبر بولدها بقيته او بغيرته



ان وفاته والافسقط بحسابه ولومات وبالولد وفا كنه هو الصحيح اختيار في امة  
**مغصية** اي غصبا **فد** حاصلا **فانت** بالولادة **ضمن** **ثمة** اي يوم عقلت **تخلط** **لحرة**  
لا تضمن بالعصب ليقض ضمان العصب بعد فساد الرد ولوردها محجومة فانت لا تضمن  
وكذا لو زنت عنده فردها فجلدت فانت به ملتقى ولورثي بها واستولدها بنت النسب  
والولد يرقب قدر **و** **مخلاف** **منافع** **العصب** **استوفاه** **او** **عطلها** فانها لا تضمن بخذنا ونوجد  
في بعض المتون ومنافع العصب غير مضمونة الى اخره لكن لا يلزم ما ياتي من عطف خرم المسلم  
الى اخره مع انه اخضر فندبر **الا** في ثلاث فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين **ان يكون** **المغصو**  
**وقفا** للسكنى او للاستغلال **او** **مال** **يتم** **الا** في مسألة سكنت امة مع زوجها في داره ولا اجر  
ليس لها ذلك ولا اجر على المالك في الاشياء معن بالوصايا القنية قلت ويستثنى ايضا  
شريك اليتيم فقد نقل المصنف عنه عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار  
اليتيم كالوقف انتهي قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم اجرة واما على  
القول المعتمد انها كالوقف فيجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه  
وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه افتى ابن نجيم وما في المصنف من التفصيل  
لو اليتيم بقدر على المنع فلا اجر ولا فعليه با غير ظاهر وعليه فهو عليه كما افاده في تنوير  
المصاير ثم نقل عن الحنفية ان مسألة الدار مسألة الارض وانها ضار اذا سكن فيها اذا  
كان لا يضرها فلا غايب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى **او** **معدة** **اي** **اعده** **في**  
صاحبه **لا** **استغلال** بان بناه لذلك او اشتراه لذلك قيل او اجرة ثلاث سنين على  
الولاء وفي الاشياء لا تصير الدار معدة له باجارتها بل ببنائها او شرائها ولا باعتبار  
البائع بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون  
المستعمل مشهورا بالعصب قلت ولو اختلف في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه مكر  
والاخر مدع قاله شيخنا وموت رب الدار وبيعه ببطل الاعلاد ولو لم يبي نفسه ثم  
اراد ان يعده فان قال بلسانه ونجس الناس صار ذكره المص **الا** في المعد للاستغلال فلا  
ضمان فيه **اذا** **اسكن** **بنا** **او** **ملك** كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لبيتهم كاجر عن  
القنية فنتبه اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالغبية بلا اذن لزم الاجر **او** **عقد** **في**  
كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجارة فلا شيء عليه بقى لاجر الغاصب  
احدهما فعلى المستاجر المسمى لاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك  
اشباه وقنيه وفي الشرع لا يبرم العطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن  
**و** **مخلاف** **خرم** **المسلم** **وخزيره** بان اسلموها في يده **اذا** **التف** **بها** **مسلم** او ذمي فلا ضمان  
**و** **ضمن** **المتلف** **المسلم** قيمتهما لان الخمر في حقنا قيمتي **حكما** **لو** **كان** **الذي** **و** **المتلف** **غير** **الاحام**

او ما مورده يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الرق خلافا لمحمد بن حنبل ولا ضمان في مينة ودم اصلا **تخلط**  
مالا **شتر** **اي** **الحر** **اي** **الذي** **و** **شتر** **اي** **الضمان** **والا** **شتر** لانه فعله بتسليط بايتم **تخلط**  
غصبا بما جنى وقنه **التلف** **ذمي** **محمود** **اي** **اسلم** **او** **احد** **الاشي** **عليه** **الا** في رواية عليه قيمة  
لغير **غصب** **خرم** **فصل** **المثل** **بما** **لا** **قيمة** **له** **مخاطبة** **ومط** **يسير** **لا** **قيمة** **له** **او** **تشميس** **او** **عصب**  
**جل** **مينة** **قديرة** **به** **بلا** **قيمة** **ك** **شراب** **وشمس** **اخر** **الملك** **مجانا** **او** **لكن** **لو** **التف** **بها** **ضمن**  
لا لولها وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبونا واعتمده في الملتقى **ولو** **خلط** **بدين** **قيمة** **كالمثل**  
الكثير **وتلف** **الماله** **ولا** **شي** **عليه** **بما** **لا** **قيمة** **له** **مخاطبة** **ومط** **يسير** **لا** **قيمة** **له** **او** **تشميس** **او** **عصب**  
**المالك** **ور** **منازل** **اد** **الرب** **ولا** **غاصب** **جسه** **حتى** **ياخذ** **حقه** **ولو** **التف** **بها** **لا** **يضمن** **كالمثل**  
ولا ضمان بالتلف المينة ولو لم يذم ولا بالتلف متروك التسمية عند اولي من يبيحه ملتقى لان  
ولاية الحاجة ثابتة **و** **ضمن** **بكر** بكسر الهمزة والواو ولو كان من كمال قيمته غصبا  
مخوفا **صالحا** **غير** **للرب** **و** **ضمن** **القيمة** **لا** **المثل** **او** **قيمة** **سكنى** **من** **سكنى** **بشي** **بانه** **في** **الاشي** **به**  
**و** **ضمن** **بها** **كلها** **وقال** **لا** **يضمن** **ولا** **يضمن** **بها** **او** **عليه** **الفتوى** **ملتقى** **ودر** **و** **ز** **بل** **و** **غير** **ها** **او** **قر** **المع**  
**وا** **حاطل** **الغاية** **زاد** **في** **حفظ** **الملازمة** **والصبي** **دين** **والدف** **الذي** **يباح** **ضرب** **في** **العرس** **مضمون**  
**اتفاقا** **كالماله** **الغنية** **و** **مخوفا** **كالكبش** **نطوح** **ومجامة** **طيارة** **وديك** **مقاتل** **وعبد** **مضمون** **حيث** **يجب**  
قيمتها غير سالمة لهن الامور **ولو** **غصب** **ام** **والد** **فملاك** **لا** **يضمن** **تخلط** **موت** **المدين** **لنقوم** **المدين**  
دون ام الولد **وقال** **لا** **يضمن** **ما** **التقوم** **ما** **احل** **قيد** **عبد** **غيره** **او** **رابط** **دابة** **او** **فتح** **باب** **اصطفا**  
**او** **فقص** **طيارة** **فذهب** **هذه** **المذكورات** **او** **سعى** **الى** **سلطان** **بمن** **بذبه** **ولم** **الان** **لا** **يضمن** **بها**  
**الى** **السلطان** **او** **سعى** **بمن** **ببشر** **فسق** **ولا** **يمنع** **بذبه** **او** **قال** **السلطان** **قد** **يعزم** **وقد** **لا** **يضمن** **بقال**  
**او** **وجد** **كثيرا** **افترقه** **السلطان** **شيا** **لا** **يضمن** **في** **هذه** **المذكورات** **ولو** **غرمه** **السلطان** **السدر** **بمثل** **في**  
**هذه** **السعاية** **ضمن** **وكذا** **يضمن** **لوسي** **بغير** **حق** **عند** **محمد** **زجر** **الاي** **الساعي** **وبغير** **حق** **وعز** **ولو** **الساعي**  
**عبد** **طوب** **بعد** **عقده** **ولومات** **الساعي** **للمسعي** **به** **ان** **ياخذ** **قدر** **الفساد** **من** **تركته** **هو** **الصحيح**  
**جواهر** **القناوي** **ونقل** **المص** **الزومات** **المشكوة** **عليه** **بسقوطه** **من** **سطح** **لحق** **في** **غرم** **الشاكى** **ديته** **لا** **لومات**  
**بالضرب** **لندوره** **وقدم** **باب** **السرقة** **ام** **مخمس** **عبد** **غيره** **بالا** **بقا** **او** **قال** **له** **اقبل** **نفسك** **ففع**  
**ذلك** **وجب** **عليه** **قيمة** **ولو** **قال** **له** **اتلف** **مال** **مولاك** **فاتلف** **لا** **يضمن** **الامر** **والفرق** **ان** **بامر** **بالا** **بقا**  
**والقتل** **صار** **غاصبا** **لان** **استعمل** **في** **ذلك** **الفصل** **وبامر** **بالاتلاف** **لا** **يصير** **غاصبا** **للمال** **بل** **للعبد** **في**  
**قاي** **لم** **يتلف** **واما** **التلف** **بفعل** **العبد** **واعلم** **ان** **الامر** **لا** **ضمان** **عليه** **بالامر** **الا** **في** **سنة** **اذا** **كان** **الامر** **سلطانا**  
**او** **ابا** **او** **ميدا** **او** **المامي** **وصيا** **او** **عبد** **امر** **بالاتلاف** **مال** **غير** **بيده** **واذا** **امر** **مخمس** **باب** **في** **حايطة** **الفرم**  
**لحافر** **ورجع** **على** **الامر** **اشباه** **استعمل** **عبد** **غير** **نفسه** **بان** **ارسله** **في** **حاجته** **وان** **لم** **يعلم** **انه** **عبد** **او**  
**قال** **لك** **العبد** **الذي** **استعمله** **ان** **يضمن** **قيمة** **ان** **هلك** **العبد** **عمدا** **يه** **وفيه** **باجار** **رجل** **الى** **آخر** **وقال**



الحر فاستعملني في عمل فاستعمله في ذلك ثم ظهر ان عبد ضمه علم ولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل  
نفسه ولو استعمله في غيره اي في عمل غيره لانه لا يصير به غاصبا كقول ابي عبد الله في الشجرة  
وانثر المشمش لتاكله انت فسقط لم يضمن الاخر ولو قال لتاكله انت وانا ضمن قيمته كله لانه  
استعمله كله في نفعه غلام جاء الى الصاد وقال اقصي ففصله ففصله ففصله ففصله ففصله ففصله  
فكان من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك الحكم في الصبي فحجته به على عاقلة الفصاد  
عماديه فسر ع غصب عبدا ومعه من مال المولى صار غاصبا لاله الا اذا قالوا يضمن ثيابه تبعها  
لضمان عينه بخلاف الحر عماديه وفي الوهبانية  
ولو نسي الحرفات يضمن نقصها ولو نسي القران او شاخ يذكر  
ولو علم الدال قيمة سلعة فقوم للسلطان انقص تخسر  
ومتلف احدى فردتين يسلم البقية والمجموع منه محض  
قلت وعن ابي يوسف لا يضمن الا السلعة التي تلفها وفي البرازية هو المختار وقرع الشرب لئلا  
وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بقيد وانه ينبغي القول بتضمين القاضي ايضا سيما في استبدال  
وقف ومال يتيم فليحفظ **كتاب الشفعة** مناسبتها للغصب تملك  
مال الغير بغير رضاه وهي لغة الضم وشرعا تملك البقعة جبر على المشتري بما قام عليه عمله  
لو غلبت والا فبقية منته وبسبب اتصال ملك الشفع بالمشتري بشرطه او جوار بشرطه ان يكون  
الحق عقارا اسفلا كان او علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لانه الحق بالعقار بما له من حق القرا  
درر قلت واما ما جرم به ابن الكاكي في اول باب ما هي فيه من ان البناء اذ ابيع مع حق القرا يلحق  
بالعقار فردة شئنا الرمي وافق عدمه بالتبع للبرازية فليحفظ وركبها اخذ الشفع من احد  
المتعاقدين عند وجود سببها بشرطها وعلمها جوار الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين  
وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ فيثبت بها ما يثبت بالشرا كالدخول في روية وعيب  
تجب له اعلية بعد البيع ولو فاسدا انقطع فيه حق المالك كما ياتي او بخيار للمشتري ويستقر  
بالاشهاد في مجلسه اي طلب المولى ائنه فلا تبطل كما بعده **وقال بالاشهاد بالتراضي** وبقضا القاض  
عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما حرره من لا خسر وقد روي  
الشفعة للمالك خلافا للشافعي في المصالح متعلق بتجب في نفس المبيع ثم ان لم يكن او سلم في حق  
المبيع وهو الذي قاسم وبقيت له شركة في حق العقار والشرب والطلب في خاصين ثم فسر ذلك بقول  
كثير من صغير لا يخرق فيه السفن وطريق لا ينفذ فلو عامين لالشفعة بهما بيا لانه شرب  
منه مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت ارض منها لكل اهل الشرب الشفعة ولو في  
النهر اما والمسئلة محالها فالشفعة للمار الملاصق فقط ثم جاز الملاصق ولو ذميا او مادونا  
او كتابا به في سكة اخرى وظهر دائرة لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط كافر

وواضح جلي على حاشية شريك ووجهه عليه ما ولو في نفس الحدار فشرى بملك ملتقى قلت كل قال  
المص ولو في بعض الجيران شربا في الحدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشفعة في البناء  
المجرد دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة  
الشفعة بخلاف النافذة اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد القضا فلو قبله فلم يبق اخذ  
الكل لزوال المزاومة ليس ان ابي اخذ نصيب التارك لانه بالقضا قطع حق كل واحد منهم  
في نصيب الاخر بل يعلو ولو كان بعضهم غاييا بقضي بالشفعة بين الجارين في المجمع  
لاحتمال عدم طلبه فلا يجوز بالشك كذا لو كان الشريك غاييا فطلب الجار بغيره بقضي بالشفعة  
طرا ثم اذا استقر فطلب قضي له فلو مثل الاول قضي له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه  
منعه خلاصة اسقط الشفع الشفعة في الشراء لم يفسد شرطه وهو البيع اراد الشفع  
اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبر على المشتري ولو تفرق الصفقة ولو حصل من  
الشفعة نصيبه لبعض لم يفسد شرطه ولا عراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب احد  
الشريكين النصف بئانه يستحقه فقط بطلت شفعته اذ شرط صحته ان يطلب الكل كما بسطه  
الزيلي فليحفظ وصرح في دور كفاية في الشفعة فيها وعليه الفتوى اشباهه وسجي في الحظر  
قلت ومفاده صحة اجاره بالاولى وقد قد مناه فليحفظ كنهه يكره وفيها ويصير الطلب من كل  
الشرا ان يسلم الى موطنه وان سلم لا وبطلت هو المختار والشفعة في الوقف ولا له ولا جوار  
شرح مجمع وخانيه خلافا للامامة والبرازية ولعل لاساقطه قاله المص قلت ومحمل تخلفه  
الرجل الاول على الاخذ به والثاني على الاخذ بنفسه اذ ابيع في الغيب حق الشفعة بنبي على صحة  
البيع انما ينفذه ان مال المالك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة  
اذ ابيع واحدا اذ ابيع بجوارحه او كان بعض المبيع ملكا وبعضه وقف او بيع الملك فلا شفعة  
لوقف والله اعلم **باب طلب الشفعة** ويطلبها الشفع في مجلس علمه من مشتر  
او رسول او عدل او عدد بالمبيع وان امتد المجلس كالحقيرة هو الاصح درر وعليه المتون خلافا لما في غيره  
الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى بطلب الشفعة ونحوها انا طاهر او طاهر  
وهو يسمى طلب المواتية اي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلان بل بالخفاة المحق ثم يشهد  
على البائع لو العقار في يده او على المشتري وان لم يكن ذائدا لانه مالك او عند العقد فيقول  
اشترى فلانا هذه الدار وانا شفعيها وقد كنت طالبا لشفعة واطلها الان فاشهد  
عليه وهو طلب الشهاد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو كان كتاب  
او رسول ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشهد في طلب المواتية  
عند احد هولاء الكفاة وقام مقام الطلبين ثم بعد هذين الطلبين يطلب عند القاضي فيقول  
اشترى فلان دارا وانا شفعيها بدار فلان لو قال بسبب كذا كما في المتن في شمل الشريك







لو طلب من القاضي احضار فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما ياتي شري ارض بماية في فقه ترا  
وباعه بماية ثم اخذها الشفعة بالشفعة اخذها بحسب لان من يبيع على فقه الارض يوم  
الشرا قبل رفع التراب وعلى فقه التراب الذي باعه وعاسوا ولو كسرها كانت قال جواب لا يتفاوت  
ويقال للمشتري ارفع ما كنت فيها فهو ملكك حاوي الزاوي وفيه شري دار الى الحصاد ليس  
للشفعة ان يحمل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد انتهى قلت وتسمى بالشفعة  
فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا اسقط الفسخ ببناء ونحوه وجب وفي  
المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت الملك للموكل له اذا قبض الكل فلو وهب دارا عوض  
الدار ثم قبض احد العوضين دون الاخر ثم سلم الشفعة للشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض  
الاخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة **باب ما ثبت فيه اولاه**  
**ثبت** لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بعوض خرج الهبة عن مال خرج من يبيع وان لم يكن  
يبيع خلا فالشافعي كرجي اي بيت الرمي مع الهبة **وحامد وبنو** ونهر **وبنيت صغير** لا يمكن  
قسمة الا في عرض السلوك ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام **وكذا** خلافا  
لمالك **وبنوا** وغل اذا بيعا قصدا ولو لم يحق القرار خلا فالمافرمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما  
افاده شيخنا الرمي ولا في ارض وصدة وصحة لا بعوض مشروط وادرسهت او جعلت  
اجرة او بدل خلع او حق او صلح او دم على او مبرور ان قيل ببعض اي الدار مال لان معنى  
البيع تابع فيه واوجباها في حصة المال او دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط خياره فان سقط  
وجبت ان يطلب عند سقوط الخيار في الصغير وقيل عند البيع وصحح ابو يعقوب الدار بفسادها لم يسقط  
فسخه فان سقط حق فسخه كان سبي المشتري فيها ثبت الشفعة كما مر او رد بخيار روية او  
او عيب بقضا متعلق بالخير فقط خلا فالمافرمه المص تبعا للدرر بعد ما سلت اي اذا بيعت  
الشفعة ثم رد البيع بخيار روية او شرط كيف ما كان او يعيب بقضا فلا شفعة لانه فسخ لان  
بخلاف الرد يعيب بعد القبض لا قضا او باقالة فان له الشفعة لان الرد يعيب بقضا والاقالة  
بمنزلة بيع مبتدأ وثبت الشفعة للعباد الماذون المستغرق بالدين احاطة الدين بربطه وكسبه  
ليس شرط ابن كمال في بيع يبدى وثبت لبيد في مبيعه بنا على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرا  
وشرا احدهما من الآخر يجوز وثبت لم يشرى اصاله او وكالة او اختراجه بالوكالة وفادته  
انه لو كان للمشتري او الموكل بالشرا شركا وللدار شركا اخر فلها الشفعة ولو هو شركا وللدار  
جار فلا شفعة للجار مع وجوده لا شفعة لمن باع اصالته او وكالة او بيع له اي وكل البايع وضمن  
الدرك والاصل ان الشفعة تبطل بانظرها الى الغيبة عن الاخير **باب ما يبطلها**  
**يبطلها** ترك طلب المواتية تركه بان لا يطلب في مجلس اخبر فيه بالبيع ابن كمال وتقدم ترجمه  
او ترك طلب الاشهاد عند عقار او في يد الاشهاد عند طلب المواتية لانه غير لازم مع الفقه

كما مر يبطلها تسليم **باب ما يبطلها** علم بالسقوط او لا فقط لا قبله كما مر ولو سلم بان اب او من خلا فالحمد  
فيما بيع بجمته او اقل منق الوكيل يبطلها اذا سلم الشفعة او اقل منق الوكيل يبطلها الشفعة لو  
كان التسليم او الاقرار عند الفسخ والام بصير كنه يخرج من الخصومة وسكون من ملك التسليم  
تسليم يبطلها **باب ما يبطلها** من على من اي غير الشفعة كما ياتي **باب ما يبطلها** لا بد من روية **باب ما يبطلها**  
**بمال** ولا يلزم المال وكذا الكفاية بخلاف القود ولو صلح على اخذ نصف الدار بعض الثمن مع ولو صلح  
على اخذ بيت بخصته من الثمن لاجماله الشئ عند الاخذ ولا تسقط شفعة ويبطلها **باب ما يبطلها**  
**قبل الاخذ** بعد الطلب **باب ما يبطلها** ولا تورث خلا فالشافعي ولو مات بعد القضا لم تبطل لا يبطلها **باب ما يبطلها**  
**المشتري** لبقا للمتحق ويبطلها **باب ما يبطلها** به قبل القضا بالشفعة مطلقا علم بغيره ام لا  
وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقف مسجدا درر ولو باع بشرط ان يبيع نفسه لا يبطل  
لبقا السبب ويبطلها **باب ما يبطلها** من المشتري فلم دون او مثله اخذها منه بالشفعة بالقد  
الاول والثاني بخلاف ما لو اشترها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه ولو يبطلها ان استأجرها  
او ساءلها او جارة ملحق او طلب منه ان يولي عقد الشرا او ضمن الدرك مستدرك بما مر  
انفا فبطل في الكل لدليل الاعراض يبيع قبل الشفعة انها بيعت بالف تسلم ثم علم انها بيعت باقل  
او بغير او بغير او عددي متقارب قيمته الف او الشفعة ولو بان انها بيعت بيا يبيع  
او بغيره فبقيتها الف فلا شفعة والفرق بينهما ان هذا قيمته وذلك مثلي فمن يبيع بغيره وان لم يشر  
ولو علم ان المشتري زيد تسلم ثم بان انه بغيره فلا شفعة ولو علم ان المشتري هو غيره  
كان له اخذ نصيب غيره بعدم التسليم في حقه ولو بلغه شرا النصف تسلم ثم بلغه شرا  
الكل فلا شفعة في الكل وفي عكسه بان اخذ بغير الكل تسلم ثم ظهر شرا النصف فلا شفعة له  
على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاض بخلاف عكسه في شرا النصف في كل ابعاض  
الاذا اعامتلا في جانب الشفعة فلا شفعة لعدم الاتصال والقول بان نصيب ذراع اسهوا  
وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر للمشتري وقضاه وان ابتاعه سها منه بشئ ثم ابتاعه  
بغيره فالشفعة للمار في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شركا وحيل يكله ان يشتري  
الذراع او السهم بكل الثمن الادرها ثم الباقي بالباقي وليس له تخليفه بالله ما ردت به ابطال  
شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان ثلثه مود بزيادة معن بالوجوب وان ابتاعه  
بشئ كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالتوب فلا يرغب فيه وهذه حيلة نعم التوكيد  
والجار كنهها بغير البايع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولي بيع دراهم الثمن بدينار يبطل  
الصرف اذا استحق وجلة اخرى وهي احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله وكذا  
لو اشترى بدينار معلومة بوزن او اشارة مع قبضة فلوس اشترى بها وجرها فبطلت فسخ الفلوس  
بعد القبض في المجلس لان جملة الثمن بمنع الشفعة درر قلت ونحوه في المضمر است



ويشع ان الشفع لو قال انا علم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذها بالدرهم وقبضها كمال الشري  
دار ابيع من او عقال الشفع اخذها بقبضته كماله المصخر من نقل عن مقطعات الظهير  
ما يوافق قلت ووافقه في تنوير البصائر وافرقة شجنا لكن بعبه ابنه في زواجر الجواهر  
بانه متخالف الاول وما في المتن والشرح مقدم على الفتاوى كماله من راى انتهى وقد مناه لا  
شفعة فيما بيع فاسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط القبض بالناو حقه  
وجبت والله اعلم **كثرة الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا لقوله الشفع**  
**اشتره مني ذكره البرزلي وما الحيلة ان يقع ثبوتها ابتداء فعن ابى يوسف لا تملكه ومن**  
**كثرة ويغني بقوله الى من في الشفعة فيه في السراجيه بما اذا كان الحار غير محتاج**  
**واسكنه محشي الاشباه وبضده وهو الكراهة في الزكاة والحج وايرة السجدة جوعه ولا**  
**حيلة موجودة في كلامهم لاسقاط الحيلة** برزلي قال وطلبنا كثيرا فلم نجدها اذا اشترى جماعة  
عقار او الباع واحد يورد الاخذ بالشفعة بتعدد الشفعين ان ياخذ نصيب بعضهم  
ويترك الباقي وبعبه وهو ما اذا تعدد الباع واتحد المشتري لا يتعدد الاخذ به بل ياخذ الكل  
او يترك لان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع مقام احدهم ولم يفرق  
الصفقة بالافرق بين كون قبل القبض او بعده سمي لكل بعض منها او سمي لكل حصة لان العبرة هنا  
الاتحاد الصفقة للاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفعة ولو اشترى دارين  
او قريتين بمصرين صفقة اخذها شفيعهما معا او تركهما لا احدهما ولو احدهما بالمشرق والاخرى  
بالمغرب شرح مجمع وباتي **والعبرة في هذا** اي العدة والاتحاد العاقل لتعلق حقوق العقدة دون المال  
فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف دار غير منقسم فقام اسم  
المشتري الباع اخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسم وان وقع في غير جانب  
على الاصح وليس له اي الشفع نقضه مطلقا سواء قسم تحك او رضا على الاصح لانها من تمام القبض  
حتى لو قاسم الشريك كان الشفع النقص كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه  
من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون الشفع نقضه لنقص  
بيعه وهبه كماله اشترى اثنان دارا او حيا شفيعان ثم جاشفع ثالث بعد ما اقتسما بقضا  
او غير فله اي للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة ضرورة النصف ثلثا شرح وهبانية  
اختلف الحار والمشتري في ملكية الارز التي يسكن فيها الشفع الذي هو الحار فالقول **المشتري**  
**لانه ينكر تخلف الشفعة والحار تخلفه** اي تخلف المشتري على علم عند ابى يوسف وببرقي  
كما لو اشترى الشفع طلب الوارثة فانه يحلف على العلم وان اشترى المشتري طلب الاشهاد عند  
لقائه حلف المشتري على التباين لانه يحيط به علما دون الاول حاوي الزاهدي ولو برهنا  
فبينة الشفع احق وقال ابو حنيفة المشتري فروع باع ما في اجارة الغير وهو

شفيع فان اجار البيع اخذها بالشفعة والابطلت الاجارة وان رد هاشري لطفه والاب  
شفيع له الشفعة والوصي كالاب اذا كانت دار الشفع ملامسة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما  
لازقة فقط قلت لكن في شرح المجمع ما يخالفه فنسبه وتوفيه تفريق الصفقة الا بالعام من  
الشفيع يبطلها قضاء مطلقا لا بآية ان لم يعلم بها اذا اصبح المشتري البناء الشفع حيز  
ان شاعطاه ما زاد الصبي وتركه اخر الحار طلبه ككون القاضي لابر هاشري معذوره يهودي  
سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت بوجوه من ان اليهودي اذا اطلب  
خصمه من القاضي حضارته يوم سبته فانه يكلفه الحضر ولا يكون له عذرا وهي  
واقعة الفتوى قاله المصخر قلت وهو في واقعات الحسامي ادعي الشفع على المشتري انه احتال  
لا بطلها بخلاف وفي الوهبانية خلافة قلت وسذكره لان ابن المصخر في حاشيته الاشباه  
ايده بالامر به عليه فلحقه تعليق ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رتبة الدار وشفعة  
فيها يقول هذه الدار اري وانا ادعيها فان وصلت الي والافا على شفعتي فيها استولى الشفع  
عليها بلا قضاء لا اعتماد على قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما اشيا على عدد الروس العقل  
والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكلام من الاشباه لشفعة لم ترد  
عنايه حبي شفع لاوله لا لاسقط شفعتهم وان نصب القاضي فيما يطلبها جاز هو اشري  
كر ما وله شفيع غائب فامرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتي الشفع واخذها ان الاشجار  
وقت القبض ثمرة سقطت بغيره والا لانه لاحصة له من الثمن ح من يزيده بغيره بالوافقات  
لحسامي وفي الوهبانية **وياخذ فيما يستري لصغيره** اب ووصي للبلوغ ابو حنيس  
وليس له تفريق دارين بيعتا ولو غير جار والتفريق احذر  
وماض اسقاط التحيل مسقطا وتحليفه في النكلا شك اكثر  
**كتاب القسمة** مناسيته ان احد الشريكين اذا اراد الاضرار باع ففج الشفعة  
او قسم في لغة اسم للاقسام كالقدوة للاقتدا وشرعا **مع نصيب شاع في مكان معين** وبعبه  
الشرع او بعضهم **لانما على وجه الخصم** فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمة **وربما**  
**هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاف الكيل وذرع وشرعها عدم ثبوت**  
**المنفعة بالقسمة** ولذا لا ينقسم نحو حائط وحمام وحكر بتعيين نصيب من الشركاء حصة وشمل  
مطلقا على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلم معنى المباداة وهو اخذ عوض حقه والافراز هو  
الغالب في المثالي ما في حكمه وهو العدة المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا الى كمال الكافي  
والمباداة غالب في غيره اي غير المثالي وهو القيم اذا اتفر هذا الاصل فياخذ الشريك حصته بغية  
صاحبه في الاول اي المثالي لعدم التفاوت لا التماثل اي القيم لتفاوته في كفايته مكيلا او موزونا  
بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاخذ الحاضر او البالغ تصيبه نفذت القسمة ان سلم







وان قال ائتمنته فالحق شره في نفسه ونكر شره ذلك جلد لانه منكر وان قال قبل ان يشره بالاشهاد  
 اصحابي من ذلك كذا الي كذا اولم يسلم الي وكذا به شره كذا مخالفا لنفسه القسمة كالاختلاف  
 في قدر المبيع ولو اقتسموا اراوا صاحب كل ارضية فادعى احدهما بئنا في يد الآخر انه من نصيبه  
 ونكر الآخر عليه البينة لانه منع وان اقاما صاحب البينة المصلحة لانه خارج وان كان قبل  
 الاشهاد على القبض مخالفا وفسخ وكذا لو اختلفا في الحدود وان اختلف بعض من نصيبه  
 لا تقسم القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض شايخ في المل نفسه اتفاقا وفي استحقاق  
 بعض خلافه من نصيبه لا تقسم جبر اخلافا للثاني المستحق منه جبر بحكمة ذلك في  
 نصيب شره ان شاؤوا ونقض القسمة دفعا لضرر التفتيش قلت بقها هنا احتمال اخر وهو  
 ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شايها فسخ وان كان معينا فان تساوى  
 فظاهر والا فالبينة لذلك كذا كذا فظاهر فلذا لم يفردوها بالذكر فظهر من في الشركة القسمة نفسها  
 القسمة الا اذا اقتضوا اي الدين او ابراء الغرماء من الورثة او بيع منها اي من الشركة ما يقع له الزوال  
 المانع ولو ظهر من فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضا بطلت اتفاقا لان  
 تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل ايضا في الامم لان شرط جوازها  
 المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح خلاصة قلت فلو قال كالكسرة فسخ لكان اولى  
 وتسمع دعواه ذلك اي ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقع بالاستيفاء وان اقره لا تسمع دعوي  
 الغلط والغبن للتناقص الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتماه في الثانية ادعى احد  
 المتقاسمين للشركة دين في الشركة فسمع دعواه ولا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة  
 ولو ادعى غيبا باني سب كان لا تسمع للتناقص اذ الاقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الثانية  
 اقتسموا اراوا رضاهم ادعى احدهم في قسم الآخر بنا او خلاصه انه بناه وغرسه لم تقبل بئنه وقت  
 شجرة في نصيب احدهما اختصاصا ابتدائية في نصيب الآخر ليس له ان يجزعه على قطعه  
 به يعني لانه استحق الشجرة باعضائها اختيارا بيني احدهما اي احد الشريكين بغير اذن الآخر وعقل  
 مشترك بينهما فطلب شره رفع بناه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت  
 والا اهدم البناء وحكم الفرس كذا كذا من ارضه القسمة تقبل التفتيش في القسم او احدى واحتمل  
 ثم انصرا على الاشتراك بينهم في عادات الشركة في عقار وغيره لان قسمة الاراضي معادلة ويصح  
 فسخها ومبادلتها بالتراضي بزازية المقبوض القسمة الفاسدة قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع  
 من المقسوم او غيره يثبت الملك فيه وينبغي جواز التصرف فيه لقابضه ويعينه بالقيمة كالمقبوض  
 بالشر الفاسد فانه يفيد الملك كالمكر في بابه وقيل لا يثبت جزم بالقبيل في الاشياء وبالاولى في الزاوية  
 والقيمة ولو تباين في سكن دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا شهر او اشره او اشره  
 يسكن كل دار او في خدمة عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما او عبد يخدم هذا هذا والاخر الاخر او

في غلة دار او ارض كذا كذا التي يوافقها خمسة الستة استحقاقا اتفاقا والاصح ان القاضي يباي بينهما  
 جبر بطلب احدهما ولا يتطل موت احدهما ولا موتهما ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت  
 ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحقاقا بخلاف الكسوة وما زاد في ثوبه احدهما  
 في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل يختلف  
 المنفعة ملتقى وتماه فيما علقته عليه ولو تباينا في غلة عبد او في غلة عبيد او في غلة باي غلة  
 بغل او غلين او في كروب بغل وبغلي او في شجرة او في لبن شاة لا يصح في المسائل  
 الثمان وصيلة الثمار ونحوها ان يشترى حظ شره ثم يبيع كلها بعد مضي ثوبته او ينفق اللبن  
 بمقدار معلوم استقراضا لنصيب صاحبه اذ فرض المشاع جائز فسرور الفراجات ان  
 كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس لا بالاصحاب  
 وتساقطوا من السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الفرق فانفقوا على القامة متعة فالغرم بعد روك  
 لانها لحفظ النفس المشترك اذا اتهم فاني احدهما العارية ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بى  
 ثم اجره ليرجع بما انفق لوباير القاضي والافقية المناقشة البناية التصرف في ملكه وان تصرف  
 جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المحش وفيه يفتي وفي السراحيه الفتى على المنع قال المص  
 فقد اختلف الاتفاق فينبغي ان يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت ومعه في متفرقات القضا وفي الوجاهة  
 ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس جاز منعه لو يضرر  
 وحيط له اهل الحبل واحد ولا عمل فيه قبل ليس بغير  
 وما لشره ان يعلى حيط طهره وقيل التعليل جاز في بعض  
 وبان في هذا لمن شاء منهما وقوله اذ على آخره  
 وينفق في المختار قاض ياذنه ويمنع نفعا من ابي قبل بخمس  
 وخذ منقبا بالاذن منه لحاكم وخذ قيمه ان لا وهذا بحر

**كتاب المزارعة**

معد على الزرع بعض الخراج واركانها اربعة ارض وبذر وعمل ونفق ولا تقسم عند الايام لانها  
 كقفيز الطمان وعندها نصيبه وبقي الحاجة وقيا على المضاربة بشرط ثمانية صلاحية  
 الارض المزرع واعلية العاقدين وذكر المدة اي مدة متعارفة فتفسد بما لا يمكن فيها منها وبما  
 لا يعيش اليها احدها غالبا وقيل في بلادنا نصيب بلا بيان مدة ونفق على اول زرع واحد وعليه الفتى  
 مجتبي وبزازية واقره المص ذكر كروب البذر وقيل يحكم العرف وذكر حصة لا قدره لعلمه بالعلام  
 الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسمة العامل الاخر ولو بينا حظا رب البذر وسكنى على هذا العامل  
 جاز استحقاقا بخلافه بين الارض ولو مع البذر العامل بشرط الشركة في الخارج ثم فرع  
 على الاخير بقوله فتبطل ان شرط لاحدهما قفيزان مسماة او ما يخرج من شئ معي او دعي تر



البذر بذرته او رفعه **الخارج** الموقوف **تتصرف** الباقي بعد رفعه بخلاف شرط رفعه **خارج** الموقوف  
 كثلث او ربع او شراير **الارض** او احدى اقسامه مشاع فلا يورث الى قطع الشركة او شرط  
 رفعه **لاحد** **والب** **الارض** اي تصرف القطع الشركة فيما هو المقصود او شرط **تتصرف** **الب** **الارض**  
**فغير** **ب** **البذر** **لانه** خلافا مقتضى العقد وشرط **تتصرف** **الب** **الارض** **والب** **الارض** **فقط** **الشركة** في المقصود  
 وان شرط **تتصرف** **الب** **الارض** **والب** **الارض** **فقط** **الشركة** **والب** **الارض** **فقط** **الشركة** **والب** **الارض** **فقط** **الشركة**  
 وح **البذر** **لرب** **البذر** **وقبل** **بينما** **تبعها** **للح** **كذا** **قال** **المص** **تبعها** **للمصدر** **وغيره** **كمن** **اعتمد** **صاحب** **الملك**  
 الثاني حيث قدمه فقال **والبذر** **بينما** **وقبل** **لرب** **البذر** **قلت** **وفي** **شرح** **الوصاية** **عن** **القبه** **لما** **اراع**  
**بالرب** **لا** **يستحق** **من** **البذر** **شيئا** **وبالتالي** **يستحق** **النصف** **وكذا** **صحت** **لو** **كان** **الارض** **والبذر** **لرب** **البذر** **والبذر**  
**والعمل** **للاخر** **والارض** **له** **والباقي** **للاخر** **والعمل** **له** **والباقي** **للاخر** **فهذه** **الثلاثة** **جايزة** **وبطلت** **في**  
 اربعة اوجه لو كان **الارض** **والبذر** **لرب** **البذر** **والارض** **والبذر** **لرب** **البذر** **والارض** **والبذر** **لرب** **البذر**  
 للاخر في التقسيم العقلي كبعة اوجه لانه اذا كان من احدى اقسام الثلاثة من الاخر في اربعة  
 واذا كان من احدى اقسام اثنان واثنان من الاخر في ثلاثة ومنه دخل ثالث فالتقسيم فسدت واذا  
 صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء في الصحبة ويجوز من المضي الارز  
 البذر فلا يجبر قبل الفايه وبعده يجبر درر متى فسدت فالخارج لرب البذر لانه ملكه ويكون  
 للاخر اجر عمله وارضه ولا يزداد على الشرط وبالفاعا بلغ عند محمد وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان  
 البذر من قبل العامل فعليه اجر عمل العامل حاوي ولو امتنع رب الارض من المكسب فيها وقدر رب  
 العامل في الارض فلا شيء له كذا به حكم اي في القضاء لا قيمة للمنافع ويستمر في بانه فينفق بان  
 يوفيه اجر عمله لغرضه ونفسه المزارعة بين مجموع الى سبعة اذ لم يثبت الزرع لكن يجب ان  
 يستمر في المزارع ديانة اذ اكمل كما اذا ثبتت ولم يستحصل من بيع الارض لتعلق حق المزارع  
 حتى لو اجاز جاز فان مضت المدة قبل اذراك لزوم فعل العامل اجر مثل نصيبه من الارض الماد والم  
 اي لزوم كافي الاجارة بخلاف المومات احدى اقسام قبل اذراك لزوم حيث يكون العمل على العامل او وارثه  
 لبقا العقد انما كاسي دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما  
 نصفان والخارج بينهما كذا فعل على هذا فالاربعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين  
 وليس للعامل على رب الارض اجر لانه فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحب الفساد  
 العقد وكذا لو كان البذر ثلثان من احدى اقسام الثلث من الاخر والرب بينهما نصفين او على قدر بذرهما فهو  
 فاسد ايضا لا شرط له الاعارة في المزرعة عادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة عليها  
 بقدر الخصص واما قبل مضيا فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بذر ومونة حفظ وكريه على العامل ولو  
 بلا شرط فاذا انتهى بقي ما لا مشتركا بينهما فوجب عليها مونة كحصاد ودباك كذا حرره المص وحمل عليه  
 اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطه على العامل فسدت كما لو شرطه على رب الارض بخلاف حالومات

رب الارض والزرع بقول **قال** **العالم** **عليه** **السلام** **او** **وارثه** **للقائمة** **العقد** **والعقد** **بوصف** **العامل**  
 على احتاج اليه الى انتهاء الزرع كما هو لو مات قبل البذر بطلت ولا شيء له كما هو لو فسدت بذر مجموع  
 مجتبي **وبح** **اشتراط** **العامل** **لحصاد** **ودباس** **وسن** **على** **العامل** **عند** **انقضاء** **العام** **وهو** **الاجر** **وعليه** **الفتوى**  
 ملتقى **العلماء** **في** **المزارعة** **مطلقا** **ولو** **فاسدة** **امانة** **في** **بذر** **الزرع** **فمخرج** **عليه** **بقوله** **فلا** **ضمان** **عليه** **لو** **كانت**  
 الفلة في يده بلا صنعه فلا تنصيرها الكفالة نعم لو كفل شخصه ان استمر ملكا لصحت المزارعة والكفالة ان  
 لم تكن على وجهه والافسدت المزارعة خابيه **ومثلها** **في** **حكم** **المعاملة** **اي** **المساواة** **فان** **حصه** **الزفان**  
 في يد العاملة امانة **واذا** **اقصر** **المزارع** **في** **سقي** **الارض** **حتى** **هلك** **الزرع** **بهذا** **السبب** **بعض** **المزارع**  
 في المزارعة **الفاسدة** **ويضمن** **في** **الصحة** **لوجوب** **العامل** **عليه** **في** **العام** **وهي** **في** **يد** **امانة** **فيضمن**  
 بالتقصير في السراجيه اكار ترل سقي عمدا حتى تبس ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان  
 لم يكن للزرع قيمة قومت الارض من روعة وغيره من روعة فيضمن فضل ما بينهما **فروع**  
 اخر الاكار السقي ان تاخير امتداد الايضمنه والارض شرط عليه لحصاد فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان  
 يوزن تاخير امتداد ترك حفظ الزرع حتى اكمله الدواب ضمن وان لم يرد اجر اد حتى اكمله ان امكن له  
 ضمن والا لا يزاويه زرع ارض رجل بلا امره طالبة حصه الارض فان كان العرف جرى في تلك القرية  
 بالنصف او الثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين اي احدى ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل  
 رفعه للمأكم واهم بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى بشرط البذر على المزارع ثم زرع عاوب الارض ان  
 على وجه الاعانة مزارعة والافسدت المزارعة من الاجر مزارعة جازان البذر  
 من المستاجر ومعاملة لم تجز استاجر ضمانه استاجر صاحبها ليعمل فيها جاز الكل من نسخ المص  
 قلت وفيه في اخر باب جنابة الهيمة معزلة الخلاصة يستاني ضيع امر البستاني وعقل حتى دخل  
 الماء وتلفت الكروم والحيطان قال ايض الكروم والحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصص لا لعب  
 لنهايتيه فصار حفظه عليها قلت قال قاضي خان ويضمن العنب في عرفنا انتهى النفق بلا اذن  
 الاخر ولا امر قاضي هو متبرع كرمه داره مشتركة مات العامل فقال وارثه انا عمل الي ان يستحصل له  
 ذلك وان اي رب الارض ملتقى وفي الوهبانية

وياخذ ارضا لليتيم وصيه مزارعة ان كان ما هو بذر  
 ولو قال بذر الارض من مزارع له القول بعد الحصد والحفظ بذكر  
**كتاب** **المساواة** **لا** **اخر** **متا** **سبته** **اي** **المعاملة** **بأهنة** **اهل** **المدينة** **فهذه** **وهي** **شرعا**  
 معاقدة دفع الشجر والخل والكروم وهل المراد بالشجر ما بين غير الشجر كالخوخ والصفصاف لم اره  
 الي من يصطله بحر معلوم من ثمره وعي كالزراعة مثلا وخلافه وكذا شرطه ما يمكن هذا الخرج  
 بيان البذر ونحوه الا في روعة اخيا فلا تشترط هذا اذا امتنع احداهما جبر عليه اذ لا ضرر  
 بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت المدة ترك بلا اجر وعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر واذا











الحجوان المألول لان ما بقي من الحياة غير معتبر اصله بزره قلت لكن بكرة كافر وحرمناه في الطهارة قوله الوصايا  
وقد حلال لم البغال وامها من الحبل قطعه والكراهة تذكر  
وان ينزك في فوق عنز محاطا نتاج له رأس ككلب فينظر  
فان اكلت لحما فكلت جميعها وان اكلت تنافز الرأس ينسب  
ويؤكل باقية ما وان اكلت لبا وذا فاضربها والصباح بحجر  
وان اشكلت فاذا نزع فالكس باليد فعنز والا فهو كلب فيطرس  
وفيهاياتها واي شاة دون ذبح نحلها ومن الذي صبي ولادم ينسب  
**كتاب الاضحية** من ذكر الخاص بعد العام في لغة اسم ما يذبح ايام  
الاضحية من تسمية الشئ باسم وقته وشرعا ذبح حيوان مخصوص بنية الفدية وقت مخصوص  
وشرعها الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كالحق في الذب  
على الناس خاتمه وبس الوقت وهو ايام النحر وقيل الراس وقدمه في التنازل خاتمه وادخل ما يجوز  
ذبحه من النعم لا غيره فيكون ذبح دجاجة ودليل لانه شبه بالجوس بزره وحكم الخروج  
عن هذه الواجب في الدنيا والى الثواب بفضل الله في العقب مع صحة النية اذا لا  
بدونها فوجب التضحية اي اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقاد بقدره ممكنة هي ما يجب مجرد  
التكلم من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقا الوجوب لانها شرط محض لا مبسرة وهي ما يجب بعد  
التكلم بصفة اليسر فغيرت من اليسر الى شرط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة كافر في الفطرة  
بدليل وجوب تصدقه بعينها او بغيرها او مضت ايامها على مسلم بغير محصر وقية او بادية بعين  
فلا يجب على حاج مسافر ما اصل ملكه فتلزمه وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم شاة بالرفع بدل من ضمير  
تجب او فاعله **الاسبوع** هو الابل والبقر سميت به لغيرتها ولولا احدى اقسام سبع لم تجز عن احد  
وتجز عن عمادون سبعة بالاولى نصب على الظرفه يوم النحر **ايامه** وهي ثلاثة افضلها اولها  
ويضحى عن ولده الصغير من حاله صحته في الهداية وفي الاممحة في الكافي قال وليس للاب ان يفعل مع حال  
طفله ويرحمه ابن الشحنة ثم وقع على القول الاول بقوله **فاكمنه** الطفل وادخله قدر حاجته وما يفي  
ببدل ما ينتفع الصغير بعينه كنوب وخف لا بما يستهلكه بخير ونحوه ابن قال ومع اشتركت في  
بدنة شربت الاضحية اي ان نوي وقت الشرا الا شتر اك صح احسانا والالا احسانا واذي الا شتر اك  
قبل الشرا حب ويقتل اللحم وزنا لاجزاء الا اذا من معه من الكارح او لغيره من الجنس بخلاف جنسه  
واول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في ممر اي بعد اربع صلوات عيلا ولو قبل الخطبة لكن بعدها حب وبعد في  
وقتها لم يصلو العذر ويجوز في الفدو بعده قبل الصلاة لان الصلاة في الفدوة قضا لا اذ ينزلي وغيره  
وبعد طلوع الجوزم الخزان ذبح في غير اخره قبل غروب يوم الثالث وجوزة الشافعي في الرابع والمعتبر  
مكان الاضحية لا مكان من عليه خيلة مصري اراد التحليل ان يخرج من الخارج المصير فيضحى بها اذ اطلع الفجر

مجنبي العذر اخر وقتها للتقصير وضرة والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها  
عليه وان وارث في اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه ان الامام يحضرها او تعاد  
الصلاة دون التضحية لان من العلم ان قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه  
مساغ نزلي وفي المجنب انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البزاز به بكرة فيها فتنة فلم يصلوا وضحو بعد  
طلوع الفجر جاز في المختار لكن في التبايع ولو تعدل التكرار فسق اول وقتها لا يجوز الذبح حتى نزول الشمس  
وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت وقد مر اناه مختار لا يذبح وغيره ويجزى  
في المواهب فتنبه **كالمزيد** وانما يوم العيد عند الامام فصلا ثم ضحوا ثم بان انه يوم عرفة اجزاهم  
الصلاة والتضحية لانه لا يمكن التخرج من هذا الخطا في حكم ما يجوز من صيانة لجميع المسلمين نزلي  
وكرم تنزيها للذبح لاحتمال الغلط ولو ترك التضحية ومكثت ايامها تصدق بها حية ناذر  
فاعل تصدق بعينه ولو تغير ولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة نقصان ايضا ولا  
ياكل الناذر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل **وفقير** عطف على شرائها لوجوبها عليه بذلك حتى تمنع غيرها  
وتصدق بقيمة ما شراها او بالتعلق بدمه شراها او بالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزي فيها **ومع الجوز**  
ذكرة اشهر من الضان ان كان لو لو خلط بالثنايا لا يمكن التمييز من بعد وصح الشئ فصاعدا من الثلاثة  
**والشئ** هو ان يحسن من الابل والجوا من البقر والجاموس **وجوا** من البقر والماعز والمولدين الاهلي  
والوحشي يتبع الام قال المص فرورع الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والحجم  
والكبد افضل من النعجة اذا استويا فيهما والاشئ من المعز افضل من القيس اذا استويا في قيمة ولا شئ من  
الابل والبقر افضل حاوي وفي الوهبانية ان الانثى افضل من الذكر اذا استويا في قيمة والله اعلم ولدت  
الاضحية ولدا قبل الذبح فذبح الوارث بها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح صلت او سقت فاشترى اخرى ثم ذبحها  
فالاضحية ذبحها وان ذبح الاول جاز وكذا الثانية ولو قيمتها كالاولى او الشرا وان اقل ضمن الزايد ويتصدق به  
بلا فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فله الجواب وان عن اعسار ذبحها ما يباح ويضحى  
بالجوا **والضحية** التولاي المجنونة اذ لم يمتنعها من السم والري وان ضحى بالاجوز التضحية بها ولو  
السبب فلم يزل ولم تجز لان الجوب في اللحم نقص لا بالعي والعي واللعن الملهو له الذي لا يخفى في عظامها  
والعوز التي لا تنسب الى المنك اي المذبح والمربضة البين مرضها ومقطوع الكرش الاذن او الذنب  
او العين اي التي ذهب الكرش نور عينها فاطلق الفطر عن الذناب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف اه الزر  
الالية لان الاكثر حكم الكل بقاؤها باقيا لاكثر عليه الفتوى مجنب **والاب** التي لا اسنان لها  
ويكفي بقا الاكثر وقيل ما تغلقت به **والسك** التي لا اذن لها خلفه فلو لم ياذن صغيرة خلقه اجزى  
نزلي **والجمل** مقطوعة راس ضرعها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي لا لبن لها خلفه مجنب  
ولا الخنثى لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية ونمامه فيه **والاب** التي تاكل العذرات ولا تاكل غيرها ولو  
اشترها سليمة ثم تعيبت بعيب مانع كافر فعليه اقامة غيره ما مقامها ان كان غنيا وانه فقير



بشره في ذلك وكان معيبة وقت الشراء عدم وجوبها عليه بخلاف الفتي ولا يصح بيعها من  
اضطرارها وقت الذبح وكذا لو ماتت فعلى الفتي غير هال الفقيه ولو ضلت او سرق فبشرى اخرى  
فظهرت فعلى الفتي احداهما وعلى الفقير كلاهما شئى وان مات احد **السبعة** المشترين في المدينة  
**وقال الورثة اذ عوا عنه** وعلمهم من الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوا بلا اذن  
الورثة لم يخرجهم لان بعضهم لم يقع قربان وان كان شركا **كسنة نصرانيا او مريدا للمخرجين**  
**واحد منهم** لان الاراقة لا تنجزى هداية كما في روع ولو ان ثلاثة نفر اشترى كل واحد  
منهم شاة للاضحية احداهم بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين وقرئت كل واحدة منها فخرها  
فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد شاة بعينها فاصططلحوا على ان يأخذ كل واحد منهم شاة  
يضعها اجزائهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا  
صاحب العشرة بشئ وان اذن كل واحد منهم ان يذبحها عنه اجزائه ولا شئ عليهم كالو  
ضحي الضحية سهمه بغير امره يباح **ولا يكره من الاضحية** وهو كل غنما وبقر ونبات لا ينقص  
**الصدقة عن الثلث** ونزب تركه لذي عيال توسعة عليهم وان ذبح بيده ان علم ذلك ولا يعلمه شراها  
بنفسه وبامر غيره بالذبح كبلها بجعل اميتة وكره ذبح الكلب واذا المجوسى فحرم لانه ليس من اهله  
درر وتصرف بجلدها او بغيره من غير مال وجرب وفرة وسفرة ودلوا في بدله باينفع  
به باقى ما لم يستهلك كل واحد وخو كدراهم **ان يبيع المهر او الجارية** اي يستهلكها او يدرهم  
تصدق ثمنه ومقاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقوف مجتبي ولا يعطى  
**اجر الجزاء** منها لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع حكمة اضعته  
فلا اضحية له هداية **ويكره جرم** في ذبح الذبح **ليستغفر** به فان جرمه تصدق به ولا يكرهها  
ولا يحمل عليها شيئا ولا يوجرهما فان فعل تصدق بالاجرة هادى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع  
اجرها **باعتلاف** ما بعد الحصول المقصود مجتبي ويكره الانتفاع بلبسها قبله كافي الصوف وضام  
من اجازها للفني لوجوبها في الزمة فلا تتعين بغيره **ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه**  
يعنى عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا او لم يغلطا فيكون كل واحد وكلاهما عن الاخر دلالة هداية  
قال ابن التيمال وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه من صاحبه **صح استحسانا بلا عزم** ويجوز ان ولو  
اكلوا ولم يعرفاه هداية وان تشاحض كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها قلت وفي اوائل القاعدة الاولى  
من الاشياء لو شراها بنية الاضحية فذبحها غير بلا اذنه فان اخذ صاحبها لحمه ولم يضره اجزائه وان ضخته  
لا وهذا اذ ذبحها عن نفسه اما اذ ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه **لا يصح ذبح شاة الغنم**  
ان ضمنه قيمتها كما اذا باعها وكذا لو اتلفها ضمن لصاحبه قيمتها هداية لظهور ان ملكها بالضمان  
من وقت الغنم **لا الوديعه** وان ضمنه لان سبب ضمانه بالذبح والملك يثبت بعد تمام كسب  
وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية كالوديعه والمهونه كالمقصوبة لكونها

مضمونة بالدين وكذا الشربة فليراجع روع لون اضحية عليه الصلاة والسلام  
سود اذ عرش اضحيات لزوم ثقتان كبح الامر بها خاتمة والاصح الكل لا يجابه عاله من جنبه  
انجاب شرح وهبانية قلت ومفاد لزوم الذبح بها من جنبه واجب اعتقادي او اصطلاح  
قال المصنف فليحفظ غنم من رجلين ضحيا بها جاز بخلاف الحق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق فحي ثنتين  
فلا اضحية كلاهما وقيل الزايد لم والافضل الاكثر قيمة فان استويا لا اكثر لهما فان استويا فاطبها ولو ضحي  
بالكل فالكمل فرض كان الصلاة فان الغرض منها ما ينطلق عليه الاكم فاذا اطواها يقع الكمل فرضا مجتبي كرى  
الضحية وامر رجل بذبحها فقال تركت التسمية عند الزممة قيمته باليسرى الامر بها اخرى ولو ضحي وتصدق  
ولا يأكل الويام الغنم باقية والانتصاف بغيرها على الفقهاء خاتمة وفيها اراد التضحية فوضعه يد ويد  
القصاب في الذبح واعانه على الذبح سمى كل وجوبها فلو تركها احداهما او ظن ان تسميته احدى تكفى  
حرمت وهو نصح لعراقه قال لا يشاة لا عمل بالشبهة مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين وقد نظى في هذا الزمان وهو  
اي ذبح للبدن فيه **ان يذبح ذكرا في التبرية**  
فاجب عنه بالقرىض فانما **لانراه نشر او لا يرتضيه**  
فقلت في الجواب  
خذ جوابا نظما كما تنفيه **من فقيه مروية عن فقيه**  
هي شاة في ذبحها اشترى كاشان ففكر ان يذبحها بشرط كما نزه  
ذاك ذبح قصابه وضع اليد مع الصاحب الذي يرتضيه  
فعلى كل واحد منهما ان **يذكر الله جل عن تشبيه**  
وفي الوهبانية وشرحها  
ولو ذبح شاة معا ثم واحد **اخلا بسم الله** قالت افة تبحر  
وان يشترى منها ثلاثا ثلاثا **واشكك** فالتق كبل بالذبح يذبح  
وكيل شرا الشاة للغير ان شري **يصح خلاف العكس** والقود يفسر  
ولو قال سودا ففقيه صح لا **اذا كان في قربا عيننا** يفسر  
بثنتين ممن يذبح العشر الزموا **وتصحى** انجاب الجميع تحرر  
وعن ميتة بالامر الزم تصدقا **والا فكل منها** وهذا المحسوس  
ومن مال طفل فالصحة بقولها **وعن ابيه** في حقه وهو اظهر  
وواهب شاة راجع بعد ذبحها **فيجزى** من ذبح عليها ويوجر  
**كتاب الخط والاباحه** مناسبه لظاهره والمظهر لغة المنع  
وشرعا يمنع من استعماله شرعا والمحظور ضد المباح والمباح ما جيز للكلفين فعله وتركه بلا اعتقاد  
ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا **الاختيار** وهو الذي كراهة تخريم حرام اي كالحرام في العقوبة



على أي مفضض ولكن بشرط أن يتحقق وضع الفضة بم قبل وبعد حملها في ربح وخروج  
وخروجها وكذا إذا كان المضب يذهب أو فضة أو الكس المضب بها أو طيته ومصطفها أو  
جعله أي التفضيض أو فصل سيف أو كس أو ما بينهما أو ما كان ولم يضع به من  
الذهب والفضة وكذا كتابة النوب يذهب أو فضة أو المذهب لا بأس بالسكن المفضض المحاسن  
والركاب وعن الثاني يكره الكل بخلاف المفضض أما المظلي فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين الحرام والركاب  
وغيره إلا أن الظالمات لا يخلص فلا عبرة للوذي عين وغيره ويقبل قول الكافر ولو جحد سيئاته  
الحرثي كذا في فحش الرأى اشتريته من محرمي الحرم ولا يرد به بقول الواحد أو صلبه خبر الكافر مقبول  
بالاجماع في المعاملات لا في الديانات وعليه يجوز قول الكافر ويقبل قول الكافر في كل والعزم يعني  
المحاصرين في ضمن المعاملات لا معطوف لكل والحكمة كما في قوله الربيعي ويقبل قول المملوك ولو أني  
في الهدية سواء أخبر بها المولى بخبر أو نفسه والأدب سواء كان بالثأمة أو بدخول الدار مثلاً أو قتلته  
في السراج بما إذا غلب على رايه صدقهم فلو شري صغيراً نحو صلبون أو غسان لا بأس ببيعه ولو نحو  
زبيب وحلو لا ينبغي بيعه لأن الظاهر كونه به تامة فيه ويحمل قول الفاسق والكافر والعبد  
في المعاملات لكثرة وقوعها فإذا أخبر به وكيل فلان فيسح كذا فيجب الشرائع أن غلب على الرأى  
صدق كاهن ويحذر شرطه العدالة في الديانات هي التي بين العبد والرب كالحرف عن  
نجاسة المافيتي والابنوصان أخبرنا مسلم عدل ولو عبد أو أمة ويحذر في خبر الفاسق  
نجاسة الأواخر المستوي ثم يعمل بما قاله ولو أراق ما فتنيم فيما إذا غلب على رايه  
كذبه كان أحوط وفي الجحوة ونبيه بعد الوضوء أحوط قلت وأما الكافر إذا غلب على رايه  
صدق فخاف رايه أحب من ستاني وخلاصه وخانيه قلت لكن لو تبين قبل رايته لم تجزئ به  
بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته منزهاً في الجملة بخلاف الكافر ولو أخبر عبد بطلب رايته وعذر إنجاسته  
حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة في أن طاهرة ونجسة وذكية وميتة فإن الأغلب  
ظاهر آخرى وبالعكس والسوي لا الالعطش وفي الشيايب تحري مطلقاً في أي ولاية وثمة  
لعب أو غنا قعدوا كل سوء المنكر في المنزل ولو على المأيرة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معرضاً لقوله تعالى  
فلا تقعد بعد الذكر مع القوم الظالمين فإن قدر على المنع فعلى المنع فعله لا يقدر صبراً إن لم يكن ممن يفتقر  
به فإن كان مقتدر ولم يقدر على المنع خرج ولا يقدر لأن فيه شين الدين والمكر على الامام كاذب  
أن يصير مقتداه وإن علم ولا يلعب لا يحضر أصلاً سواء كان ممن يقتداه أو لا إن حقق الدعوة إنما لم يجره  
بعد المحض لاقبائه ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة أن الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا ذنوب لا النكار المنكر  
قال ابن مسعود رضي الله عنه وصوت الهوى والغنايت النفاق في القلب كما بينت أما النيات قلت  
وفي النزاهة استماع صوت الملاهي كعزب قصب وخمير حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي  
معصية ولجولن عليه غنقى والتلذذ بها كقراي بالنعوة فصر الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر



بالسنة لا شكر فالواجب ان يحتسب كماله بسم لما روي انه عليه الصلاة والسلام ادخل صبحه  
 فاذا نه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكرر انتهى والتغليظ الذنب كما في الاختيار والاحتلال  
 كما في النهاية فاستدرك من ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتنبية فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة  
 اوقات فتذكر ثلاث نجات من الصور مناسبة بغير ما فعل العصر للاشارة الى النجاة الفزع وبعده  
 العشا الى ثمة الموت وبعد نصف الليل الى ثمة البعث وتماحه فيما علقته على المنتقى  
**فصل في اللبس** يحرم لبس الحرير والحرير والحرير بينه وبين بدنه **على الذنب** الصحيح وعن الامام  
 انما يحرم اذا لم يخلو في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع غمر به البلوي **او في الحرب** فان يحرم  
 ايضا عنده وقال المحلل في الحرب **على الرجل المرأة الا قد رايه اصابعه** كاعلام الثوب **مضمومة** وقيل  
 منشورة وقيل بين يمين وظاهر المذهب عدم جمع المنفرق ولو في عمامة فاستطاع في القنية وفيها عمامة  
 طر ازها قد رايه اصابعه من ابرسم من اصابعه محرر في الله عنه وذلك فيس بشرباير خص فيه **وكذا**  
**الثوب النسج** يذهب كحل اذا كان هذا المقدار اصابعه **والا بالجل** الرجل يلبس وفي المجتبى  
 العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصص  
 فضة قدر ثلاث اصابع لا بأس به ومن ذهب بكمه وقيل لا بكمه وفيه تكرر لجمعة المكشوفة محرر قلت وهذا  
 يثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القصص الصبرية وفيه المرخص العلم في غرض الثوب قلت ومفاده ان  
 القليل في صلواته بكمه انتهى قال المصوبه حرم من ملاحسرو ووصد الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيره مخالفه  
 وفي السراج عن كسير الكبير العلم حلال مطلقا صغير كان او كبير اقال المصوب وهو مخالف لما من التقييد بربع  
 اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن اتى به في زماننا انتهى قلت قال يحنوا واطن انه الراية وما يعقد على الرح  
 فانه حلال ولو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق **ولا باليكة** ديباج هو ما سده ولحمته ابرسم  
 شرح وهبانية **للرجال** الكثرة بالشتخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظله شارح الوهبانية  
 وفي كاية الديباج فالنوم جازين وفي قنية والمنسقي ذامسطر  
**وتكره الكثرة** منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس بها **وكذا تكرر الفلسفة** وان كانت تحت  
**العمامة واللبس الذي يعلق فيه** واختلاف في عصبه **الحاجة** به اي بالحرير كذا في المجتبى وقيل ان  
 يرتب بينه بالديباج ونحوه لا وان ذهب وفضة بلا تفاخر في القنية بحسن الفتحة لعمامة طويلة وليس  
 ثياب واسعة ونحوه بالاباير شديدا اسود على عينيه من ابرسم لعز قلت ومنه الرد وفي شرح الوهبانية  
 عن المنتقى لا بأس بعروة القيص وزره من الحرير لانه تبع وفي التاتار خانيه عن كسير الكبير لا بأس  
 بازار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكره علم الثوب من كفضة وبكره من الذهب  
 قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى **وجعل قوسه** واقترا  
 والنوم عليه وقالوا لا تافعي وما كحرام وهو الصحيح كما في المذهب قلت فليحفظ هذا الكلام في شهر  
 لاجعله دثارا وان اراد فانه يكره بالاجماع سراج واعا الجلولي على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع **وكل**

**لبس ما سده ابرسم** ولحمته غير كتمان وقطن وخز لان الثوب انما يصير ثوبا باللبس والنسج بالجمعة  
 فكانت هي المعتبرة دون السدا قلت وفي الشربلاية عن المواهب بكمه ما سده ظاهر كاعتنايه وقيل لا  
 يكره ونحوه في الاختيار قلت ولا يخفى ان الاصح اعتبار الجمعة كما يعلم من العزيمة بالفي المجتبى ان الشربلاية  
 اخذوا بخلافه وفي شرح المجموع لم يصر في غير الشربلاية قلت وهذا كان في زمانهم واما الان فمن الحرير ورج  
 فيحرم به صدر وتاتار خانيه فليحفظ **وحل عكس في الحرب فقط** لوصفها بحصوله انما العذر  
 فلم يبق حرام بالاجماع لعدم الفايده سراج واما خالصه فيكره فيها عنده خلافا لما علق قلت ولم ار  
 ما لو خلطت الجمعة بالبرسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره  
 قرا وخط منه خر وخط منه خر فظاهر المذهب عدم جمع المنفرق الا اذا كان خط منه خر وخط منه  
 غيره بحيث يرى كله قرا فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرازي في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع  
 انتهى واقره بخننا قلت وقد علمت ان العبرة للجمعة لا للظاهر على الظاهر **وكذا لبس المعصرم** **والعصرم**  
**الاحمر والاصفر** لاجل مفادته انه لا يكره للنساء ولا لباس سائر الالوان وفي المجتبى والتمسك وشرح  
 النقاية لابي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزهية لكن صرح في الخفة  
 بالحرية فاذا كانا محرمية وهي المحل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلاية فيه رسالة نقل فيها ثمانية  
 اقوال منها انه مستحب **والا بالجل** يذهب **وفضة** مطلقا **الانعام** ومنطقة **وحطية** **سيف**  
**منها** اي الفضة اذا لم يرد به القرب وفي المجتبى لا يخل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يخل  
 اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه بعد ربع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم ونحو  
 حكم اللؤلؤ **ولا يخل** بالفضة لحصول الاستغناء بها **فيمر** **بغيرها** **وحج** الخرسى حوازي اللبس  
 والعقيق وعمر ملاحسرو **وذهب** **وحديد** **وصفر** **ورصاص** **وزجاج** وغيره لما مر فاذا ثبت كراهة  
 لبسها لم يخل ثبت كراهة بيعها وصنعها لما فيه من الاعانة على الجور وكل ما ادى الى الجور لا يجوز  
 وتماه في شرح الوهبانية **والعصا** **بالخلق** من الفضة **لا بالفضة** **فيمر** **بغيرها** **وحج** الخرسى حوازي اللبس  
 وغيرها وحل مسار الذهب في حجر الفص ويجعله لبطن كفة في يده اليسرى وقيل اليمنى لانه من شعار كروا  
 فبحسب الخمر عنهما فمستأني وغيره قلت ولعله كان وبان فتبصر وينقشه اسمه او اسم الله تعالى لئلا  
 طير او انسان ولا محمد رسول الله ولا يبرز على مثقال **وترك الختم** **لغير السلطان والقاضي** **وذي** **حاجة**  
**اليه كسولي** **لا يشد** **منه** **المتحرك** **بذهب** **بالفضة** **وحوزها** **محمد** **وتخذ** **انعامها** لان الفضة تنسبه  
**وكره الباك** **الصبي** **ذهبا** **وحزير** **افان** **ما حرم** **لبسه** **وشربه** **حرم** **الباسه** **واشرايه** **لا يكره** **خرقة** **الضوء**  
**بالغنى** **بقية** **بلاله** **او خياط** **او عرف** **لوحاجة** **ولو** **للكبر** **كره** **ولا** **الزينة** **هي** **خيطة** **يربط** **باصبع** **او خاتم** **لغير**  
**الشي** **والحاصل** **ان كل** **فعل** **يخبر** **كره** **وما** **فصل** **لحاجة** **لا غنايه** **فسرع** **في** **المجتبى** **التممة** **المكره** **ههنا** **ما كان**  
**بغير** **العزيمة** **فصل في النظر والمس** **وينظر الرجل من الرجل** **ومن غلام**  
 بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امر صبي الوجه وقدم في الصلاة والاوى تنكيس الرجل ليلابيه **والثاني**





غير الاول وكذا الكلام فيما بعد استأنى قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الرازي في النظر العورة  
وهي غير ياديه لم يأت في فليحفظ **سنة** في الحديث **سنة** فالكعبة حرة لا السرقة **ومر**  
**وامرته** **للأمة** وطهرها حج المحسنة والمكاتبه والمشتريه ومكسبة الفير والمحرمة برضاع او مصاهرة  
فلم يأت الا اجنبية محبة وبشكل بالفضاة فانه لا يحل وطهرها وينظر اليها فاستأنى قلت وقد يجب بان اعني  
**الزوجة** بشهوة وغيرها ولا ولي تركه لانه يورث النسيان **ومن محرمة** هي من لا يحل نكاحها ابدا بنسب  
او نسب ولو بنى الى الراس والوجه والصدر والساقي والعضدان **امن شهوة** وهي شهوة ايضا  
ذكره في الهداية فمن قصر على الاول فقد قصر **من كمال** **الا** **النظر** **والباطل** خلافا لما في الفقه واصله  
قوله تعالى ولا يدين زينة من الالبسة التي لا يورثها تلك المذكورة من اوضاع الزينة بخلاف النظر ونحوه **وحكم**  
**امه** **غيره** ولو عذبة او ام ولد **كذلك** في نظر المحرمه **وما حل** **نظر** **من ذكر** **او ان** **حاله** **من** **اف** **الامن**  
الشهوة على نفسه وعليها لانه صلى الله عليه وسلم كان يقبل ابي فاطمة رضي الله عنها وقال عليه الصلاة والسلام  
من قبل رجل امه فكلما قبل عمة لعمه وان لم يامن ذلك او شك فلا يحل له النظر والمسلم كشف الحقايق  
لا ينظر الى المحبة **الامن اجنبية** فلا يحل مس وجهها وكلفها وان امني الشهوة لانه اغلظ ولذا  
يثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها  
ان امن ومضى جاز المس والنظر جازا سفره بها ويخلو اذا امن عليه وعليها والا وفي الاشياء المحلولة  
بالاجنبية حرام الملازمة مدبونة هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شهوة او كحلولة والحلولة  
بالحرم مباحة الا الاخت رضاعا والصبره الشابة وفي الشرب لا يعمى بها الجوهرة ولا يكلم الاجنبية الا  
بحجوز اعطت او كتمت فيشتمها ويرد السلام عليها والا لا انتهى به بان يات لفظة لا في نقل القساني  
ويكلمها بما لا يحتاج اليه فتنبيه **ومر** **ذلك** اي ما حل نظره ان اراد الشرا وان خاف شهوته  
للضرورة وقيل لا في زماننا وبه حرم في الاختيار **وامرته** بلغت حد الشهوة لا تعرض على البيع في الزمان **وامر**  
**يستمر** **ما** **ين** **السرقة** **والركبة** لان ظهرها وبطنها غورة وينظر من الاجنبية ولو كافر محبة **والوجه**  
**وكيف** **افقط** **للضرورة** وقيل القدم وقيل الذراع اذا اجرت نفسها بالخمر تارة خائنه **وعندها**  
**كالاجنبية** معها فينظر لوجهها وكلفها فقط نعم يدخل عليها بلا اذن اجماعا ولا يفسر فيها اجماعا خلاصة  
وعندك ففي مالك ينظر لمحمها **فان خاف** **الشهوة** او شك امتنع نظره الى وجهها محل النظر مقيد  
بعدم الشهوة والاحرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فممنوع من الشابة قسنا في غيره **النظر**  
**لا** **المس** **حاجة** **كفاح** **وتشاهد** **يكل** **ويشهر** **عليها** **الف** **وتشر** **مرب** **للتحمل** **الشهادة** **في** **الاصح**  
**وكذا** **امر** **يحتاج** **ا** **او** **سرا** **يا** **ومر** **ا** **يا** **فانظر** **الطبيب** **في** **موضع** **مرضه** **بأقصر** **الضرورة**  
اذ الضرورة تنقدر بقدرها ولذا نظر قابلية وختان وينبغي ان يعلم امرأة تدبرها لان نظر الجنس  
الى الجنس اخف **ونظر** **المرأة** **المسلمة** **من** **المرأة** **الرجل** **من** **الرجل** **وقيل** **كالرجل** **المحرمة** **والاول** **الاصح** **راج**  
**وكان** **النظر** **المرأة** **من** **الرجل** **النظر** **الرجل** **للرجل** **ان** **اعت** **شهوة** **فلو** **لم** **تامن** **او** **خاف** **او** **شك** **حرم** **اكتنا**

كالرجل هو الصحيح في الفصلين تارة خائنه مغريا للمضرات **والزنية** **كالرجل** **الاجنبية** **في** **الاصح** **لا** **تنظر**  
**الى** **بدن** **المسلمة** **محبة** **ولا** **تغصو** **لا** **يحق** **النظر** **اليه** **قبل** **الاغتسال** **الاجنبية** **بعد** **ولو** **بعد** **الموت**  
كشعر عانة وشعر راسها وعظم راع حرة ميتة وساقها وقلامه ظفر جها دون بدنها محبة  
وفيه النظر الى ملأه الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر لشعر المادي حرام سو كان  
شعرها او شعرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمسننة  
والواشدة والمستشرمة والنامصة والمتنصصة النامصة التي تنف الشعر من الوجه والمتنصصة  
التي يفعلها ذلك **والخصي** **والجيب** **والخنثى** **في** **النظر** **الى** **الاجنبية** **كالنظر** **وقيل** **لا** **يحق** **نظر**  
جنفا ولو كان في الكبرى ان من جوزة فمن قلة التجربة والريانة **وجاز** **عن** **عن** **الامه** **بغير** **اذنها** **وعنه**  
**عنه** **به** **اي** **بذن** **حرة** **او** **مولى** **امه** **وقيل** **يجوز** **بدونه** **لفساد** **الزمان** **ذكره** **من** **سلطان** **الشر**  
**باب** **الاستبراء** **وعنه** **من** **كل** **استماع** **امه** **بنوع** **من** **النوع** **المالك** **كشراء**  
وارث وفي دفع جنابة وفسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستماع لينجش الزوجة **وكيف**  
**ولو** **بكر** **او** **مشتريه** **من** **امراه** **او** **عبد** **ولو** **عبد** **لكن** **كاتبه** **وما** **ذونه** **لو** **مستغرا** **بالدين** **والالا** **استبرا**  
**او** **من** **محررها** **غير** **حرمها** **كبل** **اعتق** **عليه** **او** **من** **مال** **صبي** **ولو** **طوله** **حرم** **عليه** **وطهرها** **وكذا** **واو** **اعيه**  
**في** **الاصح** **لاحتمال** **وقوعها** **في** **غير** **ملكه** **بظهورها** **جلى** **حتى** **يستبرأ** **بالحيضة** **فمن** **تخلف** **او** **شهر**  
**في** **ذات** **اشهر** **وهي** **صغيرة** **او** **ايضا** **ومنقطعة** **حيض** **ولو** **حاضت** **فيه** **بطل** **الاستبراء** **بالايام** **ولو**  
ارتفع حيضها بان صارت محدثة الطهر وهي من حيض استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محمد  
يفنى والمستحاضة يدبرها من اول الشهر عشرة ايام برجدي وغيره فليحفظ **وبين** **محل** **الحامل**  
**ولا** **يعتد** **بحيضة** **ملكها** **اقرها** **ولا** **التي** **بعد** **ملكها** **قبل** **قبضها** **ولا** **بلادة** **حصلت** **لذلك** **اي** **بعد** **ملكها**  
قبل قبضها **لا** **يعتد** **بالحاصل** **من** **ذلك** **اي** **من** **حيضه** **ونحوها** **بعد** **البيع** **قبل** **اجازة** **بيع** **فضموني**  
**وان** **كانت** **في** **يد** **المشتري** **ولا** **يعتد** **ايضا** **بالحاصل** **بعد** **القبض** **في** **الشر** **الفاسد** **قبل** **ان** **يشترى**  
**شر** **اصح** **الانتقال** **ملكها** **بشر** **انصيب** **شريك** **من** **امه** **مشتريه** **بغير** **مال** **ملكه** **الا**  
**ويحترق** **بحيضة** **محاضتها** **وهي** **محموسية** **او** **مكاتبه** **بان** **اشترى** **محموسية** **او** **مسلمة** **وكاتبها**  
**بعد** **الشر** **اذل** **الاستبراء** **فحاضت** **ثم** **اسلمت** **المحموسية** **او** **مكاتبه** **لوجودها** **بعد** **الملك** **ولا** **يجب**  
**عند** **عود** **الابنة** **اي** **في** **دار** **الاسلام** **خائنه** **وردة** **المعصومة** **اذ** **لم** **يبصرها** **الفاسب** **خائنه** **والمستاجر**  
**وقيل** **له** **هونة** **لعدم** **اتحاد** **الملك** **ولو** **قال** **البيع** **قبل** **القبض** **لا** **استبرأ** **على** **البائع** **كالو** **بائع** **بالحجارة** **وقضت**  
ثم بطلت بحجارة لعدم حرمها عن ملكه وكذا الوابعدرة او ام ولد وقبضت ان لم يطهاها المشتري وكذا لو  
طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وقبله فاختار وجوبه زيلو قلت وفي الجلالة  
شري معذرة الفير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأها لعدم حل وطهرها للبائع وقت وجود السبب **والباقي**  
بحيلة الحفاظ الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها **ذلك** **والالا** **يفعلها** **به** **يفنى** **وهي** **اذ** **لم** **يكن**











عليه وسلم ذكره قوله **عقركم واني ابيكم** او حق البيت لانه لاحق الخلق على الخالق تعالى  
ولو قال لاخر حق الله او بالله ان تفعل كذا لا يبره ذلك وان كان الاول فعليه درر وفي المختارات  
قال ابن المبارك سال لوجه الله او حق الله يعني ان يعطيه شيئا وفيه اقرار بالقران ولا يعمل بوجه  
يتاب لقراءته من يصلي ويقضي فسرعه هل يكره رفع الصوت بالذكر والردا قبل ان يتم وتماه قيل  
جنايات الشرازية وكره **احتكاك قوت الشراكتين** وكتب ولوز **والله لم يكتسب وقت في يوم**  
**بأهل** حديث الجاهل بمرزوق والمختار ملعون فان لم يصبر لم يكره ومثله تلقى الجليل **ويجب ان يامر القاصي**  
**ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع** بل خالف امر القاصي **عزبه** بما يراه رادعاه **وباع**  
القاصي على طعامه **وفاقا على الصحيح** وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلده الهلاك اخذ الطعام من  
المختارين ووزع عليهم فاذا اوجر واسعه ردوا مثله وهذا ليس بجبر بل الضرورة ومن اضطر الى الفجر  
وخاف الهلاك تناول بالارضاه **ولا يكون مختارا بحسب غلبة الارض** بلا خلاف **والمجمل به من الارض**  
خلافة الثاني وعند محمد اذا كان يجلب منه عادة كره وهو المختار ملعون **ولا يبرح** حكمه عليه الصلاة والسلام  
لانسع وافان الله هو المسمر القابض الباسط الرزاق **الا اذا تعدي الى ارباب عن القبة** تعديا فاحشا  
**فيسرقون اهل الراي** وقال مالك على الولي التصبر عام الغدا وفي الاختيار ثم اذا سرق وخاف ارباب  
ضرب الامام لو نقص الجمل المشتري وصيلته ان يقول له يعني بما تحب ولو اصابوا على سرق الجوز  
والحم ووزن ناقصا جمع المشتري بالنقصان في الخبر اللحم لشهيرة سعره عادة بخلاف اللحم قلت  
واغاد ان التسعير في القوتين لا غير ربه صرح العتاني وغيره لكنه اذا تعدي الى ارباب غير القوتين  
وظلموا على العاقد فليس عليهم الحكم بناء على ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فان ابا  
يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر فتدبر **امسك الحامات** ولو في جرحه **ان كان يضر الناس**  
بنظر وجلب والاحتياط ان يتصدق بها ثم يشترها او توهب لمحتبي **فلنكن بغيرها فوق**  
**السطح مطلقا على عورات المسلمين** وكيسر **جلبات الناس** برؤية تلك الحامات عن  
**ومنع اخذ المنع فان لم يمنع بذلك** أي الحامات المحتب درر وصرح في الوهبانية  
بوجوب التعزير برؤس الحامات ولم يقيد به بما روي عنه اعمد عاداتهم واما الاستيناس فمباح كشر  
عصافير ليعتق بها ان قال من اخذها في له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل يكره لانه يضيع المال  
جامع الفتاوى وفي المختارات سب دابته وقال هي لمن اخذها لم ياخذها من اخذها ومن في الحج  
وجاز ركوب النوق وتحميله والكراب على الحمار بلا جرم وضرب الرابية اشد من الذي وظلم الذي  
اشد من المسلم **والناس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحمار كذا في الملتقى والمجمع** وقره المقص  
خلافا لما ذكر في مسالك شتى **والايل** وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة  
لا يجوز في الاقدام اي بالجعل وامدونه فيباح في كل الملاعب كما في **حل الجعل** وطاب لانه يصير  
مستحقا ذكره الجعدي وغيره وعلله البنزاري بانه لا يستحق بالشرط شي لعدم العقد

والقبض انتهى والظاهر لزمه بالعقد كما يقول الشافعية فيبصر **ان شرط المال في المسابقة من جانب**  
**واحد وحرم لشرطه** فبها من **المسابقين** لانه يصير قارا **الا اذا خلا ثالثا محلا لا يفسد كقول**  
لغيره ما يتوهم ان يستقيم واللام يحسن ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقه لم يعطها وفيما بينهما اهما  
سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم **في المتفقه** فاذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه كذا عا  
لا درر ومحتب والمصارعة ليست ببدعة الا للتلوي فكره بر جعدي واما السباق بلا جعل فيجوز في كل شيء ما ياتي  
وعدا الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسياسة والصولجان والبنديق والسفن ورمى الحجر  
واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما يديه من زوج او فرد اللعب بالخاتم وكذا الجمل  
كل لعب خطا لا يقد تغلب سلامته كرمي ارام وصيد الحية وحمل التفج عليهم ح وحديث جدي عن بني  
اسرايل يعيد صل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه للفرجة لا الحجة بل وما يتيقن كذبه  
لكن يقصد ضرب الاعمال والمواظفة وتعليم نحو الشجاعة على السنة ادميين او حيوانات ذكره ابن حجر  
**ويستحب قلم اظافيره** المجاهد في سبيل حرب فيستحب له توفير شاربته واطفاره **يوم الجمعة**  
وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان نزوقه  
ضيقا وفي الحديث من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلايا **الي الجمعة** الاخرى وزيادة ثلاثة ايام  
درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم اظفاره محال لم ترمد عينه ابد يعني لقول علي رضي الله عنه **من**  
**قلم اظفاره** كرم السنة والادب يمنها خوايس يسارها اوجب  
وبيانه وتماه في مفتاح السعادة وشرح القنوية وروي انه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسح الي  
الي الخنصر ثم خنصر اليسرى الى الابهام وحنه باليهام اليمنى وذكر له الفري في الاصابا وجرها وجبها  
ولم يثبت في اصابع الرجل نعم الاولي تقليمها كتحليلها انتهى قلت وفي المواهب اللدنية قال  
الحافظ ابن حجر انه يستحب كيفما احتاج اليه ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعرف من النظر في ذلك للامام علي ثم لابن حجر قال بخانه باطل **ويستحب**  
**حلق عاتقه وتنظيف يديه بالاعمال في كل اسبوع مرة** والا فضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة  
وكره تركه ورا الاربعين محبت وفيه حلق الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بشف الشيب واخذ اطراف  
الحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر راسها ثم ولعت زادا في البنزاري وان باذن الزوج  
لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم الرجل قطع لحية والمعنى المور الشبه بالرجال انتهى  
قلت واما حلق راسه في الوهبانية وقد قيل حلق الراس في كل جمعة **الحج** وبعض الجواز يعس  
**رجل تعلم علم الصلاة او نحو يعلم الناس واخر يعمله** **فالاول افضل** لانه متعدي وروي  
مناكرة العلم ساعة خبير من احب اليه وله اخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والديه لو ملتحقا بانه في ذلك  
**واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويحرم الناس بيده** **ولانه** **فكره** **بما فيه ليس بغيره** **محمدا**  
**احمر السلطان** بذلك **اي حرمه** **لا اثم عليه** وقالوا ان علم ان اياه يقدر على منعه اعلى ولو بكتابة والا



كلا تقع العداوة وتقامه في الدين **وكان لا اثم عليه لو ذكر ما اوى ابيه على وجه الاحتمال لا كونه حجة**  
**انما الغيبة ان تذكر على وجه الغضب** **يريد الب** ولو اغتاب اهل قرية فليس غيبة لانه  
لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو محمول على غيبة مجهول ومتظاهر بغيره ولمصاهرة ولتوابعه  
وتحذير ائمة وشيوخ طلائمه لئلا يتركوا شرحه وهما فيه **وما تكتب الغيبة باللسان** **منها تكتب** ايضا  
بالفعل والتعريض وبالكتابة وبالحرز وبالرمز **وبغير العين والاشارة باليد** وكلما يفرق منه المقصود  
فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها دخلت علينا امرأة فلما  
ولت اومات بيدي اي قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم اغتبتين يا ومن ذلك المحاكاة كان يمشي مختارجا  
او كما يمشي فهو غيبة بل اقم لانه اعظم في التصوير والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض مردم من اليوم وبعض  
من رايته اذ كان الخاطب يفرق شخص صامعا لانه المحذور يفرق بينه وبين غيره واما اذا لم يفرق  
غيبة جاز وقامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان تصف احاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه الله  
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال صلى الله عليه وسلم اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرنا احاك  
بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخي ما قول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتة وان لم يكن فيه فذكرت  
واذا لم تبلغه يكفيه الذم والاشراط بيان كل ما اغتاب به **وحصة الرجم واجبة ولو كانت بسلاحة حجة**  
**وهدية ومعاونة ومجاسة ومكاملة وتلفظ واحسان** **ويروى عن ابي بصير** **يرجى ان يقر باه كل**  
**جمعة او شهر ولا يرد حاجتهم لانه من الطبيعة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطع**  
**وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العز وقامه في الدين** **ويسلم المسلم على اهل الذمة** **لو اوجاهة البر والاكراه**  
**وهو الصحيح** **فاكره المسلم مصالحة الذي كذا في نسخ الشرح واكثر المتون بلفظ ويسلم فاولها هكذا**  
**ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن** **الاسلم فانهم وفي شرح البخاري للعبني في حديث في الاسلام**  
**خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف** **قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين**  
**فلا يسلم ابتداء على كافل لم يقر عليه الصلاة والسلام لا تبدا لليهود ولا النصراني بالسلام فاذا الغيبة احرم**  
**في طريق فاضطرر الى وضعه** **رواه البخاري وكذا يخص منه الفاسق بدليل اخر** **واما من شك في الاصل**  
**فيه البقاء على العموم حتى يثبت بخصوصه** **وعلى ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف**  
**ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يرد**  
**على قوله وعليك** **كما في الحاشية** **ولو سلم على الذي يجهل بك** **لان تجهيل الكافر كفر ولو قال المجوسي يا ستاد**  
**تجهيلا لك في الاشياء وفيها لو قال لدمي طال الله بقالك نوب بقليه يسلم او يودي بحرية ذليلا**  
**لا بأس به ولا يجب رد السلام** **السبايل لانه ليس للنجاسة ولا من يسلم وقت الخطبة خائنه وفيها واذا**  
**اتى اراشمان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولاً ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد**  
**وجواب العاطس اسماءه فلو اصم بربه تحريك شفثيه انتهى قلت وفي المبتدئ ويسقط عن الباقي**  
**برد صبي يعقل لانه من اهل اقامة الفرض في الجملة بدليل اخر** **ذبحته وقيل لا وفي الجنبه ويسقط برده**

وفي رد الثابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد  
بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يرد الرد على وبركانه ورد السلام وتشميت العاطس على الفور  
وجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خرافة الا ان السلام يجب عليه ذلك وكذا السلام  
على الفاقول ومعاونة الا انما اكره على اخر من الرد حقيقة مكافاة او شرعا مكافاة وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب  
انتهى وقد منافي باب ما ليسد الصلوة كراهته في نيف وعشرين موضعا وانه لا يجب رد السلام عليكم بحرم اليهم  
ولو دخل ولم يرد احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فسرع بكره اعطاسا بل المسجد الا  
اذا لم يتخطر قارب الناس في المختار ومن مواهب الرحمن ان عليا رضي الله تعالى عنه تصدق بخاتمه  
في الصلوة بمحله الله تعالى بقوله ويؤتون الركاة وهم راكعون **احب الاسماء الله تعالى عبد الله**  
**وعبد الرحمن** **وحار التسمية** **بعل ورسيد وغيرهما من الاسماء المشتمية ويراد في حقنا غير ما يرد في حق الله تعالى**  
**لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العموم تصغر عند النكاح في السراجه وفيها من كان اسمه محمدا**  
**لا بأس بكنى بالاسم** **لان قوله صلى الله عليه وسلم سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ لان عليا رضي الله عنه**  
**كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعى الرجل اباه وان تدعى المرأة زوجها باسمه انتهى بلفظه**  
**وفيها يكره الكلام في السجدة** **وخطب الجاهل وفي حالة الجماع** **وزاد ابو الليث في البستان وعند قراءة القرآن**  
**وزاد في المتن في التلحيز** **وعند التذكير فاطن كبره عند الغناء الذي يسمى به وجد العزبة فصل على ما**  
**الاسم وعوان اهل الجنة من تعلم بالاسم** **في الحديث** **احب العرب ثلاث**  
**لا في عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي** **وفيها تطيب القبر لا يكره في النجاء وقيل يكره وقال في**  
**البرذون لو احتجج للكتابة كلاب يذهب الاثر لا يترس لا بأس به ذكره المصنف في اخر باب الوصية للاقرار**  
**وقد ناه في الحاشية** **تسمى الموت لغضب** **او ضيق عيش** **الاخوف الوقوع في المعصية** **اي فيكره خوف**  
**الدين لا الدين** **حديث فبطن الارض خير لكم من ظهرها خلاصه لا بأس بلسان النبي المولى ولا الباطن**  
**كذا في شرح الوهابية** **معز بالمنية وقاس عليه الطرسوسي بقية الاحكام ونازعه بن وهبان بان يحتاج**  
**الى نقل صريح وحرم في الجوهرة حرمة اللولو قلت وحمل المصنف في المنية على قوله وما في الجوهرة على قولها**  
**قال وقد يحق قولها فافق الكافي قولها اقرب الى عرفد باننا فيفتي به ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد في المذهب**  
**حرمة لبس اللولو ونحوه على الرجال لانه من حلى النساء يكره للولي لباس النخل والوساير للصبي والباسي**  
**بثقب اذن البنت والطفل انحسا ما هلنقط قلت وهل يجوز الخزام في الانثى لم امره بلبس اللؤلؤ والاق**  
**الكتابة بالقلم المختار من الذهب والفضة او من دواة كذا كذا** **سراجيه ثم قال لا بأس بتمويه سلاح**  
**بذهب وفضة ولا بأس بسرج وجام ونعمن الذهب عند ان حشفة خلافا لابي يوسف جارية لزيد**  
**قال يكره ومنه يبيعها حلالا وشراها وروى عن علي بن القبول قول بكران الكبرلية صدقة كاهم وان اكبر**  
**سراجه كذا لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولو لم يجز ان ذلك كشي لغيره فلا بأس بشرايه منه كالحل وعلني**  
**من قبلت اليه وقال السلام على اهل بيته وتكلم من قالت طلقني زوجي وانقضت عتري او كنت امة**







ومطرها كصايدهم لتعلق حلقهم به فلم يكن من ان اولئك لو كان محتسبا اعلم انه لا يملك الامام ان يشترط  
بالشراطين من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوعها الذي اودعه الله في جواهر الارض  
بارزها المعادن الخفية والنفط والاباير التي لم تملك بالاستنباط والسعي المستنبط  
بالسعي كما والماء المحرز في الظرف فملك المحرز والمستنبط وتماه في شرح المصالح في حد  
المسلمين شركا في ثلاث في الماء والكتلا وانار التي يستقي من الماء زيلع يعني التي لم تملك بالاستنباط  
والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بالقطع وغيره سواء فلو قطع المقطع  
كأنه متعديا وكان لما اخذه ملكا لانه متعدي بالمنع لا بالاختصاص وكذا في المنع وصرف عن مداومة  
العمل لئلا يشبه اقطاعه بالصحة او يصير معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة فاقسم  
في رسالته احكام اجارة اقطاع كالحندي وحرره بغير الناضح وهي التي ينزع الما منها بالعصير  
كبير العطن وهي التي ينزع الما منها باليد والعطن مناخ الاباحول البير اربعون ذراعا من اجانب  
وقالا ان الناضح فستون وفي الشربلية عن شرح المجمع لوعنى البير فوق الدعين يزداد عليها  
انتهى كمن نسبته القمستانى لمحمد ثم قال ويغني بقول الامام وعزاه للتممة ثم قال وقيل التقدير في بئر  
وعين مما ذكر في ارضهم لصلواتها وفي ارضها راحة فيبذل ليل ينقل المالى الثاني وعزاه لهداية  
وعزاه البرجندى لكافي فلنحفظ اذا حفرها في موات باذن الامام فلو في غير موات او فيه بلا اذن  
امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة القمستانى وفيه ريم الما لانه لو حفر في ملك الغير لم يكن  
الحريم ولو حفر في ملكه فلا حريم ما شاؤوا الى ان الما يغلب على ارض تركها الملك او ماتوا وانقرضوا لم يحزم  
احياؤها فلو تركها الما بحيث لا يعود اليها ولم يكن حرمها لعام حازها حياؤها وعزاه للبرصيات  
وحرره المجمع بحسب اية ذراع من كل جانب كافي الحديث والذراع هو المكسرة وهوت قبضات  
وكان ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكسره قبضه وجميع غيره من الحفر لانه  
ملكه فلو حفر فلا اول رده او تضمنه وتماه في الدرر ولو حفر الثاني بئر اى من اى حرم البير  
الاولى باذن الامام فزعب ما البير الاولى ونحوه الى الثانية فلا حرم لانه غير متعدي لما تحت  
الارض لا يملك فلا تخصه كمن يبنى حائوتا تحت حائوت غيره فكذلك الحائوت الاولى بسببه  
فلا شيء عليه درر وزيلع والمخاف الثاني الحريم من الحقائب الثلاثة دون جانب الاولى سبق ملك الاول فيه  
والقناة هي الحري الماخ تحت الارض حريم بقدر ما يصلح لائقا الطين ونحوه وعن محمد كالبير ولو ظهر الماء  
فكالبير وفي الاختيار فوضعه لراي الامام اى لو باذنه والا فلا شيء ذكره البرجندى وحرره بغير نرس  
في الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يفرس فيه ولو حفر ما امتنع عود دجلة  
والفرات اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حرم العام وان كان حرمها وحاز عوده لم يحزم احياؤه لانه ليس  
بموات والنهر في ملك الغير لا حريم له الا بمرهان وقالاه مسنة النهر لشمس والفاطمية وقدره محمد  
بقدر عرض النهر من كل جانب وهو فوق طين وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قستانى

معزى الكرماني وفيه معزى الاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزى الكاوي ولو كان النهر صغيرا  
يحتاج الى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزى الكرماني ان الخلاف في نهر عمولك له مسنة فافادة  
تلقها ارض لغير صاحب الارض فالمسنة له عندها واصحاب الارض عنده وفيه معزى البير في المجمع  
ان له حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لائقا الطين ونحوه انتهى قلت والى نقل الاتفاق ايضا  
الشربلية عن الاختيار وشرح المجمع والله اعلم **فصل في الشرب** لغة نصيب  
الماء وشراؤه الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بئر ادم والبرام بالشفة  
وكلمة حفرها في الارض باذنه اوجب وكل سقى ارضه من بئر او نهر او غيره من الموات والفرات ونحوها  
لان الملك لا يملك ان يملكها يمنع غيره وكل سقى نهر سقى ارضه منها وانصبب النهر في ارضه  
يضر العامة لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر احد كالانتفاع بالشمس وقمر وهو الاصح  
دوايه ان حفر بئر في نهر لا سقى ارضه وشجرة ونحوه نصيب دواب ونحوها  
من نهر غيره وقناة ويبرر الاباذنه لان الحق له في نهره ولا سقى ارضه او خضر نهره  
في داره حلا اليه بخرارة واوانيه في الاصح وقيل لا الاباذنه والحري في نهره نصيب دواب ونحوها  
لهاينة لا ينتفع به الاباذن صاحبه ملكه باحراره ولو كانت البير والحوض او النهر في ملك  
رجل فله ان يمنع غيره من الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يحدها بقرية فان لم يجد قال  
له اى لصاحب البير ونحوه اما ان يخرج الما اليه او تركه لياخذ الما بشرط ان لا يكسره اى  
جانب النهر ونحوه لان الحنفية حق الشفة لحديث احمد المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكتلا والناس  
وحكم الكتلا الما فيقال للمالك ان تقطع وترفع اليه والانتزاع لياخذ قدر ما يريد بغير نرس  
ولو منع الما كونه يخاف على نفسه ودابة العطش كان له ان يقاها بالسلح لانه حرمه  
وان كان محزرا في الاولى قاتله بغير سلاح كطعام عند المحرصة درر اذا كان فيه فصل من حايته  
ملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البير ونحوها الاولى ان يقاها بغير سلاح لانه اركب معصية فكا  
كالنهر كافي وكري نهر اى حفره غير عمولة من بيت الما فان لم يكن ثمة اى في بيت الما شي بغير الناس على  
كربة ان امتنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك على اهلهم ونحوه من اى منهم على ذلك وقيل في الحاي  
لا يجبره اهل حصون ان يام القاضى نعم ومونة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فان جاوز واد  
ارض منهم برف من مونة الكري وقال عليهم كربة من اوله الى اخره بالحصص كما يستنون في اخفاء  
الشفة ولا كرى على اهل الشفة وتصح دعوى الشرب بغير نرس كحسانا واذا كان لرجل ارض ونهر  
فيها نهر فان درب الارض ان لا يحزم النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويستكره على طاه وان لم يكن في  
يد ولم يكن جاريا فيها اى في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وانه قد كان له جاراه في هذا  
النهر يسوقه لسقى ارضيه وعلى هذا المذهب في نهر او على سطح او الميزاب او الممشاة كذا في  
دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب زيلع نهر بين قري حرم اختصاصه في الشرب



فليس ينهى عن شربها لانه المقصود بخلاف اختلافهم فانهم يستوفون في ذلك  
رقيته بلا اعتبار سرعة الدار وصيقها لان المقصود الاستطراف وليس لاحد من الشر في النهر  
ان يشق منه نهر او ينصب عليه حرج الارض وضع في ملكه ولا يضره ولا يملكه او لا يملكه  
اجرا او فسخا او يبيع ثم النهر او يفسد بالايام والحال انه قد كانت القصة بالكلية كسر الكفاف  
جمع كوة بفتحها الثقب لان القدم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او يسوق نصيبه الى الارض  
له اخر ليس له منه اي من النهر شرب بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه بدونه هل يفتي كسري مشترك  
منهم من بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه بدونه هل يفتي كسري مشترك  
اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ما كانا غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا  
الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدار من واحد حيث لا يفتح لان المارة لا تزداد ويورث  
الشرب ويوصى بالانتفاع به اما الايضاب لبيعه فباطل ولا يباع الشرب ولا يوجب ولا يورث  
يتصدق به لانه ليس بمال منقوض في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما يجي ولا يوصى بذلك اي ببيعه وجوز  
ولا يصلح المبادل خلع وصلى غير دم عند من نكاح وان صححت هذه العقيدة لانها لا تبطل  
بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك سبب حاجتي لومات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض  
فلو لم يكن له ارض قيل لا يملك الما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الما الى ان ينقضي دينه وقيل  
ينظر الامام لا ارض لا شرب لها فيضها اليها فيبيعها برضاءها فينظر القيمة الارض بلا شرب  
ولقيتها معه فيصرف تفاوت ما بين ما الدين الميت وتماحه في الزيلع ولا يضمن من ملا ارضه ما  
فسدت ارض جار او عرفت لانه متسبب غير متعذر وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تتحمله  
ارضه عادة والافضض وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما  
اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال السماعيل الزاهد في ستاتي ولا يضمن  
سقى ارضه او زرعها من شرب غير غير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهابيه  
والن كمال من الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو قصد تركه فحسن لبقا لما الحرام في بخلاف  
العلق المقصوب فان الدابة اذا سمعت به انعدم وصار شيئا اخر فستاتي قال في ذكر ذلك  
منه لاضمان وادبه الامام بالفرب والتجسس ان راى الامام ذلك خاينه وتماحه في شرح  
الوهابيه قال وجوز بعض مشايخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوفض  
بانه تعامل اهل بلخ واحدة واقية الناصح بصفاته ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببيع  
فليحفظ قلت وفي الهداية وشرحها من البيع الفاسد انه يضمن بالاتفاق فلو سقى ارض  
نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فانهم قلت وقدم ما عليه الفتوى فتنبه  
وفي الوهابيه وساق شرب الغير ليس بضامن وضمنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز واخذ الشرب الذي على جواب نهردون اذن يسقر

ولو جف وانهر والقوات رابه فلو حرّم ليس بالنقل يوم  
**كتاب الشرب** هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب واصطلاحا ما  
يسكر ويحرم منها النوا اوله الخمر في التي يسكر وتشد يد من العنب اذا غلا واشتد وقذف اي  
رمي بالزبد في الرغوة ولم يشترط اذنه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو جعفر الكبير وهو الاظهر كما في  
الشرع لانه عن المواهب وباتي ما يفيد وقذف تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة  
فقال وحرّم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر دلائل  
على حرمتها عبسولة في المجتبى وغيره وهي خمسة نجاسة مغلظة كقول وكثير مستحلب او سقط  
تقوم في حق المسلم لا ما شره في الاصح وحرّم الانتفاع بها ولو لسقى دواب او لطين او نظير للنهر او  
في دواودهن او طعام وغير ذلك الما الخليل والخوف غطش بقدر الضرورة فلو زاد سكر حتى لا يجي بها  
لحديث مسلم ان الذي حرّم شره احرّم بيعها ومخسارها وان لم يسكرها لم يفسد شراب غير عال سكر ولا يبي  
فيها الطبخ الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد بالذي ذكره الزيلع واستظهره المصنف وضعف  
ما في الفتية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يفتى لما قاله صاحب الفتية مخالفا للفقهاء عدمه بعضه  
نقل من غيره انتهى وفيه لابن الشحنة كلام ولا يجزى بها التداوي على المعتمد قال المصنف قلت ولو باهتقان  
او اقطار في اهلها زبانه ونحوه فخطي او يوطئ حشيش فيهما خلافا لثانيه والثاني الظاهر بالسكرو  
العصير يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه ويصير مسكرا وصوب المصن ان هذا يسمى بالياق واما الظاهر  
فما ذكره بقوله وقيل ما يطبخ من العنب حتى يذهب ثلثه ويبيع ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب  
كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لاني لكان حل هذا الثلث المسمى بالظلال على ما في  
المحيطة ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كافي الشرع لانه قال وكفي بالظلال لغير من الله عنه  
ما شره هذا بطلا البعير وهو القطران الذي يطبخ به البعير لجران ونجاسته اي الظلال على التفسير الاول  
كما قال المصنف كالمزج يفتي والثالث السكر يفتح حتى وهو الذي من ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد  
والرابع نقيع الزبيب وهو الذي من مال الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل اي الثلاثة  
المذكورة حرام اذا غلا واشتد والالم حرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتن  
انه اختاره هنا قول لما قاله البرجستاني نعم قال القسستاني وشرك القيد هنا لانه اعتمد على السابق انتهى  
فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والتقية ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار الخير واختار  
في الهداية انها غليظة وحرّم تدوين حرمه الخمر فلا يكره مستحلب لان حرمتها بالاجتهاد والحلال  
منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب ان يطبخ ادى طبخه بحل شره وان اشتد وهذا اذا  
شرب منه بلا رطب فلو شرب لهو فقلله وكثيره حرام والم يسكر فلو شرب ما يغلب على نظره  
مسكر فحرم لان السكر حرم في كل شراب والثاني لخبطان من الزبيب والتمر ادى طبخه وان اشتد  
بحل بالهوى والثالث نبيذ العسل والتين والشعير والذرة بحل سوا الطبخ والبلال هو وطرب والرابع







او عاصده قبل ان يذبح في ملكه فان ما تلفه من الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاق الفوات المحل  
 وفيه اشكال ذكره القسستاني كسفر من صاحبه تلك حيا ثم رجع اليه فاصاد لم يوكل  
 لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصيد من الكلب وقطعه منه  
 بضعة والناظر اليه قاطم او خضعف الكلب منه واكله اكل ما يقع في الوتر الكلب رجع منه  
 لانه من غايته علمه ولو شرب من الصيد فقطعه منه بضعة قاطم اذ ركه فقتله ولم ياكل منه  
 لا يوكل لاكل حاله الاصطيد ولو انما شربه ورجع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه  
 صلبه ثم اكل ما يقع في حل لانح لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر واذ ادرك المرسل والراي الصيد  
 حيا نجاة فوق ما في المذبح ذكاه وجوبه وشرط الحية بالي التسمية ولو حيا كافر وشرط الجرح  
 ليحقق معنى الذكاة وشرط ان لا يقع من طلبه لو غاب الصيد عن الطلبه فادام وطلبه  
 يحل وان فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يوكل لاحتمال موته بسبب اخر وشرط في الحية محله ان  
 لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيل وغيره فان ادركه الراي والمرسل حيا ذكاه وجوبه  
 فلو تركه حيا لم يضر وحيي والحياة المعتبرة هنا ما يكون فوق ذكاة المذبح بان يعيش يوما وروي  
 اكثره جمع اما مقدارها وهو لا يتوهم بقاؤه في الملتقى فلا يعتبر به حتى لو وقع في الماء الحرام  
 والمعتبر في المشربة واخواتها النطحة وموقودة وما اكل السبع والمريضه مطلق  
 للحياة وان قلت كما اشترنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الزايج فان تركه اي الذكاة عند  
 مع القدرة عليها فمات حرم وكذا يحرم لو عجز عن الذكاة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة واليه  
 محل وهو قول الشافعي قال المصنف في مني ومن الوقاية اشارة الى حمله والظاهر ما سمعته انتهى  
 قلت ووجه الظاهر ان العجز عن الذكاة في هذا لا يحل الحرام او ايسر من الجوع في ذكاه  
 او قتله معارض بعرضه وهو سهم لا يرش له لاصابته بعرضه ولو لم يسهل خد فاصابته محل  
 او بندقية ثقيلة ذات حرم لقتله بالانقل بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل قتلها بالحد  
 ولو لم يجرحه لا يوكل مطلقا وشرط في الجرح الادما وقيل لا مطلق وتماه فيما علقته عليه **اورى**  
 صيدا في قعره في الاحتمال قتله بالما يحرم ولو الطير ما ثيا فوقه فيه فانغمس جرحه فيه حرم والا  
 حل مطلق او وقع على سطح او جبل فترى منه في الارض حرم كلها لان الاحتمال من هذا المحل **فان وقع**  
**على الارض** اذا لا احتراز عنه غير ممكن فيحل **اورى** مسلم طير فترى في اي اعزاه بضايحه يجوز ما روي  
 اذ الجردون والارسل والفعل يرفع بها هو فوقه او مثله كشيخ الحديث **اولم يرس له احد فترى مسلم**  
**فان جرد** اذ الجرد ارسا حيا او اخر غير ارسا اليه لان عرضه اخذ كل صيد يمكن منه حتى لو لم  
 ارسا على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكا في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد  
 فقطع غصني منه فانه يوكل **لا العض** خلافا للشافعي ولنا قول عليه الصلاة والسلام ما بين  
 من الحي من ميت ولو قطعه ولم يبنه فان احتمل التيامه اكل العض ايضا والا لملتقى **وان قطعه**

في السابل ص

الراي الثاني والاربعون **عرج او قطع نصف راسه او اكثره او وقع نصفين اكله** لان في هذه  
 الصور لا يمكن حيا ففوق حياة الذبوح فلم يتناول له الحديث المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه  
 للامكان المذكور **وحرم صيد الجوعى** وروى في حديثه **وحرم** لانهم ليسوا من اهل الذكاة بخلاف كتابي  
 لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار وان **يصيد** فلم يشترط فيه ذكاه اخر فقتله فهو الثاني وحل  
**وان اتخذه الاول** بان اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش في الصيد الاول وحرم  
 لقدرته على ذكاة الاختيار فصار قائما له فيجوز **وضمن** الثاني الاول قيمته كلها وقت قتله **وعين**  
**ما اتخذه جرحته وحل ما يوكل الجوع وما لا يوكل الجوع** لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لونه فترى  
 وكله مشروع لا طلاق الضرر في القضية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما والا يذبح الكلب اذا اخذت  
 مائة الموت **وبه يظهر** لم يحرم **عجز العين** كخنزير فلا يظهر اصلا **وجلده** وقيل يظهر جلده للحية  
 وهذا الصحيح ما يفتى به كما في الشرب لا يلبس عن المواهب هنا وفي الطهارة **اخذ الطير بلا سباح ولا**  
**عدم** فباعه خافيه بكم تعليم البازي بالطير الحي تعذيبه سمح الصاب من ناس او غيره من الاهد  
 كغرس وشاة فري اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف ما اذا سمع صيدا او خنزيرا فري اليه او ارسا اليه فادام  
**عوضه** حلال الاكل وحل ولو لم يعلم ان الحرس صيدا او غيره لم يحل جوعته لانه اذا اجتمع المبيع والحرم  
 غلب الحرم من قبلها فاصابته اوظف له فمات ان ادماه اكل لو جرد الجرح **والالا والعجز في حاله**  
**الراي** محل الصيد بغيره اذ ارسا في مسلم الا بالاسلامه **ووجبه الجرح** اذ ارسا في محله لا بالاسلامه **ويجوز**  
 قبل كتاب الديات **فسرع** لو ان يارسا يعلم اخذ صيدا فقتله ولا يدري ارسا انسان او لامة  
 لا يوكل لوقوع الشك في الارسل ولا اباحة بدونه وان كان من سلافه هو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن  
 صاحبه من يبيع قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة بستان  
 هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الزانع ممن تحل ذكاته ام لا وهل  
 سمى الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بعير امة بوحا في طريق البادية ان  
 لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعاد ذلك اباحة للناس لا باس بالاضر والاكل لان  
 الثابت بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم يكون الزانع  
 اهلا للذكاة ليس بشرط قال المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الزانع في الاول  
 غير المالك قطعا وفي الثاني يحتمل ورايت بخط ثقة سرق شاة فزعم بان تسميته فوجد صاحبها هل  
 توكل الاصح لا كفره بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فخير في الوهبانية  
 ومادات لا تطعمه كتابا فانه خبيث حرام نفعه متعذر  
 وتمليك عصفور لواجده اجز واعتاقه بعض الامة بنكر  
 وان يلقه مع غيره جائزا خذ كقشر لمرماه المقشر  
**وفي معاليها** واي حلال لا يحل اصطياده صيود او عاصيد ولا هي تنفر

اصطياد هو







كما في العادة مع العدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في العدة قول الامام وما  
في الفتاوى قولهم كما يفيد كلام الفقيه فاسد في الحديث اذا ربح الرهن فهو بما فيه قالوا معناه  
اذا اشترى قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره  
المصنف اول الباب **باب ما يجوز ان يرهق به مال الجور لا يصح رهنه**  
لعدم كونه رهنه كما هو مطلقا فانما هو رهنه او غير رهنه بغير اولا ثم الصحيح انه فاسد بغير القبض  
وجوه الشافعي وفي الاشباه ما قبل البيع قبل الرهن الا في ركنه المشاء والمشتق والمتمصل  
بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المدين في رهنه لا رهنه بها وفيما قيل في جواز  
المشاع ان يبيع النصف بالخيار ثم يرهق النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله  
مفرغ على الضعيف في الشيعي الطائري قلت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يخلو اما يبيع في ملكه  
او يعود لملكه وعلى كل يكون المشاء ابتداء بسط في تنوير المصنف فقلت والحيلة الصحيحة ما في  
حيل منية المفتي او ادري نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طائفة الرهن ويقبض منه الثمن على  
ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يقبض البيع بحكم الخيار فيسقط في يده منزلة الرهن بالثمن واعتمد  
ابن المصنف في زواله الجور وفيه الشيعي الثابت ضرورة لا يضر في الولوجية ولو جابشون وقال  
خذ احدهما رهنه والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما يسر باولي  
من الاخر فشيء الرهن فلهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن **قوله على غلظة** ولا يربح الارض ولا يخل او يبايع  
**وكذا عكس** الرهن الشجر لا الثمر والارض لا النخل والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز  
لاعتناء بغير المرهون وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بها ضما والكل  
بما فيها جائز ملحق لانه اتصال الجاورة وفي الفقيه رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما وبين الجيران صح في  
العرضة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعها **والرهن المورث والكتاب والموال**  
والوقف ثم لا ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالارزاق**  
خوفا تخلف المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يبيع مضمونة بغيرها اي بغير مال او قيمة  
مثل المبيع **في الباب** فان مضمون بالثمن فاذا اهلك ذهب بالثمن **ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص**  
**مطلقا** في نفس ومادونهما بخلاف الجناية خطا لا مكان استيفاء الارش من رهنه **ولا بالشفعة واجرة**  
**الناحية والغنية** وبالعبد الحاني او المردون واذا ابيع الرهن في هذه الصورة فلا رهن اخذه فلو  
هلك عند المدين قبل الطلب هلك بمجانا اذا حكم للبطل فبقى القبض باذن المالك صدر منه وان قال  
**ولا رهن جمره** وانما من مسلم او ذمي المسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهق جمره او يرهق بها مسلم او ذمي  
ولا يضر ان يرهق بها كونه ذميا وفي عكسه الضمان لنفوسها عند عدم ائتمارها **والرهن**  
**بغير مضمونة** اي بالنقل او بالقيمة فبالغصوب وببدل الخلع والمهر وببدل الصلح **ومعد**  
اعلم ان الاعيان الثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة

كسيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه وقوله في الدين **وصح بالدين الومود**  
**بان رهنه** اي رهنه كالكفالة فلا بد له من القبض وامتنع لاجل شبهه فاذا اهلك هذا الرهن في يد الرهن  
كان مضمونا عليه **وما وعد من الدين** فيسلم للدين الرهن جبر اذا كان الدين مسأوبا للقيمة او قالوا  
اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في  
المقبوض على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئا فملك في يده هل يضمن خلافا بين الامامين  
حكوا في البرازية وغيرهما والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا ادين  
المقدر غير مضمون في الاصح **وصح برأس السلم ومن الصرف والسلف فيه فان هلك الرهن في السلم**  
**ثم الصرف والسلم** كالمدين مستوفيا حكما خلافا للثلاثة وان افسد قبل ان يفسد هلك بطلان السلم  
والصرف واما السلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضا للمسلم فيه ولو لم يملك  
ولكن تفاخرا السلم وبالسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال استحسانا لانه بدل فقام مقامه **وان**  
**هلك الرهن بعد القبض** المذكور هلك به اي بالمسلم فيه فليس رهن السلم دفعه مثل السلم فيه لبقاء  
الرهن حكما اي ان يملك للاب ان يرهق به رهنه كان عليه **الطفلة** لانه ايداعه فهذا الولي له لعله هو  
والوديعة امانة **والوصي** لا يملك وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا هلك ضمنا قدر الدين للصغير  
لا الفضل لانه امانة وقال الترمذي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان يلتفت بحال الصبي بخلاف  
الوصي كمن جرم في الذخيرة وغيره بالتسوية بينهما **ولا يرهق بالاب رهنه مال عند ولده الصغير** بل  
اي الصغير **عليه** اي على الاب **وعكسه** لا يملك اي لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك شرعية  
**ولا عكسه** فلا يربح رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فو رهنه جعله لخصيص وعبارتين  
كشرايه مال طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهنه ولا يبيع ومما في المطبق  
**وصح** ثم عيدا وخلصا وذكاة ان ظهر العبد حر او لغيره والذكية مينة وصح بدل صلح على انكار  
ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه والاصل ما مر من وجوب الدين ظاهر اي في صحة الرهن والكفيل  
**وصح رهن الجرح والكسب والموزون** فان رهنه المذكور بخلاف جسه هلك بغيره وهو ظاهر  
وان نجسه وهلك **كذلك** وعنه وزنا او كيلة لا قيمة خلافا للرهن بالدين ولا عيرة بالجودة  
عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد فالرايد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد  
فالرايد امانة درر وصدر شرعية باع عيدا على ان يرهق المشتري بالثمن شيئا بعينه او يحط  
كفيلة كذا بعينه **وصح** ولا يجبر المشتري على الوفاء ما لم يرهق غير لازم والبائع مضمون لفوات الوصف  
المعقوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط رهنه الحصول المقصود  
وان قال المشتري لا يرهق وقد اعطاه شيئا غير ميسره امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهنه للطفة  
بما يفيد الرهن والعبرة بخلاف الثاني والثلاثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه  
هو المبيع الذي اشتراه بعينه لو بعد قبضه لانه يصح ان يكون رهنا بثمنه ولو لم يملكه لا يكون



رهنا لانه محبوس بالنش كانه يلو كان المبيع مما يفسد مكنه كل شيء فالباطل المشتري وخاف البايع  
تلفه جاز بيه وخراوه ولو باعه باز يد تصرف به لان فيه شبهة **رهن رجل عينا عند رجلين**  
**كل منهما مبيع وكل منهما ولو غير تركين فان تباينا فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر**  
هذا ولو اتي بغيره وانما يتجزى فعلى كل حسب النصف فلو دفع اركله ضمنه عند خلافهما واصاله مسألة  
الوديعة بزييلع ولو عكس **كل حصته** ليحرق الاستيفاء فان قضى دين احد صاحبي فكله **رهن لآخر**  
لما ركن كل العين رهن في يد كل منهما بلانفرق وان رهنه رجلان **رهنا** واحدا من عليهما مبيع بطل **الرهن**  
**ويمسكه الى استكمال الدين** اذا لا شيء ولو رهن عشرين بالف لا باخذ احدهما بقضا حصته  
لحسب الكل بطل الدين كالمبيع في يد البايع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين له ان يقضي احدهما  
اذا ادى ما سمي له بخلاف البيع لتعدد العقد بتفصيل النش في الرهن لا البيع هو الاصح **وبطل بینه**  
**كل منهما** اي من رجلين على رجل ان كل واحد رهنه هذا النش لعبد مثله **وهذه** الحالة  
كون كل رهنا هذا وكله رهنا ذلك في آن واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيع فيهما تراج  
في تلك امانته اذا الباطل احكم له **هذا اذا لم يور حافان ارجا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى**  
**اذا كان الرهن في يد احد كان ذواليد الحق** لقرينة سبقة **ولو مات رهنه** اي رهنه العبد مثلا  
ولكان الرهن مضمنا الى اي ايديهما ولا اي وليس العبد مضمنا فان احكم واحد ببيع فبطل **كل ذلك**  
كما وصفتنا كل في يد كل واحد من انصفه اي العبد رهنا محقه **انما** لان نقله بالموت استيفا  
والشايح يقبله اخذ غرامة المديون لتكون رهنا عند لم تكن رهنا واذا اهلكته تملك هلاك الرهن  
قال وهذا ظاهر اذ الرهن المطلوب بترك رهنا عادية ومفاده انه ان رضى بتركه كان رهنا والا  
وعليه يحمل اطلاق السراجية وغيرها كما افاده المص وفي المجتبى لب المال مسك مال المديون رهنا بلا  
اذنه وقيل اذا ليس فله اخذه مكان حقه قضا عن دينه واقره المص **دفع ثوبين فقال خذ**  
**ايها لبيت رهنا بكذا فاخذها لم يكن واحد من رهنا قبل ان يمتلأ احداهما** سراجيه فسر  
غصب الرهن كماله الا اذا اعصب في حال انتفاع مرتين باذن الراهن امره بدفعه للدار فرفع  
فهناك لم يضمن حرام وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة فالشرب فانصب  
الماعلى المصحف فهناك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا فنية الاجل في الرهن يفسد  
سلطه ببيع الرهن ومات المرتين ببيع بلا محض ورثة غاب الرهن غيبة منقطعة في المرتين  
امر له للقاضي ببيع بدنيه بنعي ان يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز لا في المنفعة  
من يبيع النهر وفي الحيرة ليس المرتين ببيع ثمرة الرهن وان خاف لهما لانه لو لاية الحبس لا البيع وكل من دفع  
الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكن الرفع للقاضي وكان محال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه في  
**باب الرهن بوضع على يد عدل سمي** لعدله في رهن الراهن والمرن اذا  
وضع الرهن على يد عدل سمي **بقيضة** ولا يأخذ احدا منه وضمن لودفع الى احدهما

لتعلق حكمه بانه فلو دفعه فلفض ضمن واخذ امانة قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس للعدل ايجابها  
رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل العدل الرهن ميسر ط في المطولات **واذا اكل من طعام**  
**المرتين فان وكل الراهن المرتين او وكل العدل او غيرهما ببيع عند حصول الاجل صح** فوكيله **وكيله**  
**اهلا** لكي للمبيع عند التوكيل والايكس اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة وح فلو وكل ببيع  
صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يبيع خلافا لهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعى بمره  
والا يثبت الرهن ولا المرتين للزوم بالزوم العقد في مخالفة الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا  
والثاني ان التوكيل هنا محصور على البيع عند الامتناع من التوكيل عند الرهن في البيع ببيع على خلاف ظاهر  
الرواية وان صح ما قاضي خان وغيره على ما نقله التستاني وغيره فننبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث  
انه يملك بيع الواهب للراهن والرابع اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يبيعه في الجبته اي الدين  
بخلاف الوكالة المفردة ولما مر اذا كان عبدا وقته غير خطا فرفقه بالجنابة كان له بيعه بخلاف  
المفردة متعلق بالجميع ولبيع بعبية ورثته اي ورثة الراهن فكان له حال حياته البيع  
بغير حصره اي حصة الراهن وبطل الوكالة بموت التوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصيه يخلفه كنه  
خلاف جواب الاصل ولو اوصى الى اخر ببيع لم يبيع الا اذا كان حشره حلاله فذلك في الوكالة ولا يملك  
راهنه ولا مرتين ببيع ببيع بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر التوكيل على بيعه  
كاهو حكم في التوكيل بالخصوصية اذا غاب موكله واما حافانه فيجب عليها ان يحبسها اياها بالبيع فان لم  
بعد ذلك باع القاضي دفعا للضرر فان باعه العدل قال النش **رهن كالمثل** فملك **ملكه** فان او في ثمنه  
بعد ببيع المرتين فاستحق الرهن وضمن فان كان المبيع **ها كالمثل** في المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء  
لانه عاصب وحيد من بيع القبط ليملكه بضمائه او ضمن المستحق العدل بتعديده بالبيع ثم هو اي العدل  
يضمن الراهن ويضمن ايضا او ضمن اي العدل المرتين ثمنه الذي اداه اليه وهو اي النش له اي العدل لا يبر ملكه  
ويرجع المرتين على احدهما بدنيه ضرر ورقة بطلان قبضه وان كان الرهن قفلا في يد مشتر له اخذ **الشرع**  
من مشتر ورقة من اي المشتري على العدل ثمنه لانه القاقم يرجع هو اي العدل على الراهن  
اي ثمنه واذا رجع عليه من القبض ولم النش المرتين او رجع العدل على المرتين بثمنه ثم رجع هو اي المرتين  
على الراهن اي بدنيه زاد رهنا في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الراهن  
فقط سوى قبض المرتين ثمنه او لافان **هذا الرهن عند المرتين** فاستحق الرهن وضمن الراهن ببيعته  
**هذا الرهن بدنيه** وان ضمن المرتين القيمة يرجع على الراهن ببيعته التي ضمنه بالضرر وبدنيه لا انتقام  
قبضه فسرع في الولو الحجة ذهبت عن دابة المرتين يسقط رهن الدين وسجي **باب**  
**التصرف في الرهن** والحناية عليه وجنابته اي الرهن على غير توكيل ببيع الراهن رهنا  
على اجازة مرتين او تضاديه فان وجدا احدهما نفرد وصار ثمنه رهنا في صورة  
الاجازة وان لم يجد المرتين البيع وفتح ببيع لا ينفسخ بفسخه في البيع واذا ابيع موقوف



فالمشترى بالخيار ان شاء صبر الى فكك الرهن او رده الى القاضى بغير بيع وهذا اذا اشتراه  
ولم يعلم انه رهن بان كان ولو باعه الراهن من قبله باعه الراهن ايضا من رجل اخر قبل ان يبيع  
المرتضى البيع فالتالى مو قوف ايضا على اجازته اذا الموقوف لا يمنع توقفه التالى فاما اجازته  
لزم ذلك وبطلان الاخر ولو باعه الراهن ثم احل له او رده او رده من غيره فاجازته للمرتضى  
الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لحصول النفع بتحويل حقه للثمن على ما تقرره في محله  
تحرره من غيره من العقود المذكورة اذا لا منفعة للمرتضى فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه في حاله  
المانع فينفذ البيع وفي الاشهاد باع الراهن من غيره باعه من المرتضى لنفسه الاول ومع اعتناقه  
وتدبيره وتبليده اي نفذ اعتناقه الراهن رهنه فان كان غنيا وكان دينه في المرتضى حالا اخذ  
المرتضى دينه وان لم يخط اخذ قيمته للرهن بداهة الى زمان حلوله فاذا حصل استوفى حقه لو وجبته  
وردد الفضل وان كان الراهن معسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع  
على سيده غنيا وفي التدبير والاستلاد يسع كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب المدين وام الولد  
ملك المولى واذا تلف الراهن الرهن فحكم ما اذا اعتقه غنيا كما هو الرهن ان تلفه اجنبى  
اي غير الراهن فالمرتضى يضمنه اي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنه عنده كما هو اما  
ضمانه على المرتضى فتعبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق ببيع وابعارته اي المرتضى  
الرهن من رهنه يخرج من ضمانه شريطة اعارته مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك ضمانا  
حتى لو كان اعطاه به كفيلا لم يلزم الكفيل شي بخلافه في الرهن نعم لو كان اخذه بغير رضا المرتضى جاز  
ضمان الكفيل تارة ضامه فان عاد قبضه عاد ضمانه ولا يضمن استرداده منه الى يده فلو مات  
الراهن قبل ذلك اي قبل الاسترداد فالمرتضى احمق به من سائر اقره بقا حكم الرهن ولو اعاره او  
اودعه احد اجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه وكل واحد منهما ان يعيده رهنه كما كان  
بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من المرتضى او من اجنبى اذا باشرها احد ما باذنه الا  
حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع  
المرتضى من الراهن لعدم لزومها في لو مات الراهن قبل رهنه تانيا فالمرتضى اسوة الغرماء ولو اذن  
الراهن للمرتضى في استعماله او اعارته للعامل في ذلك الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفسخ  
هلك بالدين ببقاء الرهن ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانة لتبوء العارية ح  
ولو اختلفا في وقته اي وقت هلاكه فقال المرتضى هلك في حالة العمل وقال الراهن في غيرهما فالقول  
للمرتضى لانه منكر البينة للرهن لانها التقاع على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الى المحجة  
بزيادته وفيها اذن للمرتضى في ليس ثوب الرهن يوما فاجابه المرتضى متحرفا وقال تحرق في ليس ذلك اليوم  
وقال الراهن ما ليست فيه ولا تحرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن بالبيع فيه ولكن قال تحرق  
قبل البسه او بعده فالقول للمرتضى في قدر ما عاد من الضمان فسر وع رهن الاب من مال طفله شيئا

بدن على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فله الرهن وكون الزيادة بخلاف الوصي  
فانه يضمن قيمته والفرق ان للاب ان ينفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الاب ومات  
الاب ليس للاب اخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في حال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه معطى  
لمعير الرهن ولو رهن شيئا ثم اقر الراهن لغيره لا يصدق في حق المرتضى ويوم يقض الدين ويرد مال المقر  
ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز وبينة الراهن على قيمة الرهن اولى وزوايد الرهن كوكلد  
وثمرة رهن الاغلة دار واراض وعبد فلا تصير رهنه والرهن الفاسد كالصحرى في ضمانه وصح  
استعاره شي رهنه بما اذا اطلق تقييده بشي وان قيده بقدر او حطب او مرتين او حطب  
تقيده به وح فان خالف ما قيده به المعير ضمن المعير المستعير او المرتضى لتعدي كل منهما الا اذا  
خالف الى غير ان عين له اكثر من قيمته فحده باقل من ذلك لم يضمن لخالفته الى غير فان ضمن  
المعير المستعير عقد الرهن لملكه بالضمان وان ضمن المرتضى رجع ما ضمن وبالبين على الراهن  
كامل في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتضى حال المرتضى مستوفيا الهبة ووجب مثله اي  
مثال الدين للمعير على المستعير وهو الرهن لقضائه به ان كان كله مضمونا او الاكثر كله مضمونا  
ضمن قدر المضمون والباقي امانة وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه وعجب مثله للمعير  
ولو افقكه اي الرهن المعير اجبر المرتضى على القبول ثم يرجع المعير على الراهن لانه غير متبرع بخلاف  
هلكه بخلاف الاجنبى اذ ان ساوى الدين القيمة وان الدين ان يذبح الزايد تبصر وان اقل فلا  
جبر در لكن استشكل الزايد وغيره واقره المصنف فلان المبرع عليه في مته مع متابعتة المبرع  
فتدبر ولو هلك الرهن استعاره الراهن قبل رهنه او بعده لم يضمن وان اتخذه او  
ركبه ونحو ذلك من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعى لكن في الشربلية  
عن العارية المستأجرة المستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى  
انتهى بقى لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الا بقاء له ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن بقا القول  
للمعير هداية اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتضى في قدر الدين وقيمة الرهن  
شرح تكلمه ولو مات مستعيره مضمونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير  
لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه واي الراهن البيع بيع بغير رضاه ان كان به اي بالرهن  
وقاوالا لايبيع الا برضا ولو مات المعير مضمونا وعليه دين امر الراهن بقضائه لنفسه ويرد  
الرهن ليصل كذا في حقه وان تحرقه فالرهن على حاله كما لو كان المعير حيا ولو رثته اي ورثته  
المعير اخذه اي الرهن بعد قضائه كقولك فان طلب غرضا المعير من ورثته ببيعة فان رثته  
بيع والا فلا يباع الا برضا المرتضى كما هو اعلم ان جنابة الراهن على الرهن كذا او بعضا مضمونا  
بجنابة المرتضى عليه ولا يسقط من دينه اي دين المرتضى بقدره اي لجنابة لانه تلف ملك غير  
فله رهنه ضمانه واذا الرهن وقدر الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالانفاق لابل الرهن وهذا هو الدين



من جنس الضمان والتمسك بغيره شي والنجاة على المرتين والمرتين ان يستوفى دينه لكن لو اعجز عنه  
سقط نصف دينه عنده فاستأنى وبرجندى وجناية الرهن عليها اي على الرهن والمرتين وعلى  
ما لا يحسن اي باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون الاضرار اذا لا قود  
بين طرفي الرهن وان كانت موجبة للقصاص اعتبر فيقتض منه ويبطل الدين بخاتمة وعادة  
المرتني وشيخ المجمع يبطل الرهن بخاتمة اي الرهن على ابن الرهن او على ابن المرتين والابن القصاص  
الا في النفس فقط دون الاضرار فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يقرى وان كانت على المال  
فبيع كالمال على الاجنبي اذ هو اجنبي لتباين الاملاك ببيع ولو رهن فبدا يساوي القابل للموت وجعل  
قيمتها الى اربعة فقتله وجعل الباقي من اربعة وحل الاجل فالمرتني يقتضها اي المايه قضاه فقتله ولا  
يرجع على الرهن شي كونه بلا قتل والاصل ان نقصان السعر لا يرجع سقوط الدين بخلاف نقصان  
العين فاذا كان الدين باقيا وبير المرتني يد الاستيفاء فيصير مستوفي الكمال من الاستدراك ولو باع  
اي العبد المذكور بناية بامر الرهن قبض البناية فقتله وجعل الباقي من اربعة فقتله لانه لما اذن له ببيع  
باعه باذن الرهن صار كانه استرده وباعه بنفسه لانه لما كان الدين باقيا وقاد من ببيع بناية  
كان الباقي في ذمته ولو قتل بعد قبضه بناية فقتله به افتكاه الرهن وجوب بطل الدين وهو الالف  
لقيام الثاني مقام الاول والمجاور وما قال المحدث ان شأفتك بكد دينه او ترك على المرتني يدينه وهو المختار  
كما في الشرع لانه من الواجب لكن عامة المتون والشروح على الاول فان جنى ترك التزويج او الرهن  
خطأ فراه المرتني لانه ملكه فلم يرجع على الرهن بشي ولا يمكن ان يدفعه الى الجناية لانه  
لا يمكن التملك فان الرهن من الفداء دفعه الرهن ان شاء الوفاء ويسقط الدين  
بكل ما هو الاقيم قيمة الرهن او ساو او لو التمسك بغيره فقيمة العبد فقط ولا يسقط  
الباقى من الدين ولو استهلك ما لا يستغفر رقبته فراه المرتني فان ابى باعه الرهن او فداه  
ولو قتل ولد الرهن انسانا او استهلك حلالا دفعه الرهن وخرج عن الرهن او فداه وبقي رهنا  
مع اماء واجنات الرابة فهدرو ويصير كانه هلك بافة سماوية وتامة في الثانية وان مات  
الرهن باع ومبى عنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيام صفة فان لم يكن له شيء  
القاضي وصيا او مبيع لان نظره عام وهذا هو ورثته صغارا فلو كبر اخطى البيت في المال  
فكان عليه تخليصه جوهره فروع رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم  
من غريمه توقف على رضى البقية ولا يردده فان قضى قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم جاز وبس في  
دينه واذا الرهن يدين للميت على اخر جاز در وفي معين المعنى للمص لا يبطل الرهن بموت  
الرهن ولا بموت المرتني ولا بموتها ويبيع الرهن رهنا عند الورثة استثنى  
في مسائل متفرقة رهن عشرين قيمته عشرة فقتله فقتله وهو يساوي العشرة  
رهن عشرة كما كان ثم اعتبر فيه في الزيادة والنقصان القدر لا القيمة علم افاد من الكمال وعليه

فان انتقص شي من قدره سقط بقدره ولا فلا ولو رهن شاة قيمته عشرة بعشرة هذا قيد لا بد منه  
لانه لو كان قيمته اكثر من الدين يكون الجدل ايضا بعضه امانة بحسابه فقتله فقتله  
بلاذخ فقتله جملها بما لا قيمة له فلا قيمة ثبت المرتني حق حبسه بما زاد باعه وهل يبطل الرهن  
قولان وهو اي جملها يساوي درهما فهو رهن به بخلاف اذا مات الشاة المبيعة قبل القبض  
فخرج جملها حيث لا يعود البيع بقدره على المشرى والفرق ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض  
يفسخ به ولو باع عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يبيع الرهن خلا للزفر رهن كالمال  
والزفر والدين والصود والوبر والارش وكوة لك الراهن لتولده في ملكه ومنه من يبيد الاصل تبعا  
له بخلاف ما هو بدل عن النفعة كالكب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخل في  
الرهن وتكون الراهن الاصل ان كانا يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا يجمع الفتاوى  
واذا اهلك الراهن المذكور جملها لانه لم يدخل تحت العقد مقصود او اذا اهلك النماي ولو حكما بان اكل بالاذن  
فانه لا يسقط حصصه ما اكل منه ورجع به على الراهن كما اذا اهلك الاصل بعد اكله فانه يفسد الدين على  
قيمتها فاستأنى كما ذكره بقوله بعد اهلاك الاصل فقتله من الدين لانه صار مضمونا بالفساد  
والبيع يقابل به شي اذا كان مقصودا وحسب يفسد الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم  
القبض يسقط من الدين حصصة الاصل وكل النماي حصصه كالمال وان كان الدين عشرة وقيمة الاصل  
يوم القبض عشرة وقيمة النماي يوم الفكاك خمسة فقتلنا العشرة حصصة الاصل وثلاث العشرة حصصة  
النماي فيقتله ولو اذن الرهن المرتني في اكل الزوايد اي اكل زوايد الرهن بان قال له مهنا زاد فقتله  
فاكلها ظاهره يجر اكل ثمنها ووجه الفتى المص قال الان يوجد نقل تخصص حقيقة الاكل فينتج للاضمان  
عليه اي على المرتني لانه اذ اذن له اكل الزوايد بالشرط والحظر بخلاف التملك لا يستلزم  
شي من الدين قال في الجواهر جملها من دار او باع السكنى للمرتني في وقع بسكانه خيل وخرب البعض لا يسقط  
شي من الدين لانه لما باع له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو ابراد منه كان ذلك في المضرات ولو رهن شاة  
فقال له الرهن كل ولدها واشرب لبنها فقتله فقتله عليه وكذا لو اذن له في ثمة البستان فقتله اكله كالمال  
ثم نقل عن الترهيب انه يكره المرتني ان يتفقد الرهن وان اذن له الرهن قال المص وعليه يحمل ما عجز  
ابن اسلم من انه لا يحل للمرتني ذلك ولو بالاذن لانه ربا قلت وتعليقه يفيد انها تحريمه قباله وان لم  
يفعل الراهن الرهن بل بقي عند المرتني على حاله حتى هلك الرهن في يد المرتني ففسد الدين على قيمة النماي  
اي الزيادة التي اكملها المرتني وعلى قيمة الاصل فاقا صاب الاصل سقطا وبما اصل الزيادة  
اخذته المرتني من الراهن كذا في الهداية والكافي والحانية وغير ما في الجواهر الاصل ان الاذن باذن الراهن  
كالمال فراه الرهن بنفسه لا تسقطه وفيه ايجاب المرتني نفعه هل للمرتني ان يوجهه قال لا قبل فلو اجره ومضت  
المرءة فالاجرة له ام للراهن قال له ان اجره بلا اذن وان اذن باذنه فلا لك ويبطل الرهن وفيه رهن لما وتسلم المرتني  
ثم دفعه للراهن يسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرا وادبا ثم دفعه للراهن فقبض المرتني

فيسقط











مجتبى عن الزبير استينافه الحال فصدة بخلاف الاول لغوات المحل بالقتل كاهو القاعدة وظاهره  
ان حق الولي يسقط براسا كالمات القاتل حشف الله ولو استوفاه بعض الاولياء لم يقتل في الدنيا  
والجنتى دم بين اثنين فعفى احداهما وقتله الاخر ان علم ان عفو بعضهم يسقط حقه بقاد والافلا والربة  
في ما خلا فمسك برجل يقتل عدرا فقتل ولي القتل المسك فعليه القود لانه لا يشك على الناس **حرج**  
**انسانا ومات المجرور** فاقام اوليا المقتول بينة ان مات بسبب **الحرج** واقام الضارب بينة  
انه بري من المجرور ومات بعد مدة فبينة في المقتول او كذا في معنى الحكم معزى الماوي  
اقام اوليا المقتول بينة على ان جرحه زيد وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال  
ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد في كذا في المشتمل معزى المجمع الفتاوى في **الحج**  
لم يجرحني فلان مات المجرور ليس لورثته الدعوى على الجرح **هذا السبب** مطلقا  
وقيل ان الجرح معزى فاعند القاضي او الناس قبلت قنبه وفي الدرر عن المسعودي لو عوفي المجرور  
او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز العفو اخسانا وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات  
فبرهن وارثه على اخراة قتله لم تسع لانه حق الموت وقد اذنبهم ولو قال جرحني فلان ومات فبرهن  
ابنه على ان اخراة جرحه خطأ قبلت لقيامها على جرحه اذ لا رث سقاء سماحتي مات ان دفعه اليه  
حتى اكله بنفسه ولم يعلم مات لا قصاص ولا دية لكنه محسبي **وهو ولو اوجرحه ثم اجمارا**  
**تجب الدية على عاقلة** وان دفعه له في شربه فشربه ومات منه فملاو لانه شرب باختياره  
الا ان الدية خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار خايبه وان قتله من يفتح الميم ما يعمله في  
الطبي يقتض ان احبابه **حده** او ظهره وجرحه اجماعا كما نقله المصنف عن المجتبى والايضه  
حد بل قتله بظهره ولم يجرحه لا يقتض في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتضى **الحج**  
في حد يد ونحاس وذهب ونحوه وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح  
اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود عليه جري ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غدة فخر السيف  
الغدة قتله فلا قود عندنا **الحج** **كالحق** **والفرق** خلافا لها والشافعي ولو اذخله بيتا فمات فيه  
جوعا لم يقتل شيئا وقال الحنف الدية ولو دونه حيا فمات عن محمد بقيادة مجتبي بخلاف قتله في  
بمالة ضرب السوط كما ينبغي وفيه لو اعتاد الحق قتل سياسة ولا تقبل ثوبته لو بعد مسكه  
كالساحر وفيه **قطر** **جلا** **وطر** **جده** **قرا** **ام** **اسد** **وسم** **فقتله** **فلا قود فيه** **ولا دية** **وبعز**  
**ويضرب ويحبس الى ان يموت** **زاد** في الزبانية وعنى الامام عليه الدية ولو لم يخط صبا والقاه  
في الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية وفي الخانية **قطر** **جلا** **والقاه** في البحر فرب وعرق كما  
القاه فعلى عاقلة الدية عندنا **الحج** ولو سح ساعة ثم عرق فلا دية لانه عرق بجرحه وفي الاول  
عرق بطرجه في الما قطع عنقه **وبقي** **الطلق** **قليل** **لا وفيه الروح** **فقتله** **آخر** **فلا قود** **عليه**  
لانه في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة **الشرع** **قتله** **الا** **اذا** **كان** **يعلم** **انه** **لا** **يعيش** **منه**

كذا في الخانية وفي الزبانية شق بطنه بحدية وقطع اخر عنقه ان توهم بقاوه حيا بعد الشق  
قتل قاطع العنق والاقتل الشاق وعز القاطع **ومع** **جرح** **رجلا** **مرا** **افساره** **افراش** **وبنت**  
**يقتض** **الا** **اذا** **كان** **يعلم** **انه** **لا** **يعيش** **الربيه** **والبر** **منه** **وقد** **عنا** **انه** **لو** **عفي** **للمجرور** **او** **الاوليا**  
**قبل** **موته** **صح** **اخشانا** **وان** **مات** **تخص** **بفعل** **نفسه** **وزيد** **والاسد** **وجرحه** **ضمي** **زيد**  
**ثلث** **الدية** **في** **حاله** **ان** **كان** **القتل** **عذرا** **والا** **فعلى** **عاقلة** **لان** **فعل** **الاسد** **والحبة** **جنس** **وحده**  
لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبي  
حتى يائم بالاجماع فصارت ثلاثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون  
فعله جنسا اخر غير جنس فعل الاسد والحبة وان لا يز يد على الثلث لو تعدد قاتله لان فعل  
الكل جنس واحد من افعال **وجب** **قتل** **من** **سب** **معا** **على** **المسلمين** **يعني** **في** **الحال** **كما** **نص** **عليه** **ابن** **الكمال**  
حيث غير عبارة الوقاية فقال **وجب** **دفع** **من** **سب** **معا** **على** **المسلمين** **ولو** **يقتله** **ان** **لم** **يكن** **ضرره**  
**الابه** **م** **م** **في** **الكفاية** **اي** **لانه** **من** **باب** **دفع** **الصايل** **شرح** **به** **الشمني** **وغيره** **وياتي** **بما** **يويد** **ولاشي**  
**بقتله** **مخلاف** **لجمل** **الصايل** **ولا** **يقتل** **من** **سب** **معا** **على** **رجل** **الا** **ان** **يكون** **في** **مصر** **او** **غيره** **او** **شهر**  
**عليه** **عصا** **ايلا** **في** **مصر** **او** **في** **مصر** **فقتله** **المشهور** **عليه** **ون** **شهر** **المشهور** **فقتله** **مسلما**  
**فقتله** **المشهور** **عليه** **مخلاف** **لجمل** **الصايل** **في** **حاله** **ومثله** **الصبي** **والزبية** **الصايلة** **وقال** **الشافعي**  
**لا** **ضمان** **في** **الكل** **لانه** **لرفع** **الشر** **في** **الشر** **فانصرف** **ولن** **عنه** **علي** **جرحه** **لا** **يزيد** **ضرره** **ثانيا**  
**فقتله** **الاخر** **اي** **المشهور** **عليه** **او** **غيره** **كذا** **عنه** **ابن** **الكمال** **تبع** **الكافي** **والكفاية** **ثم** **القاتل**  
لانه بالانصراف عادت عصمته قلت فخره انه مادام شاهر السيف له ضربه والا لا  
فليحفظ ومن دخل عليه **غير** **ايلا** **فخرج** **السيف** **من** **بيته** **فانتعه** **رب** **البيت** **فقتله**  
**فلا** **شي** **عليه** **لقول** **عليه** **الصلوة** **والسلام** **قاتل** **دون** **مالك** **وكذا** **لو** **قتله** **قبل** **الاخذ** **اذا** **اقصد**  
اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شرعه وفي الصخر قصد ماله ان عشرة او  
اكثر له قتله وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابر ان بينة نعم والافان المقتول  
معروفا بالسرق والشر لم يقتضى سحنا والديه في ماله لو رثة المقتول ليزانية هذا **الرب**  
**انه** **لو** **صاح** **عليه** **طرح** **حاله** **وان** **علم** **ذلك** **فقتل** **مع** **ذلك** **وجب** **القتل** **غير** **حق** **المقتض**  
**منه** **اذا** **قتل** **الغاصب** **فانه** **يجب** **القود** **لقد** **رته** **عليه** **دفعه** **بالاستغناء** **بالمسلمين** **والقاضي**  
**صاح** **الدم** **انما** **الى** **الحرم** **لم** **يقتل** **خلاف** **لشافعي** **الحج** **عليه** **القتل** **لكن** **يجوز** **عنه** **الطحاوي**  
**والشر** **حتى** **يقتل** **الحج** **من** **الحرم** **فقتله** **خارج** **واما** **فان** **ادون** **النفس** **فيقتض** **من** **الحرم**  
**اجا** **عاقلة** **ولو** **اشا** **القتل** **الحج** **فقتله** **اجا** **عاقلة** **لو** **قتل** **في** **البيت** **لا** **يقتل** **فيه** **ذكره** **المصنف** **في** **الحج**  
**ولو** **قال** **اقتلني** **فقتل** **بسيف** **فلا** **قصاص** **وتجب** **الدية** **في** **ماله** **في** **الصبي** **لان** **الاباحة** **لا** **يجري** **في**  
النفس وقسط القود لشبهه الاذن وكذا لو قال اقتل اخي او ابني او ابني فقتله الدية استخسانا











لا ضمان فحضر التاديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومجمل في الضرب المعتاد اما  
غيره فموجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء وان قطع في القتل من القاتل وبعد ذلك فاعان القتل  
ضمن القاطن دية البذر لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتضى للشبهة وقال لا شيء عليه وضمان الصبي  
اذ اعان من ضرب ابيه او وصيه تاديب اي للتاديب عليه اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل  
بالرجوع والتفكير وقال لا يضمن لو معتاد او اعان غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا كضرب معصيا  
او عبدا بغير اذنه ابيه ومولا له لفظ ونشر مرتب فالضمان على المعلم اجماعا وان الضرب باذنه لا  
ضمان على المعلم اجماعا قبل هذا رجوع من ابي ح الى قوله ما ذكرنا يضمن زوج امرأة ضربه تاديبا لان  
تاديبها للولي لانه اعان المصالح المجمع للعيني قلت وهو في الاشياء وغير ما قد مرناه وفي دية  
المجتمعي الزوج والوصي كالب تفصيلا وخلافا فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع الامام الى  
قوله ما وتماه ثم فسر وع ضرب امرأة فافضاها فان كانت تستحسك بولها ففيه ثلث  
الدية والا فكل الدية وان اقتضى بكرها بالزنا فافضاها فان كانت تستحسك بولها فمكرهة  
فعليه الحد وارش الافضالا العقر حاوي القدر في قطع الحام الحام عينه وكان غير حاذق فغيب  
فعليه نصف الدية استباه وفي القينة سئل نجم الدين عن صبيته سقطت من سطح فانقح  
راسها فقال كثير من المجريين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشققه اليوم  
تموت وانا اشقه وابره فاشقه فماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فناما عليا ثم قال اذا  
كان الشق باذن وكان الشق معتادا او لم يكن فاحشا خارج الرجم قبل له فلو قال ان ماتت فانا  
ضامن هل يضمن قال لا انتهى قلت اغالم يعتبر شرط الضمان لما تقرر ان شرطه على الاعين بطل على ما علم  
الفتوي انتهى والله اعلم **باب الشهادة في القتل واعتبار حالته**  
اي حالة القتل القود يشبه الورثة ابتداء بطريق الخلاف من غير سبق ملك المورث لان شرعية  
القود لشقي الصدور وورث القاتل والميت ليس باهل الروق وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا  
نصف فيه وقال بطريق الارث كما لو انقلب مالا او معة لخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احدهم  
اي احد الورثة خصما عن البقية في سيقا القصاص خلافا لما هو الاصل ان كل ما يملكه الورثة  
بطل بوق الورثة فاحدهم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق  
الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين ثم فرغ عليه بقوله **باب اقام حجة بقتل ابيه** **باب**  
**غيبه** اخيه يريد القود لا يقيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكن يجبس لانه صار متهما فان حضر  
الغائب يعيدها ثانيا ليقول القاتل وقال لا يعيد وفي القتل الخطا والدين لا يحتاج الى اعادة  
البينة بالاجماع لما مر للبرهان القاتل على غيب الغائب فاما من خصم لانه لا يملكه مالا او فقط القود  
وكذا لو قتل عبدا او خطا والحال ان السيد بين احدهما غائب فرمى على التفصيل السابق  
ولو اخرج وليا القود بعق اخيه الثالث فهو اي اخبارها على القصاص من ماله لا بغيرها

وهي باعية فالاول ان صدق اي المخبر من القاتل والاي الشريك فلا شيء له اي الشريك على بئنه  
ولما ثلث الدية والثاني ان كذب على فلا شيء له اي لا شيء له ولا شيء له الثالث ان صدقها  
القاتل وحده فكل من ثلث الدية والرابع ان صدقها الاخر فقط فله ثلث الدية لان اقراره ابرئ  
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه يحرم ذلك الى مخبرين استحسانا وهو لا يصح بطل  
لانه صار مقر الرها بما اقر به القاتل وان شهد انه ضربه بشي خارج فله ثلث الدية صاحب فرس حتى مات  
يقتضى لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جراحته  
بغيره وان اختلف شاهدان في الزمان او في المكان او في النوا وقال احد قتلته بعضو قال  
الاخر لم ادر ماذا قتله او شهد احد على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل به سقط لان  
القتل لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة لو حمل النصاب في كل واحد منهما التيقن القاضي بكذب احد  
الفرقيين ولا اولوية ولو حمل احد الفرقيين دون الاخر قبل الكمال منها لعدم المعارض  
وان شهد بقتله وقال لا احب ان اتهمه ثلث الدية في ماله في ثلاث سنين ثلثا لدية استحسانا  
حملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في القتل العود وان اقر كل واحد منهما اي من  
رجلين انه قتله وقال الولي نشأه جميعا له قتل ما عدا باقرارها ولو كان مكان الاقر **باب**  
**المسألة** في الشهادة لغت الشهادة لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته  
اما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابقة صدق قتل ابيه ان يقول  
واحد منهما ان تصديقه بانفراد كل بقتله كذا تصديق فيقتلهما باقرارهما بيلع ولو قال  
رجل بانه قتله وقامت البينة على اخرايه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له الولي على كل من  
دون المشهود عليه لان فيه تكديبا لبعض هو جوبه كما مر ولو قال الولي لاحد الزوجين صدقت  
انت قتلته وحده كان له قتله تصادقهما على وجوب القتل عليه وحده كما قال في كل واحد  
المشهود عليه كان له قتله لعدم تكديبه مشهود عليه وانكذب الاخرين وكان احكم لخطا في كل ما ذكره  
الربيعي شهد على رجل بقتل خطا وخطا الدية على العاقلة في المشهود بقتله على ائمن العاقلة  
الولي لقبضه الدية بلا حق او الشهود ذو وجوه اي الشهود عليه على الولي بقتلهم المضمون  
الذي في يد الولي والشهادة على القتل العمد في هذا الحكم كخطا فاذا اجابا بخير الورثة بين تضييق  
الولي الدية او الشهود الذي الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوصوا القود وهو ليس  
بمال وقال لا يرجعون كخطا ولو شهدوا على اقرار القاتل بالخطا والعهد ثم جابا او شهدوا على  
شهادة غيرهما في الخطا وقضى الدية على العاقلة ثم جابا لهما في الخطا او شهدوا على  
الولي الدية في الصور بين العاقلة اذ اظهرنا اخذها منهم بغير حق والمعتبر حاله الذي في حق اهل  
والضمان لا الوصول وح فوجب الدية في ماله وكقطا القود للشبهة بوق القاتل بغير قول  
وقال لا شيء عليه لا تجب دية المولى لانه لا يملكه بالاجماع ونجس القيمة بعقده بعد الرمي قبل الاصابة







به في كفاي الوقاية والتقية والملتقى والدرر والحانية وغيرها وحرم به في الجمع وفي الخلاصة انما  
يستقيم قول الكرمي لو الحانية في وجهه ورأسه في بفتي به ولو في غيره او تعسر على المفتي بقول الطحاوي  
مطلقا لادبيل انتهى وغوة في الجوهر بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة  
واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ **والاقتصاص** في جميع الشجاج **الاي الموصحة** عمدا ومالا تود فيه  
يستوي فيه العمد والمخطا لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموصحة ايضا ذكره محمد  
في الاصل وللقول الاصح درر ومحتج وابن الكلالي وغيره لا مكان المساواة بان يسرع غورها بمسارعة  
حديثة بقره فيقطع واستثنى في الشربلاية السحاق فلان عدمه اجماعا كما لا يود فيها بعد ذلك  
كالهاتمة والمنقاة بالاجماع وعندها ليجوز قلبي حفظ ثم قال في المحتج ولا يود في حبل راس ويدون  
خديوطن وظاهره في لطمة وولزة ووجاهة وفي سلخ حبل الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد **والاقتصاص**  
**نصف دية ولو لم الكف** لانه تبع للاصابع وبه نصف سائر نصف دية الكف وحكومة عدل  
كنصف الساع وكذا الساق وفي قطع كف وفيها اصبع او سبعة عشرها او خمس الف ونشر  
مرتب **ولاشي في الكف** عند ابي حنيفة رضي الله عنه كماله كان في الكف ثلاث اصابع فانه لاشي في الكف  
بالاجماع اذ الله كثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب بدرجل وبشري الا انه لا تصل يد الى الفقه بفقد  
الانقصان بوجوه من جملة الدية ان نقصا الثلثان قلنا الدية وهكذا واقره المص ولو قطع مفصلان  
من اصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فانهم  
وان خالف الدرر ذكره الشربلاي ويحتمل متناو في الاصبع الزائدة وعن النبي وذكره **ولسانه**  
**ان لم يعلم بتمتة** ينظر في العين وحرم في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان علمت الصحة فكالم  
في خطأ او عمدا ان ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهر  
ودخل الرشي في صحة اذ هبت عقابه او شعر راسه في الدية لدخول الجرح في الكل لمن قطع اصبعه  
فثلث اليد وان ذهب سمعه او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضا مختلفة بخلاف العقل العود  
نفعه للكل ولا يحد ان ذهب عيناه بل الدية فيها خلافا لما لا تقطع اصبع مثل جرحه خلافا  
لما لا اصبع قطع مفصلة الاعلى فمثل باية من الاصابع بادية المفصل والحكومة فيما بقي  
ولا يود بغير نصف سن اسود او اصفر او احمر باقية بعد كسر بل كل دية السن اذ افايت  
منفعة المضغ والافلوها بري فالدية ايضا والالحكومة عدل زيلعي فعول الدرر والافلاشي  
فيه ما فيه ثم الاصل ان الحناية متى وقعت على حليل متباينين حقيقة فارش احدهما لا يمنع  
قود الاخر ومتى وقعت على محل وتلفت شيئين فارش احدهما يمنع القود **وعجب الارشي**  
**على من اتاها سنة** بعد مضي حوله ثم ثبت بعد ذلك تبين الخصاص وسقط القود للشبهة وفي  
الملتي ويستأنى في اقتصاص السن والموصحة حولا ولا يلزم ضرب سنة فتحركت لكن في الخلاصة  
الكبير الذي لا يرحى نباته لا يوجب له بفتي قلت وقد يوفق بما نقله المص وغيره عن النهاية الصحيح

تاجيل البالغ ليبراي سنة لانه نادر **وقيل بغيره** اي ردها صاحبها الى مكانها ونبت عليها  
**اللعن** لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والحال  
لاشي عليه قالونبت **وكذا اذا نبت** اذ الصقة فالتحجب الارش لانها لا تعود الى مكانها عليه درر  
**الا ان قامت السن** فثبت **اخره** فانه يسقط الارش عنه كس الصغير خلافا لما لو نبت معونه  
فحكومة عدل ولو نبت الى النصف فعليه نصف الارش ولاشي فيه فثبت كما كان **والاقتصاص** في جميع الشجاج  
حاصل ذلك **بغيره** ولم ينقل له ان فانه لاشي فيه وقال ابو يوسف عليه الرش للم وهو حكوم عدل وقال محمد  
قد راجع من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب ومن دوا وفي شرح الطحاوي في قول ابو يوسف  
ارش للم باجرة الطبيب والمداواة فعليه لا خلاف بينهما قاله المص وغيره قلت وقد راجعنا عن الجني  
وذكره ابن يمين فتنبه **ولا يحد جرح** **الابعد** ربه خلافا لشافعي **وعلى العبد** والمعتوق  
**خطا** بخلاف السكران والمغرم عليه **وعلى ما قلته** الدية ان بلغ نصف العشر والشرك لم يكن من العمد والافني  
ماله درر **ولا تقارة** ولا حرم ان ارش خلافا لشافعي **مسي** قريب من **مسي** فانتهى بها بنظر بلون الفرق  
ان بلغ ولم نبت فعلى عاقلة الدية ولو من العمد ففي ماله درر وخففة في الماقل انتهى **فصل**  
**في الجنيين** ضرب بطن امرأة جرحه حامل جرح الاعقة والهرجة وسجى حكمها قلت بل الشرط حرمة الجنيين  
دون امه كامة علفت من سيدها ومن المفروقة الغرة على العاقلة درر وعن الزيلعي والعبد من المص  
كيف لم يذكره **فلو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زنجية** فالت جنيين احرار وجب على العاقلة  
غرة الشهر وله هذه اول مقادير الديات **نصف عشر الدية** اي دية الرجل للجنيين ذكر وعشرة الدية  
لوانثى وكل منهما خمسمائة درهم **سنة** وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولا يفعل  
صلى الله عليه وسلم **فان القتل** حيا فالت غرة كاملة وان القتل ميتا فالت الامم غرة في الامم غرة في الجنيين  
لما تقرر ان الفعل يتعدد بتعدد ارشه وصرح في الزخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فالكثر انتهى قلت وظاهره  
تعدد الدية ولم اره فليراجع وان ماتت فالت ميتا غرة فقط وقال الشافعي غرة ودية وان القتل  
حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا الت حيا وماتا وما يجب به من غرة او دية بغير غرة  
ونبت منه امه ولا يحد ضاربه منها **فلو ضرب بطن المرأة** فالت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة  
**ولا يحد** منها لانه قاتل في جنيين الامه الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى لما  
تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم بزيادة الاشئ لزيادة القيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن  
الوقوف على كونه ذكر او انثى فلاشي عليه كما ان القى بالراس لانه انما تحب القيمة اذ الفخ فيه الروح  
ولا تنفخ من غير راس ذخيرة في مال الضارب للامه حالا ولو القتل حيا وقد نقصتها الولادة  
فعليه قيمة الجنيين لانقصانها لو بقيته وفاو الا فعليه تمام ذلك بجني وقال ابو يوسف في نقصانها  
كالهرجة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدره شرعية فان حرره اي الجنيين سيد **بغيره** ضرب



بطلان العامة فان كانت فقيهه فقيهه حيا لم يولد في لاديه وان مات بعد العتق لان المعتبر حاله العرب  
وعند الفلانيه يجب دية وهو رواية عن ابي القاسم في العتق عندنا وهو بالبرزلي ان وقع ميتا وان  
خرج حيا لم مات فقيهه الكفاية كذا صرح به في الحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامه لتقصيرهم في  
الدية ح فوجب الكفاية فيه كالايجاف فيلخصه ما استبان بعض خلقه كظفر وشعر الحام فيما ذكر  
من الاحكام وعدة ونفاس كما مر قبلا به وضمن الفرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن  
لها عاقلة في مالها في سنة ايضا صدر شرعه ولم تأتم عالم يستبين بعض خلقه ومرفق الحظر نظرا لانه  
استقطبه ميتا عدا بدوا او فعل كضربها بطنها بالاذن من وجهها فان اذن اولم تتعد لا غرة لعدم التعدي  
ولو امت امرأة ففعلت لا تضيئ المامورة واعاد الم الولد اذا فعله بنفسها حتى استقطبه فلا شيء  
عليها الا تخالة الدرس على كل حال مستحق فوجب للولي الغرة لانه مفرو في الواقعات شربت دوا  
لنقطه عدا فان الفقه حيا فان فعلها بالدية والكفاية وان ميتا فالغرة ولا ترضى في الحالين **وجب**  
**في جسد البهيمة ما نقصت الام ان نقصت وان لم تنقص الام لا يجب فيه شي سراجيه فسرع**  
في البرازية ضرب بطن امراته بالسيف فقطع البظر ووقد احد الولدين حيا مجروحا بالسيف والخرميت  
ويه جراحة السيف وماتت ايضا يقتضى اجل الزوجة لانه عذر وعلى عاقله دية الولد في اذاعات ووجب  
غرة الولد الميت لانه لا ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطايا **باب**  
**ما يجدر الاجل في الطريق وغيره** لا ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال اخرج  
الى طريق العامة كذا هو بيت الخلا او ميرابا او حرجا كبرج وجذع وممر على وجوه وطاعة  
وخو عابني او كانا جازا حداثته ان يضرب العامة ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما يجب **باب**  
**من اهل الخصومة** ولو ذميا منعوا ابتداء ومطالبة بتمت بقتله ورفعوا بعده اي بعد التماسا  
كان فيه ضربه اوله وقيل انما ينقض خصومة اذا لم يكن له متلك ذلك والا كان تعنتا بل في هذا كله  
اذا بنى لنفسه بخلافه ان الامام زاد الصفار ولم يكن للمطالبة بتمت **باب** **ان بنى المسلمين** **باب**  
او بنى اذن الامام لا ينقض وان كان يضرب العامة لا يجوز احداثه لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والعقد في الطريق ابيع وشرا يجوز ان يضربا احدا والا على هذا  
التفصيل السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باحداث مطلقا احدهم او لا  
الابادتهم لانه كمالا الخاص بهم ثم لا يصل فيما جرح حاله ان يجعل حديثا لولي طريق العامة وقديما  
لوفي طريق الخاصة برصدي فان مات احد من الناس سقطت عليه دية عليه **باب** **عليه اقله** اي  
على عاقلة الحج تسببه كأيدي العاقلة او غيرهم في طريق او وضع حمل او ترابا او طينا ملقى  
قتل به انسان لانه سب فان تلف به اي بواحد من المذكورات راحة ضمن في حاله ان لم  
يأذنه الامام فان اذن الامام في ذلك او مات واقف في طريق او وضع حمل او طينا او غلا  
ضمان به بغير خلاصه خلا فالجحد ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الراجل حلا فقتله

فلا ضمان لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان اصاب الخارج او وسطه برزازه فان اذن على  
تعدي به ولو متاجرا او مستعبدا او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع بقا فعله وهو الموجب للضمان  
تخلاف العايط المايل كما بسطه الزيلعي ولو اساءه المطالبان من الميزاب وعلم ذلك **باب** **عليه اقله**  
النصف وهذا النصف المسمى لم يعلم اي من منهما اصابه ضمن النصف **باب** **انما يرضى**  
في حجر او غيره اذ فقطع به **باب** لان فعل الاول انسخ بفعل الثاني من حمل على راسه او ظهر  
شيئا في الطريق فسقط منه في اخر او دونه اخصيه وقيل لا وحصاة في حجره اي جعل حصاة  
او يوارى بن كمال وحصر فيه لا الصلاة ولو قران او تعليم فقطع به **باب** كما عظمي خلافا لهما لا يضمن  
من قطع به **باب** عليه او ادخل هذه الاشياء المذكورات في سحره اي محله لا ترضى  
المسجد لاهله دون غيره ففعل الغير مباح فيتعبد بالسلامة **باب** **الرجل في الصلاة** لم يحصل  
ان لم يحصل للصلاة في سحره او غيره لا يضمن ولا يغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما او اظهر  
في الشرايع لم يرضى بالزيلعي وغيره قولها وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استاجر لبني او لغيره  
في قناعاته او داره قتل به شيئا قبل فراغه فعلى الاجير وان بعده فعلى الامر كما لو كان في غير  
فنايه ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كالموارة بالبناء في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر  
هو مالي وليس لي وجب الحفر فعلى الاجير قياسا اي لعلمه بفساد الامر فاعزاه وعلى المستاجر انما انتهي  
قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحه سيما على رواية صاحب الملتقى من تقديمه  
الا قوي قائل **باب** **من حفر في طريق بامر السلطان او في ملكه او وضع خضعة في اي الطريق**  
او قنطرة لا اذن الامام وكذا كل ما فعله في طريق العامة فتعذر حمل الزيلعي **باب** **عليه اقله** لان الاضافة  
للمباشر او لمن المتسبب وهذا تبين ان المتسبب انما يضمن في حفر البير ووضع الحجر او التعمد  
الواقع المروك في الحتمي وفيه حفر في طريق مكة او غيره من القيا في لم يضمن بخلاف الامسك  
قلت وهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطرق في الامصار دون القيا في الصحاري لانه  
لا يمكن العدو ولعنه في الامصار غلبا دون الصحاري ولو استاجر رجل اربعة حفرة بئر له  
فوقعت البير عليه جميعا من حفر فمات احد فمات احد من الثلاثة الباقية ربيع  
الدية **باب** **ويستقطر بها** لان البير وقع بفعلهم فقد مات من جنائيه وجناية اصحابه فيسقط  
ما قابل فعله خائيه وغيره ان زاد في الحفرة وهذا هو البير في الطريق فلو ملك المستاجر فبني ان لا يجب  
شي لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى قلت ولو حفر منه حيا حادثة هي ان رجلا اكرم  
وارضه تارة تكون مملوكة وعليه الخراج كراضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد مدنة  
طويلة يودي خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فيستاجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا  
ليغرس فيه اشجار الغنم وغيره فسقط على احد من حفريه مطالبة بديته قال المص  
ولكم فيها وشبهها عدم وجوب شي على المستاجر وانما على الاجر كما يفيد كلام الجوهري ويحمل



اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيد بالاتحاد الحكم والحادثه والله اعلم فروع لو استاجر  
الدار الفعالة لا يخرج جناح او طائر فقتل انسانا قبل فراغهم من عمله فالضمان  
عليهم لانه ح لم يكن مسلما الرب الدار ويضمن لورثته المالك بحيث يترك واستوعب الطريق  
ولو رثت فمنا حانوت باذن صاحبه فالضمان على الامراستحسانا وتامنه في الملتقى  
**فصل في الحايطة المايل الى الحايطة الى طريق العامة** فمن ربه اي  
صاحبه ما تلفه من نفس انسان او حيوان او مال ان طالت به حقيقة او حكم كالموقف  
والقيم ولو حايطة لمجرد قتل عاقلة الواقف وكالقيم المولى والراهن والمكاتب والعبد التاجر  
وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحسانا نعم في الظهيرية كومات ربه عن ابن فقطا ودي مستغرق  
صح الشهاد على الابن وان لم يملك الدار بر جندى وغيره بنقصه مسلم او ذمي او مكاتب وان  
لم يشهد والحال انه لا ينقصه وهو يملك نقصه في مدة يقدر على نقصه فيها لان دفع الضرر  
العالم واجب ثم ما تلفه من النفوس فعلى العاقلة ومن الاحوال فعليه لان العاقلة لا تعقل  
المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى استهلاك بالسقوط عليه  
وعلى كون الجدار ملكا له ان من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم الي من  
لا يملك نقصه من سكنه باجاعة او اعارة او الى الميراث او المودع لا يعتد به لعدم قتلهم  
على التصرف وحق السقوط بعد التقدم لمن ذكره والتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك  
كالخروج الحايطة على ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوى القدسي وكذا الوجه مطبقا او ارتد ولو حق  
وحكم بلحاظه ثم عاد ووافق خاتمه بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزم الولاية بالبيع وخمسة وان  
عاد ملكه بغيره حاوى وخاتمه بخلاف نحو الجناح لبقا فعليه كالميراث وان مال الدار انسان مالا او ساكن  
باجاعة او غيرها فالاضافة لادنى ملازمة فريستاني فالطلب اليه لان الحق لم يفسد تاجيل او براءة  
من اي من الجناية وان مال الى الطريق فاجله القاضي او مطلق النقص لا يبرأ لانه حق العامة  
وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفهم لا فيما يضرهم بخلاف تاجيل من بالدار ولو  
مال بعضه للطريق وبعضه للدار فاي طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح  
في الكل بر جندى فان يبي ما يلا يشترط بل لا يطلب الا في اشياء الجناح ونحوه كيزاب لتعديريه جندى  
بين حمة الشهد على احد من فسقط على جندى عاقلة خمس الدية اي خمس ما تلف به من مال  
او نفس لتمكنه من اصلاحه بموافقة الحاكم والى من ثلثة حفر احد من يهايم او يبي حايطة  
تعتل به رجل من ثلثي الدية لتعديريه في الثلثين وقد حصل التلف بعلامة واحدة فيقسم الحصة  
وقالا انصافا لان التلف قسمان معتبر وهما الاشهاد على الحايطة الاشهاد على النقص بالكره ما ينقص  
من الجدار وحق الحايطة على الطريق بعد الاشهاد فعلى انسان بنقصه فانت لان النقص  
ملكه قنفره عليه وان شرب رجل بقتيل مات بسقوط اي الحايطة لا يضمنه لان تفرغه للاولياء

لا اليه

لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن ربه القتل الثاني ايضا بالاجانية فيلزمه تفرغ الطريق عن القتل ايضا  
بوجه انه لو باع الحايطة او النقص برك ولو باع الجناح لا يرضى ولا يبيع الا بالاشهاد فبان ان الحايطة لا يضمن  
التعدي ابتداء والتماء وتقبل فيه شهادة رجل واحد لان الشهادة على النقص لا على القتل فروع  
حايطة بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايطة  
طويلا فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه ح كحايطين فالاشهاد يفي في الواهي لا في الصحيح حايطة ان  
احدها مابل والآخر صحيح فاشهد على المابل فسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدر خاتمه مستحق مال  
مال حايطة فالاشهاد على حايطة بناء والدية على عاقلة من بناء وحايطة الوقف على المسكين على عاقلة الواهي  
وحايطة العبد التاجر على عاقلة مولا له ولو مستغرقا استحسانا قال ولو القتل اذا حاد عفوت  
عن القصاص لا يضمن لانه يملك دية عليه مسألة الاصل جارية قتلت رجلا عن افرزها ولو القتل في  
قبل ان يقتل لا يحد لانها صارت مملوكة ولو الجدير بالاسب حناية الربيعة والحاية  
علم الاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه فمن  
الركب في طريق العامة ما وظيفت دية وما اصابته بيد جاور او جارية او غيرها فقتلها  
او خبطت بيدها او صدمت فاقول حدث المذكور ان في السير في ملكه لم يضمن الا في الواهي كغيره  
لانه مباشرة لقتله بقتله فيجوز الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو لملكه فلا يضمن كذا الميراث  
صاحبها مع اقر مستان ولا يضمن باذنه من ماله مطلقا لتعديريه لا يضمن الركب ما نعت بركها  
او ذنبا سارية خلا فالاشا فاعلى وعجب انسان يراش او الت في الطريق سارية او واقفة  
الاجل لك لان بعض الدواب لا تفعله الا واقفا فلو وقفها الفير فالت ضمن لتعديريه بايقافه الا في  
موضع اذ الامام بايقافه فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب المسجد فكل طريق الا اذا  
اعد الامام لها موضع فاقان اصابته بيد جاور او جارية او امرأة او اثارت غدار او جرحه غير  
قفقاع او افسد ثوبا لم يضمن لعدم احكام الاحتراز عنه ولو الجرح غير ارضى لا مكانه في السابق  
والقارب ما نعت بالركب وصح في الدرر ان مطرد ومنعكس والراكب عليه القنطرة في الوقى كالميراث عليها  
اي لا على سابق وقايد ولو كان سابق وراكب لم يضمن السابق على الصحيح خلا لما جزم به التمسك  
وعليه لان الاضافة الى المباشر او الى المنسوب كما مر اي اذا كان شيئا لا يعمل بانقراده انلا فاما هنا  
اما في سبب رجل بانزاع فيشتكر ان كايان في مسألة نخس الدية باذن ركبها فليحفظ ومن عاقلة  
كل فارس او راجل دية الاخران اصطلحوا وما تافه مما على القفال وكانا حرة لسان العجولا  
عامدين ولا وقع على وجوههم او كانا عديين او وقع على وجه ابن كمال يرضى من وجهه في العود والخطا  
شربلا ليد ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كالميراث ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما  
على وجهه هدر دمه فقط ولو واحد حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحرة القيمة العبد في الخطا ونصير في  
العبد او اتحاد رجلان حيا فلا تقطع ليل سقطا وما تافه على القفال هدر دمه الموت كل بقوه نفسه



فان وقع على وجهه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الا لو لم يبق قوة صاحبه وهو دم من  
وقته على القوة بقوة نفسه ولو قطع انسان لسانه لم يضره في نفسه على عاقلة الا لو لم يبق قوة صاحبه  
عاقلة القاطن لتسببه بالقطع وسابق دابة وقدم اذ اتي الى انما كسر وجوهه على رجل فمات  
وقا به قطار الكسر قطار الابل وفيه من رجل الربة وان كان معه سابق ضيق لا يتوارى في التسبب  
لكي ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في مال هذا والسابق من جلبت الابل فلو تضرعها واخذ بزمام واحد  
ضمن حائله وضمانا فزاده وركاب وكلها يضمنه فقط ما لم ياخذ بزمام ما خلفه فان قتل بعير ربط  
على قطار سائر الابل علم قاتل رجل مفعول قتل ضمن عاقلة القاتل الربة وهو عاقلة الرباط لانه  
دبة لا حرس ان كان قومه صدر الشربة فلو ربط والقطار واقف ضمنه عاقلة القاتل لا يرجع لقوده  
بلاذن ومن الربة اربعة او عليها معلق وكان خلفها سابقا ليا فاصابت في قتل ضمن لانه كامل الابل وان  
لم يمس خلفها فادامت في قوتها سابقا حتى وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمرا  
بالدابة الكلب وان ارسططير اساقه او اودابه او كلبا ولم يكن سابقا له او نقلت دابة بنفسها  
واصابت مالا او ادميا نهارا او ليلا ضمن في الكلب لقوله عليه الصلاة والسلام العجى اجباري المنفعة  
هدر كالتحجج الربة اي بالراكب ولو سكران ولم يقدر الراكب على دها فانه لا يضمن كالمغفلة لانه  
ح ليس مسيرها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو تلف انسانا فزاده هدر عاديه ومن ضرب دابة  
عليها بالركاب او خسر بعور بلاذن الراكب فنفت او ضربت بيد شخص اخر غير الطاعن او  
نفت قصده منه وقتلته ضمن عوي الناحي الراكب وقال ابو يوسف يضمنان نصفين  
كالمكان موقفا دابته على الطريق لتعديه في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطيت احداه في قوتها  
فدعه عليها ولو نفت الناحي فدعه هدر ولو اوقت الراكب فقتلته فديته على عاقلة الناحي  
ثم الناحي انما يضمن لو اطلق في قوت الناحي والافال ضمان على الراكب لا لقطع اش الناحي بل لرب ووزاره  
ضمن في قوت عين دجاجة او شاة قصاب او غيره ما نقصها وفي عينها بخير بها ان شائركا على  
القافي وضمنه قيمتها او اسكرها وضمنه النقصان زيلعي وفي عين بقره جزار او رومر اي ابله فايدرة  
الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحمين كمال ربحا وبقره وفسر بريح القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن  
باربع اعين عينها وعينها مستعملها فصار كلها ذات اعين اربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة  
والفرق ما قدرناه لكن يرب عليه انه لو قفعا عين حمير مثلا ان يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما قال التمسك  
التمسك بما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الربة بريح القيمة والتقبيد بالعين لانه لو  
قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذلك ان الشور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع  
احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي لو غير ما كوال وان ما كوال اخير كما في العينين  
كقطع بافسر وع نقل المصنف عن الدرر اكل كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلو حفظه  
حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف تلف بني ادم كالحابط المايل ونطح

زيلعي

الشور وعقر كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظ اشهد على المص ويكمن حمل المتلف في قول الزيلعي وان تلف  
الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل التلاف والافلا كالحابط المايل انتهى على الاودي  
فيحصل التوفيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن رجل يرضعه في بيته فيخرج فياكل الناس  
وفواكمهم هل يضمن رب الخيل ما اتلفه الخيل من العنب ونحوه ام لا وهل يجوز تحويله عن غيره الى مكان اخر  
ام لا وجوابه انه لا يضمن رب الخيل مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ من مسألة الكلب بل اولى  
وكذا ذكره المصنف في معية كس مرات في فتاواه انه افنى بالضمان في مسألة الخيل فراجعها عند الفتوى  
واما تحويله من ملكه فلا يبرم ذلك على ما هو ظاهر المذهب واماجواب المشايخ فدمع ان يبرم  
بحول ياله اذا كان الضرب بينا على ما عليه الفتوى وفي الصغير فيه حمارا ياكل حنطة انسان فليمنعه  
حتى اكل الصحيح ضمانه اذ خل غنما او ثور او فرس او حمارا في زرع او كرم ان سابقا ضمن ما تلف  
والا لا ويضمن وغنامه في البرية انتهى **باب جنابة المملوك والجنابة عليه**  
اعلم ان جنابات المملوك لا تجب الا دفعا واحدا لو محلا والافقية واحدة ولو فدا الف ن جنى  
فكلا لاول ثم وتم بخلاف المذنب واختيه فانه لا تجب الا قيمة واحدة ويستضم حتى يبرم  
التقيد بالخطا هنا انما يفيد في النفس ان تعمر يقتص وامام فدا ونها فلا يفيد الاستحقاق  
وعده فيما دونها ثم انما ثبت لخطا بالبدنة واقل مولا وعلم القاضي لا باقراره اصلا يداع قلت  
لكن قوله او علم القاضي على غير المفتي به فانه لا يعلم العلم القاضي في زماننا شر بلا ليد عن الاشباه وتقدم  
دفعه مولا ان شابهها فليكن له وليا او ان شافلا به **باب ما لا يملك الواجب الاصل وهو**  
الدفع على الصحيح ولذا اسقط الواجب بغيره بخلاف موت الحر كما ذكره المص وغيره لكن في الشرطية  
عن السراج والجوهري عن البردوي ان الصحيح انه الفدا حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذ اه متي  
وجد ولا يبرل بهلاك العبد وعلاؤه الزيلعي وغيره بان اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد عند الج  
اشهد ومفاده ان الاصل عند الفذ لا الدفع وافاد شارح المجمع في تعليل الامام ان الواجب  
احدهما وان متى اختار احدهما تعين كذبه قدم ان الرفع هو الاصل وان لم يفسد الكتاب  
دلالة عليه فان فداه جنى بعده فمضى كالا وحكم فان جنى جانيه من دفعه بها الى وليها  
او فداها بغيرها فان وهبه المولى او باقته او اعنته او دبره او استبدلها بغيرها عالم بالجنابة ضمن  
الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم بها من الارش فقط اجماعا ليعلم عالمها او كسلف  
عنته بقتلها او بدمية او شجرة ففعل العبد ذلك كما يصير فاد بقله ان مرضت فانت طالق  
ثلاثا وان قطع عيب يدعي عدا ودفع اليه فاعنته فانت من السرية فالعبد يضمن بالجنابة لان عنته  
دليل صحيح الصلح وان لم يعنته وقد سري يدعي سبده فيقتل او يعف بطلان الصلح فان جنى  
ما دون له مديون خطا فاعنته سبده بلا علم به عزم لرب الارش الاقل من قيمته ومن دبره  
وعزم لوليها الاقل من ابي القيمة ومن الارش ولو تلفه اي العبد الجاني اجبني فقيمة واحدة لولا



لا غير فان ولدت ماذونة مديونة بعت مع والديها في الدين ان كانت الولادة بعد لحق الدين  
فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغريم بالولد بخلاف اكسابها فان ولدت لم يدفع الوارث  
اي لو لم يكن له ان يتعلق بما بذمة المولى لاذمتها بخلاف الدين عبد رجل من رجل مديون فقتل  
العبد المقتول عليه اي ولي الزاعم عتقه **خطا على المولى** لانه بمنزلة عتقه اقراره لا سخط العبد  
بل اليه لكنه لا يصدق على العاقلة الا بجهة فان قال المقتول رقه معروفي رجل فقلت اخطا لمخاطب  
به مولاه الذي اعتقه **خطا قبل عتق** فقال الاخ الذي هو المولى بالبعد صدق الاول لانه منكر  
للمضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امة وقالت هي كابل فعتقه بعد العتق فالتقول  
لانه اقرب سبب المضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول له ولا القول لها وكل ما اخذه المولى  
منها من المال ما ذكرنا اننا انما لا نقول له لانه لا سند له لانه حاله مع مودة منافقة  
للمضمان **عبد المولى او سبي امة** فقتله فبرئته على عاقلة القاتل لان عبد المولى  
خطا وجعلوا على العبد بعد عتقه وقيل لا لانه ليس الامر ان تصور اهليته فان كان  
ما مورا عبد غيره مثله دفع السيد القاتل او فداه في الخطا او رجوعه على امار في حال الرجوع  
بعد العتق بالاقبل من القدر وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكان الحكم  
في العبد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمده خطا فان كبر اقتصر منه عبد جرمه في عتقه  
مولاه ثم وقع فيه انسان او اكثر فلا شيء عليه لان جنابة العبد لا توجب عليه شيئا وجب  
على المولى قيمة واحدة ولو الواقع الفار يبيع فان قتل عبد رجلين حرين بكتل منهن او ليلان بغير  
احد من كتل منهن دفع السيد نصفه الى العبد الذي لم يعفو او فداه بدية كاملة لانه بترك  
العفو سقط القود وانقلب حالا وهو ديتان وقد سقط دية نصيب العاقنين وبقي دية  
نصيب الساكنين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد احدهما والاخر خطا وعفي احدهما  
العبد بدية بدية او في الخطا ونصفها للاحد الذي لم يعف او دفع اليها وقسم ثلثا  
عولا عنده واربعا عنده عند عتقها فان قتل عبد فداه بدية او عفي احدهما بطل كله وقال لا يدفع الذي  
عفي نصف نصيبه الاخر او يفديه بربع الدية وقيل بمجموع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا  
والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلفه الورثة فيه **فصل في الجنابة**  
**على العبدية** العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامة دية الحر  
نقص من كل من دية عبد واحدة عشرة دراهم ٣ ظاهرا لا خطا طرية الرقيق في الحر وتعين  
العشرة باثران مسعود رضي الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون على العاقلة في ثلاث  
سنين خلافا للابن يوسف وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قبل من دية  
الحر قدر من قيمته وح في دية نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح دية الحر وقيل لا يبراد  
على خمسة الف الا خمسة وحزم به في الملتقى وجب حكمه على العبد في قيمته في الصحيح وقيل

كل قيمته **قطع** بغير ماله فقتل منه وله للعبد ورثة غير غير المولى لا يقتصر  
فيه الاشتباه من له الحق والاكبر له المولى اقتصر منه خلافا للمولى قال العبد احد ما حرشنا فبين  
المولى العتق في احد من بعد الشئ فان سبها السيد لان البيان كالاشا ولو قتل اذية حر وقيمة  
لو القاتل واحد معا وقيمتهما سواء وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم يدر الاول فقيمة العبد  
زليل فقتل عبيد خبير مولاه ان شاد فمولاة عبد المفق للثاني واخذ منه قيمته كاملة او  
امتد ولا ياخذ النقصان وقال له اخذ النقصان وقال الشافعي منه والقيمة وامسك  
لجنة العيا والوجني مديرا وام ولد من السيد الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمتها فاعلمها  
فان دفع القيمة بقضا تجي المديرا وام الولد جنابة اخرى يشارك الثاني الاول اذ ليس  
في جناباته كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه محبوس على الدفع ولو دفع القيمة لولى الاول  
بغير قضا تبع السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه قد ضمه بغير حق لان المولى  
لا يجب عليه الا قيمة واحدة واتبع وفي الجنابة الاولى وقال الاشعري على المولى وان اعتق المولى  
المدير ورجع جناباته لم يلزمه اي المولى الا قيمة واحدة علم بالجنابة قبل العتق او لا لان  
حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن موقوف بالاعتاق وام الولد كالمدير فيما امر من المدير وام  
الولد جنابة توجب المال لم يجز اقراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر القاتل عدا فانه  
يصح اقراره على نفسه فقتله ولو جنى المدير خطا مات لم تسقط قيمته عن مولاه ولو قتل  
المدير مولاه خطا سعى في قيمته ولو عدا قتله الوارث واستساعه قيمته ثم قتله دمر ماله  
**فصل في عتق النفس وغريم قطع بدية نفسه** ولا  
وسري فوات منه ضمن الغاصب قيمته اقتطع وان قطع بيه وهو في غاصب  
ذات منه برب الغاصب لصيرورته متلفا قصير مستردا غصب جرمه في  
فوات في بده ضمن لان المحجور هو اخذ بافعاله لا باقواله لا بعد عتقه مديري عند قتل  
فرد ثم جنى عند مديرا اخرى فمن السيد قيمته لهما نصيبين ورجع المولى بنصف قيمته  
على الغاصب ودفعه اي دفع المولى نصف قيمته الى ولي الجنابة الاولى لان حقه واجب  
الا والراحم قايم في جرم المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب ويكفيه  
بان جنى عند مولاه ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به ثانيا لان الجنابة الاولى كانت في يد  
مالكه والقدر في المقتولين كالمدير غير ان المولى يدفع العبد بنفسه هنا وثمة اي في المدير القيمة كامر  
مدير جنى عند غاصبه ففرد ففقد ثانيا جنى عند ماله كان على سيد قيمته لهما ورجع بقيمتهم  
على الغاصب لكونها عنده ودفع المولى نصف القيمة الماخوذة ثانيا الى ولي الجنابة الاولى ورجع  
المولى بذلك النصف على الغاصب وام الولد في كل ما كبر غصب رجل ميا من لا يعبر عن نفسه والمراد  
بخصه الزهاب به بلا اذن وليه فوات هذا الحر في بده فمات او جنى لم يضره وان مات بضا عتق



او يشرق في نديته على عاقلة الغاصب استحسانا لتسببه بنقله لكان الصواعق والحيات  
حتى لو نقله لموضع يغلب فيه كفي والامراض ضمن فتجب الدية على العاقلة لكونه قاتلا بسيلا هاديا  
وغيرها قلت بغيره لو نقل الحمار الكيس لهذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرر عنه ضمن وان لم يمكنه  
من حفظ نفسه لانه بتقصيره حكم صغير كبير مقيد عنه **باب الغاصب**  
**حسب الغاصب** حتى يبيحه او يبيع بونه خايبه كالوحد امرأة رجل حتى وقعت الفرقة  
بينهما فانه يحبس حتى يردّها او يموت خلاصه **ارختنا الحق صبيانا فعل الختان** ذلك **فصل**  
**حشفته ومات الصبي** من ذلك **فعل عاقلة الختان** نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة **فصل**  
وقد تقدمت في باب ضمان الاجير في معايير الوهبانية

ومن الذي ان مات مجنبه فما عليه اذ اقامات بالموت يشطر  
كن **حسب صبي** على دية او قال **مسكنا** في سقط الصبي ولم يكن له تسبب فمات كان عاقلة  
من **حسب دية** اي دية الصبي كان الصبي ممن يركب مثله او لا يركب وعامة في ثمانية كسبي او  
عبد فقتل اي قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته وان اودع طمعا بلا اذن وليه  
وليس ما ذواته في التجارة فانكلمه بغيره لانه سلطه عليه وقال ابو يوسف والشافعي بغيره وكذا الواو  
عبد محجور مالا فاستهلكه ضمنه بعد عقده وعند ابو يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو اعيرا  
او قرضا ولو كان باذن او ما ذواته ضمن بالاجماع كما لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه  
للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وعامة في العتابة والشر بنسب لغيره  
التسليم ومسكين على خلاف ما في الهداية والملتقى والزليعي فيحفظ **باب القسامة**  
هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعقد مخصوص  
على شخص مخصوص على وجه مخصوص كسبي بانه ميت حر ولو ذميا او مجنونا بشرط لا يبره  
**جرح او اثر ضرب او خنق او خرق دم** من اذنه او من عينه **وجرح في الحلة** او **وجرح**  
**او اكثر** من جانب او نصف راسه والنصي وان ورد في البدن لكن لاكثر حكم الكل حتى لو جرح  
اقل من نصفه ولو مع راسه لا يلا يودي لتكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع  
**ولم يعلم قاتله** اذ لو علم كان هو الخصم وسقط القسامة **واذعي** **وليه القتل** على اهل الحلة  
كلهم **واذعي** على بعضهم **حلف خمسون** رجل منهم **يختارهم** الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا **الرجل**  
**قاتلا** بان يحلف كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا لا يحلف **الولي** وقال الشافعي ان كان ثمة اوت  
استحلف الاوليا خمسين يمينا ان اهل الحلة قتلوه يقضي بالدية على المدعي عليه وقضي ملكا بالقتل  
لو ادعوى بالعدم **قضي على اهل الدية** لا مطلقا لان وقعت الدعوى بقتل المدعي وان وقعت الدعوى  
بخطا فعلى اي يقضي بالدية على عاقلة **كافي** شرح الجمع معن بالذخيرة والحائنه ونقل الملك  
عن اليسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على عاقلة **اي** في ثلاث سنين ولنا

قيمة الفن توخذ في ثلاث سنين بشرط لا يبره **وان** **يتم** **العدم** **ذكر** **القتل** **عليهم** **ليتم** **خمس** **مينا**  
**وان** **تم** **العدم** **واراد** **الولي** **تكرار** **لا** **ومن** **تكرار** **الحبس** **حتى** **يقتل** **على** **الوجه** **المذكور** **هنا** **هذا**  
في دعوى القتل العمد اما في الخطا فيقضي بالدية على عاقلة **ولا** **يحبسون** **ابن** **كامل** **معز** **بالخانية**  
**ولو** **اقر** **على** **نفسه** **او** **عبد** **قبل** **اقراره** **ولو** **على** **غيره** **فصدقه** **الولي** **سقط** **التخليف** **عن** **اهل** **الحياة**  
**ولا** **قسامة** **على** **صبي** **ويجب** **ان** **واحدة** **واحدة** **ولا** **دية** **في** **ميت** **لا** **اثر** **له** **لانه** **ليس**  
بقتل لان القتل عرفا هو فايت لحياة بسبب مباشرة لمي وانه مات خنقا انفة والغرامة  
تتبع فعل العبد او يسبب دم من قه وانفة او دية او دية لانه الدم يخرج منها عادة بلا فعل  
احد بخلاف الاذن والعين او نصف دية اي ولا قسامة في نصف ميت **شوط** **او** **اقامته**  
اي من نصفه ولو معه الراس لما امر **عليه** **قيته** **اي** **الميت** **حيه** **ملنية** **لانه** **الظاهر** **ان** **مات**  
بها بنزاهة وما تم خنقه ككبير اي وجد سقط تام لخلق به اثر الضرب وجبت القسامة والدية  
وفي النظر سيرة ما يخالفه فان ادعى الولي على واحد من غيرهم كان ابرأ منه لاهل الحلة  
وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قتل  
**عليه** **دية** **معز** **سابق** **او** **قائد** **او** **ركب** **قديته** **على** **عاقلة** **مدون** **اهل** **الحياة** **لانه** **في** **بده** **فصار**  
كانه في داره **ولو** **اجتمع** **فيها** **سابق** **وقائد** **والركب** **قديته** **عليهم** **جميعا** **وان** **لم** **تكن** **ملك** **الملك**  
عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا تجب على السابق الا اذا كان يروى  
مخفيا وبه جزم في الجوعرة **وان** **ميت** **دابة** **عليه** **قتل** **بين** **قريتين** **او** **قبيلتين** **على** **قريتهما**  
لما روي انه صلى الله عليه وسلم امر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الي احد هما قرب  
بشر فقصي عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة انفا في فرستاني **شرط** **سرا**  
**منهم** **هكذا** **اعبار** **الزليعي** **وعبار** **الدرر** **وغيرها** **منه** **وعبار** **البر** **جندري** **نقل** **عن** **الكافي** **لا** **يسقط**  
صوته لانه مع بالحقة القوت فينسبون الى التقصير في النصرة **والا** **بان** **كان** **في** **موضع** **لا** **يسمع**  
منه الصوت **الفرز** **منهم** **نصرته** **فلا** **ينسبون** **الى** **التقصير** **فلا** **يجعلون** **قاتلين** **تقدرا** **او** **يؤذي** **كل**  
**الكلان** **الذي** **وجد** **به** **القتل** **فان** **مات** **كالحب** **القسامة** **على** **الملك** **الدية** **على** **عاقلة** **هم** **وكذا** **لو**  
موقوف على ارباب معلومين لان العسيرة للملك والولاية كما افاده المص مستند الولو للبيعة  
والبنازية قلت ويصح التصريح به في المتن تبع للدرر وغيرها وح فلا عبرة للقرب الا  
اذ وجد في مكان مباح لملك واحد ولايد والا فعلى ي الملك واليد والمراد بالولاية  
واليد الخصوص ولو لجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد يبيع  
لكن يبيح وجوبها في بيت المال فامل والمراد باليد ايضا اليد المحقة واما الاراضي التي لا ملك  
اخذها والظلم فينبغي ان يكون القتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب دية فرستاني  
عن الكرماني فيحرم **وان** **مباحا** **لكنه** **في** **ايدي** **المسلمين** **يجب** **الدية** **في** **بيت** **المال** **لما** **ذكر** **نا**











اقسام واجبة كالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلوة التي فطرها ومباحة لغني  
ومكرهة لفسوقه والافسحة ولا تجب للوالدين والاقرين لان اية البقرة فسوقة بارية  
الناس سبها ما حسب التبرعات وفيها بطلان كون الموصي اهل التملك فلو كان من صغيره  
ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعقته كما يجب وكون الموصي اهل الحياة او الحقيقة او تقديرا  
لشتم الحمل الموصي اياه فان به يسقط ايراد الشر بطلان وكونه غير وارث وقت الموت  
ولا قال وهل يشترط كونه معلوما قلت نعم كما ذكره بن سلطان وغيره في الباب الثاني وكون  
الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي بعقود مالا او نفعما موجودا للحال ومعه  
وان يكون بمقدار الثلث وركنها قول او صيت كمن الفلان وما يخرج من الاقارب المستحقة  
فيها وفي البنايع ركنها الايجاب والقبول وقال في الايجاب فقط قلت والمرد بالقبول  
ما يعبر الصريح والدلالة بان يموت الموصي كعدم موت الموصي لا قبول كما يجب وحكم كون  
الموصي به ملكا جديرا للموصي كما في الهبة فيلزمه استبراء الكاربة الموصي به ويجوز الثلث  
للاجنبي عند عدم المانع وان لم يجز الوارث ذلك لان زيادة عليه لان خصيصته ورثته بعد  
موته فلا تعتبر اجازة حال حياته اصلا بعد وفاته وهم كبار يعني يعتبر كونه وارثا وغير  
وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار الرضا لوارث وندبت باقائه ولو عند  
غني ورثته او استيفاء لم خصصه كمن ابي فاندب تركها بلا احد مما يغني او استغناء  
لانه ح صلوة وصرفه ونحوه عن الدين لتقدم حق العبد وصحت بالكل عند عدم ورثته ولو  
حكم كسائس لعدم المزاحم ومملوكه بثلث ماله اتفاقا فتكون وصية بالعنق فان خرج من  
الثلث فيها ولا سعي في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فله او بدين او درهم من ماله  
لا تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له وصحت كاتف نفسه او لمدين او لام والوجه  
استحسان الا لكاتب وارثه وصحت للمملوك به كقوله اوصيت بمثل جاريته او ابنتي هذه فلان ثم انما  
تصح ان والكل لا قبل من سنة اشهر لوزن روح الحامل حيا ولومينا وهي معتدة حين الوصية فلا قل  
من سنين بدليل ثبوت نسب اختيار وجوهه ولا فرق بين الادمي وغيره من الحيوانات فلو اوصي  
لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة الحمل الادمي سنة اشهر والفيال احد عشر سنة والابل  
ولحبل ولحمار سنة وللقرسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر والسنور ثمان وللكل سبعة اشهر  
يوما وللطيور احد وعشرون يوما فاستأني بعنق الاستيفاء ونحوها اي وقت الوصية وغيره  
وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له ومنه الثاني ان كان به  
زاد في الكثر ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقضي عنده زرع وغيره  
فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصي لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو اوصى له قلت وبه علم  
حاشا الفتوى وهي ان ليس للموصي ولو اختار التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولي عليه

وصحت بالامة ان حمل الماتفر من كل ما صح افراده بالعقد صح استثناء منه ومالا فلا ومن المسلم  
والعقل لا حيز له لانه قيد بداره لان المستامن كالماتفر من كل ما صح افراده بالعقد صح استثناء منه ومالا فلا ومن المسلم  
والزباني وغيرهما من مجي متاني وصايا الذي لا يورثه وفاته مباشرة لان نسبها من الاقارب  
لقول علي الصلوة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة يعني عند وجود وارث اخر كالبيعة  
اخر كحديث وحقيقه وهم كبار عقلا فلم يجز اجازة صغير ومجنون واجازة الرضا كابتداء وصية  
ولو اجاز البعض ورد البعض جاز على المجيز بقدر حصته او يكون القائل سببا او محض فسخ  
بلا اجازة لانها ليس اهدا للعقوبة او يورثه وارث سواء كان في حياته اي مولى الموصي له القائل  
والوارث حتى لو اوصي لزوجته او لغيره ولم يكن ثمة وارث اخر تصح الوصية ان كان زادا في المحبة  
فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية  
لان ميراث الكل بدورهم وقدرة مناد في الاقرار جعز بالشرا لانه وفي فتاوى النوازل اوصي رجل بكنز ماله  
ومات ولم يترك وارثا الا امراته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصي له لان له الثلث بلا اجازة  
ففي الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم تجز فلها الثلث والباقي للموصي به  
ولا تنبغي غير مجز اصل ولو في وجهه خلافه لشافعي ولا ان تصح من مجز لاني مجز به وامر  
فيكون انما نأنا عليه حمل اجازة عمر رضي الله عنه لوصية يافع يعني المراهق ومن وصية مات بعد اذ  
او احسنها اليه كان ادركت قبله فلان لم يجز تقصير ولايته فلا يملكه تجيز او تعليق كما في  
الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من غير مكاتب وان ترك المكاتب وقا وقيل عندنا تصح  
في صورة ترك الوفاة من الاضافات كلها وعبارة الدرر اضافها الى العنق فتصحيح لزوال الاع  
وهو حق المولى ولا من معتقا لسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلمته حتى صار له اشارة  
معروفة فهو كالمجزي وقدرة الامانة سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والشهاد  
عليه وكان كاخريس قالوا وعليه الفتوى من روي مجي في مسائل شتى وانما يصح قبولها بعد موته لان  
او ان ثبوت حكمها بعد الموت فسط قبلها او رد ما قبله وانما تلك القبول الا اذا مات  
موصيه ثم هو لا قبل له اي مال الموصي به لورثته بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه  
ليقبل عنه كما في اي موصي الرجوع عنها بقول صرح او فعل يقطع حق المالك عن التصرف  
بان ينزل اسمه واعظم من افعه كما عرفت في العصب او فعل يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه  
به كالتسليم الموصي به بيمين والساق في الارار الموصي به بخلاف تخصيصها او هدم بناها  
لانه تصرف في النافع وتصرف عطف على بقول صرح وعطف ابن الكمال تبعا للدرر باو وعليه  
فهو اصل ثالث في كون فعله يفيد جوعه عنها كما يفيد مني الدرر فتدبر في قوله فانه  
رجوع عما دللنا اننا لم لا كالباع والهبة ولا اذا اخلطه بغيره بحيث لا يمكن تجديده  
لا يكون راجعا فلو توب اوصي به لانه تصرف في النفع واعلم ان التغير بعد موت الموصي











وورثه او قال له ان نصف الوصية وبطل وصيته للورث وقال لا لانها من اهل الوصية على  
عام ولا تصح باجازة الورثة بخلاف ما اذا اقر عين او دين لورثته ولا جني حيث لا يصح في  
حق الاجنبي لان الله اقر بعقد سابق بينهما فاذا اقر في بعضه لغى باقية ضرورة قيل هذا اذا  
تصادقا فان انكر احدهما شركة الاخر صح اقراره في حصته الاجنبي عند محمد وعندنا بطل  
في الكل لا قلنا بل في الوصية متعارفة جيد ووسا ووردي لثلاثة انفس لكل منهم ثوب  
منها ثوب ولم ير اي هو الورث قولنا كل منهم هذا حقل بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصيته  
لا حد من الرجلين الا ان يسامحوا ويطولوا من اقله فتنقض وصيته لزوال المانع وهو الحيوان  
لذي الجبر والورثة لا يردون الثلث ولا يردون الثلث كواحد من لان التسوية بقدر المكان ولو اقر  
احدا لشركين بيت معين من دار مشتركة وقسم وقسم وقسم في حصة من البيت او في حصة فلان  
مشتركة صرح به صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلما قال قسم فان وقع الى اخره كان اولى  
والاقرار ببيت معين من دار مشتركة مثله اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالذات اي معين بان كانت  
ودعية عند الموصي من مال اخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت الموصي ودفعه اليه صح ولا منع بعد  
الاجازة لان اجازته تبرع فله ان يتسليم او ما بعد الدفوع فلا وجوب له شرح نكاحه بخلاف  
ما اذا اوصى الزيادة على الثلث او لثلاثة اولاد فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد  
الاجازة بل يجبروا على التسليم لا تفران الحماز له يتملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل  
المخير ولو اقر احد الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لانه  
استخانا لانه اقره بثلث شائع في كل التركة وهو معها فيكون مقر بثلث مامعة وثلث مامع  
اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث اوصى بامعة  
بامعة فلو لم يرد بعد موت الموصي ولا وكلها يخرجان من الثلث فلهما الموصي له ولا يخرج الا الثلث  
منها من لانه لا يتبع الا ارحم الاصل وقال لا ياخذ منها على السوا هذا اذا اولدت قبل القسمة وقبل  
الموصي له فلو بعد هذا فهو الموصي له لا اثم ملكه وكذا الوعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدر  
ولو قبل موت الموصي فلو ورثة والكسب كالولد فيما ذكر انتهى **باب العتق في المرض**  
يعتبر حال العقد في تصرف من هو الذي وجب حكره في الحال فان كان في الصحة فن كل مال والا  
فن ثلثه والمراد التصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى انه لا اقرار بالدين في المرض ينفذ  
من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمضائق الى موته وهو ما وجب حكره بعد  
موته كانت حر بعد موته او هذا الذي بعد موته من الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة  
والمفقد والمفقد والمسلول اذا اطلق ولم يقع في الفراش كالصحة مجتبي ثم من هذا الظاهر  
سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلاته قاعدا المتناف ومجانته وهبته وبقائه كل  
ذلك حكره لحكم وصيته فيعتبر من الثلث قد منافي الوقف ان وقف المرض المدين بمحيط باطل فيحفظ

139  
ولم يرد في كتابنا في المرض والعتق العبدان اجبر عتقه لان المنع لحكمه فيسقط الا  
فان حان حركه وضاق الثلث عنهما في اي المساباة اقره بثلثه بان حركه في مرضه او قال عتقه  
اولي منهما وصيته بان يعتق منه ثلثه الله عبد لا تفر الوصية بما بقي من حركه لا لانه  
تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف ما وقالوا حركه وبطل الوصية يعتق عتقه بان اوصى بان  
يعتق الورثة عتقه بعد موته ان جني بعتوته فرفع باجازه الى بيع بعد موته بالدين وان في الورثة  
العبد لا يطل وكان الغدا في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلثه اي ثلث ماله بثلثه فلو كان  
الورث وبكران الميت اعتق هذا العبد فاعتقه في الصحة لينفذ من كل المال وادعى الورث عتقه  
في المرض لينفذ من الثلث ويقدم على بطل القول بالورث مع الميراث لانه ينكر كتحقق بطله في شيء  
قلت نسخ المتن والشرح قلت صوابه لانه المذكور لا ولا غاية الامران القوم مثلوا بغيره في  
الحصا ولا ولاية ثانيا والله اعلم الا ان يفضل من ثلثه شيء من قيمة العبد ولو ادعى بطله  
وادعى العتق في الصحة ولا مال له غيره فصدقه الورث يسعي في قيمته ويدفع الى الورث وقال  
يعتق ولا يسعي في شيء وعلى الخلاف لو ترك بنا والف درهم فادعاه رجل دينا واخر دية وصبر  
الاين فالالف بينهما نصفان عنده وقالوا الوديعه اقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعه  
اقوى وعندهما سواء والاصح ما ذكرنا في الكافي وقامه في الشريعة لانه فليحفظ انتهى **باب**  
**الوصية للاقارب وغيرهم جاز من لصق به** وقال من يسكن في محله  
ويجمعهم مسجد المحلة وهو كخسان وقال الشافعي لما اراد بدين من كل جانب وصية كل ذي رحم  
محر من عتقه كاباها واعمامها واخوانها واخواتها وغيرهم بشرط موته وصية كل ذي رحم  
رجعي فلو من باين لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلوان هذا في غيرهم احاط في عرفنا فيختص ابوها  
غداية وغيرها وقره القرستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالاول وقره في الشريعة لانه ثم  
نقل عن العيني ان قول الهداية وغيره انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية وهم وصوا به بغيره  
بنت الحارث قلت فليحفظ هذه الفائدة وحسنه روح كل ذي رحم كذا النسخ قلت الموافقة لعامة  
الكت ذات رحم محر منه كان روح بناته وعتاته كذا وكذا في رحم من اراد جهن قبل هذا في عرفهم وفي  
عرفنا الصبر ابو المرأة وامها والخصم زوج المحرم فقط ببيع وغيره زاد القرستاني وينبغي في ديارنا  
ان يختص الصبر بالزوجة والخصم بزوجه البنت لانه المشهور **باب الوصية** وقالوا  
كل من في عياله وقولها كخسان شرح نكاحه قال ابن كمال وهو موبد بالنفس قال تعالى فنجيناها  
واهلكه الامراته انتهى قلت وجوابه في المحطولات **باب اهل بيته** وقيل له التي ينسب اليها روح  
بطل في كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصا ابائه في الاسلام سوى الاب الاقصى لا يضيق  
اليه من سنان عن الكرماني الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير في  
سواء وبطل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يخصصون كما في الاختيار وبطل فيه ابوه وجده







الموصي له العبد مخدمته من الكوفة مثلا اذا كان ذلك كله واهله في موضع اخر يخرج  
من الثلث والا فلا يخرج له الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه وموت اي الموصي له في حياة الموصي  
بطلت الوصية وبعدم موته يعود العبد والدار الى الورثة اي ورثة الموصي عكس الملك ولو اتفقه  
الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبق يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع بالثمن الثلث  
كما ذكره المص في الرهن ولو اوصى بهذا العبد لفلان وتخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث صح وعمامة  
في الدرر وفي الشربلية ونفقته اذ لم يطق الخدمة على الموصي له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة هذه  
فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان ابي الاتفاق عليه رده الى من له كالمستعير مع العير  
فان جنى فالعبد على من له الخدمة ولو ابا فاده صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت الوصية **وخرج**  
**بستانه فمات والحال ان فيه ثمة له هذه الثمة فقط وان زاد ابداله هذه الثمة وما يستقبل**  
**في الوصية بغيره بستانه** فان له هذه وما عادت ضم ابداءه وان لم يكن فيه اي البستان  
والمسئلة بحالها ثمة حين الوصية فهي كالوصية بالغلة في تناولها الثمة المعدومة ما عاش  
الموصي له يبيع وفي العناية السبق والخارج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه  
هو المستفيع به فصار كالنفقة في فضل الخدمة تنسب الغلة لكل ما يحصل من ربح الارض  
وكرهها واجرة الغلام ونحو ذلك كما في جامع اللغة قلت وظاهره حصول ثمن الحور وقوله  
في الغلة فخرج ويصوب في ثمنه وادها وابنها اذ بقي في وقت موته كوا قال ابداءه لان  
المعدوم منها لا يستحق بشي من العقود فكذلك بالوصية بخلاف الثمة بدليل صحة الساقاة اوصى  
بجمع ادره مسجد ولم يخرج من الثلث واجازوا ويجعل مسجد الزوال المانع باجازتهم وان لم يجزوا  
يجعل ثمنها مسجد رعاية لمحاب الوارث والوصية ونظر في سبيل البطلان وقف  
المنفق لباطل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز رد رر قال المص وفيه نظر لان الوصية تصح حيث  
لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما في اوصى شي للمسجد لم  
يجز الوصية لانه لا يمكن وجوزها محمد قال المص ويقول محمد افي مولا نا صاحب العر لا ان يقول الموصي  
ينفق عليه فتجوز اتفاقا قال اوصيت بثلاثي للملان او فلان بطلت عند ابي جهمالة الموصي له وعند  
ابي يوسف لم يمان بصطلي اعلى هذا الثلث وعند محمد غير الورثة فايها شاءوا اعطوا **فصل**  
**في وصايا الذمي وغيره ذي جعل اذ به بعة او كنيسة او بيت نار في محترقات**  
في غير ارض لانه لو قل لم يسجل واعندها فلا زه معصية وليس هو كالمسجد لانهم يسكنون  
ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك لم يورث قطعا قال المص وغيره لا يزوج لم يحرز الله  
خالصا لله تعالى وان اوصى الذمي ان يبني داره ببيعة او كنيسة لمعبدين هو جائز من الله  
ويجوز تملكها وان اوصى بداره ان تبني كنيسة او ببيعة في القرى فلو في المصر لم يجز اتفاقا القوم  
غير مسلمين صحت عنده لا عندها لما امرانه معصية ولما لم يترك كون ودايد بيون فتصح

كوصية محترقات من لا وارث له هنا بكل مال له اودى كذا في الوفاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم  
اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورد باقية لورثته لا اربايل لانه لا مستحق له في دارنا  
وكذا لو اوصى لمن ثمة ولو اعتق عبده عند الموت اودى بغيره نقد من الكتل لما قلنا ولو اوصى لمسلم  
اودى من جاز على الظاهر يبيع **وصاحب الوصية اذا كان لا يفر من عتق له المسلم في الوصية** لانا امرنا  
بيننا الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يفر من عتق له المسلم فتكون موقوفة عنده نافذة  
عندها خرج المجمع **والثمة في الوصية كنيسة** في الاصح لانها لا تقبل الوصية المستقلة كقول هذا القول  
من مالي وثلاث مالي وصية لا تقبل الغني لانها صدقة وهي على الغني حرام وان شئت كقولنا يملكها الفقير  
والغني لان كل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتملك انما يصح للعين والغني لا يبيع ولا يوصي  
**ووصية الوصية** اي بالغني كقول هذا القول من مالي وصية لزيد وصي غني **او يفر** اغنيا  
**مخسرة من جلت لهم** لصحة تملكهم **وكذا الحكم في الوقف** كما حرمه مثلا خسر وفي جامع الفصول  
المتولى على الوقف كالوصي فسرع اوصى بثلاث ماله للمطلقات جاز الوصية لورثة ولو  
محتاجين يعني غير قرابة الاولاد من يجوز صرف الكفاية اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها  
تجوز لكل ورثة ولا حدم يعني لو محتاجين هاضمين بالغني راضين فلو فزهم صغيرا غايب  
او حاضر غير راض لم تجز اوصى بكفاية صلاته لرجل معين لم تجز لغيره به بغير افساد الرعنان او  
صلى لصلواته وثلاث ماله ديون على المعسر فتركها الموصي لهم عن الفدية لم تجز ولا بد من القبض ثم  
التصدق عليهم ولو امر ان يتصدق بالثلث فمات فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فترك صدقة  
عليه وهو معسر تجز به لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكلي من الفدية وفي الجواهر اوصى رجل  
بعقار ومات فقصمت التركة والموصي له في البلد وقد علم بالفسقة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى شيعة  
ولا يبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح جواز رد  
التصرف في الموصي به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا والوارث  
فالمتولى اولى من الاب شرى دارا اوصى بالرجل فاحداه الشفعة من يد الموصي له بوجز النفع  
ولو اشترى الدار لا يرجع الموصي له على الورثة بشي لانه ظهر انه اوصى بحال الغير انتهى **باب**  
**الوصي** وهو الموصي اليه اوصى ابي زيد ابي جعله وصيا وقيل عنده صح فان رد عنه اي جعله  
يزيد والاصح الرد بغيره لئلا يصير مغرورا من جهة ويصح اخراجه عنها ولو في غيبته عند  
الامام خلافا للثاني بزيادة فان سكك الموصي اليه ثمة موصية فله الرد والقبول وان عقد  
الوصية ببيع شي من التركة وان جعل به اي يكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في  
صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرط فان سكك ثم رد بعد موته ثم قبل بيع الا اذا  
انفذ قاضيه فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى اليه وصي وعبد غيره وكافر فاسبق بدل اي  
بدلهم القاضى بغيرهم انما بالنظر لفظ بدل فيفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخر جاز



سراجية فلولا الصبي وقتي العبد واسلم العاقلة والمرشد وتاب الفاسق محبتي وفيه فوض ولاية  
الوقف لصبي صح استخانا لم يجرهم القاضي عن اي عن الوصايا الزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير  
امين اختياره ويجوز له الحال ان ورثته صفار صح كايضا به الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان ردف  
الرق فكذلك العبد والالا ولا يصح مطلقا درر ومن لم يجر عن القيام بها حقيقة لا يجر اخباره ثم  
القاضي اليه غيره رعاية الحق الوصي والورثة ولو ظهر للقاضي غير هذا صلا استبداد غيره ولو  
عزاه اي الوصي المختار القاضي مع اهلية له لا ينفذ عزله وان جاز القاضي والم في الاشياء اختلفوا  
في صحة عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في جامع  
الفصولين واما عزل الخائن فواجب انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل السابع  
والعشرين الوصي من الميت لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزله قبل ان يغزل اقول الصحيح  
عندي انه لا ينبغي لان الوصي اشفق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يفرض لنفسه  
قضاة الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد رجع عدم صحة عزل الوصي فكيف بالوظائف  
في الاوقاف وبطل فعل احد الوصيين كالمثولين فانها في الحكم كالوصيين اشياء ووقف الفينة  
ومفاده انه لو اجزأ احد ما ارضى الوقف لم يجر لاراي الاخر وقد صارت واقعة الفتوى وصليته كان  
ايضا في كتمانها على الاثر وقيل ينفره قال ابو الليث وهو الصحيح وبه نأخذ لكن الاول صحيح في  
المبسوط وجزم به في الدرر وفي القمستانى انه الاقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او  
متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد  
احدهما بالتصرف لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذلك ان يبيع ولو اراد كل من القاضيين  
عزل منسوب القاضي الاخر جاز ان يراى فيه المصلحة والالا وتامه في وكالة تنوير البصائر معزيا  
للمنقطات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي ان الميت وصيا فنصب له وصيا  
ثم حضر الوصي فاراد الرجوع الى الوصية فله ذلك وينصب القاضي الاخر لا يخرج الاول الا بشرا الفينة  
وتجديده وانحصارية في حققة وشرا حجة الطفل والالتباب له واعتناق عبودية وديعة  
وتنفيد وصية معينتين زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد مفسوب ومشترا لا يبر  
وتسعة كيلي او زرف او طلب دين وقضا دين بحسن حقه رجع ما يخاف الفقه وجمع هو الاضابرة قال  
ابو يوسف ينفره كل التصرف في جميع الامور ولو نص على الاثر او الاجتماع اتبع اتفاقا شرح وهبانية وان  
مات احدهما فان الوصي الباقي اولى احراره التصرف في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا  
والا يوصى ثم القاضي اليه غيره درر وفي الاشياء مات احدهما قام القاضي للموصي وصيا او ضم اليه اخر ولا يطل  
الا اذا اوصى لهما ان يتصدق فثلثه حيث شاء انتهى وتامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف الى يوسف  
قولان وعند الشرف ينفره دونه الوصي كما حرره فيما علقه على الملقى وراى وصي الوصي هو الوصي اليه  
في ماله وفي مال موصيه وقاية وصي في الترتيبين خلافا للشافعي ونص في حقه اي الوصي حال كونه نائبيا  
عن

عن ورثة كبار غيب او صفار مع الوصي بالثلث والاربعين للورثة عليه اي الوصي له ان يخلع قسطنطين  
مع اي الوصي لصحة قسمته مع ما قسمته عن الوصي له الغائب او الحاضر بلا ان يجرهم اي الورثة ولو  
صفار ان يبيع فلا تصح ورجع في حقه الوصي به ثلث ما بقى من المال ان ضاع فسطه لانه كالشريك  
مع اي مع الوصي ولا يضمن الوصي لانه امين وصح قسمة القاضي واخذة قسط الوصي لانه غائب الوصي له  
فلا شيء له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في المكمل والموردون لانه اولى وفي غير هذا لا يجوز لانه مبادر  
كالباع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة وان قام سهم الوصي في الوصية صح حجج عن الميت ثلث ما بقى ان  
هلك المال في يده اي في يد من دفع اليه خلافا لهما وقد تفرق في المسالك ولو اقرز الميت شيئا من ماله  
لم يفسد بغيره بعد موته لا يجر عنه ثلث باق لانه غيبه فاذا اهلك بطلت وصية الوصي بعد ان التركة بغيره الوصي  
الغرماء التعلق حقهم بالماله وصح ما اوصى ببعده وتصرف بثلثه فأنفق العبد بعد هلاكه  
اي ضاع عنه لان العاقلة العبد عليه ورجع الوصي في التركة كلها وقال محمد في الثلث قلنا انه مغرور  
فكان دينا حتى لو هلك التركة او لم يبق فلا رجوع وفي المتن ان يرجع عليه من تصدق عليهم لان غيبه لهم  
فغرمه عليهم كارجع في مال الطفل وصي باع ما اصابه اي الطفل من التركة وهذا غممه معه فأنفق  
المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لانتقاض القسمة بالتحقق ما احابه وبيع احتياجه  
بمال اليتيم لو خير بان يكون الثاني اعلى ولو مثله لم يجر منه وصح ببعده وشراؤه من اجني ما يتفان  
الناس لا بما لا يتفان وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري  
بالقبض فمستأني وهذا اذا تابع الوصي الصغير مع الاجني وان باع الوصي او اشترى مال اليتيم وعظم  
فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصي الاب جاز بشرط منقوعة طاهر  
للصغير وهي قدر النصف زيادة او نقصا وقال لا يجوز مطلقا لمع الاب مال صغيره من نفسه  
جازت بمثل القيمة وما يتطابق فيه وهو اليسير والالا وهذا كله في المنقول اما العقار فيسبح ولو  
زاد الوصي على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء ورجع ضمن ماد فغرمه مال  
الميت ولو اوجب وفيها لو دفع المال الى اليتيم قبل ظهور برهانه بعد الادراك فضعف ضم لانه  
دفعه اليه من ليس له ان يدفع اليه وجاز ببعده اي الوصي في الكبير الغائب في غير العقار الا الذين اوجز  
هلاكه ذكره عزيم زاده معربا للخانية قلت وفي الزيلعي والقمستانى الاصح لانه نادر وجاز ببعده عقار  
صغير من اجني لاس نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصية من سلة لانفاذ لها  
الامنة او لكون غلظة لانه على مونه او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متطلب درر واشياء مخطا  
قلت وهذا لو الباع وصيا لامن قبل ام او اخرج فانها لا يملك بيع العقار مطلقا ولا شرع طعام وكسوة  
ولو الباع ابا فان محمود عند الناس او مسنورا كمال يجوز ابن الكمال ولا يجوز الوصي في مال اليتيم لنفسه  
فان فعل تصدق بالزوج وجاز لو اجر من مال اليتيم اليتيم وتامه في الدرر قلت وفي الاشياء لا يملك الوصي بيع  
شيء باق من ثمن المثل الذي حسالة الوصية ببيع غيره من فلان في الكل في اجر المثل للمثولي اجر مثل عمله فلو



لم يعمل الاجرة واما وصي الميت فلا اجرة على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يعين وكفى فيه  
سنة فلا شيء له وعزاه للفتية ثم ذكر ما يخالفه فاقدم وقدم في الوقف واما وصي القاضى فان نصبه باجر  
جاز انتهى وفي التمسك في معنى الذخيرة ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصصه الصغار كما وكذا الكبار  
على ما مر من التفصيل ونقل عن العادة ان في بيعه العقار واختلف المشايخ وجوز صاحب الهداية  
لان فيه استيفاء ملكه مع دفع الحاجة وان لعير الوصي التصرف لحوق متغلب وعليه الفتوى وقام  
فيما علقته على المتن ولا يجوز ان يراد به الميث ولا بشي تركته انه لفلان الا ان يكون المورث وارثا في  
في حصته ولو اقر الوصي بعين الاخر ثم ادعى انه للصغير لا تسع درر ووصي اب الطفل احمى على  
جده وان لم يكن وصيه فالجدة كما تقر في الميراث وفي النية ليس للجد بيع العقار والعرض لقضا الدين وتقليد  
الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك انتهى **فصل في شهادة الاوصياء وطلبة زيادة**  
**الوصيين** لو برث صغيرا مطلقا او كبيرا مال الميت وصية شهادتهما بغيره اي بغير مال الميت  
لانقطاع ولا يترهما عنه فلا تهمه ح ك شهادة رجلين آخرين بدين الف على ميت وشهادة  
الآخرين الاولين بماله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين  
ايضا وقد تقدم في الشهادات الاولين بغيره والآخرين بثلاث ماله او الدرهم الزكاة  
لأبائهما المشتركة فتقبل وتقبل لو شهد رجلين بالوصية بغيره كالعبد وشهادتهما  
لغيره كالتاجر بالوصية بغيره فلا تهمه لاشركه فلا تهمه زيلعي شهادتهما ان الميت اوصى  
الى زيد بماله لثبائهما لانفسهما معا وحيث فيضم القاضى لهما ثلثا وجوبا لاقر لهما باخره فتم  
تصرفهما بونه كما تقر الا ان يدعى زيد ذلك اي يدعى انه وصي معا فحجب شهادتهما كحجائنا  
لانهما اسقطا مونة التعيين عنه وكذا ابنا الميت اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل لهما نفعا  
لنصب حافظ للتركة وهذا لو هو منكر ولو يدعى بقبول كحجائنا بخلاف شهادتهما بان اباهما وكل زيد  
بقبض بونه بالكرامة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا لان القاضى لا يملك نصب الوكيل  
عن كفى بظنهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاف  
مقتضى وصي القاضى من مال نفسه رجوع مطلقا وعليه الفتوى درر كوكيل ادعى التمسك بماله  
فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليه من مال نفسه  
فانه يرجع اذا شهد على ذلك وفي البرازية وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في الاتفاق يقبل لافي حق  
الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت لكن في الفتية والخلاصة والخاتمة له ان يرجع بالتمسك وان  
لم يشهد بخلاف الابوين وبشي ما يفيد فتنبه او قضى دين الميت الثابت شرعا وكفنه او ادى خراج  
اليتيم او غرض من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير او كفن الوارث الميت  
او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون منطوقا ولو كثر الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله  
فيه قبل هو مستدرك بقوله وكفنه ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه

رجوع القاضى فيه الى اهل البصيرة والامانة اذ اخرج اثنان منهم اية باع بيمينته وانه يمينه  
ذلك لا يفتت القاضى اليمن من اثنان كان في البرازية يشترط اكثر من سوق باع لا يفتت  
بيع الوصي ان ذلك اي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان جسد رجلان منهم على  
شيء يؤخذ بقوله عند محمد وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى هذا فقيم الوقف  
اذا اجر مستقل الوقف ثم جاء اخرين يدعى الاجر لكل في الدبر من الخاتمة فروع  
يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلثي عشرة ماله على ما في الاشياء  
ادعى قضا دين الميت او ادعى قضاءه من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ان اليتيم اكل  
مالا اخر فدره ضمانه او اذن له بتجارة فركب ديون فقضاها عنه او ادى خراج ارضه  
في وقت لا يصلح للزراعة او جعل عبده الابق او فرا عبده لجان او للاتفاق على حرمه  
او على رقيقه الذين ماتوا او للاتفاق عليه ما في ذمته وكذا من مال نفسه حال عبته ماله واولاد  
الرجوع اوانه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وحي مائة الثانية عشر تجوز  
ثم ادعى انه كان مضارا والاصل ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدر في فيه وما لا فلا ينصب  
القاضى وصيا في سبعة مواضع مبسوطة في الاشياء منها اذا كان له دين او عليه او لتنفيد  
وصيته وزاد في الرواها موضعين اخرين شري الاب من طفل شيئا فوجده مصباحا  
ينصب القاضى وصيا يدره عليه واذا احتجج لاثبات حق صغير ابوه غايب غيبة منقطعة  
ينصب والا فلا وعزاه لمجمع الفتاوى وصي القاضى كوصي الميت الا في ثمان ليس كوصي القاضى  
الشرا لنفسه ولا ان يبيع من لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مستقر من القاضى ولا ان  
يوجر الصغير لغيره الا ان يجعل وصيا عنه عدمه ولو خصصه القاضى تخصص ولو زاده  
عن بعض التصرفات صح نهيته ولم ير له ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي  
وصي القاضى كوصيه لو الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى الصغير يرضى  
في مرضه انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان اجر باقل  
من اجر المثل لانها تبطل بموته فلا اضطرار على الورثة وفي حياته لا يملك لهم لكن في العادة  
انها من الثلث فلعله من ابيان باع مال اليتيم بوضيعة واشترى مفلس بوجع ثلثة ايام فان  
تعد والافصح فلو انكر الشراء فقد قبض ببيع الوصي الامر كما يقول ان كان بينهما بيع فقد فسخته  
قبل الوصاية ثم اراد من نفسه ان يجر الاعنة الحكم دفع اليتيم ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبي  
لهم تركه والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركته اي ويرهن تسمي للوصي الاكل والركوب  
بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله ان يشفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل  
له ذلك والا فيلحق عليه بقدر ما تعلم القراءة الواجبة في الصلاة وفيه جعل للوصي مشرفا لم يتصرف  
بدونه وقبل المشرف ان يتصرف ودينه الاب اشارة لاهل الامانة على الاكثر وفيه ملك الاب



لا أحد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي بملك الأب قسمة ما لم يشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي  
بملك الأب وللمدعي ما لا أحد طفله للأخ بخلاف الوصي ولو باع الأب وللمدعي ما لا أحد طفله للأخ بخلاف الوصي  
الأجنبي مثل قريته جاز إذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسد فإن باع عقاره لم يحن وفي المنقول  
روايات ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما واشترى له إزارا أو عباءة يرجع به عليه يرجع به لولاه مال  
والأولاد يرجعون بها عليهم وبمثلها لو اشترى له إزارا أو عباءة يرجع به عليه يرجع به لولاه مال  
لم يشهد لا يرجع كذا إذا لم يكن وهو حسن يجب حفظه انتهى **كتاب الخنثى**  
لأذكره غلب وجوده ذكر نادر الوجود **صود في ذكره** وذكر **أومن عري عن الاثنين جميعا**  
فإن بالمنة الذكر فغلام وإن بالمنة الأنثى فأنثى وإن بالمنة ما فالحكم للأنثى وإن استويا  
فمستكمل ولا تعتبر الكثرة خلافا لما هنا قبل البلوغ فإن بلغ وخرجت الحية أو وصل إلى  
أهراة أو احتلم كاحتلم الرجل فمثلها في الوضوء أو حبل أو أمكن وطئ فإهراة  
وإن لم تظهر له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فمثلها لعدم المرجح وعن الحسن أنه تعد  
أصلا عرفان ضلع الرجل بزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وح في خذ في امره **بما هو**  
الاحوط في كل الأحكام قلت لكن قد مما أنه لا يجب الفصل بالإبلاغ فيه وإنه لا يتعلق التحريم  
ببلوغه فتنبه فينبغي بين صف الرجال والنساء إذا بلغ حد الشهوة بلباسه **أمة تحتها من**  
**سائر** تكون أخته أو مثله ويكره أن تحتها رجلا وامرأة احتياطا ولا ضرورة لأن الختان  
عندنا سنة وإن لم يكن له مال من بيت المال ثم يتبع أو يزوجه امرأة ختانه تحتها لأنه إن  
ذكر أصح النكاح وإن أنثى فنظر الحنبل أخف ثم يظلمها وتعتد أن خلاها احتياطا وكره  
له لبس الحرير والحلي ولا يخلو به غير محرم وإن قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة ولا يباح  
بغير محرم لاحتمال أنه امرأة وإن قال أن الرجل والمرأة لا يمسونه في الصحيح لانه دعوى بلا دليل  
وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى بعد تقرر أسكالة لا يقبل وقبله يقبل قلت وبه  
يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القسستاني عنه شرح الفرائض للسيد وغيره إلا أن يحمل على  
هذا فتنبه ولو مات قبل ظهور حاله لم يقبل ويحكم بالصعيد لتعذر الفصل ولا يحضر  
حال كونه **فإنما مثل ميت** ذكرنا وإنشئ وترب تسجدة قبره ووضع اليد قرب الإمام  
ثم هو المرأة إذا أصلي عليهم رعاية لحق الترتيب وتام فروعهم في أحكامهم من الأشهاد بالعدوى  
فيه تأليف مجلد منيف وله في الميراث أقل النصيبين يعني أسوأ الحالين به يعني كما تحققت  
وقال أنصف النصيبين فلو مات أبوه وترك معه ابنا وحده **سهمان** والخنثى سهم  
وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم  
من ثلاثة لأنه الأقل وهو مستغن به فيقتصر عليه لأن المال لا يجب بالشك حتى لو كان  
الأقل تقديره ذكرنا قدر ابنك زوج وأم وشقيقة هي خنثى فله السدس على أنه عصبية

سئل

لأنه أقل ولو قدر أنثى كان له النصف وعالت إلى ثمانية ولو كان محرما على أحد التقديرين فلا شيء له  
كزوج وأم وولديه وشقيق خنثى فلا شيء له لأنه عصبية ولو قدر أنثى كان له النصف وعالت  
إلى تسعة ولو مات معه وولد أخيه خنثى قدر أنثى وكان المال للعم والد له سبحانه أعلم  
**ما يلحق خنثى** جمع شنتيت بمعنى متفرقة وهو من ذاب المصنفين لتذكر  
ما لا يذنبها كان بحق ذكره وفيه قلت وقد لحقت غالبها كالحاها والله الحمد **عرف من الخنثى خارج**  
**خنثى** هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعده في أول نواقض الوضوء وكل خارج  
**خنثى ينقض الوضوء** هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا فتنبه أن **عرف من الخنثى ينقض**  
**الوضوء** لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصلها ما في الأخبار الأثرية لابن الشحنة معربا  
للمعنى عرف الدجاجة الجلالة خنثى قال وعليه فعرف مدين الخنثى بل وأولى ثم قال وما  
استخرج من كان عرقه كعرق الكلب والخنثى قال ابن العز في ينقض الوضوء وهو فرع غريب  
وتخرج ظاهر قال المص ولطهوره عولنا عليه قلت قال شيخنا الكرمل حفظه الله تعالى كيف يقول  
عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية أما الأولى فظاهر إذ لم يرو عن أحد ممن  
يعتمد عليه وأما الثانية فلم يرد تسليم المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي  
إذا غذي بلبس الخنزير فقد عللوا أهل أكله بصير ورته مسترطبا لا يبق له أثر فكذا ذلك  
نقول في عرف مدين الخنثى وكيفيات ضعفه غرابته وخروجها عن المجادة فيجب طرده عن الشرح  
من متن وشرح **خنثى** وجد في خلاها خنزير فإهراة وإن كان الخنزير مسلما رجمي به وأكل الخنزير ونفس  
خر والفارة **الرجل** والاولا **الخنثى** للظهور إذا ظهر طوره أو لونه في الدهن ونحوه الخنثى  
وامكان الخنزير عنده خائنه في السجن الرواتب لا يصلي ولا يستنفض تقدم في باب الوتر الدعوة  
**المستحابة في الجمعة** وقت العصر على قول عامة مشايخنا أشباهه وقد مناه في الجمعة عن الدارخانية  
**الخروج من الصلاة** لا يتوقف على قوله **عليكم** ورجع فلو دخل رجل في صلاة بعدة لا يصير خطا فيه قضاءه  
في صفة الصلاة لف نوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبة غايوب طاهر كذا الفسخ  
وعبارة الكثر على النوب الطاهر لكن لا يسيل الوضوء لا ينقض قدامه قيل كتاب الصلاة كالألو  
نشر النوب البلول على جبل نجس يابس أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس  
فعرق ولم يظهر أثره لا ينقض خائنه نوى الزكاة لأنه سمى مناجاة في الأصح لأن العبرة به  
للقلب باللسان من أنه حظ في بيت المال كالأهل أو ظفر أو وجه لبيت المال فله أخذه ديانة  
قد مناه قيل باب المصرف **أفطر في رمضان** في يوم ولم يكن حتى أفطر في يوم آخر فعليه كفارة  
**واحدة** ولو في رمضان على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء رمضان ولم يصم  
اليوم صوم ولو نوى رمضانين كقضاء الصلاة صح أيضا وإن لم ينو في الصلاة أول صلاة على أو  
آخر صلاة عليه كذا في الكفر قال المص قال الزيلعي والأصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي



رضائين الى اخره قلت وهكذا قدمته في باب قضا الفوايت تبعا للدرر وغيرها ثم رايت في البحر  
قبيل باب اللعان مانصه ونية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متفرق بل باعتبار  
ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب  
بكثرة الفوايت يكفيه نية الظاهر لا عينه كما في المحيطة وهو تفصيل خسر في الصلوات يتبع  
حفظه انتهى بلفظه ثم رايت نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين المنوي ثم قال وهذا  
مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره خلافه وهو المعتمد كما في التبيين انتهى بحروفه  
فليست له لذلك راس شاة منقطع بدم احرق الراس وزال عنه الدم فانخذ منه مرة جاز  
استعماله والحرق كالغسل وقدمنا انه من المطهرات **سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان**  
**جعل له العشر** لا زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقدمته في الزكاة ايضا **اصحاب الخراج**  
**عن زراعة الارض واد الخراج** ودفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة **ليعطوا الخراج** من جزتها  
المستحقة جاز فان فضل شي من اجرتها دفعه لملكها رعاية الحق فان لم يجد الامام من يستاجرها  
باعها القادر واخذ الخراج الماضي من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربها بازيق قلت وقد مرنا  
في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل في محل على المجرع او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية  
فقط **علم من زوجه وميتة فان كانت المذبوحة الشكرى واكل والا بان كانت الميتة الكثر او**  
**استويا لا يتجرى لو حلة الاختيار بان يجد ذكية والاشكرى واكل مطلقا ورمي ايما الاخرى**  
**وكتابتها كالبيان باللسان بخلاف معتقل اللسان** وقال الشافعي **ها سوا في وصية وكا في**  
**وبيع وشرا وفود وغيرهما** الاحكام اي ايما الاخرى فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان  
ان علمت اشارته وامدت عقلته الى موته به يفتى قلت ومر في الوصايا وذكره هذا الاكل  
وابن الكمال والزليق وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او اطلق مثلا توقف فان  
مات على عقلته نفذ مستندا والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها لعدم نفاذه  
لكنه اذا مات بحاله حل لها المهر من تركته قال المعتمد ذكر ابنه في الزواجر عند ذكر في  
الاشياء في الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه  
بالشرط يقع مقتضا او ما لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب التعليق بخالف ذلك  
اذا مقتضاه وقوع الطلاق والعناق وخوها فاصح تعليقه بالشرط مقتصر افتنبه  
لا يكون اشارته وكتابتها كالبيان في حد لانها تدرو بالشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة  
حامية وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اراه صريحا **اشياء ابتلع الصائم**  
**بصاق محسوسه يقضي وكيف والا يكن محسوسه لا يكفر** ومر في الصوم **قتل بعض الجحاح عند**  
**في تركه** مر في الحج **منع زوجه من الدخول عليها وهو سكن معها في بيتها نشوز حكمها حر** رآه  
في باب النفقة **ولو كان المنع لينقل الى منزله** فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه **او كان**

140  
يسكن في بيت الفصيص فاحتسبت منه لا يكون ناشئة لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف  
مالو كان فيه شبهة **قلت لا يسكن مع انك** واربدين على حدة ليس بها ذكركم مع ام  
ولده وظاهر في النفقة **قال العبد اما لك او قال لا** لا يعتد به لان ليس بصريح ولا  
كناية بخلاف قوله **لعبد باموالي** لا ذكناية على امر في محله **انفق الشايع فيه لا يخرج من يد**  
**ذي اليد** لم يبرهن المدعي على وفوق دعواه بخلاف المنقول او عليه القاضى ولا يكفى تصديق  
المدعي عليه انه في يده في الصحة لاحتمال المواضعة قلت قد منع مرة اخرى في باب جنابة  
المملوك ان المفتي به في زماننا انه يعمل على القاضى فاعل وهذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى  
الشري من ذي اليد واقر اربانه في يده فالتكثير او اقر بكونه في يده لم يحتج لبرهانه على كونه في يده  
لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا كما بسط في البرازية **انفق لافي ولاية**  
**القاضى يصح قضاؤه فيه** لمنقول هو الصحيح وتقدم في القضا ان المصلي بشرط فيه  
يفتي ويكفر بالحكم لقاضى تلك الناحية ليأمره بالتسليم **وقيل لا يصح** ومشي عليه في الكفر والخلق  
قضى القاضى بينة في حادثة ثم قال **رجعت عن قضائي او يد الى غير ذلك او وقعت في ليس**  
**الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتد بقول القاضى في كل ذلك** لتعلق حق الغير به وهو المتكفي  
**والقضا ما مضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة** الا في ثلاث مرات في القضا لو  
بعلمه او بخلاف مذهبه او ظهر خطاؤه **ان قال الشهود قضيت وانكر القاضى والقول له**  
**به يفتى** قاله ابن العرس في الفواكه البدرية مراد في البرازية خلافا للمحمد مراد في البحر **الم ينفذ قاضى**  
**اخر** لا يكون القضا قول في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال المعتمد وهو قد حسن ولم اقد عليه غير  
صاحب البحر شرط نفاذ القضا في المحتملات من حقوق العباد ان يصير **تكملة في حادثة بان تقدم**  
**دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي** فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقضى ببرهانه  
بدون منازعة وهما صفة شرعية وتبايع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التبايع **فخصم**  
**شرعية** وكان اذا فحكم بمذهبه لا غير كما قد مرنا في القضا **وقاد بقوله قلن فوجوه اليه اي الكفني**  
**قضا ما لكى** بلا دعوى لم يلتفت اليه **وعمل الكفني مقتضى مذهبه** لعدم تقدم خصم من الزمير  
التي هي شرط انعقاد القضا في حقوق العباد **ان رتب القاضى في حكم القاضى الاول له**  
**طلب شهود** ما حصل مر في القضا قيد بارتياجه في حكم الاول فاذا دانه اذ لم يركب فيه  
لا يعرف من له قال في الفواكه البدرية قالوا قضا العدل العالم لا ينقض ويحمل على السداد  
بخلاف قضا غيره يعني اذا تبين وجه فساد بطريقه فللمتاني نقضه **ان رتب مع انعقاد**  
**على اطلاق** او فاسد لا ينفذ مر في اول البيع عن الخلاصة والبرازية والبحر **خبا قواما ثم سال**  
**رجلا عن شي باقره** وهم برود وسيس عن كلامه وهو لا يراه جازت شهادته عليه  
بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يجوز شهادتهم عليه لان النعوى تشبه

ميرتاب







في بيت واحد فقال **فقل حيا ذكر والاثنيان مثانه** كذا كدم ثم المارة والغدة

**غيب**  
اد اذ كبت شاة فكلها **سوق** سبع فقيرين الوبال  
فما ثم خاء ثم غيب **ودال** ثم حمان وذاك

**القاضي** اقر من مال الغائب والطفم والقصبة بشرط تقدمت في القضاء بخلاف الاب  
والوصي والملتقط الا اذا اشد لها حتى ساع تصدقه فافرضه او يترى قال ان كان الله  
يعذب المشركين فامرته طلق لا تطلق امرته لان من المشركين من لا يعذب كذا في  
لغاية وظاهر وجهه ان المراد من البعض من يصدق عليه الشرك في الجمل بان يكون مشركا  
في غيره ثم يختم له بالحسن او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب  
وهو سالب جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القابلة لكل مشرك يعذب قاله المعص وقد اورد  
هذا اللغز على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال

وهل قابل لا يدخل التارك كفر ولكنها بالمؤمنين تعم  
قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يومنون بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى  
فلم يك ينفعهم ايمانهم لما روا باسنا والعجز البيت معنى اخر وهو ان عمارا خربت القاييمون  
بامرهم ومؤمنون في البيت كوالان قال ابن السخنة وعندي ان هذا مما يكره ذكره والتلفظ  
به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قابله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه ككل  
فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم ريت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه بالانكار وانه كان  
ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مخنونا  
ولا تقطع جلدة ذكر الابتداء الم ترك على حاله شيخنا اسلم وقال اهل النظر لا يطيعون الختان  
ترك ايضا لو ختنوا لم تقطع لجله كل ما ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان  
قطع النصف فادونه لا يكون ختانا يعتقد به لعدم الختان حقيقة وحكمه والاصل ان  
الختان سنة كاجاء في الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصايصه فلو اجتمع اهل مكة على تركه  
حاربه الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخنا لا يطيقه ظاهر ووقته غير معلوم وقيل سبع  
سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل قصاه اثنا عشر وقيل العبرة لطافته وهو الاشبه وقال  
ابو ج لا علمي بوقته ولم يرد عنها فيه شي فلذا اختلف المشايخ وختان المرأة ليس سنة بل كرامة  
للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي ولما ختنوا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
فقال وفي الرسل ختنوا لعمر خلقه ثمان وتسع طيبون اكارم  
وهو زكريا عيسى يوسف وحظلة عيسى وموسى وادم  
ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هو ليس خاتم

ويجوز في الصغير وبطرق حقه وغيره من المداواة للمصلحة ويجوز قصد الهباء وكما في  
علاج فيه منفعه لها وجاز فقل ما يضربها ككل عقوق وهرقة تضرب بها اي الهرة ذها  
ولا يضرب بالانه لا يغيب ولا يجزها في المبتغى بكرة احراق جراد وبقية وعقرب ولا باس باحراق حطب فيها فقل  
والقاء قلة ليس بادب وجازت المسابقة بالفرس والابل والارحار والري ليرتاض للجها د  
وحرم شرط الجعل من الجاهل الا اذا خلا محلا بشرطه كما في الحظر لا يجز من احد الجاهلين  
احتسابا ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبيع بالجعل واحابلا جعل فيجوز في كل شي  
وتماه في الزيلع ولا يصح على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق التبع وهل يجوز الترحم  
على النبي قولان زيلع قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوز السيوطي تبعا للاستقلال فليكن  
التوفيق وبالله التوفيق **ويستحب الترضي للصحابه** وكذا من اختلف في نبوته كذي القرنين  
ولفان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني **والترحم للصحابه**  
**ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز تركه** وهو الترحم للصحابه والترضي  
للتابعين ومن بعدهم **ذكره القرماني** وقال الزيلعي الاول ان يدعو للصحابه بالترضي  
وللتابعين بالرحمة ومن بعدهم بالمعزة والتجاوز **والاعطاء باسم النبوة والمجاهدين**  
**لا يجوز** اي الهدايا باسم هذه اليومين حرام **وان قصد تعظيمه** كما عظمه المشركون  
يكف قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدي لمشرك يوم النبوة  
بفضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدي لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم  
بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله او بعده نضيا للشبهة ولو شري فيه  
فالم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر بل هو **ولا**  
**باسن بليل** انقل من غير حمير وكراس وعليه ابرسم فوق اربع اصابع سر اجبة وفتح انه  
حرام ليسر او ترب ليس السواد وارسل ذنب العائمة بين تقية الى وسط الظهر  
وقيل موضع الجلوس وقيل شرب ويكره اي للرجال كما في باب الكراهية ليس المعصفر والرجل  
المقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نارا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليس المعصفر وقال  
واياكم والا حمرنا نهارا في الشيطان ويسحب الجمل واياح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة  
الله التي اخرج لعباده الاياه وخروج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه مرد اقيمة الف  
دينار زيلع **والشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشيا** قال تعالى والذين  
اولوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضاعف يضاعف الله في جهنم وهم اولوا الاخرى  
على الصالح وورثة الانبياء بلا خلاف **اختص بالجل النزيه** وكذا في جاز في الاصح  
ويكره بالسواد وقيل لا وقر في الحظر لا يجوز ان ياكل متكيا في الصحيح لما روي انه صلى الله  
عليه وسلم اكل متكيا جمع الفتاوى اخذته الزلزلة في بيته فقل في القضاء لا يكره بل يستحب



لقراره لبي صلى الله عليه وسلم عن الحايط المائل واذا خرج من بركة بها طاعون فان علم  
ان كل شيء يقرب الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويخرج وان كان عنده انه لو خرج لم ينجح ولو  
دخل اقبل به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النبي في الحديث  
الشرعي مجمع الفتاوى فقيه في بركة ليس فيها غير افعه عنه من يدان بغيره وليس  
له ذلك جزائرية وغيرها قضى المديون الدين الموجب قبل حلول اومات فخل بموته فاضمن  
تركته لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب التاخير  
فيه وبه افق المرحوم ابو السعود افندي مفتي الروم وعلاه بالرفق للجانين وقد قدمته في  
فصل الفرض فسر في اخر الكثر بغيره لما افط القرآن في كل اربعين يوما ان يتم التبري  
**كتاب الفرائض** هي علم باصول من فقد وحساب تعرف حق كل من التركة  
والحقوق ها هنا خمسة بالاستقرا لان الحق اما للميت او عليه ولاولا الاول التجهيز والثاني  
اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو  
الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه واوضحه  
وضوح النهار شمس قلت ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لشو به بالنص لا غير واما  
غيره في النص تارة وبالقاس اخرى وفيه تعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره  
بالاختياري وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعقد الثاني شرح وهبانية بيده من تركته  
**الثالثة عن تعلق حق الغير بعين مالك الحي والعبد الحي والمادون والمديون والمبيع المحبوس**  
بالميت والدار المستأجرة واذا قدمت على التكفين لتعلقه بالمال قبل صيرورته تركته **تجديده**  
يع التكفين من غير تقدير والتقدير كلفن السنة او قدر مكان يلبس في حياته ولو هلك  
كفنه فلو قبل تقفين كفى مرة بعد اخرى وكله من كل ماله ثم تقدم **ديون التي لها مطالب**  
**من جهة العباد** ويقدم دين الصحة على دين المرضان جهل سبه والافساح كما بسطه السيد  
واما دين الله فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا ثم تقدم **ديون سبه** ولو مطلقه على  
الصحة خلافا لاختاره في الاختيار من ثلث بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الالة اهتماما به  
لكونها مظنة التفریط ثم رابعها خامس اقسام الباقي بعد ذلك بين وراثته اي الذين ثبت ارثهم  
بالكتاب او السنة لقوله عليه الصلاة والسلام اطعم الجذات السدى او الاجاع كجعل الجده  
كالباب وابن الابن كالابن **ويستحق الارث** ولو لمصنف به يفتي وقيل لا يرث وانما هو لفقار  
من ولده صير فيه باحد ثلاثة **برحم** و**نكاح** صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا واولا  
والمتحقق للتركة عشرة اصناف مرساة كما افاده بقوله **تيسر** بدوي **الفروض** اي السهام المقدرة  
وهي اثنا عشر من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنتان من النسب وهما الزوجان **ثم**  
**بالعصبات** اي بنسب فيستوي فيه الواحد وجمع وجمعه لا زاد واج **النسبة** لانها اقوي

هذا هو الحق في الفرائض  
والنكاح والطلاق  
والطلاق هو ان يبرأ من الزوجة  
او يبرأ من الزوج  
او يبرأ من الزوجين  
او يبرأ من الزوجين  
او يبرأ من الزوجين

هذا هو الحق في الفرائض  
والنكاح والطلاق  
والطلاق هو ان يبرأ من الزوجة  
او يبرأ من الزوج  
او يبرأ من الزوجين  
او يبرأ من الزوجين  
او يبرأ من الزوجين

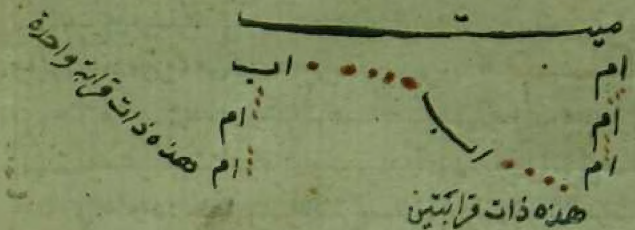
ثم المعتق والوانث وهو العصبه السببية ثم عصبته الذي لانها ليس للنساء من الولا الا اعتق  
فان علي ذوي الفروض النسبية بقدر حقهم ثم ذوي الارحام ثم بعدهم من الولا كما مر في كتاب  
الولا واوله الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له على غيره لم يثبت فلو ثبت  
بان صدقه المقر عليه او امر بمثل اقراره او شهد رجل اخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان  
رجع المقر وكذا الوصية المقر له قبل رجوعه ونعاه في شروح السراجية سبها روح الشرح وقد  
لخصته فيما علقته عليها ثم بعد ذلك **الموصي** اي من اوصى بغيره ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه  
نوع قرينة بخلاف الموصي لم يوضع في بيت المال لا لابل فيا للمسلمين **وموالة** على ما هنا اربعة  
الرق ولو ناقضا مكاتب وكذا مبعض عند ابى حنيفة وما لك رحمهما الله تعالى وقاله هو فيرث  
ويحجب وقال لا يرث بل يرث وقال احمد يرث ويورث ويحجب بقدمه فيه من الحرية قلت  
وقد ذكر الشافعية مسألة يرث فيها الرقيق مع رق كله صورتها مستان جنى عليه حق  
بدل الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الحناية فدينه لورثته ولم اره لا يمتنا فيمهر  
**والفقير** الموجب للقود او الكفارة وان سقطا بحكمة الابوة على امر وعنده الشافعي لا يرث القاتل مطلقا  
ولو مات القاتل قبل المقتول ورثته المقتول اجماعا **اختلاف الدين** اسلاما وكفرا وقال احمد اذا لم  
الكافر قبل قسمة التركة ورث واما المرنه فيورث عندنا خلافا لشافعي قلت ذكر الشافعية مسألة  
يورث فيها الكافر صورته كافر مات عن زوجته حاملا ووقفها ميراث احل فاسلمت ثم ولدت  
ورث الولد ولم اره صحاحا لا يمتنا والرابع **اختلاف الدارين** فيما بين الكفار عندنا خلافا لشافعي  
**حقيقة** كحري وذمي وحملا كسلمان وذمي وكحريمين من دارين مختلفين كتركي وهندي **دنه**  
لانقطاع العصمة فيما بينهما بخلاف المسلمين قلت وفي من الموانع جهالة تاريخ الموتى كالفرق  
والحرق والهدم والقنيل كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل او اكثر مبسطة  
في المحتج منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجعل ولدها فلا توارث وكان لو اشتبه ولد  
مسلم من ولد نصراني عند الغير وكبراهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في الميتة الا ان يصطلي  
فلها ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوي الفروض مقدما للزوجة لانها اصل الولا اذ منها  
تنول الولا فقال **في غير من الزوجة فصاعدا** **التي** مع ولاد او ولد ابن وان سفل والزوج لها  
**عند علمها** فلزوجة حاتان الربع بلا ولد والثلث مع الولد والربع للزوج فاكتر كالموادعي وجلان  
فاكثر كاح مينة وبرهان لم تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج واحد  
لعدم الاولوية مع احداهما اي الولد وولد الابن **والنصف** له عند علمها فللزوج حالان النصف  
والربع **والاب** ولجده ثلاثة احوال الفرض المطلق وهو **السدس** وذلك مع ولاد او ولد ابن والتعصيب  
المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن قلت وفي الاشباه لجده  
كالاب الا في ثلاثة عشر مسألة خمس في الفرائض وباقيها في غيرهما وزاد ابن المصنف في زواجر





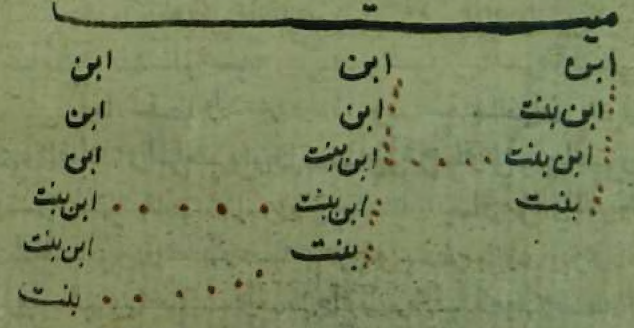


كذلك وازمة كانت القرى او محبوبة كاقدمناه واذ اجتمعتا وكا احدهما ذات قرابة واحدة  
 كام الاب كذا في نسخ المتن والشرح والصواب الموافق للسر اجية وغير هالك ام وقد قدم  
 ان القرى تحجب البعدى مطلقا فافهم والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا  
 ام اب الاب بهذه الصورة



وتوضيحا ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد فله هذه المرأة جدته لابو به تسمى محمد  
 السدس بينهما اثنتان باعتبار الجاهات وهما اي اب حنيفة وابو يوسف انصافا باعتبار الابان وبه قال مالك  
 والشافعي وبه جزم في اكثر فقال وذات جنتين كذا جربة واذ السدس البنات والاخوات لابوين  
 فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الاب وسقط الاخوات لاب ايضا لا يتعصب ابن ابن في الصو  
 الاولي او اخ في الثانية مواز اي سا فل في يعصبهن ويكون الباقي للذكر كانشين قال المعص  
 في شرحه قلت وفي اخلاقه نظر ظاهر لتصرحهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالم لا يعصب  
 اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى لانها من ذوي الارحام قال في السراجية  
 وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله او فوقه في النسب

بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله او فوقه من لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه  
 فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر كذلك وثلاث بنات  
 ابن ابن كذلك بهذه الصورة



فالعليان من القرى الاول لابوازيها احد فلها النصف والوسطى من القرى الاول توازيها العليان من  
 القرى الثاني فيكون لهما السدس كحكمة الثلثين ولاشي السفليات الا ان يكون مع واحدة من غلام

فيعصبها

فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها من لا تكون صاحبة فرض وسقط السفليات وياخذ ابن عم  
 كذا في نسخ المتن والشرح وبعبارة السيد وغيره وياخذ احد ابني عم هو اخ لام السدس بالفرض  
 وكذا لو كان الاخر وجا قبله النصف ويقسم الباقي بينهما نصفين بالعصوبة حيث لا مانع  
 من ارثه بها فثبت بجبهتي فرض وتعصب واما بفرض وتعصب معا فجربة واحدة فليس الاب  
 وابوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصب كابن هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ابنا وكان  
 هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في الجورس لنكاحهم المحارم ويتوارثون  
 بهما جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى لجهتين ونماه في كتب الفرائض وتأتي الاشارة اليه  
 في القرى ولو تركت زوجا واما اوجدة واحدة وام واحدة لابوين اخذ الزوج النصف  
 والام والجد السدس وولد الام الثلث ولاشي للاخوة لابوين لانهم عصبة ولم يبق لهم شي  
 وعند مالك والشافعي للاخت لابوين والاب النصف والجد السدس مع زوج وام فتعول  
 الي تسعة وعند اب حنيفة واحمد تسقط الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية  
 مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكبرية على المفتي به كما مر انتهى باب  
 العول وضده الرد كما يجي هو زيادة السهام اذ كثرت الفروض على تخرج الفريضة ليدخل  
 النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص رباب الديون بالمخاصة واول من حكم بالعول  
 عمر رضي الله تعالى عنه ثم الخارج سبعة اربعة لانعول الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة  
 وثلاثة قد تعول بالاختلاط كما سيجي في باب الخارج ستة تعول اربع عولات الي عشرة  
 وتراوشفا فتعول سبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية كهم وام ولتسعة كهم واخ لام  
 ولعشرة كهم واخت لام واثنا عشر تعول ثلاث عولات الي سبعة عشر تراوشفا فتعول  
 لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام ولخمس عشرة كهم واخ لام ولسبعة عشر كهم واخ لام  
 واربعة وعشرون تعول الي سبعة وعشرين فقط كاملة وبنتين وابوين وتسم المنبرية والرد  
 ضده كام زوج فان فضل عنها اي عن الفروض والحال انه لا عصبة ثم يرد ذلك الفاضل عليهم  
 بقدر سهامهم اجماعا لفساد بيت المال الاعلى الزجس فلا يرد عليها وقال عثمان رضي الله عنه  
 يرد عليهم ايضا قاله المعص وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوى فراجع  
 وفي الاشباه انه يرد عليهم في زماننا لفساد بيت المال وقد مناه في الولاء ثم سأل الرد اربعة  
 اقسام لان المردود عليه اما نصف او اكثر وعلى كل حال ان يكون شي لا يرد عليه او لا يكون شي  
 فالاول ان التحل للجنس المردود عليهم كبنيتين او اختين او جدتين قسمت المسألة من  
 من عدد رؤسهم ابتدا قطعا للتطويل والثاني ان كان المردود عليهم جنسين او ثلاثة لا اكثر لا تقرا  
 فمن عدد رؤسهم فمن اثنين لو سدان وثلاثة لو ثلث وسد واربعة لو نصف وسدس  
 وخمسة كثلثين وسدس تقصير المسافة والثالث ان كان مع الاول اي للجنس الواحد من لا يرد



عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على راس من يرد  
عليه كزوج وثلاث بنات فمضى من اربعة للزوج واحد بنى ثلاثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة  
الى الضرب وان لم يستقم فان وافق راسهم اي راس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب  
وقسمها وهو هذا اثنان فيخرج فرض من لا يرد عليه وهو هذا اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان  
وللبنات ستة والارواح بل باني ضرب كل عدد راسهم فيه اي المخرج المذكور كزوج ونسب  
بنات فالخرج هذا اربعة للزوج واحد بنى ثلاثة تباين الحصة فاضرب الاربعة في الحصة تبلغ  
عشرين كان للزوج واحد اضر به في المضروب يكن خمسة فمضى له والباقي ثلاثة اضر بها في  
المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة والرابع لو كان مع الثاني اي اثنين فقط لا اكثر  
هنا يحكم الاستقرا اذ لا ردم اربع طواف اصلا بالاستقرا او لعل هذا ثلثة اقتضاه فيما  
مر متاعا على الجنتين والاقيراد بالثاني بعضه لا كله فتامله من لا يرد عليه فاقسم الباقي  
من يخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوج واربعة  
وست اخوات لام فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد بنى ثلاثة تستقيم على  
رأسهم الجندات وسهمى الاخوات لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيجي وان لم يستقم ضرب  
جميع مسئلة من يرد عليه فيخرج من لا يرد عليه فالبلغ الجاصل بهذا الضرب فخرج فرض  
الفريقين كارب زوجات وتسع بنات وست جندات فخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات  
الثلث واحد بنى سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفرضين ثلثان  
وسدس فاضرب الحصة في الثمانية تبلغ اربعين فمضى فرض الفريقين ثم اضر بهم من لا يرد  
عليه وهو سهم الزوجات في خمسة مسئلة من يرد عليه يكن خمسة لهنى حوز الزوجات الاربعين  
واضر بهم كل فريق من يرد عليه وهي اربع للبنات وسهم الجندات فيما بقي اي في السبعة الباقية  
من يخرج فرض من لا يرد عليه يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجندات سبعة فاستقام فرض  
كل فريق لكنه منكسر على احاد كل فريق فصحي به بالاصول السبعة الاليتة في باب المخارج  
تصح من الف واربعين واربعين ونصف الاولي من ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة  
لا وسعت الكلام هنا والله اعلم **باب توريث ذوي الارحام هو**  
كل قريب ليس بن ذى سهم ولا عصبية فهو قسم ثالث ولا يورث مع ذى سهم ولا عصبية  
سوى الزوجين لعدم الرد عليهم فياخذ المنقر جميع المال بالقرابة ونحوهم الا بعد  
كترتيب العصبية فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جرد ابويه ثم جرد جديهم ابويهم  
وجهم يقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم بعد  
الفاقد والجندات الفاسدات وان علوا ثم جرد ابويه وهم اولاد الاخوات الابوين او اب  
واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوات لابوين اولاد وان نزلوا ويقدم بعد

شرح

عليهم خلا فالرمان جزء جديده وجديده وهم الاخوال والخالات والاعمام والعمات وبنات الاعمام  
واولاد هؤلاء عمات الابا والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام الابا وامام الامهات  
كلهم واولاد هؤلاء وان تعدوا بالعلو والسفل ويقدم الاقرب في كل صنف واذ استواء  
في درجة وانحدت الجهة قدم ولد الوارث فلو اختلفت القرابة الاب الثلثان والقرابة الام  
الثلث وعندها استواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكرى او الانوثة اعتبر ابدان الفروع  
اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول كيف ابن بنت وابن بنت بنت اعتمد محمد في  
ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هذا البطن الثاني في  
مسئلة فقسم عليهم اثنا عشر اعطى كل من الفروع نصيب اصله فيكون ثلثاه لبنت  
ابن البنت نصيب ابوها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وعمامه في السراجية  
وشرحها وهما اعتبر الفروع فقط كان قول محمد اشره الروايتين عن ابي ج في جميع ذوي الارحام  
وعليه الفتوى كذا في السراجية لمصنفها وفي المتن وبقول محمد في سئل عن ترك بنت شقيقة  
وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا اعد الفروع في الاصول في نصير  
الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا  
والله اعلم **فصل في الفروع والحرم وغيرهم ولا توارث بين الغري**  
**والحرمي الا اذا علم ترتيب الموتى** فبرث المتأخر فلو جمل غنيته المخطي كل بالمقين ووقف  
المشكوك فيه حتى يتبين او يصططحو اشرح مجمع قلت واقره المصالح لكن نقل شيخنا عن  
السراج معز بالمجدانة لومات احدها ولم يدركها هو بجعل كانهما مائتا معا لمحقق التعارض  
بينهما وهو مخالف لما قد برز اذ لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثة الاحياء اذ لا توارث  
بالنكاح والكافة برث بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع له قرابان او تفرقا في شخصين  
فحب احدهما الاخر فانه يرث بالمحاجب وان لم يحجب احدهما الاخر برث بالقرابته عندنا  
كما قدمناه ولا يرتون بانكحة مستحبة عندهم اي يستحل بها كزوج مجوسى كذا في الجوهرية قال وكل  
نكاح لو اسلم اقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في الظهيرية ويرث ولد الزنا واللعان  
نكحة الام فقط لا قدمنا في العصبية انه لا اب لها او وقف للمحل حظ ابن واحد او بنت واحدة  
ايها كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكلفوا احتياطاً كما لو ترك ابوين وبنات وزوجة جلي فان  
المسئلة من اربعة وعشرين ان فرضي للمحل ذكر او يقول السبعة وعشرين ان فرضي انثى لان للبناتين  
الثلثين قلت هذا على كون المحل من الميت والا فله كثيرة كما لو تركت زوجا واما جلي للزوج  
النصف وللام الثلث والمحل ان قدر ذكر السدس لانه عصبية فيقدر انثى لغيره في النصف  
وتقول لثمانية كالحق قلت ولم ار مالو كان على احد التقديرين يرث وعلى الاخر لا لهم وحيون  
لام فان قدره كالم يبق له شيء فينبغي ان يقدر انثى وتقول لتسعة احتياطاً وفي الوهبانية



وحاملة ان تات بابتين فليترث وان ولدت بنتاها الثلث يقدر

**فصل في المناسبة** مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحت

**المسئلة الاولى** واعطيت كاهم كل وارث ثم الثانية الا اذا اجد وكان مات عمر عشرة  
بنين ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونعت وان لم  
يستقم فان كان بين سهاهم **مسئلة** موافقة ضربت وفق التصحيح في كل  
التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة بل مباينة ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل خرج  
المسئلة الثانية فيضرب سهاهم ورثة الميت الاول في المضروب اي في التصحيح الثاني او في  
وفقه وسهاهم ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وفقه من التصحيح الاول وان كان  
فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني او وفقه ونصيبه من  
الثاني في الثاني او وفقه ولو مات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام  
الاول وجعل الثالثة مقام الثانية في العمل وهكذا كلما مات واحد تقيم مقام الثانية  
والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى اكمال ينتهي وهذا علم العمل فلا تغفل انتهى **باب**  
**الخارج** الفروض المذكورة في القرآن نوعان الاول النصف وخرج كل كسر  
سميه كالكس من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع من اربعة والثلث من  
**ثمانية** والثاني الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والسدس من ستة على التضعيف  
والتتصيف فنقول مثلا الثلثين وضعفه وضعفه ضعفه او نقول النصف ونضعفه  
ونصف نصفه قلت واخصر لكل ان نقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه فاذا  
جاء في المسئلة من هذه الفروض احاد فخرج كل فرض منفرد سمية الا النصف كاهم  
واذا جاء مشي وثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون خرجا جزا فذلك العدد ايضا  
يكون مخرج الضعفة واضعافه كالتة هي مخرج للسدس ولضعفه ولضعف ضعفه  
فاذا اختلف النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي الثلاثة **الخارج** بعض  
فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وسقيقتين واثنين لام وام  
**في ستة** لتركها من ضرب اثنين في ثلاثة او اختلف الربع من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه  
فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر **من اثني عشر** لتركها من ضرب الاربعة في ثلاثة لثلاثة  
الستة بالنصف او اختلف الثلث من النوع الاول ببعض الثاني واما بكله فغير متصور  
الا على راي ابن مسعود او في الوصايا فليحفظ **في اربعة وعشرين** كزوجة وبنتين  
وام لتركها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قد عنام من موافقة الستة بالنصف ولا يجمع  
اكثر من اربعة وفي مسئلة واحدة ولا يجمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف  
ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهاهم فربى عليهم ضربت عددهم في اصل

**المسئلة** وعولها ان كانت عايله كامرة واخوين فلهما للامراة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم  
ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتصحب من ثمانية وان وافق سهاهم عدد ضربت  
وفق عددهم في اصل **المسئلة** وعولها كامرة وست اخوات فلم يزل ثلثة توافقهم بالثلث  
فاضرب اثنين في اربعة فتصحب من ثمانية ايضا فان انكسر سهاهم فربى او اكثر وعددهم  
مما تله ضربت احد الاعداد في اصل **المسئلة** كثلث بنات وثلاثة اعمام فتكتب باحد  
المخاتلين فاضرب ثلثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصحب وان انكسر على ثلاث فرق  
او اربع فاطلب المشاركة اول بين السهاهم والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما  
فعلت في الفرقين في الخلاصة والمخاتلة والموافقة والمباينة فما حصل يسير جزء السهم فاضرب  
في اصل المسئلة اشار اليه بقوله وان دخل بعض الاعداد في بعض كارب زوجات وثلاث  
جدات واثنى عشر عاضرت اكثر الاعداد لتدخلها في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تكن طرية واربع  
واربعين منها تصحب وان وافق بعضها بعضا كارب زوجات وخمسة عشر جدية وثمان عشرة  
بنات وستة اعمام ضربت وفق احد اي احد الاعداد في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث  
ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسئلة ما روى في  
اصل المسئلة وهو هذا اربعة وعشرون يحصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون منها تصحب وان تباينت  
اعداد روس من انكسر عليهم كاهم كامر اثنين وعشرين وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها  
احد الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو  
ثمانمائة وعشرون توافق روس البنات والجدات لسهاهم بالنصف فاضرب في اصل المسئلة وهو هذا اربعة  
وعشرون يحصل خمسة الاف واربعون ومنها تستقيم ولذا اردت معرفة القائل والداخل والتوافق  
والقباض بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة فيما تله العددين كون احدهما مساو  
للاخر كثلثة وثلثة وتداخل العددين المختلفين باحداهما بان يعد اقلها الاكثر اي  
يفنيه او يكون اكثر العددين مستقيما على اقل قسمة صحيحة بلا كسر لقسمة الستة على ثلاثة او اثنين  
وتوافق العددين ان لا يعد اي لا يفي اقلها الاكثر لكن يعد اعداد ثلثة كالثمانية مع العشرين يعد اربعة  
فيتوافقان بالربع وتباين العددين ان لا يعد العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع العشرة  
واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبيين مرارا  
حتى اذا التقا في درجة واحدة فان توافقا في واحدة تباينا ولا توافق وان توافقا في اثنين فبالنصف او ثلاثة  
وبالثلث هكذا الى العشرة وتسمى الكسور المنطقية او احد عشر فجزء من احد عشر هكذا ويسمى الاصح واذا  
اردت معرفة نصيب كل فرد كالبنات والجدات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكفاية  
ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة فيما في جزء السهم الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيبه  
اي ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق ضربت سهاهم كل وارث في جزء



السهم **المضروب يخرج نصيبه** والاوضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحينئذ تعطى مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من الجاهدين ذلك الفريق واذا اردت **قسمة التركة بين الورثة والغرماء** يعني كلا وحده لا معا التقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح الشراعية لجدير فان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فظاهر او **موافقة** ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للشرعية وغيرهما في وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا المعرفه نصيب كل فرد وتعمل كذا في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضا الديون فان وفي فيها وان لم يفي ونفذ الغرماء من المجموع الذي كان التصحيح للمسئلة وينزل كل دين غريم كسهمه وارث وتعمل كما مر في شرح في مسئلة الخارج فقال ومن صالح من الورثة والغرماء على شي معلوم منها طرح اي طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح والديون **على سهام من بقي منهم** فتصحيح منه كزوج وام وعم فصال الزوج على ما في ذمته من التمهيد وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل الخارج وحيث يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ليل ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه لو يكون للام سهم ولعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب وقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما **على ما عندي من النسخ** فانها قسما الباقي للام سهم ولعم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظر

ثم ذكر نحو ما عثر في قدس

قال مولفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد علا الدين بن الشيخ علي الحصني الحنفى العباسي الاحام بجوامع بني امية بدمشق المحمية قد فرغت من تأليفه في اواخر شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية وقد بالغت في تلخيصه وتحريره وتنقيحه وتبعت المصنف رحمه الله تعالى في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونهت علمها غالبا وعلى مواضع سهوا وخر وبالجمله فالسلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر فستر الله على من ستر وعف لمن عفا

ان نجد عيبا فسد الخلالا جل من لافيه عيب وعلا

كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والاولاد والاخوان والاحفاد ما يفتشت فرحم الله التفتت اذ في حيث اعتذر واجاد يوما يخرج ويوما بالعقيق وبال عذيب يوما ويوما بالخليصاء

كن لله حمدا ولا وخر اظاهرا وباطنا فلقد من با بتدبييضه تجاه وجه صاحب الرسالة والقدر المنيق وتحتي تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف فلعله علامة القبول منهم والتشريف فيا شرفا ان كنت ربي قبلته وان كان كل الناس ردوه عنه حصل فتقبلني مع عاتق واساتذ وتحشرا جماع المصطفى احمد واخواننا المسدي لنا الخير دائما والد ناداع لنا طالب الرشيد تمت هذه النسخة المباركة نهار الاحد المبارك ثالث عشر من جمادى الاولى من شهر ربيع اربعة وتسعين وماية والف

من هجرة من له حال العز وعلو الشرف

صلى الله تعالى عليه وعلى اله وصحبه وسلم

عمر بن لوفها وكاتبها وقاريها

ولم شايخنا ووالديننا ولجميع

المسلمين وحسبنا الله

ونعم الوكيل ولا حول

ولا قوة الا بالله

العلي العظيم

اهمين